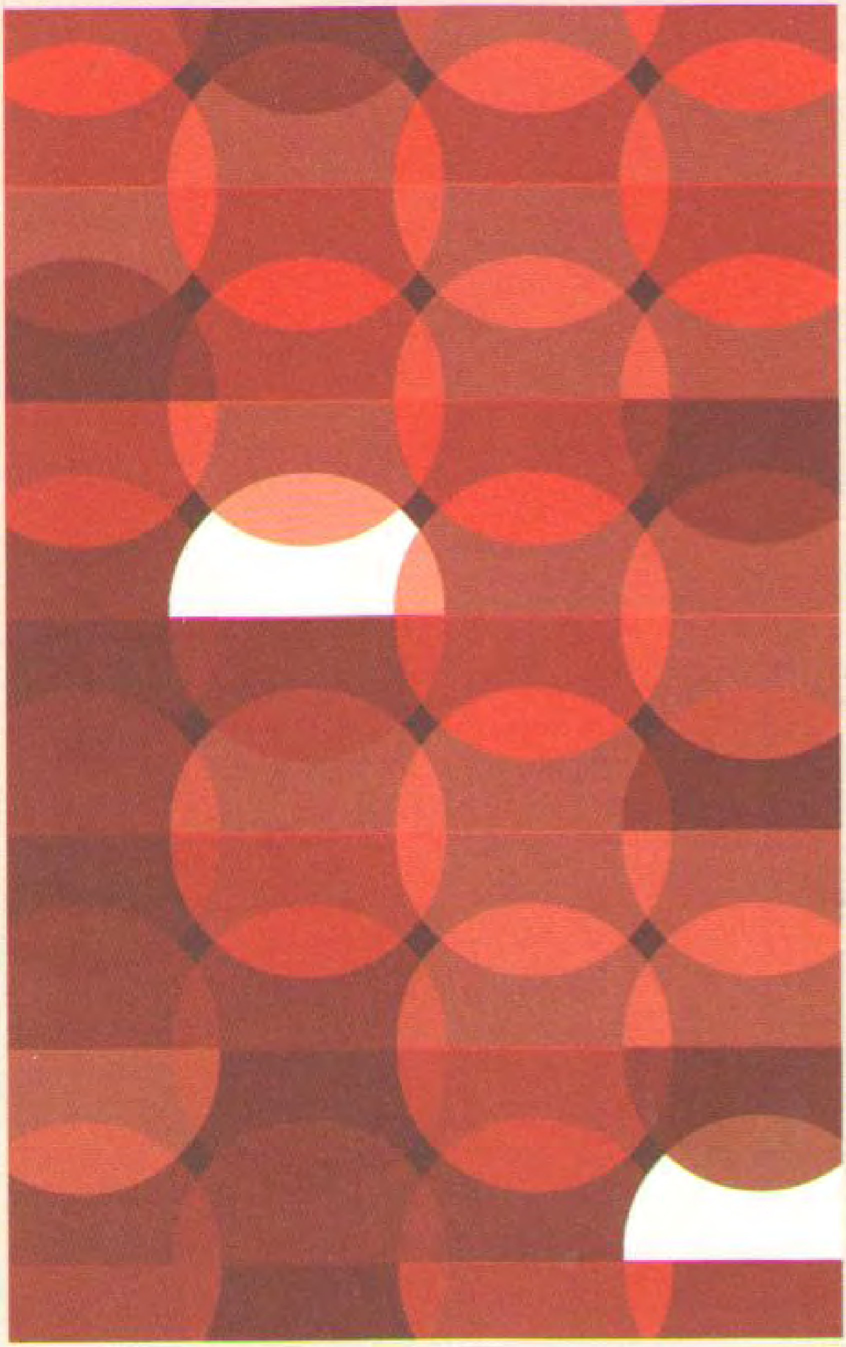
عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



الهجرة

كيف تؤثر في عالمنا؟

تأليف: بول كولير
ترجمة: مصطفى ناصر

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

الهجرة

كيف تؤثر في عالمنا؟

تأليف: بول كوليير
ترجمة: مصطفى ناصر

أغسطس 2016
439

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 506 - 8

العنوان الأصلي للكتاب

Exodus:
How Migration Is Changing Our World

by

Paul Collier

Oxford University Press, New York 2013

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

شوال 1437 هـ ـ أغسطس 2016

المحتوى

تمهيد

«لنفرض أن الهجـرة من دولة إلى أخرى أصبحـت منتشرة بما يكفي بحيـث تـؤدي إلى تـلاشي معنى الهوية والانتماء إلى الوطن؛ فتكون هنـاك حقـا مجتمعـات عابـرة للقومية. فهل تكون لهذا أهمية؟»

كنتُ أنظـر إلى صورته مباشرة خلال كتابة هـذه السـطور؛ كارل هيلينشـمدت.. لم يعد ذلك المهاجر الشـاب المُفلـس؛ في الوقت الذي التقطت فيه الصـورة الفوتوغرافية كانت لديه شقة، وزوجة إنجليزية، وستة أطفال. كان ينظر بثقة إلى الكاميرا، غير مدرك أن عائلته على وشك أن تواجه نكبة تلحق بها الدمار بسبب عنصرية المناهضين للهجرة إبـان الحرب العالمية الأولى. سـوف تشـارك بريطانيا، بعد وقـت قصير، في القتال دفاعا عن الحضارة ضد الهون(*) البرابرة. وهو، كما يقولون، واحـدٌ منهم. تلك الحضارة، التـي تختفـي وراء قناع جـون بـول(**)، قد وضعت كارل هيلينشـمدت ضمن اللائحة التي

(*) الهون: قبائل من البدو كانوا يعيشون في شرق أوروبا، أو القوقاز وآسيا الوسطى بين القرنين الأول والسابع الميلاديين. [المترجم].

(**) جون بول: تسـمية ترمز إلى بريطانيا العظمى بصورة عامة وإلى إنجلترا خاصة. [المترجم].

أعدهـا جُزافا عن عملاء يتعاونون مع الأعداء. ومع حلول الليل يُهاجم حشـدٌ من الغوغاء المتحضرين المحل الذي يعمل فيه. ويحاول أحد الناطقين باسم الحضارة أن يشـنق زوجته. ويُعتقل الرجل ويعتبرونه من الغرباء المتعاونين مع العدو؛ وتخضع زوجتـه للاضطهاد فـترة من الزمن. ويضطـر ابنه كارل هيلينشـمدت جونير الذي لم يتجاوز عمره اثنتي عشرة سـنة لأن يترك المدرسـة لكي يُديـر المحل ويدبّر لقمة العيش. وما كادت تنتهي عشرون سـنة على ذلك حتى اندلعت حرب أخرى؛ وعاد كارل هيلينشمدت جونير إلى موطنه وغيّر اسمه ليصبح تشارلز كوليير.

ربما كان الكثيرُ منا في الأصل من أصلاب المهاجرين. يمكن بسهولة أن تنقلب المشـاعر الطبيعية لدى الإنسان بإزاء الانتماء إلى الوطن فتتحول فجأة إلى قسوة وحشـية كتلك التـي واجهتها عائلتي التي لطالما كانت ضحيـة لها. غير أن مثل هـذه التصرفات مع المهاجرين لا يمكن تعميمها على نطاق واسـع. لقد التقيتُ بمحض المصادفة في هذه السنة شخصا كان والده يقف في الجانب الآخر من ذلك الشـغب المناهض للألمان. الاعتراف بحقيقة أن هنـاك مهاجرين أبرياء تعرضوا لسوء الفهم أو للظلم كان له أن يغير مصير عائلة ذلك الشخص بالطريقة نفسها التي تغير بها مصير عائلتي.

لقد هاجر جدي من إحدى القرى التي أصيبت بالفقر المدقع في ألمانيا، قرية ايرنسباخ، إلى ما كانت تُعرف آنذاك بأنها أكثر المدن ازدهارا في أوروبا، برادفورد. تلك النقلة، ليست من بلد إلى بلد فحسب، بل من قرية إلى مدينة، تعتبر نموذجا للهجـرة الحديثة من بلدان فقـيرة إلى أخرى غنية. في الوقت الذي وصل فيه إلى برادفـورد، كانت روح جدي التي يسـوقها عنفوان الشـباب وحبُّ المغامرة قد وصلـت إلى حد لا تسـتطيع تجاوزه؛ توجه مباشرة إلى منطقـة كانت قبل ذلك تعجّ بمهاجرين ألمان آخرين بحيث عُرفتْ آنذاك بألمانيا الصغيرة. القيود نفسـها التـي تكبح روح المغامرة نجدها تفرض على مهاجري اليوم. بعد قرن من الزمن، لم تعد برادفورد أكثر المـدن ازدهارا في أوروبا؛ بعد تراجع الثروات أصبحت الآن أقل ازدهارا من ايرنسباخ نفسها. غير أنها ظلت المدينة التي تستقبل المهاجرين بصـدر رحـب، كما أنها ظلـت أيضا مدينـة التوترات. كان الرجل الذي ترشـح بأصوات الناخبين من المهاجرين، وأصبح العضو الوحيد في البرلمان البريطاني الذي

ينتمي إلى حزب رسبيكت(*)، وهو بالأساس حزبٌ للإسلاميين المتطرفين، في الأصل من برادفورد. في هذه المرة كان بعض المهاجرين حقا من العملاء الذين يتعاونون مع العدو؛ أربعة منهم نفذوا عمليات إرهابية انتحارية تسـببت في قتل 57 من النـاس الأبرياء في لندن. المهاجـرون يمكن أن يكونوا مـن مرتكبي أعمال عنف وحشية فضلا عن أن يصبحوا أحيانا ضحايا لتلك الأعمال.

يمكـن اعتبـار هذا الكتـاب جزئيا بمنزلة تكملة لعملي السـابق في دراسـة المجتمعات الأكثر فقرا.. مليار من البشر يعيشـون أدنى مستويات الفقر(**). ربما كان لكفـاح البـشر للهجرة من هـذه البلدان الفقيرة إلى بلـدان أخرى غنية في الغرب أهمية بالنسـبة إلى المعنيين بالهجرة كعمل يقومون به، وكذلك قد تكون للموضوع أهمية على المسـتوى الشـخصي لدى بعض الناس. إن التساؤل حول ما إذا كان النزوح الجماعي الذي ينشـأ عـن الفقر مفيدا أم مضرا لأولئك الذين يبقـون في بلادهم فلا يهاجرون كـما يفعل غيرهم، لهو سـؤال تصعب الإجابة عنـه، على الرغم من أهميته. المجتمعات التـي نتكلم عنها هي الأكثر فقرا على الأرض، ومع ذلك تؤدي سياسـات الغرب بشأن الهجرة إلى آثار سلبية، قد تكون غـير مقصودة وغير معترف بها في وقت واحد، على مصير تلك المجتمعات. علينا أن ندرك على الأقل، في ظل هذه الغفلة التي تنتابنا، ماذا نحن فاعلون لمساعدة هـذه المجتمعات. أرى كذلـك أن بعض أصدقائي في هذا البلـد أو ذاك ينتابهم الـتردد بين واجبهم الذي يحتـم عليهم البقاء في الوطن مـن جهة، ورغبتهم في انتهاز فرص أفضل من جهة أخرى.

غير أن هذا الكتاب يشـكل في الوقت نفسه انتقادا للفكر السائد في أوساط المثقفين الليبراليين، الفئة التي أزعـم أنني أنتمي إليها. والذي يدعو المجتمعات الغربية الحديثة إلى التطلع إلى مسـتقبل ما بعد القومية. في ضوء الظروف التي مرت بها عائلتي شخصيا، ربما يُتوقع مني أن أكون متحمسا إلى تلك الفكرة على الرغم من غرابتها ظاهريا. كنا عندما نصل إلى حدود بلد معين نقدم عادة ثلاثة

(*) حزب رسبيكت أو «الاحترام»: حزب يساري تأسس في المملكة المتحدة سنة 2004. [المترجم].

(**) الإشـارة إلى كتاب بول كوليير السـابق، الصادر عن جامعة أوكسفورد، 2007، «مليار القاع: لماذا تفشل الدول الفقيرة؟ وما الذي يمكن فعله؟».

«The Bottom Billion: Why the poorest countries are Failing and what can Be Done About H». [المحررة].

جوازات سفر: أنا مواطن إنجليزي، وزوجتي باولين هولندية لكنها نشأت في إيطاليا، بينما ابننا دانييل ولد في الولايات المتحدة، وكان دائما يشعر بالفخر وهو يعرض جواز سفره الأمريكي. أبناء أخي مصريون، وأمهم أيرلندية. وهذا الكتاب، مثل مؤلفاتي السابقة، كتبته في فرنسا. فإذا كانت هناك عائلة عابرة للقوميات، فهي عائلتي حتما.

لكن ماذا لو كان الجميع مثلنا؟ لنفرض أن الهجرة من دولة إلى أخرى أصبحت منتشرة بما يكفي بحيث تؤدي إلى تلاشي معنى الهوية والانتماء إلى الوطن؛ فتكون هناك حقا مجتمعات عابرة للقومية. فهل تكون لهذا أهمية؟ أعتقد أن للأمر أهمية كبرى. أساليب الحياة التي تماثل ما اعتادت عليه عائلتي تعتمد، ومن المحتمل أيضا أنها تتطفل، على أولئك الأشخاص الذين تبقى لهويتهم مكانتها وجذورها المتأصلة، وبذلك فإنهم يوفرون لنا مجتمعات حيوية وقابلة للنمو نختار منها المجتمع الذي نفضل العيش فيه. ضمن البلدان التي أعمل على دراستها ــ مجتمعات متعددة الثقافات في أفريقيا ــ كانت النتائج العكسية لضعف الهوية الوطنية واضحة للعيان. القادة العظماء الذين أصبحوا نادرين، مثل جوليوس نايريري، أول رئيس لتنزانيا، كانوا يناضلون من أجل ترسيخ هوية مشتركة لشعوبهم. لكن ألا يكون التمسك المفرط بالهوية الوطنية أحيانا ضارا؟ ألا تؤدي تلك الهوية مثلا إلى الرجوع إلى أعمال فوضى وشغب مثل تلك المناهضة للهون؟ أو ربما إلى أسوأ من ذلك. لقد أبدت المستشارة أنغيلا ميركل، القائدة السياسية البارزة في أوروبا، مخاوفها من أن يهدد انتعاش روح القومية بخطر الرجوع، ليس إلى أعمال شغب ذات دوافع عنصرية فحسب، بل ربما إلى اندلاع الحرب. إنني أدرك هنا خطورة الترويج لقيم الهوية الوطنية، ولهذا فمن الضروري تهدئة هذه المخاوف.

أقول إنني هنا، بالقياس إلى مؤلفاتي السابقة، أعتمد أكثر على مجموعة دولية من الباحثين، بعضهم زملائي ومن المشاركين لي في البحث، وآخرون لم يسبق أن التقيتهم غير أنني استفدت حتما من أعمالهم المنشورة. يجري تنظيم البحوث والجهود الأكاديمية الحديثة من خلال توزيعها عادة على شبكة واسعة من المتخصصين في مختلف المجالات. حتى ضمن موضوع اقتصادات الهجرة، نجد

الباحثين يتوزعون إلى فئات عديدة وفقا لاهتمامات متشعبة ودقيقة إلى درجة عالية. في هذا الكتاب كنت أسعى إلى الحصول على إجابات لثلاثة أصناف من الأسئلة. ما الذي يؤثر في قرارات المهاجرين؟ كيف تؤثر الهجرة في أولئك الذين يبقون في أوطانهم؟ كيف يؤثر ذلك في السكان الأصليين للبلدان المضيفة؟ كل سؤال من هذه الأسئلة يحتاج إلى إجابات من متخصصين في هذا الشأن. غير أنني بمرور الزمن وجدت نفسي أدرك على نحو متزايد أن الهجرة من المسائل التي ليست لها علاقة بالناحية الاقتصادية وحدها: إنها ظاهرة اجتماعية. أما إذا نظرنا إلى الهجرة من منظور أكاديمي بحت، فهذا من شأنه أن يفتح صندوق بندورا. لدى دراستنا للهجرة، مهما اختلفت الاتجاهات، لا بد من التعامل معها كمسألة أخلاقية؛ من أي منظور أخلاقي ينبغي الحكم على التأثيرات المتنوعة للهجرة؟ الاقتصاديون لديهم وسيلة جاهزة في الحكم من وجهة نظر أخلاقية تسمى مذهب المنفعة. وهي وسيلة تصلح نظريا لهذا الغرض، لهذا أصبحت معيارا أساسيا. غير أن هذا المعيار ضمن إطار أخلاقيات التعامل مع الهجرة عاجز عن أداء الدور المطلوب.

الكتاب الذي بين أيدينا محاولة لتأسيس منظومة بحث موحدة تجمع بين مختلف التوجهات والاختصاصات، عبر رحلة تمتد من علم الاجتماع مرورا بفلسفة الأخلاق. في مجال الاقتصاد، من الأمور الأساسية التي كان لها الأثر البالغ في هذا الصدد كتابات جورج اكيرلوف التي تطرح أفكارا مبتكرة عن موضوع الهوية، وكذلك فريدريك دوكواير في بحوثه الرصينة حول الهجرة، إضافة إلى المناقشات التي أجريتها مع توني فينابلس حول الجغرافيا الاقتصادية، وكشريك في الجدل الذي تناول الإطار الشامل لخطة البحث. أما في علم النفس الاجتماعي، فقد استفدت كثيرا من الحوارات مع نك رولنغز، وكذلك من أعمال ستيفن بنكر، وجوناثان هايدت، ودانييل كاهينمان، وبول زاك. وفي الدراسات الفلسفية أفادتني المجادلات مع سايمون سوندرز وكريس هوكواي، فضلا عن كتابات مايكل ساندل.

خلاصة القول، أن هذا الكتاب يسعى إلى الإجابة عن هذا السؤال: ما السياسات المناسبة التي ينبغي اتخاذها إزاء الهجرة؟ إن مجرد طرح هذا السؤال

يتطلب درجة عالية من الشجاعة؛ إذا كان هناك عشٌ دبور حقا فهو الهجرة. غير أنــه في الوقت الذي يحظى فيه الموضوع بأقــصى درجات الاهتمام من الناخبين اليوم، مع استثناءات نادرة، فإن معظم الكتابات التي تناولته إما أن تكون ضيقة في نطاقهــا وذات صفــة مهنية أو إنها تتعرض للتشــذيب المكثف من خلال رأي مســبق يتمسك به أصحابه بقوة. لذلك حاولت جاهدا أن أكون مخلصا للقضية التي يعالجها الكتاب، عــلى أن يكون قابلا للفهم من قبل الجميع؛ فجاء البحث مختصرا وغير معقد بعد الاستغناء قدر الإمكان عن المصطلحات الفنية المتداولة في هذا الشــأن. في بعــض الأحيان كان النقاش يتخذ صيغــة تأملات تحرص على أن تكون بعيدة عن التعقيد والتشــدد. فإذا حدث أن اتسم الأسلوب بشيء من التعقيد فأنا أحاول التوضيح ما اســتطعت ذلك. إننــي أطمح بعد المراحل التي قطعتها في البحث إلى أن يثير الكتاب مزيدا من النقاشــات أو يلهم المتخصصين أن يكملوا العمل الذي نحتاج إليه حتما لتحديد ما إذا كانت مثل هذه التأملات تســتند إلى أسس رصينة. كما أطمح إلى أن تؤدي الحقائق والنتائج التي طرحت في هذا الكتاب إلى فتح المجال لنقاشــات أوسع حول سياسة التعامل مع الهجرة بعيدا عن وجهات نظر تهدف إلى مجرد الاستعراض والسعي إلى استقطاب الناس أو التي تطرح بطرق متشــددة، فالقضية التــي نتناولها هنا على جانب كبير من الأهمية بحيث لا تتحمل التذبذب بين هذا وذاك.

الجزء الأول

تساؤلات عن الهجرة وسياقات التعامل معها

I

الهجرة مسألة محظورة

إن هجـرة الفقـراء إلى بلـدان غنيـة من الظواهـر المثقلـة بإيحـاءات مريرة. يشـكل اسـتمرار ظاهرة الفقر التي تنتشر على نطاق واسـع في مجتمعات تقع ضمـن المليار الأفقر تحديـا خطيرا للقرن الحـادي والعشرين. حين يـرى كثير من الشـباب في هـذه المجتمعات وجود فرص للحياة المرفهـة في مكان آخر من العـالم، فإنهم يتلهفون للرحيـل عن أوطانهم. وسـواء كان ذلـك بوسـائل شرعيـة أو غـير شرعية، ينجح بعضهم في مسـاعيه. كل عملية نـزوح فردية تعد نصرا لـروح التحدي البشري والإصرار عـلى البقـاء وتجسـيدا للشـجاعة والابتـكار في التغلب على قيـود البيروقراطية التـي يفرضهـا الأغنياء المتوجسـون. من هذا المنظور الوجـداني، تبدو أي سياسـة للتعامل مع الهجرة غير سياسـة الباب المفتوح خسيئة ودنيئة. لكن الهجرة نفسـها لا تخلو أيضا من

«نحن نعطـي قيمـة ومصداقية لأدق شعيرات القش التي تتقاذفها الرياح إذا كانت تنتمي إلى قيمنا، بينـما نتجاهـل حقائـق أخـرى ناصعة ونتعامل معها بسـيل من الاحتقار والتوجس والنقد اللاذع»

نزعة أنانية؛ المسـؤوليات والأعباء التي يتحملها آخرون في ظروف تدعو إلى اليأس يجري تجاهلها، فيما يترك العمال مواقع عملهم ويهجر الأشخاص الأكثر قوة وجرأة أوطانهـم تاركين الضعفاء وحدهـم لمصيرهم. من هذا المنظور نقول إن سياسـة التعامل مع الهجرة ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار تأثيراتها في أولئك الذين يبقون في بلدانهـم، والتي كثيرا ما يتجاهلها المعنيون فلا يكاد يهتم بها أحد. أليس بالإمكان اعتبار الهجرة نفسـها «هجمة استعمارية مضادة»؟ إنها قد تتخذ صيغة الثأر من الجهة التي اسـتعمرت بلادك في يوم من الأيام. المهاجرون يشـيدون مستوطنات في البلـدان المضيفة تؤدي إلى انحراف الموارد عن وجهاتها الصحيحة، أو إلى صراع مع القيم الأصلية وتقويضها. ومن هذا المنظور أيضا ينبغي لسياسـة التعامل مع الهجـرة أن تحمي أولئك الذين لا يتمكنون من الهجـرة. قضية الهجرة لها علاقة وطيدة بالمشـاعر والقيم الإنسـانية، مع أن ردود الأفعال إزاء التأثيرات الافتراضية للهجرة يمكن أن تحرف سياسة التعامل مع هذه القضية إلى أي اتجاه.

ويخضع موضوع الهجرة دائما للتقلبات السياسـية قبل أن يخضع للدراسـة والتحليـل. إن انتقال الناس مـن بلدان فقيرة إلى أخرى غنيـة ما هو إلا عملية اقتصادية بسيطة، غير أن تأثيراتها اللاحقة تتسم حتما بالتعقيد. ينبغي للسياسة العامة التي تتخذها البلدان بشـأن الهجرة أن تنسجم مع هذا المنظور تماما. في الوقت الحاضر، تتباين سياسـات التعامل مع الهجرة من مكان إلى آخر بشـكل كبير، سـواء في البلدان التي يأتي منها المهاجـرون أو البلدان المضيفة لهم. بعض حكومات البلدان التي ينتمي إليها المهاجرون تعمل أحيانا على تشـجيع الهجرة أو تدفع إليها بوسـائل مختلفـة، وتكون لديها برامج رسـمية تحرص فيها على إبقاء علاقات تواصل مع مهاجريها المشتتين، بينما هناك بلدان أخرى تقيد حرية الانتقال في المنافذ الحدودية وتعتـبر مهاجريها من المعارضين للحكومة. وكذلك تختلف البلدان المضيفة كثيرا من ناحية المعدل الإجمالي للمهاجرين الذين تسمح لهـم بدخـول أراضيها. فاليابان مثـلا، التي تعيش فيها إحـدى أغنى الأمم على الأرض، تحـرص على فرض قيود صارمة على المهاجرين؛ وهناك دبي التي أصبحت أيضـا من أغنى المجتمعات وذلك يعـود إلى الهجرة المكثفة إليها بحيث وصلت نسبة المقيمين فيها من غير السكان الأصليين إلى 95 في المائة. وتختلف البلدان في

اختيار نوعية المهاجرين إليها، فأستراليا وكندا تطلبان مستويات تعليمية عالية أكثر مما هي الحال في أمريكا التي تضع شروطا أكثر بالقياس إلى أوروبا. وتختلف البلدان من ناحية الالتزام بحقوق المهاجرين إذا استقروا على أراضيها، وتتباين تلك الحقوق من المساواة القانونية مع السكان الأصليين، ومن ذلك السماح لهم بجلب الأقرباء، إلى حقوقهم كأشخاص يعملون بعقود، ويكونون معرضين في أي وقت لإعادتهم إلى بلدانهم من دون منحهم أي نوع من الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من المواطنين. وتختلف البلدان أيضا في الالتزامات التي تفرض على المهاجرين، ابتداء من إجبارهم على العيش في مواقع محددة، وأن يطلب منهم تعلم اللغة المحلية، إلى اعتبارهم أحرارا في اختيار طريقة الاندماج في مجتمعات تتكلم لغتهم نفسها. وتلك الالتزامات تتباين بين تشجيع الاندماج الثقافي والحرص على إبقاء الاختلافات الثقافية كما هي من دون المساس بها. ليس في وسعي التفكير في مجال آخر من مجالات السياسة العامة للدولة تتجلى فيه الاختلافات بهذا الشكل الواضح. هل يعكس هذا التباين في السياسات استجابات معقدة وغامضة لظروف متباينة؟ أشك في هذا، أو بالأحرى أرى أن الغموض الذي يكتنف سياسة التعامل مع الهجرة يعكس سياقات منحرفة عن الصواب تتأثر بنزوات عاطفية وتتسم بقلة الخبرة والمعرفة.

لقد شهدت سياسات التعامل مع الهجرة تجاذبات بين قيم متنافسة بدلا من التركيز على المعطيات الواقعية التي تحتم اتخاذ قرارات جريئة. يمكن للقيم أن تحدد مسارات الجدل في هذا الموضوع إما باتجاه إيجابي أو سلبي. الاتجاه الإيجابي يعني أننا ما لم نتوصل إلى قرار ثابت بشأن قيمنا، فليس من الممكن إجراء تقييمات نموذجية تكون بمنزلة معايير، سواء فيما يتعلق بالهجرة أو بأي موضوع آخر. غير أن الأخلاقيات والقيم يمكن أن توجه مسارات البحث أيضا باتجاه سلبي. في دراسة جديدة ذات نتائج ملهمة، يوضح الباحث بعلم النفس الأخلاقي جوناثان هايدت أنه على الرغم من اختلاف القيم الأخلاقية للناس من مكان إلى آخر، فإن تلك القيم تميل إلى أن تندرج ضمن فئتين رئيسيتين[1]. ويوضح الباحث بأسلوب يثير الاستغراب أنه اعتمادا على القيم التي يؤمن بها الناس فإن حكمهم الأخلاقي في مسائل محددة يؤثر في طريقة تفكيرهم، بدلا

مـــن أن تكون القضية عـــلى العكس من ذلك. تميل عقول البشر إلى تبرير وتأويل الأحـــكام الأخلاقية. في حقيقة الأمر نحن نفرض قسرا على عقولنا شرعنة الأحكام التي سبق أن اتخذناها على أساس أذواقنا الأخلاقية. لا توجد مسألة مهمة واحدة تقف فيها كل الحقائق والمعطيات على جانب واحد حصرا من اتجاهات الجدل المختلفة؛ وهذا لن يحدث حتما بخصوص الجدل حول الهجرة. إن أخلاقياتنا هي التـــي تحدد اتجاهات تفكيرنا وتحكم على الظواهـــر التي نكون مهيئين لتقبلها. نحن نعطي قيمة ومصداقية لأدق شعيرات القش التي تتقاذفها الرياح إذا كانت تنتمـــي إلى قيمنا، بينما نتجاهل حقائق أخرى ناصعة ونتعامل معها بســـيل من الاحتقار والتوجس والنقد اللاذع. يتخذ الذوق الأخلاقي بخصوص الهجرة صيغة الاستقطاب، فكل معسكر يحرص على تأييد نقاط الجدل والحقائق التي تدعم ما ينحاز إليه. يظهر هايدت أن هذا الانحياز الذي يكون مســـتهجنا أو وقحا أحيانا ينطبق على كثير من القضايا، لكن بالنسبة إلى الهجرة فهذه النزعات تأتي بصيغة مركبة. حتى في الأوســـاط الليبرالية التي تثير دائما مجادلات حماســـية عن أغلب قضايا السياســـة، طالما كان موضوع الهجرة مـــن الموضوعات التي يُحظر تناولها. الرأي الوحيد المسموح به يتمثل في الشكوى من الكراهية الشعبية المتزايدة لها. لقـــد توصل الاقتصاديون أخيرا إلى فهم أفضـــل لتركيبة بعض القضايا التي يحظر تناولها. كان غرضهم الأساسي الدفاع عن نوع من الانتماء من خلال تحصين الناس ضد الظواهر التي تشكل تحديا لهويتهم[2]. بتقييد ما يقال، فإن القضايا المحظور تناولها تعفي المرء من الحاجة إلى تغطية أذنيه.

في الوقت الذي يمكن التوصل فيه إلى حل بشأن النقاشات حول بعض الظواهر مـــن حيث المبدأ بإجبار أحد الأطراف على الاعـــتراف بخطئه، فإن الاختلافات في القيـــم ربما لا تقبل الحل. إذا اعترفنا بهذا، فربما نتمكن من النظر إلى الاختلافات في القيم باحترام. إذا لم أكن أنا شـــخصيا من النباتيين، فلن أنظر إلى النباتيين على أنهـــم من الأغبيـــاء الضالين، ولن أحاول أيضا أن أفـــرض على ضيوفي من النباتيين أن يتناولـــوا «الفوا غـــرا» foie gras(*). الهدف الأكثر طموحـــا هنا هو أن أحث الناس على إعادة النظر في الاستنتاجات التي يتوصلون إليها من خلال القيم التي

(*) الفوا غرا: طعام من أكباد الإوز المسمن. [المترجم].

يؤمنــون بها. مثلما أشــار إلى ذلك دانييل كانيرمان في عبــارة «التفكير الخاطف، والتفكير البطيء»، فنحن نميل إلى أن نكون بطيئين في اتباع نمط التفكير العقلاني الــذي يحلل الظواهر والمعطيات بصورة صحيحــة. إننا نفضل اللجوء إلى أحكام نتخذهــا بسرعة البرق؛ وغالبا ما نعتمد في ذلــك على منظومة القيم التي نؤمن بهــا. في أغلــب الأحيان تكون هذه الأحكام بمنزلة مقاربــات مميزة للوصول إلى الحقيقة، إلا أننا نعتمد عليها اعتمادا كليا. هذا الكتاب يقصد منه أن يدفع المرء إلى تجاوز الأحكام المسبقة الخاطفة التي تستند إلى منظومة قيم محددة.

مثل أي شــخص آخر، بدأتُ بدراســة موضوع الهجرة وأنا أحمل بعض الآراء المسبقة التي تستند إلى القيم. لكني مع استمرار الكتابة حاولت أن أغض الطرف عن تلك القيم. واتضح لي من خلال مناقشــاتي مــع الآخرين أن الهجرة موضوع يبدو أن كل شــخص تقريبا لديه وجهات نظر مســبقة بشأنه. يمكن للناس عادة أن يدافعوا عن وجهات نظرهم بأسلوب يعتمد على معرفة سطحية. لكني أظن، تماشيا مع البحث الذي أجراه جوناثان هايدت، أن جزءا كبيرا من وجهات النظر هذه مستمدة من أذواق أخلاقية مسبقة بدلا من الحكم النقدي على الظواهر. إن الدراســة التحليلية التي تســتند إلى المعطيات الحقيقية هي الأســاس المتين للقرارات الاقتصادية. ومثل كثير من قضايا السياســة، فللهجرة أسباب اقتصادية وتترتب عليها نتائج اقتصادية، لهذا يقع الاقتصاد في صلب القرارات السياســية. من شــأن الأدوات التي نعتمد عليها في دراســتنا أن تتيح لنا التوصل إلى إجابات علمية أفضل للأســباب والنتائج التي ربما كنا نتصور أننــا نعرفها بديهيا. بيد أن بعــض تأثيرات الهَجرة التي تشــغل أذهان الناس العاديــين أكثر من غيرها تميل إلى أن تكــون أيضــا ذات طبيعة اجتماعية. هذه المســائل يمكــن إخضاعها إلى تحليــل اقتصادي، وهذا ما نحاول القيام بــه، مع أن الاقتصاديين في أكثر الأحيان يستبعدون الأمر بطريقة عفوية.

في الواقع نرى أن النخب السياســية كثيرا ما تجد نفســها بين اختيارين أحدهما أصعــب من الآخر: اهتمامات الناخبين التي تعتمد على منظومة القيم؛ ونماذج من آراء الاقتصاديين التي تتسم بأنها أحادية الجانب. والنتيجة هي الفوضى والارتباك. لا تختلف السياسات من بلد إلى آخر فحسب، وإنما تتذبذب بين الانفتاح الذي يفضله

الاقتصاديون والانغلاق الذي يفضله الناخبون. على سبيل المثال، في بريطانيا كانت الأبواب مفتوحة للمهاجرين خلال فترة الخمسينيات، ثم أغلقت جزئيا في العام 1968، ثم فتحت على مصاريعها مرة أخرى في العام 1997، وهي الآن مغلقة من جديد. وتتباين السياسات أيضا من حزب إلى آخر: كانت مواقف الأحزاب متباينة بإزاء هذه التغيرات بمراحلها المختلفة؛ حزب العمال وحزب المحافظين كانا مسؤولين كل بدوره عن فتح الأبواب مرة وإغلاقها مرة أخرى. في كثير من الأحيان يتحدث السياسيون لغة صارمة ولكنهم يتصرفون بطريقة لطيفة، ومن النادر أن يحدث العكس. في حقيقة الأمر، أحيانا يبدو وكأن هؤلاء السياسيين يشعرون بالحرج من تلبية رغبات الناس. في سويسرا يحدث شيء غير مألوف بالقياس إلى غيرها من البلدان، إذ إن لدى الناس العاديين القدرة على إجبار الحكومة لكي تتقبل ما تتمخض عنه استفتاءات عامة. ومن المجالات التي كثيرا ما تستخدم فيها هذه الوسيلة للتعبير عن الرأي بصورة فعالة: الهجرة. من بين وسائل استطلاع اهتمامات الرأي العام استفتاء أُجري حول قوانين بناء المساجد. كشفت نتائج الاستفتاء أن الأغلبية العظمى من السكان كانوا يعارضون بناء المساجد. وهنا أحست الحكومة السويسرية بالإحراج الشديد بإزاء وجهات النظر هذه بحيث حاولت على الفور أن تصرّح بأن النتيجة لم تكن شرعية.

كثيرا ما تختلط المواقف الأخلاقية حول الهجرة على نحو مربك مع مواقف أخرى عن الفقر، والقومية، والعنصرية. تتشكل المفاهيم الحالية عن حقوق المهاجرين من خلال ردود أفعال ربما تتضمن الندم على أخطاء سابقة. لا مجال لنقاش عقلاني حول سياسة التعامل مع الهجرة إلا بعد فك الارتباط بين هذه المسائل المتشابكة.

يبدو أن هناك التزاما أخلاقيا بتقديم يد العون للفقراء الذين يعيشون في بلدان أخرى، والسماح للبعض منهم بالانتقال إلى بلدان غنية كإحدى طرق المساعدة. بيد أن الالتزام بمساعدة الفقراء لا يعني بالضرورة السماح بحرية الانتقال التامة عبر الحدود. في الواقع، فأولئك الذين يعتقدون أن الفقراء ينبغي أن يكونوا أحرارا في الانتقال متى شاءوا إلى بلدان غنية يمكن أن يكونوا أول المعارضين لحق الأغنياء في الانتقال إلى بلدان فقيرة؛ فالأمر لا يخلو من أصداء نزعة استعمارية بغيضة. إذا

قلنا إن للفقراء الحق في الهجرة إلى أي مكان فهذا يتضمن خلطا بين مسألتين من الأفضل أن تبقى كلٌّ واحدة منهما منفصلة عن الأخرى: التزام الأغنياء بمساعدة الفقراء، وحق حرية الانتقال بين البلدان. تأييدنا للمسألة الأولى لا يعني الالتزام بتطبيق الأخرى. هناك طرق كثيرة يمكن أن ننفذ بها التزامنا الأخلاقي بمساعدة الفقراء؛ إذا قرر مجتمع ما عدم فتح أبوابه لاستقبال مهاجرين من بلدان فقيرة، فربما يختار طرقا أخرى أكثر سماحة في التعاملٌ مع المجتمعات الفقيرة ضمن مجالات متعددة. على سبيل المثال، فرضت حكومة النرويج قيودا صارمة نسبيا على الهجرة إلى أراضيها، لكنها في الوقت نفسه تبنت برنامج مساعدات يمتاز بالسخاء في مقابل ذلك.

في الوقت الذي تختلط فيه أحيانا معاني الالتزام الأخلاقي بمساعدة فقراء العالم مع وجهات نظر أخرى عن حق الهجرة، هناك خلط آخر أكثر خطورة يتعلق بالنفور من النزعة القومية. بينما لا تتضمن النزعة القومية بالضرورة تأييد فرض قيود متزمتة على الهجرة، فمن الواضح أنه من دون وجود إحساس بالقومية لن يكون ثمة أساس لفرض مثل هذه القيود. إذا كان الناس الذين يعيشون في إقليم معين لا يتشاركون في أي شكل من أشكال الانتماء لهوية وطنية مشتركة بشكل أكبر من تعاطفهم مع الأجانب، فسوف يكون من العبث التوصل إلى اتفاق جماعي على تحديد سبل دخول الأجانب؛ لن يكون هناك «نحن» ولا «هم». إذن، من دون وجود نزعة قومية، من الصعب التفكير في أخلاقيات القيود التي تفرض على الهجرة.

ليس من المستغرب أن يكون الامتعاض من النزعة القومية أكثر حدة في أوروبا؛ فكثيرا ما أدت تلك النزعة إلى الحروب والدمار. كانت فكرة الاتحاد الأوروبي محاولة نبيلة لترك هذا الإرث وراء ظهورنا. وقد تحول اتساع رقعة الامتعاض الطبيعي من النزعة القومية إلى امتعاض من الحدود القائمة بين الدول: من الإنجازات البارزة التي حققها الاتحاد الأوروبي حرية انتقال الأوروبيين من وإلى أي مكان ضمن دول الاتحاد. بالنسبة إلى بعض الأوروبيين، أصبح معنى الهوية الوطنية الآن من مخلفات الماضي: أحد أقاربي من الشباب يرفض الاعتراف بهوية جغرافية خارج نطاق كونه من لندن. إذا كان من المحبذ نبذ مفهوم

الهويــة الوطنية، فما المبرر الأخلاقي لمنع دخول المهاجرين؟ لماذا لا يُســمح لأي شخص بالعيش في أي مكان؟

تختلف أشكال تقبل الهوية الوطنية من مكان إلى آخر بشكل كبير. في فرنسا، وأمريكا، والصين، والبلدان الإسكندنافية تبقى الهوية الوطنية عنصرا قويا ومحايدا من الناحية السياســية. بينما في ألمانيا وبريطانيا خضعت هذه المسألة لتفسيرات اليمين السياسي المتطرف، لذلك أدرجت ضمن قائمة المحظورات التي يمنع المساس بهــا. في الكثــير من المجتمعات التــي لم تؤيد هوية وطنية راســخة، يعتبر غياب الهوية في العادة مسألة يشعر تجاهها البعض بالندم والقلق. في كندا، أثار مايكل إغناتييف(*) أخيرا زوبعة من الانتقادات من خلال الاعتراف بأن المحاولات الطويلة لفرض إحســاس بالهوية المشــتركة التي تقوم على تعدد اللغات بين سكان كيبك والكنديــين الناطقين بالإنجليزية قد فشــلت[3]. وفي أفريقيا، كان ينظر إلى ضعف التمســك بالهوية الوطنية بالقياس إلى الانتــماء للقبيلة على أنه لعنة يتحتم على القيادة المخلصة علاجها. وفي بلجيكا التي تحتل حاليا الرقم القياسي العالمي لبقاء البــلاد أطول فترة بلا حكومــة - لأن الفلمنكيين والوالون(**) لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي على حكومة - لم تبذل أي محاولة لتأسيس هوية مشتركة. كان أحد السفراء البلجيكيين صديقا لي، وعلى مأدبة العشــاء أُثيرت مسألة الهوية التي ينتمي إليها. فــما كان من الرجل إلا أن أنكر في ديبلوماســية مرحة وجود أي معنى للشــعور بأنه بلجيكي، ليس لأنه يشعر بالانتماء إلى الفلمنكيين أو إلى الوالون، بالأحرى كان يعتبر نفسه مواطنا عالميا وبلده هو العالم بأسره. وبعد الإلحاح عليه بشأن المكان الــذي يعتبره وطنا أو بيتا له، اختار قرية في فرنســا. لا يمكنني أن أتخيل ســفيرا فرنسيا يراوده هذا الإحساس نفسه. لقد استطاعت كل من كندا وبلجيكا الحفاظ على معــدلات دخل عالية على الرغــم من ضعف الإحســاس بهوياتها الوطنية، غير أن الحل الــذي قدمه البلدان يتمثل في العزل الجغرافي التام بين مجاميع من الناس يتكلمون لغات مختلفة، إلى جانب لامركزية صارمة للســلطة السياسية في

(*) Michael Lgnatieff، أكاديمي وسياسي كندي سابق، من مواليد العام 1947، ترأس الحزب الليبرالي الكندي وكان زعيما للمعارضة في البرلمان الكندي من العام 2008 إلى العام 2011. [المحررة].

(**) الوالــون أو الوالونيون: شــعب يقطن الأجزاء الجنوبيــة والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنســية المجاورة لها. [المترجم].

هذه الأقاليم. ولأغراض تتعلق بتقديم الخدمات العامة، انقسمت كندا وبلجيكا إلى أربع دول كل واحدة منها ذات هوية مستقلة، وليس إلى دولتين بلا هوية. وفي بريطانيا كثيرا ما تكون النظرة للهوية الوطنية موضوعا شائكا ومربكا وذلك بسبب التركيبة الحديثة نسبيا لتعدد الأوطان التي تتشكل منها بريطانيا بمكوناتها المختلفة: لا أحد في بريطانيا، باستثناء بعض المهاجرين، يعتبر نفسه بريطانيا أساسا. وفي أسكتلندا يُنظر إلى الهوية الوطنية نظرة منفتحة بوصفها جزءا من الانتماء إلى الاتجاه السائد في المجتمع، بينما ينظر إلى القومية الإنجليزية على أنها عنصر تخريبي؛ يرفع عدد قليل جدا من الأعلام الإنجليزية في مناسبات رسمية مقارنة بالأعلام الاسكتلندية.

للنزعة القومية مجالاتها التي يمكن أن توظف فيها. لن نتجاهل احتمال إساءة استعمالها، لكن لا بد أن تتضح ضرورة وجود نوع من الهوية المشتركة لتعزيز التعاون في المجتمع. الناس يحتاجون إلى القدرة على التعاون فيما بينهم على مستويات متنوعة؛ بعض أشكال التعاون تتم تحت مستوى وظيفة الدولة وبعضها فوق ذلك المستوى. لا يعتبر الإحساس المشترك بالهوية الوطنية الحل الوحيد لمعضلة تعزيز التعاون، ومع هذا تستمر الدول في التأكيد عليها. يتضح هذا من خلال فرض الضرائب والإنفاق العام: على الرغم من أن هاتين الممارستين تتجليان ضمن الكثير من المستويات الحكومية، بيد أن الشيء الأكثر أهمية أن يظهر التعاون بشكل متزايد ويهيمن على المستوى الوطني. فإذا كان الإحساس المشترك بالهوية الوطنية يعزز قدرة الناس على التعاون ضمن ذلك المستوى فذلك إنجاز عظيم حقا.

يؤدي الإحساس بالهوية المشتركة أيضا إلى تهيئة الناس فكريا لتقبل إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء وإلى ضرورة التشارك بالثروات الطبيعية. وربما يؤدي النفور من الهوية الوطنية ورفضها إلى عواقب وخيمة؛ فقد يؤدي إلى إضعاف التعاون والمساواة في المجتمع. لكن على الرغم من كل هذه المزايا، ربما يكون من الضروري أحيانا التخلي عن الهوية الوطنية. إذا كان الإحساس الوطني المفرط يقود في عناد وإصرار إلى العدوان، عندئذ يجب أن نتقبل تكاليف التخلي عنه بكل تأكيد. تتمتع أوروبا بفترة طويلة غير مسبوقة من السلام منذ

تدهور وخفوت النزعة القومية. لقد قاد الاتحاد والتعاون المشترك سياسيين مثل المستشارة أنغيلا ميركل إلى مؤازرة الوحدة الأوروبية وتعزيز مقوماتها، وعلى وجه الخصوص انتشار عملة اليورو، كأسلوب وقائي ضد احتمال العودة إلى زمن الحروب. لكن الاستنتاج القائل بأن انهيار روح القومية تسبب في انحسار العنف يعتبر إساءة تفسير للأسباب؛ إن النفور من العنف هو الذي أدى في الواقع إلى انحسار النزعة القومية. والأكثر أهمية أن النفور من العنف أدى إلى تقليل مخاطر هذه الممارسة جذريا. لقد تغيرت المواقف إلى درجة كبيرة بحيث أصبح اندلاع أي حروب أوروبية غير وارد.

سوف نفترض الآن أنه لم يعد من الضروري نبذ مفهوم الهوية الوطنية لتفادي شرور النزعة القومية. إذا كان الإحساس المشترك بالهوية الوطنية أمرا مفيدا، إذن يمكن لتلك الهوية أن تتعايش بأمان ضمن أمة في حالة السلم. في الواقع، نجحت بلدان شمال أوروبا في ذلك. كل مجتمع يفتخر بوطنيته من دون أن يشعر بالخجل من ذلك، وربما يمتد هذا الشعور إلى حد التنافس مع المجتمعات المجاورة. المنطقة التي نتحدث عنها من أوروبا كان لها تاريخ حافل بالحروب: السويد والدنمارك شهدتا فترات طويلة من الحروب الطاحنة على حساب خسارة فنلندا والنرويج على التوالي. غير أن السلام السائد الآن لا يرقى إليه شك. ولا يمكن القول إن ذلك السلام تدعمه مؤسسات رسمية في مجال التعاون الأوروبي. في الواقع، تعمل تلك المؤسسات الرسمية عن غير قصد على تقسيم، بدلا من توحيد، بلدان شمال أوروبا (الإسكندنافية). لا تقع النرويج ضمن دائرة المجتمع الأوروبي، على الرغم من أن البلدان الثلاثة الأخرى هي كذلك. لكن من بين هذه البلدان الثلاثة تقع فنلندا فقط ضمن منطقة اليورو. إذن مؤسسات أوروبا التي يفترض أنها تعمل على تعزيز الوحدة أدت إلى فصل هذه البلدان الأربعة إلى ثلاثة قطاعات مختلفة. لقد وصلت بلدان شمال أوروبا إلى أعلى مستويات الرقي والازدهار التي عرفتها المجتمعات على الأرض، ليس في مجال الدخل الشخصي المرتفع فحسب، وإنما في المساواة الاجتماعية والخدمات العامة التي تعمل على نحو مثير للإعجاب. إن إسهام الإحساس الوطني بالانتماء إلى هوية مشتركة مسألة لا يمكن قياسها كميا، لكنها حتما موجودة ومؤثرة.

في الوقت الذي تسهم فيه المسؤولية الأخلاقية للأغنياء تجاه الفقراء، والتخوف من النزعة القومية في آن واحد في خلق ارتباك حول ما إذا كان لدى المجتمعات الحق في فرض قيود على الهجرة على المدى البعيد، فإن الدعوات الأكثر تأثيرا لمؤازرة حرية الانتقال بين البلدان باعتبارها حقا طبيعيا تأتي من المناهضين للعنصرية. إذا نظرنا إلى تاريخ العنصرية بمختلف مراحلها في كل من أوروبا وأمريكا نرى أنه من غير المستغرب، بل ربما كان من المبرر منطقيا، أن تتأجج روح مناهضة العنصرية بهذا الشكل الحماسي. إن معظم المهاجرين من بلدان فقيرة يكونون مختلفين عنصريا عن السكان المحليين لبلدان مضيفة غنية، لهذا تتذبذب معارضة قبول الهجرة بصورة غير ثابتة حتى تكاد تقترب من العنصرية. في بريطانيا، تجاوزت إحدى الخطب الحماسية ضد المهاجرين في الستينيات هذا الخط بوضوح، فكانت تعارض بشدة هجرة الناس من أصول أفريقية وجنوب آسيوية، وجرى التعبير عن ذلك بعبارات قاسية تنذر بإثارة أعمال عنف بين الإثنيات. تلك الخطبة الحمقاء التي ألقاها على الناس سياسي مغمور توفي منذ مدة طويلة، هو إينوك باول(*)، أدت إلى إغلاق النقاش في الأوساط البريطانية حول سياسة التعامل مع الهجرة لمدة تصل إلى أكثر من أربعين سنة؛ لقد أصبحت معارضة الهجرة ترتبط على نحو ثابت بالأفكار العنصرية التي لم يكن في الإمكان التعبير عنها في دائرة الاتجاه السائد. لقد أدت توقعات باول السخيفة عن «أنهار من الدماء» إلى إغلاق النقاش في هذا المجال، وجاء تبرير هذه الإجراءات بوصفها من المخاوف على الليبرالية: الخطر الجسيم الذي يلوح في الأفق كما كان يزعم يتمثل في احتمال حدوث أعمال عنف على أسس عرقية بين المهاجرين والسكان الأصليين... ولم يكن ليسمح، كما جاء في خطابه، بأي شيء يوقظ هذا التنين من سباته.

يبدو أن هذه المسألة المحظورة لم تصبح قابلة للجدل إلا في العام 2010 نتيجة لنزوح جماعي من بولندا. كانت السياسة البريطانية في التعامل مع هجرة البولنديين مميزة في ليبراليتها. حين انضمت بولندا إلى المجتمع الأوروبي، أعطت

(*) هو سياسي وأديب إنجليزي، كان عضوا في حزب المحافظين البريطاني، وشغل منصب وزير الصحة من 1960 إلى 1963. ولد في العام 1912 وتوفي في فبراير 1998. [المحررة].

إجــراءات التحول للبلدان الأعضاء الحق في تقييد هجرة البولنديين حتى يتمكن الاقتصــاد البولنــدي من تعديل وضعه. لقد فرضــت كل البلدان الكبرى، ما عدا بريطانيا، قيودا على الدخول إلى أراضيها حسبما تراه مناسبا. وإذا كانت الحكومة البريطانيــة قد قررت عــدم تنفيذ ذلك، فالأمر يعــود إلى إحصائية أعدتها هيئة الخدمــة المدنية البريطانية في العــام 2003، حيث ورد فيها أن أعدادا قليلة جدا من الأوروبيين الشرقيين - لا يزيدون على 13 ألفا كل ســنة - سيرغبون في الهجرة إلى بريطانيــا. لكن اتضح أن هذه الإحصائيــة كانت خاطئة جملة وتفصيلا. لقد وصلت معدلات الهجرة الفعلية إلى بريطانيا من أوروبا الشرقية خلال الســنوات الخمس اللاحقة إلى نحو مليون مهاجر[4]. إن هجرة على هذا المســتوى، مع أنها تلقى ترحيبا حارا من العائلات ـ مثل عائلتي شــخصيا، التي وجدت هذا التدفق البشري للحرفيين الماهرين، والصناع المثابرين شيئا مفيدا لها ـ كانت تجابه أيضا بامتعــاض واســع في كثير من الأحيان مــن العمال من الســكان الأصليين الذين أحسوا بالخطر يداهمهم. وبينما كانت مواقف الترحيب والرفض مجرد تعبيرات عن مصالح شخصية، فلم يكن في وسع المرء أن ينظر إليها حقا على أنها مواقف عنصرية: البولنديون الذين هاجروا إلى بريطانيا كانوا من المواطنين البيض وليسوا من الســود، وهم مســيحيون أيضا. لكن اللحظة الحاسمة، أو الهزلية، جاءت في أثناء انتخابات العام 2010، حيث ظهر تســجيل صــوتي لرئيس الوزراء غوردون بــراون بقي محفوظا فترة طويلة بجهاز تســجيل منسي على إثر حديث له على المنصة مع مواطنة عادية اختارها المرافقون له. ولسوء الحظ، كانت تلك المواطنة تشــتكي من تأثيرات الموجة الأخيرة للهجرة. لقد جرى تســجيل كلام براون وهو يوبخ المرافقين له على اختيارهم الســيئ، ويتهم المرأة بأنها «متعصبة عنصريا». كان منظــر رئيس الوزراء وهو يتصرف بهذا الشــكل بعيدا عن الحسّ الســليم في مراعاة اهتمامات كانت تعتبر على نطاق واســع شرعية، وقد أســهم ذلك في هزيمــة براون المدوية. ثم اضطرت الإدارة الجديــدة لحزب العمال إلى أن تقدم اعتذارهــا عن ذلك التصرف، وأكدت أن سياســة الباب المفتوح الســابقة كانت خاطئة. أخيرا، ربما أصبح بالإمكان مناقشــة مســألة الهجرة في بريطانيا من دون اتهامات بالعنصرية.

ربمــا لا يكون هذا صحيحا. بما أن الأعراق لها ارتباط بخصائص أخرى مثل الفقر، والديــن، والثقافة، يبقى من الممكن أن يُنظر إلى أي قيود تفرض على الهجرة اعتمادا على هذه المعايير على أنها حصان طروادة الذي سوف يدخل العنصرية. وإذا كان الأمر كذلــك فليس بالإمكان أيضا أن يفتح حوار صريح عن الهجرة. لم أقرر على المســتوى الشــخصي تأليف هذا الكتاب إلا بعد أن توصلــت إلى حكم أنه أصبح الآن ممكنا في الواقــع التمييز بين مفاهيمنا عن العرق، والفقــر، والثقافة. العنصرية تعني الاعتقاد بوجود اختلافات وراثية بين الأعراق؛ وهذا شيء غير مؤكد ولا دليل عليه. الفقر يتعلق بالدخــل، وليس بالوراثة؛ إن بقاء الفقر الجماعي موجودا إلى جانب التكنولوجيا التي تستطيع أن تجعل الناس العاديين سعداء هي الفضيحة الكبرى والتحدي الذي يواجه عصرنا. أما الثقافات فهي لا تنتقل بالوراثة، إنها سيل من المفاهيم والمعايير والعادات لها آثار مادية مهمة على الســلوك. إن رفض الإقرار بالاختلافات السلوكية القائمة على العرق هو ســلوك إنســاني قويم، أما رفض الإقرار بالاختلافات الســلوكية القائمة على الثقافة فهو إنكار أعمى لما هو واضح وضوح الشمس.

في الوقــت الذي أعــوّل فيه كثيرا على شرعية وجود هذه التمايزات بين إنســان وآخــر، فأنا أدرك تماما أن تقديراتي ربما كانت خاطئة. إنها مســألة على جانب كبير من الأهمية، مثلما ســوف يتضــح لاحقا، لأن الكثير من نتائج سياســة التعامل مع الهجرة تستند إلى اختلافات في الدخل واختلافات أخرى ثقافية. إذا كان هذا الرفض للاختــلاف يعتبر دلالــة على العنصرية، فمن الأفضل ألا نحاول مناقشــة الأمر، على الأقل في بريطانيا: ربما لم نتخلص بعد من شــبح إينوك باول. لذلك فالافتراض الذي أعمــل على مناقشــته أن حق العيش في أي مــكان ليس نتيجــة منطقية لمناهضة العنصرية. ربما كان هذا الحق موجودا، وســوف أتطرق إليه، لكنه لا يتبع ببســاطة الاهتمامات المشروعة بالفقر، والقومية، والعنصرية.

علينــا أن نفكر هنا بثــلاث مجاميع من البشر: المهاجرون أنفســهم، والآخرون الذيــن يبقون في بلادهم، والســكان الأصليــون للبلد المضيف. نحــن في حاجة إلى نظريات وإلى معطيات توضح لنا ما الذي يحدث لكل فئة من الفئات المشــار إليها. الفئــة الأولى من هذا المنظور، أي أولئك الذين يهاجرون، ســوف أتركها إلى المراحل الأخيرة من الكتاب، لأنها الفئة الأساســية التي يســهل تناولها مبــاشرة. المهاجرون

يواجهــون تكاليف اجتياز الحــدود في انتقالهم من مكان إلى آخــر، وهي تكاليف لا يســتهان بها، إلا أنهم يحققون مكاســب اقتصادية تتجاوز كثــيرا تلك التكاليف. ويحصل المهاجرون أيضا على حصة الأســد من المكاسب الاقتصادية نتيجة للهجرة. تشــير بعض المعلومات الجديدة المثيرة للاهتمام إلى أن هذه المكاســب الاقتصادية تشــكل تعويضا جزئيا، وربما جوهريا، عن معاناتهم النفســية. لكن على الرغم من أن المعطيــات الجديدة مذهلة، فهناك بضع دراســات مؤكدة تعطي تخمينات عن أهمية التأثيرات الإجمالية التي سوف نتطرق إليها.

الفئة الثانية - أولئك الأشــخاص الذين يبقــون في بلدانهم الفقيرة التي ينتمون إليهــا - هي التي تشــكل في الواقع الحافز الأســاسي الذي دفعنــي إلى تأليف هذا الكتاب. هناك بلدان كثيرة تعيش فيها أكثر المجتمعات فقرا على الأرض، كانت هذه المجتمعات خلال النصف الأخير من القرن قد تخلفت عن ركب الحضارة والازدهار. هــل تؤدي الهجرة إلى حرمــان هذه المجتمعات من كفــاءات بشرية نادرة هي في أمــسّ الحاجة إليها، أم توفــر فرصة لانتعاش الأمل في الحيــاة ومحفزا للتغيير؟ إذا كان مــؤشر تأثيرات الهجرة في أولئك الذيــن يبقون في بلادهم هو باب مغلق تماما، فربما يكونون في حال أفضل. الشيء نفســه يمكن أن يقال عن التعاملات الاقتصادية الأخرى بين المجتمعات الأكثر فقرا وبقية العالم: إن وجود التجارة وانتشــارها أفضل مــن عدمها، وحركة رأس المــال أفضل من خمول مالي تام. بيد أن المؤشر البارز على أوتوقراطيــة المجتمعات الأكثر فقرا مــن العقبات التي يســهل تخطيها: لن يقترح أي محلل ســياسي جاد شــيئا من قبيل أن تتوقف الهجرة. المعيار الســديد، كما في التجارة وحركة رؤوس الأموال، هو بقاء الوضع مســتقرا نســبيا؛ ليس توقف الحركة نهائيــا، لكــن إما هجرة أسرع أو أبطأ. لقد ورد في ســياق الكتاب أنه في حال غياب وســائل الســيطرة على الهجرة من البلدان الأكثر فقرا فإنها ســوف تتصاعد؛ سوف تواجه بعض البلدان نزوحا جماعيا. غير أن سياسات التعامل مع الهجرة لا توضع في البلدان الفقيرة وإنما في البلدان الغنية. لدى تحديد معدل الهجرة المســموح بها إلى مجتمعاتهــم، فإن حكومات البلــدان الغنية تعمل عن غير قصد على تحديد معدل الهجــرة من المجتمعات الفقيرة. في الوقت الذي نعترف فيه بأن الهجرة حاليا تؤدي إلى خلق ظروف اقتصادية أفضل بالنســبة إلى هــذه المجتمعات، بالقياس إلى عدم

وجود هجرة، فنحن نتساءل: هل المعدل الحالي للهجرة يعتبر مثاليا؟ هل تحقق البلدان الفقيرة مكاسب أكثر عندما تكون الهجرة أسرع أو أبطأ مما هي عليه الآن؟ هذا السؤال، بصيغته الحالية لم يكن قابلا للإجابة حتى وقت قريب. بيد أن البحوث الجديدة التي تجري في وتيرة عالية وأكثر جدية تشير إلى أن معدلات الهجرة الحالية، فيما يتعلق بكثير من الناس الذين هم جزء من المليار الفقير، يحتمل أن تكون عالية جدا. منذ عقد من الزمن بُذلت جهود أكاديمية مماثلة تهدف إلى وضع القواعد الأساسية لسياسة من شأنها إعادة النظر بحركة رؤوس الأموال. ومع ذلك هناك تفاوت واسع بين المراحل التي وصل إليها البحث وتغير السياسة، لكن في شهر نوفمبر من العام 2012 أعلن صندوق النقد الدولي أنه لن ينظر إلى التدفق الحر لرؤوس الأموال بعد الآن على أنه بالضرورة أفضل سياسة تناسب البلدان الفقيرة. كل واحد من هذه الافتراضات المتباينة لا بد أن يثير سخط الأصوليين والمتزمتين الذين يستمدون آراءهم في السياسة التي يتبعونها من قناعاتهم الأخلاقية.

الفئة الأخيرة، أي السكان الأصليون للبلدان المضيفة، من المحتمل أن تكون محط الاهتمام المباشر لمعظم قراء هذا الكتاب، ولذلك بدأت بها. كيف يمكن أن يؤثر زخم وتسارع معدلات الهجرة في التفاعل الاجتماعي، سواء بين السكان الأصليين والمهاجرين، أو بين السكان الأصليين أنفسهم؟ ما التأثيرات الاقتصادية على المهارات والكفاءات المختلفة والحرفيين من السكان الأصليين؟ كيف يمكن أن تبدو صورة المتغيرات في المستقبل؟ هنا تظهر مسألة المعيار أو نقطة الارتكاز نفسها فيما يتعلق بالسكان الأصليين للبلدان المضيفة كما ظهرت بالنسبة إلى أولئك الذين يبقون في بلدانهم. المعيار الصحيح في سياسة التعامل لا ينبغي أن يؤدي إلى إلغاء الهجرة فيكون معدلها صفرا، وإنما إلى جعلها، بشكل أو بآخر، أكثر من معدلاتها الحالية أو التقليل منها بعض الشيء. الجواب هنا يعتمد بشكل واضح على خصوصيات كل بلد؛ إن بلدا قليل السكان مثل أستراليا ربما لا يتبنى الإجابة نفسها التي يتبناها بلد آخر يشهد كثافة سكانية عالية مثل هولندا. لدى محاولة الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الاعتراف بأن التأثيرات الاجتماعية من المحتمل أن تفوق في أهميتها التأثيرات الاقتصادية، وذلك يعود جزئيا إلى أن التأثيرات الاقتصادية عادة تكون متواضعة. بالنسبة إلى القطاعات المعوزة من السكان الأصليين غالبا ما تكون تأثيرات الهجرة سلبية.

من شأن الاستقصاء المفصل لهذه الفئات الثلاث المختلفة أن يوفر الأسس الرصينة لعملية تقييم شاملة للهجرة. لكن لكي ننتقل من مرحلة الوصف إلى التقييم نحتاج إلى إطار تحليلي وأخلاقي. ضمن العمل النموذجي لمؤيدي الهجرة، كان كل من الباحثين الاقتصاديين والأخلاقيين يحطون من أهمية المشكلة لأن التأثيرات المهمة في هذا المضمار يبدو أنها تصبّ في الاتجاه نفسه، مع استبعاد التأثيرات المقابلة واعتبارها موضوعات «خلافية ضئيلة الأهمية»، أو «قصيرة الأمد». غير أن أي باحث نزيه لا بد من أن يعترف بوجود رابحين وخاسرين، وأن محاولة تشخيص التأثيرات الإجمالية للهجرة على فئة محددة من السكان يمكن أن تتسم بالغموض، وذلك اعتمادا على طريقة قياس المكاسب ومقارنتها بالخسائر. إذا كان بعض الناس يربحون بينما يخسر آخرون، فمصالح من ينبغي أن تسود؟ إن كثيرا من جوانب التحليل الاقتصادي للهجرة لا بد من أن تقود إلى إجابة صريحة وقوية: الرابحون يحققون مكاسب أكبر قياسا إلى ما يفقده الخاسرون، إذن فليكن الحظ حليفا للخاسرين. حتى اعتمادا على المعيار البسيط للدخل النقدي، فالمكاسب تفوق الخسائر كثيرا. بيد أن الاقتصاديين ينتقلون في العادة من مسألة النقود إلى مفهوم أوسع وأكثر تعقيدا وهو «المنفعة»، وحتى من خلال هذا المعيار فالمكاسب الإجمالية التي تتحقق من الهجرة تكون أكبر. بالنسبة إلى الكثير من الاقتصاديين تلك الإجابة تحسم الأمر؛ ينبغي أن توضع سياسة التعامل مع الهجرة بطريقة معينة بحيث تضاعف معدلات المنفعة على المستوى العالمي.

في الجزء 5 من الكتاب وجدت نفسي أتحدى هذا الاستنتاج، وكنت أرى أن الحقوق ينبغي ألا تنتهك شيئا فشيئا من خلال خفة اليد التي تندرج ضمن إطار «المنفعة العالمية». تعتبر الأمم كيانات أخلاقية مهمة تتمتع بالشرعية: في الواقع، فإن الثمار التي يمكن أن تجنى من النجاح في الانتماء إلى أمة من الأمم هي التي تجذب المهاجرين. إن وجود الأمم في حد ذاته هو الذي يمنح الحقوق للمواطنين المنتمين لها، خصوصا أولئك السكان الأصليين من الفقراء. لا يمكن النظر إلى مصالح هؤلاء المواطنين باستخفاف بإثارة مسألة الربح والخسارة ضمن إطار المنفعة التي تتحقق على نطاق عالمي. الناس الذين يبقون في بلدانهم ولا يهاجرون يكونون في وضع بائس أكثر من السكان الأصليين الفقراء في البلدان المضيفة. هؤلاء في العادة

هم أكثر فقرا وأكبر عددا من المهاجرين أنفسـهم. لكن، على العكس من السـكان الأصليين الفقراء في البلدان المضيفة، لا يطمح هؤلاء في الحصول على حقوق من وراء سياسات الهجرة؛ فحكوماتهم نفسها لا يمكنها التحكم في معدلات الهجرة.

لا توضع سياسات الهجرة من قبل حكومات البلدان التي ينتمي إليها المهاجرون في الأصـل، لكنها توضـع في البلدان المضيفة لهم. في أي مجتمـع ديموقراطي، لا بد للحكومـة مـن أن تعكس مصالح الأغلبيـة من مواطنيها، غير أن كلا من السـكان الأصليين الفقراء وأولئك الذين يعيشون في المجتمعات الأكثر فقرا يستحقون اهتمام المواطنين الآخرين. من هنا، لدى وضع أسـس أي سياسة للتعامل مع الهجرة، سوف تحتـاج حكومات البلـدان المضيفة إلى تحقيق توازن بين مصالح السـكان الأصليين الفقـراء من جهة، ومصالح المهاجريـن إلى أراضيها وأولئك الذين يبقون في بلدانهم الفقيرة من جهة أخرى.

في أي اجتـماع للمتطرفـين من المصابـين برهاب الأجانـب، والعنصريين الذين يعارضـون تقبل المهاجرين، لن تضيّع فرصة للتصريح بأن للهجرة مردودات سـيئة على السـكان المحليين. ويثير هذا، لأسـباب مفهومة، ردود أفعال مختلفة: اندفاعا منهـم لصد هؤلاء المتطرفين، سـارع علـماء الاجتماع إلى بـذل كل الجهود الممكنة لإظهار أن الهجرة تعود بالنفع على الجميع. لكن بصورة غير مقصودة أدى هذا إلى إثارة السـؤال الضمني الذي يطرحه المصابون برهاب الغرباء: «هل الهجرة ظاهرة سـيئة أم جيدة؟» إن الرسالة الأساسـية لهذا الكتاب تتركز في التأكيد على خطأ هذا السـؤال. إن مجرد طرح هذا السـؤال عن الهجرة يكاد يكون بمثل أن يسـأل المرء: «هل تناول الطعام سيئ أم جيد؟» في الحالتين لا علاقة للمسألة بالمفاضلة بين جودة الشيء أو رداءته، وإنما إلى أي مدى يكون ما نتساءل عنه جيدا. بعض أشكال الهجرة كثيرا ما تكون أفضل من عدم الهجرة. لكن مثلما يؤدي الأكل بشراهة إلى السـمنة، هكـذا يحصل مع الهجرة المفرطة. إنني أحاول أن أظهر الآتي: إذا تركت الهجرة من دون ضوابط محددة فستتسارع، حتى تكون عرضة لأن تصبح ظاهرة مرفوضة. هذا هو السبب الذي يجعل الضوابط المفروضة على الهجرة، بعيدا عن كونها أثرا محرجا مـن آثار النزعة القوميـة أو العنصرية، من الأدوات التي تكتسـب أهمية متزايدة ضمن السياسـة الاجتماعية في كل المجتمعات التي تتمتـع بالدخل المرتفع. الشيء

المحرج ليس القيود التي تفرض على الهجرة، بل الطريقة التي صممت بها. ويعكس هذا نوع المحظورات التي وقفت حائلا دون مزيد من البحوث الجادة.

يعتــبر هذا الكتاب محاولــة لاختراق تلك المنطقة المحظــورة. إنني أدرك تماما، مثــل كل المحاولات التـــي تهدف إلى اخــتراق المحظور، أن محاولتـــي تنطوي على بعض المخاطر. إن حراس التطرف الذين يحملون مفاهيم متزمتة يقفون على أهبة الاســتعداد ومعهم فتاوى جاهزة. لكن يبدو أن الوقت أصبح مناســبا الآن للبدء في كــسر المحظور، ونقطة البداية كما نرى أن نفهم الأســباب التــي تؤدي إلى تصاعد معدلات الهجرة.

2

لماذا تتصاعد الهجرة؟

خلال نصف قرن بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت البلدان تغلــق حدودها. الحروب والكســاد الاقتصادي جعلا الهجــرة صعبة من الناحية العملية، ولم يلق المهاجرون أي ترحيب. ومع حلــول الســتينيات كان الناس يعيشــون مكتفــين بأنفســهم إلى حــد كبــير في البلدان التــي ولدوا فيها. لكن في أثنــاء نصف قرن من الخمــول، كان ثمــة تغير دراماتيــكي يحدث في الاقتصاد العالمي؛ لقد نشــأت فجوة دخلٍ كبيرة بين البلدان.

ضمن أي مجتمع لا بد من أن تشهد عملية توزيــع الدخل تقلبــات متباينــة: أغلب الناس يكونــون في المنتصف بــين طرفــين متناقضين، الأول فيــه أقلية من الأغنياء، والآخر أغلبية من الفقراء. من الناحية الإحصائية، السبب الأساسي الذي يجعــل توزيع الدخل في العادة على هذه الحال ربما كان عامــل المصادفة؛ تعتمد عملية

«ليــس مــن المحتمــل أن يكون للهجرة مــن البلــدان الفقيرة إلى البلــدان الغنية أي تأثير في تضييق فجوة الدخل»

نشوء الدخل على سياقات متكررة يمكن للناس فيها أن يكونوا محظوظين أو تعساء. إن تراكم الحظ الجيد هنا أو الحظ التعيس هناك يؤدي إلى نتائج متقلبة. إذا تراكم الحظ وتضاعف، كما يحصل مثلا في الرهان على خيول السباق، فإن نطاق الأقلية من الأغنياء يصبح واسعا، القليل من الناس يكونون أغنياء جدا في الواقع. هذه القوى المضاعفة لتراكم الدخل تكون قوية وشاملة إلى درجة أن آليات توزيع الدخل في كل بلد على الأرض تستجيب لها.

في الستينيات (من القرن السابق) لم يكن توزيع الدخل بين البلدان يبدو بالصورة التي نراه عليها الآن. بدلا من وجود تحدب في المنتصف، كان هناك تحدب في كل طرف. إذا عبرنا عن الأمر بلغة مهنية، نقول إنه نمط من الازدواجية، وكما يعبّر عنه في الأوساط الشعبية، هناك عالم أغنياء وعالم فقراء. كان عالم الأغنياء يزداد غنى بمعدلات فائقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. على سبيل المثال، بين سنتي 1945 و1975 تضاعف دخل الفرد الفرنسي ثلاث مرات؛ ويشير الفرنسيون إلى تلك الفترة باعتبارها «ثلاثين سنة ذهبية». وكان علماء الاقتصاد يعملون على دراسة وتطوير ما يعرف بـ «نظرية النمو»، محاولين أن يفهموا العوامل التي تؤدي إلى هذه الظاهرة الجديدة. بيد أن عالم الفقراء أُسقط من خارطة النمو ولايزال. وقد أسس علماء الاقتصاد اقتصاديات التنمية لكي يفهموا السبب الذي أدى إلى ظهور تلك الفجوة الشاسعة وأسباب استمرارها.

الأعمدة الأربعة للازدهار

لدى مناقشة سياسة التعامل مع الهجرة، تظهر عدة محاور تتعلق بالسبب الذي يجعل بعض البلدان أكثر ثراء من غيرها، لذلك سوف أقدم الآن شرحا يوضح كيف يتداخل الرأي المهني مع طريقة تفكيري بخصوص المسألة. عندما كانت اقتصاديات التنمية في مرحلة نموها، كان التفسير النموذجي السائد للفجوة المذهلة في معدلات الدخل يتمثل في الاختلاف في توافر رأس المال. كان العمال في البلدان ذات الدخل المرتفع أكثر إنتاجية لأن لديهم رأس مال أكبر يستثمر في العمل. هذا التفسير لم يُترك تماما، لكن طرأ تغير أساسي جعل الاقتصاديين يتجاوبون معه على نطاق واسع، وهو أن رأس المال أصبح قابلا للانتقال على نطاق دولي: لقد حصل تدفق هائل لرؤوس الأموال بين البلدان. غير أن رأس المال لم يكن يتدفق بكميات

مهمة إلى البلدان الأكثر فقرا. لا تزال البلدان الفقيرة تعيش على رؤوس أموال ضئيلة جدا، مع أن هذا لا ينظر إليه الآن على أنه السبب الأساسي لفقر تلك البلدان؛ لا بد من وجود أشياء أخرى تسهم على نحو مشترك في افتقارها إلى رؤوس الأموال وحالة فقرها. إن الخيارات الرديئة فيما يخص السياسة الاقتصادية، والأيديولوجيات التي يشوبها الخلل، والموقع الجغرافي السيئ، والمواقف السلبية بإزاء العمل، وإرث الاستعمار، والافتقار إلى فرص التعليم، كل هذه العوامل مجتمعة تُطرح وتُبحث بوصفها تفسيرات للفقر. أغلب هذه العوامل تقوم على أسس رصينة، لكن لا يتوقع ترشيح عامل منها ليكون التفسير النهائي: على سبيل المثال، الخيارات الرديئة للسياسة الاقتصادية لا تنشأ من تلقاء ذاتها، فهي نتيجة سياقات سياسية منحرفة.

دأب علماء الاقتصاد والسياسة باستمرار على الدوران في محور تفسيرات تنظيم هيكل الحكومة: كيف تعمل فئات ذات اهتمامات سياسية على تشكيل مؤسسات مستدامة يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية بعد ذلك[1]. من الاتجاهات المقبولة والمؤثرة في هذا المضمار القول بأن الظروف الأساسية للازدهار هي تلك التي يتجه فيها اهتمام النخب السياسية إلى بناء نظام ضرائبي: من الناحية التاريخية في أوروبا، كانوا يحتاجون إلى إيرادات دائمة لتمويل النفقات العسكرية. في المقابل، يمنح النظام الضرائبي الحكومة مجالا للاهتمام بتوسيع النشاط الاقتصادي، ومن ثم يدفعها إلى تعزيز سلطة القانون. كذلك فإن سلطة القانون تشجع الناس على الاستثمار، واثقين بأن ممتلكاتهم وأصولهم الإنتاجية لن تتعرض للنهب. والاستثمار يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وضمن هذه القاعدة الآمنة للاستثمار، تنشأ مؤسسات أخرى تعمل على توزيع الدخل بصورة عادلة. وربما ظهرت اعتراضات من كثير من الفئات تجبر الأغنياء على الالتزام بمؤسسات سياسية تقبل احتواءهم؛ حتى نصل إلى ديموقراطية امتلاك الثروة.

هناك سياق آخر للجدل له صلة بالموضوع وهو أن التحول المؤسساتي الجذري يعني انتقال السلطة السياسية من النخب الفاسدة، ويعتمد على تجميع إيرادات من السكان المنتجين وتحويلها إلى مؤسسات ذات قدرة استيعابية أكثر تعمل على حماية مصالح الفئات المنتجة. في دراسة مهمة جديدة، يقول دارون إيسموغلو وجيمس روبنسون إن الثورة الإنجليزية المجيدة التي حدثت سنة 1688، وانتقلت خلالها السلطة من الملك

إلى البرلمـــان، تعتبر أول حادثة تاريخية حاســـمة في تاريـخ الاقتصاد العالمي، إذ أطلقت العنان للثورة الصناعية وفتحت المجال للازدهار على نطاق عالمي.

أعطـى هذا الســياق أولوية خاصة لبناء مؤسســات سياســية واقتصادية. من المؤشرات المســتنبطة على أهمية المؤسســات الديموقراطية أن تغيير هرم الســلطة لن يؤدي إلى تغيير مهم في الأداء الاقتصادي في حال ضعف هذه المؤسســات. تؤدي المؤسســات الجيدة إلى كبح التقلبات التي ســوف تتولد في ظروف أخرى من خلال شخصية القادة المنفردين[2]. لذلك تعتبر المؤسسات السياسية والاقتصادية الرسمية ذات أهمية كبيرة: البلدان ذات الدخل المرتفع لديها مؤسســات سياسية واقتصادية أفضل من البلدان ذات الدخل المنخفض.

غير أن المؤسســات السياســية الديموقراطية لن تعمل بصــورة جيدة ما لم يكن المواطنون العاديون مطلعين جيدا على النظام المتبع لاختيار السياسيين. هناك الكثير من المسائل المعقدة، مثل سياسة التعامل مع الهجرة نفسها. لقد اقترح كينز[*] شيئا مهــما في هذا الصدد إذ يقول إن النـــاس العاديين بإمكانهم التغلب على الصعوبات من خلال وجود السرديات؛ أو نظريات مبســطة قابلة للفهــم[3]. تنتشر مثل هذه السرديات بســهولة، وتصبح من المعتقدات العامة، مــع أنها يمكن أن تكون بعيدة عــن الواقع. من الأمثلة على ذلك السرديات عن المرض. إن التحول من الرأي القائل إن المرض يحدث نتيجة أعمال الســحر إلى الإيمان بنظرية عن الجراثيم يشكل أحد الأسس للتطورات الإيجابية في الصحة العامة. لقد حدث مثل هذا التحول في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. أما في هاييتي، فالإيمان بالخرافة لايزال سائدا: حتى على أثر الهزة الأرضية، كان الناس يخافون من المستشــفيات. اعتمادا على مضمون تلك السرديــات، فهي يمكن أن تدعم، وتطور، أو تقوض المؤسســات. إن فكرة من قبيل «الألمان لم يعد بإمكانهم تحمل التضخم» ربما تؤدي إلى انخفاض قيمة المارك الألماني. لكن لا يوجد شيء مماثل انتشر في أرجاء أوروبا فيما يتعلق باليورو. في قضية المارك الألمــاني، كان هناك دفاع مؤسســاتي يتألف من قاعدتين ماليتــين؛ لكن منذ انطلاق الحملة في ســنة 2001، كان ســتة عشر بلدا من مجموع ســبعة عشر من الأعضاء،

(*) جون مينارد كينز (1883 – 1946): الاقتصادي الإنجليزي الشــهير الذي عارض النظرية الاقتصادية الكلاســيكية السائدة في عصره، وأسس النظرية الكينزية، من خلال كتابه «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود». [المحررة].

بما فيهم ألمانيا، قد خرق القواعد. يعتبر اليورو خطوة جريئة، وربما متهورة، لفرض السرديات الاقتصادية المتباينة التي كانت سائدة في أوروبا للتكيف مع مؤسسات عامة جديدة. بيد أن مثل هذا التكيف يأتي بطيئا وغير مؤكد النتائج. حتى في سنة 2012، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة إلى نسبة 27 في المائة، بقي التضخم في إسبانيا أعلى مما هو عليه في ألمانيا، وعلى نحو تراكمي أدى التضخم المرتفع الذي استمر فترة طويلة إلى نتائج خطيرة قوضت قدرات البلد التنافسية. يمكن للسرديات أن تنشأ وتتطور ثم تختفي، ومع ذلك فهي تبقى من المسائل المهمة.

في الوقت الذي تقدم فيه أوروبا نموذجا فريدا لانتشار السرديات في مجالات اقتصادية متباينة، فالمقارنة بين أمريكا وجنوب السودان من شأنها أن توضح اختلاف السرديات في مجال السياسة. من المعروف جدا أن الرئيس كلينتون كان قد حقق فوزا في حملته الانتخابية اعتمادا على شعار «إنه الاقتصاد، أيها الغبي!». المجتمع الذي يتردد فيه مثل هذا الشعار الذي يعبّر عن قناعة وجدانية لا بد من أن يلجأ إلى مجموعة مؤسسات اقتصادية بشكل يختلف تماما عن المجتمع الذي تسود فيه سرديات من قبيل «شعب الدينكا(*) تعرّض للاضطهاد من النوير»[4]. وعلى نحو مماثل، فالمجتمع الذي يفكر بأن «الاستثمار الأجنبي يعني توفير فرص واسعة للعمل» سوف يؤسس هيئة استثمار وطنية، وبذلك يختلف عن المجتمع الذي يفكر بأن «الاستثمار الأجنبي يعني الاستغلال». السرديات الزائفة مصيرها أن تضمحل، لكنها ربما تستغرق زمنا طويلا حتى تختفي عن الوجود. لذلك ربما كان من أسباب الفجوة الواسعة في معدلات الدخل أن المؤسسات تحظى بالدعم في المجتمعات ذات الدخل المرتفع من خلال تبني سرديات أكثر فاعلية وإيجابية من السرديات التي تسود في المجتمعات ذات الدخل المنخفض.

لكننا نلاحظ أن كثيرا من القوانين التي تتحكم في السلوك الاقتصادي تكون غير رسمية، وهكذا يمكن أن يتوسع مسار التحليل إلى خارج نطاق المؤسسات والسرديات ليشمل المعايير الاجتماعية. هناك نوعان من المعايير الأساسية يتعلقان بالعنف والتعاون. في أي مجتمع يسود فيه العنف يبقى حكم القانون هامشيا: يضطر الناس والشركات إلى توجيه جهودهم قدر الإمكان للبحث عن الأمان، وفي أسوأ الحالات فإنهم يسعون إلى الأمان من خلال اختيار البقاء ضمن دائرة الفقر لكيلا يكونوا

(*) شعوب الدنكا والنوير: من الجماعات الإثنية التي تسكن منطقة بحر الغزال في حوض النيل. [المترجم].

مستهدفين[5]. تعتبر قدرة المجتمع على التعاون من العناصر الأساسية للازدهار: كثير من البضائع والخدمات هي من المنافع العامة التي تحقق أقصى فائدة ترجى منها إذا توافرت واستخدمت جماعيا. إذن، المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بالسلام والتعاون لها تأثير إيجابي في النمو وهي ليست نتائج بديهية مباشرة للمؤسسات الرسمية. لقد اقترح ستيفن بنكر(*) فرضية معقولة في قوله إن معايير العنف تطورت حتى بلغت ذروة التطرف في خطوات واضحة خلال قرون عديدة[6]. من الخطوات المبكرة لتطور العنف الانتقال من اللاحكومة أو الفوضوية إلى السلطة المركزية: هذا التحول لم يحصل في بلد مثل الصومال حتى الآن. وهناك انتقال آخر من السلطة إلى الإدارة: خطوة لا تزال أنظمة كثيرة عاجزة عن تحقيقها. ومن الخطوات التي تحققت أخيرا الميل المتزايد إلى التعاطف مع معاناة الآخرين وضعف دور الانتماء العشائري والافتخار بالشرف العائلي، مما جعل عدوى العنف أقل انتشارا.

لقد أجريت دراسات مسهبة تتناول أسس التعاون من خلال تجارب عملية أصبح دورها الآن مفهوما ومنتشرا على نطاق واسع. يعتمد التعاون المستدام على توافر عنصر الثقة. ويختلف مدى استعداد بعض الناس للثقة بالبعض الآخر إلى حد كبير بين المجتمعات. تصبح المجتمعات التي تسود فيها الثقة العالية في حالة أفضل تتيح لها التعاون، وكذلك تكون فيها التعاملات سهلة ومنخفضة التكاليف لأنها تعتمد بصورة أقل على إجراءات رسمية قسرية. لذلك تعتبر المعايير الاجتماعية من القضايا المهمة، فضلا عن المؤسسات الرسمية. المعايير التي تسود في المجتمعات ذات الدخل المرتفع تؤدي إلى تقلص مستويات العنف بين الأشخاص، فتزداد الثقة بالقياس إلى تلك المعايير التي تسود في المجتمعات منخفضة الدخل.

كل هذه العناصر - المؤسسات، والسرديات، والمعايير - تؤدي دورا تضامنيا، ضمن إطار منظمات فعالة تتعزز قوتها باستمرار لكي تحقق نتائج إيجابية. من الناحية النموذجية، تعتمد الإنتاجية العالية على الانسجام بين حجم الإنتاج وحوافز العمل. لقد أدرك الاقتصاديون منذ زمن طويل أنه كلما زاد رأس المال تكون الإنتاجية عالية: المنظمات الكبيرة تكون قادرة بشكل أكبر على تحقيق فوائد اقتصاديات الحجم. لكن

(*) Steven Pinker: هو أستاذ علم النفس في جامعة هارفارد، أمريكي، من مواليد كندا، 1954. ألّف عددا من الكتب في تبسيط العلوم في مجاله، وعرف بدفاعه عن علم النفس التطوري والنظرية الحاسوبية للعقل التي وضعها الفيلسوف الأمريكي هيلاري بوتنام (1926 - 2016). [المحررة].

لم يحصل إلا في السنوات الأخيرة أن طور هؤلاء طريقة منهجية لتحليل الحوافز. من الواضح أن الحوافز تشكل جزءا لا يتجزأ من الحكاية كلها، بيد أن العمل الذي قام به جورج أكرلوف، الفائز بجائزة نوبل، بالتعاون مع ريتشل كرانتون، فتح الباب أمام تقييم جديد للوسائل التي تعمل فيها المنظمات الناجحة على زيادة الحوافز اعتمادا على الهوية. الشركة الناجحة هي التي تقنع عمالها بأن يتبنوا هويات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية[7]. تتمثل فكرة أكرلوف الأساسية في طرح السؤال التالي: «ما الذي يجعل السبّاك ماهرا؟» هنا يقول إن الخطوة الجوهرية ليست التدريب المهني الذي يحصل عليه السباك، ولا الحوافز، بل هي تتعلق بما إذا كان السباك قد قام بما يعرف بـ «قفزة الهوية» بقوله: «إنني سبّاك ماهر». بالنسبة إلى السباك الذي حقق هذه القفزة، فإنجاز شيء أقل من الممتاز لن ينسجم مع إحساسه بالهوية. في القطاع الخاص، تجبر المنافسة المنظمات على جعل عمالها منتجين أكثر. يوضح أكرلوف وكرانتون أن الشركات الناجحة في الواقع تخصص وقتا وجهودا لإقناع عمالها بتحويل أهداف الشركة إلى أهدافهم الشخصية، أي أن يصبحوا «منتمين» حقا لها. أما في القطاع العام، فتجبر المسؤولية السياسية المؤسسات على القيام بالشيء نفسه. كلما زادت نسبة العمال الذين «ينتمون» إلى مؤسستهم، ارتفعت إنتاجية القوى العاملة بحيث يكون الجميع في وضع أفضل.

من الأسباب التي تجعل البلدان الفقيرة تبقى على حالها افتقارها إلى المؤسسات الفعالة: كثير من المؤسسات أصغر من أن تتمكن من جني ثمار اقتصاديات الحجم، وأغلبها أيضا، خصوصا المؤسسات الحكومية، تفشل في تحفيز عمالها. على سبيل المثال، المدرسون في كثير مَن البلدان الفقيرة في العادة لا يؤدون عملهم بإخلاص خلال ساعات الدوام الرسمي، ولم يكتسبوا المهارات الوظيفية الأساسية. إن النتائج التي تترتب على هذا الخلل في تطبيق المعايير التعليمية على جانب كبير من الخطورة، مثلما تكشف ذلك من خلال نتائج اختبارات أجريت على نطاق دولي[8]. مثل هؤلاء المدرسين من الواضح أنهم لم يحققوا بعد القفزة الحاسمة للهوية: «إنني مدرسٌ جيد»، وهذا في جزء منه يعني إخفاق المؤسسات التي ينتمون إليها.

سوف أشير هنا إلى الارتباط بين المؤسسات، والقواعد، والمعايير، والمنظمات في بلد ما بوصفها «نموذجا اجتماعيا». حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع نرى أن النماذج

الاجتماعية متباينة كثيرا. في أمريكا على وجه التحديد هناك مؤسسات ومنظمات خاصة مؤثـرة بدرجة قوية، بيد أن المؤسســات الحكومية فيها ضعيفــة عموما مقارنة بما هو موجــود في أوروبا، وفي اليابــان تمتاز معايير الثقة بأنها أقوى مــما هي عليه في أمريكا وأوروبــا. لكن على الرغم من أن المجتمعات ذات الدخل المرتفع تختلف في التفاصيل، فإن لديها جميعا نماذج اجتماعية تؤدي وظيفتها على نحو ممتاز. من الممكن أن تعمل مجاميــع مختلفة من العناصر المشــار إليها بصورة جيدة لأنها تكيف نفســها بطريقة معينة بحيث ينســجم بعضها مع البعض الآخر: على سبيل المثال، قد تتغير المؤسسات والمعايــير تدريجيا بحيث تتلاءم مع حالة السرديات والمنظــمات. بيد أن هذا التكيف لا يحصــل أوتوماتيكيا. على العكس من ذلك، لقد نشــأت مئات المجتمعات منذ آلاف الســنين قبل أن يتوصــل أي مجتمع منها إلى نمــوذج اجتماعي يكون قــادرا على أداء مهمة الإســناد والارتقاء وصولا إلى الازدهار. حتى «الثــورة المجيدة» لم تتعهد بتحقيق أهــداف تتعلق بإطلاق العنــان للازدهار: كانت ثورة على خليط مــن الانحياز الديني والانتهازية السياســية. وقد أعيد استنساخ النموذج الاجتماعي الإنجليزي الذي ظهر في القــرن الثامن عشر وتعديله في أمريكا. وهــذا النموذج بدوره أثر في الثورة الاجتماعية التي حصلت في فرنسا، والتي صدّرت مؤسساتها الجديدة بقوة السلاح إلى مناطق أخرى من أوروبا الغربية. الفكرة الأساســية التي أرغب في نقلها هنا أن الازدهار الحالي الذي تتمتع به بلدان العالم الغربي، والذي صار ينتشر أخيرا بشــكل أوســع، لم يكن من نتائج مســيرة التقدم المحتوم. منذ آلاف الســنوات إلى القرن العشرين، كان الناس العاديون يعانــون الفقر في كل مكان. وكان مســتوى المعيشــة المرتفع من امتيــازات النخبة أو صفوة القــوم وحدهم بدلا من أن يكون المكافأة الاعتيادية للعمل المنتج. ولولا تضافر عدة ملابســات عرضية أدت في وقت قريب نسبيا إلى إنتاج نموذج اجتماعي أصبح من العوامل المســاعدة في تحقق النمو، ربما كانت هذه الحالة الفظيعة قد استمرت. أما في البلدان الفقيرة، فهذه الحالة لا تزال مستمرة.

إذا كانت حالة الازدهار التي تشهدها بلدان العالم ذات الدخل المرتفع تعتمد على هذه القاعدة، فالأمر إذن له تأثيرات جسيمة في الهجرة. المهاجرون بالأساس يهربون من بلدانهم التي تسود فيها نماذج اجتماعية قاصرة أو متخلفة عن أداء وظيفتها. ربما كان مــن المفيد إعادة قراءة تلك الجملــة الأخيرة والتأمل في المعاني التي تنطوي عليها. على

ســبيل المثال، قد يجعلك هذا تكون محترسا قليلا إزاء العبارة السحرية النبيلة «احترام الثقافات الأخرى». إن ثقافات المجتمعات الفقيرة - أو معاييرها وسردياتها - إلى جانب مؤسساتها ومنظماتها، تقع ضمن دائرة الشك في كونها السبب الأساسي لفقرها. بطبيعة الحال، اعتمادا على معايير أخرى غير معيار مساهمتها في الازدهار، فهذه الثقافات ربما تكون مســاوية في الأهمية، أو متفوقة على النماذج الاجتماعية الســائدة في مجتمعات عاليــة الدخل. ربما كانت تلك الثقافــات أفضل من غيرها من منظور الاعتزاز بالكرامة، والروح الإنسانية، والإبداع الفني، وروح الفكاهة، والشرف، والفضيلة. غير أن المهاجرين أنفســهم يفضلون الانتقال بأقدامهم باتجاه نموذج اجتماعي يضمن لهم الحصول على دخــل أفضل. إن الاعتراف بأن بعض المجتمعات فقيرة ومتخلفة من الناحية الاقتصادية ليس إجازة تســمح بالتعالي على شــعوبها: فللناس حق الاحترام ســواء كافحوا في بيئة معادية أو نجحوا في بيئة لطيفة. لكن ينبغي لهذا أن يجعلنا أكثر حذرا بشأن التأكيدات الجوفاء على التعددية الثقافية: إذا كان مســتوى المعيشة اللائق شيئا له قيمة، فليست كل الثقافات متماثلة.

العمال الذين يهاجرون من بلدان فقيرة إلى بلدان غنية يبدلون في الواقع نموذجا اجتماعيــا بآخر. ونتيجة لذلك فإن إنتاجيتهم تنطلق إلى الأعلى. من الممكن الوصول إلى الطمــوح نفســه في الإنتاجية لو انتشرت نماذج اجتماعيــة فعالة في المجتمعات ذات الإنتاجيــة المنخفضة، بدلا مــن أن ينتقل الناس من هناك إلى مجتمعات عالية الإنتاجية. الأفكار هنا ذات أهمية حاسمة بالتأكيد، وهذه الأفكار يمكن أن تنبع من عــدة قنوات. المجتمعات تكتســب الأفكار وبهذا تتغير مــن حال إلى حال: اطلعت خلال مســيرتي الشــخصية على العديد من هذه النماذج. في أوروبا الغربية في فترة الســبعينيات تمكنت إســبانيا، واليونــان، والبرتغال من التخلص مــن الديكتاتورية والانضمام إلى ركب الديموقراطية. وفي ســنة 1989 تحررت الإمبراطورية السوفييتية مــن الشــيوعية، وهو تحول تــرددت أصــداؤه في مناطق أخرى مــن العالم، حيث تهاوت الأنظمة العســكرية في أمريــكا اللاتينية وأفريقيا. وهناك موجة تحول بارزة نشهدها الآن: عمل الربيع العربي على تغيير الأوضاع في تونس، ومصر، وليبيا، وبعد وقت قصير، وصلت الموجة إلى ســورية. كل هــذه التحولات تظهر مدى قوة وتأثير المؤسســات الديموقراطية. منذ بداية الحرب الباردة قيل إن قائد الاتحاد السوفييتي

ستالين كان يواجه سؤالا حاسما ينطوي على شيء من البلاغة في التعبير: «كم فرقة عسكرية لدى البابا؟»، والمعنى الذي يتضمنه السؤال أن القوة السوفييتية التي يُزعم أنها انتصرت على المعتقدات الدينية ثبت منذ ذلك الوقت أنها على خطأ كبير: الأفكار يمكن أن تهزم المدافع. السؤال الذي كان ينبغي أن يثير قلق ستالين: «هل النموذج الاجتماعي الشيوعي ناجح؟»، إن انتقال الأفكار يفسح المجال لاقتراب كثير من البلدان التي كانت فقيرة من اقتصاديات الدخل المرتفع. هذا من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الهجرة وربما يجعلها معاكسة. لكن لا يوجد مخطط مؤسساتي مبسط نحتاج لاستنساخه. المؤسسات، والسرديات، والمعايير، والمنظمات لا تبدو بالضرورة متشابهة في كل مكان، مع أن هذه العناصر ينبغي أن تتماسك بعضها مع بعض.

يمكن النظر إلى حركة البضائع وانتقالها من بلد إلى آخر كما ننظر إلى حركة الناس أيضا. في الواقع كان من بين الدوافع الأولى لهجرة العمال إلى بلدان ذات دخل مرتفع الحاجة إلى الالتفاف على القيود التجارية التي فرضتها البلدان الغنية على الاستيراد من البلدان الفقيرة. في بريطانيا، يلاحظ أن التجمعات الرئيسية للمهاجرين الآسيويين في برادفورد ولستر قد جرى استقدامها عن طريق البحر لدعم مصانع النسيج التي تتركز هناك. هذه المصانع لم تكن قادرة على اجتذاب عمال بريطانيين بسبب ارتفاع الأجور في بقية مفاصل الاقتصاد. كان من الإجراءات الأكثر فاعلية إعادة توزيع مصانع النسيج ونقلها إلى آسيا، مثلما حدث فعلا بعد عقد من الزمن أو نحو ذلك. غير أن القيود التي تفرضها التجارة البريطانية على استيراد الأنسجة استبعدت هذا الخيار. نتيجة لذلك، فإن سياسة حماية التجارة التي حافظت على المصانع مؤقتا تركت إرثا ثابتا من تجمعات للمهاجرين الآسيويين. وهكذا فإن تقييد حركة البضائع، كما فعلت بريطانيا، الذي أدى إلى حركة مقابلة للناس، لا يحقق مكاسب اقتصادية إجمالية. لكن هذا يولد فعلا حلقة أخرى من التكاليف الاجتماعية. في كثير من الأحيان ينظر البعض إلى تصاعد الهجرة بوصفها وجها حتميا من وجوه العولمة. لكن هذا في حقيقة الأمر خطاب أجوف. بعيدا عن اعتبار حركة البشر على وجه الإجمال تشكل جانبا من جوانب العولمة، فحركات البضائع، ورؤوس الأموال، والأفكار كلها من البدائل التي يمكن أن تعوض عن انتقال البشر من مكان إلى آخر.

في أي مكان يتوافر فيه إمكان تحقيق مكاسب إنتاجية من خلال انتقال الأفكار، والبضائع، أو الأموال بدلا من البشر، من المنطقي جدا أن يحصل ذلك. ومن المتوقع خلال القرن المقبل أن يحصل هذا أيضا. لكن، كما سأوضح الآن، هذه البدائل التي ربما تحد من نطاق الهجرة قد تكون بطيئة جدا بحيث لا تتيح لنا أن نغلق الفجوة الهائلة في الدخل بين المجتمعات الأكثر فقرا والمجتمعات الغنية خلال فترة حياتنا.

تأثير فجوة الدخل في الهجرة

إن النمو الذي تحقق في البلدان الغنية خلال السنوات الثلاثين الذهبية وحالة الركود التي تعانيها البلدان الفقيرة هي من الأمور الأساسية لفهم أصول الهجرة ومسبباتها في العصر الحديث. لقد خلقت حالة الازدهار الاقتصادي غير المسبوق التي شهدتها تلك الفترة ضغوطا باتجاه إعادة فتح الأبواب. أصبح أصحاب العمل يبحثون جاهدين عن العمال. وأدى ذلك أيضا إلى تلاشي الخوف الذي كان العمال في السابق يشعرون به من تحركاتهم الجماعية للمطالبة بالحقوق، وهكذا توسعت نقابات العمال وصارت أكثر استعدادا للتصدي والمطالبة بالحقوق. كانت الحكومات نفسها هي صاحب العمل الرئيسي في البلاد، ولهذا واجهت مباشرة نقصا في القوة العاملة، لكنها كانت تعاني أيضا ردود أفعال تتمثل في الإضرابات وتضخم الأجور، وهي من الأمور المصاحبة لنضال اتحادات العمال. ضمن السباق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، بدا أن تشجيع العمال على المجيء من بلدانهم التي تعاني مستويات معيشة متدنية خطوة تتسم بالفطنة. كان اليسار السياسي يحتاج إلى تجنيد البشر للتوسع في الخدَمات العامة وتشييد البنى التحتية؛ أما اليمين السياسي فكان يحتاج إلى المهاجرين الذين يبدون على استعداد للذهاب تحديدا إلى مناطق «تقع في عنق الزجاجة»، وبذلك يتسارع النمو وتضبط النزعة العدوانية. وهكذا صارت الحكومات تتساهل في القيود التي تفرض على الهجرة وسعت في واقع الأمر بفاعلية إلى جذب العمال الأجانب. كانت ألمانيا تسعى إلى اجتذاب الأتراك، وفرنسا تستهدف المهاجرين من شمال أفريقيا، وبريطانيا تستجلب مهاجرين من مناطق البحر الكاريبي، والولايات المتحدة تريد مهاجرين من أمريكا اللاتينية؛ على سبيل المثال، يسّرت أمريكا شروط الهجرة بشكل جذري من خلال قانون الهجرة لسنة 1965.

وبفتـح أبوابها للمهاجريـن، كانت الحكومات واثقة بأن الناس سـوف يرغبون في المجـيء إليها. لقد أعطت الفجوة الواسـعة في الأجور النـاس في البلدان الفقيرة حافزا اقتصاديا قويا للانتقال إلى بلدان غنية. لكن على الرغم من اتساع الفجوة، لم يكن تدفق المهاجرين في بداية الأمر طوفانا، بل كان شحيحا. وكما أناقش في الفصل السادس، فهناك كثير من العوائق الخطيرة أمام الهجرة من دولة إلى أخرى تتجاوز أي قيود قانونية.

لم يتمكـن الاقتصاديون، إلا في وقت قريب نسـبيا، من ابتـكار نموذج للتعامل مع الهجـرة تتوافر فيه شـبكة متكاملة من الآليات والضوابـط المنهجية. تلخصت العقبة الأساسـية دائما في أن البيانـات المتوافرة عن الهجرة، على المسـتوى الدولي، غير كافية عـلى نحو مخيب للآمـال، ولكن توصـل الاقتصاديون إلى وضع نظريـات لم تتيسر لنا فرص لاختبارها. والبيانات الضخمة هي بمنزلة السلع الإنتاجية للاقتصاديات التطبيقية: الجهـود المطلوبة لتنسـيقها معا لا تشـجع الباحثين الأفراد على القيـام بهذه المهمة، وهكـذا فلا بد من أن تقع المهمة عـلى عاتق منظمات اقتصاديـة دولية تمتلك موارد دائمـة ومفوضين يهتمون بالأمور العامة. خلال السـنوات الأخـيرة الماضية كانت مثل هـذه البيانـات تأتي بوتـيرة بطيئة، لكن لم يحصـل إلا في سـنة 2012 أن أطلق البنك الدولي مجموعة من البيانات الأساسية التي تشكل مصدرا فعالا يستفاد منه في التحليل والدراسـة. لقد تطورت معرفتنا عن الواقع الحالي في غضون السنوات الخمس أكثر مما تحقق في الخمسـين سنة السـابقة، ومع ذلك فإن كثيرا من البيانات التي لدينا لا تزال تقف عند سنة 2000.

في ضوء هذا، نحن نعرف الآن ثلاثة أشـياء مهمة عما يدفع إلى حصول الهجرة على مسـتوى دولي: أولا، الهجـرة رد فعـل اقتصادي في طبيعته على الفجوة في مسـتويات الدخل؛ فإذا تسـاوت بقية الأشـياء، فإن الضغط الذي يدفع نحـو الهجرة يصبح أقوى كلـما كانت فجوة الدخل أوسـع. ثانيا، هناك أنواع لا تحصى مـن العوائق الاقتصادية، والقانونيـة والاجتماعية أمام الهجـرة، ولها أهمية كبيرة في تحويل الهجرة إلى مسـألة اسـتثمار: لا بد من أن يتحمل المرء التكاليف قبل أن يتوقع جني الثمار. مادام الفقراء هم الأقل قدرة على تحمل تكاليف الاسـتثمار، فهذا يولد توازنا للضغط الذي تسـببه فجوة كبيرة في مسـتويات الدخـل. إذا كانت الفجوة واسـعة لأن الناس في البلاد التي ينطلق منها المهاجرون يعانون فقرا مدقعا، فمن المحتمل أن تحبط رغبتهم في الهجرة.

والشيء الثالث الذي نعرفه جيدا هو أن تكاليف الهجرة تصبح يسيرة - إلى حد ما - مع وجود شتات من البلد الأصلي في البلد المضيف[9]. سوف تقل تكاليف الهجرة مع ازدياد حجم المهاجرين الذين سبق أن استقروا هناك[10]. إذن فمعدل الهجرة يتحدد من خلال مدى اتساع الفجوة، ومستوى الدخل في البلدان التي يأتي منها المهاجرون، وكذلك حجم الشتات. هذه العلاقة ليست تراكمية بل هي تتضاعف: ففجوة واسعة مع شتاتٍ قليل، أو فجوة ضئيلة مع شـتاتٍ كبير، كلاهما لن يولد سـوى تدفق ضئيل في الهجرة. يعتمد السـيل المتدفق للهجرة على وجود فجوة واسعة تتفاعل مع شتات كبير ومستوى كافٍ من الدخل في بلدان المصدر.

وبحلول السـبعينيات كانت الفجوة بين العالم الغنـي والآخر الفقير مذهلة، لكـن بعد انتهاء الثلاثين سـنة الذهبية تباطأت معدلات النمـو في العالم الغني. ثم حصل بصورة تدريجية أن انسـحبت عجلة النمو السريع من هناك وتحولت إلى البلـدان النامية، ابتداء من شرق آسـيا. ومع حلول الثمانينيات كانت كل من الصـين والهند اللتين يقطن فيهما ثلث سـكان العالم، تسرعان الخطى في مسـيرة التطور، وفي التسـعينيات بدأت أمريكا اللاتينية تحقق النمو، ومنذ بداية الألفية كانت أفريقيا تواصل عملية النمو. لكن إذا كانت فجوة الدخل واسـعة بما يكفي منـذ البداية، فحتى إذا حققت البلـدان الأكثر فقرا نموا أسرع من البلدان الغنية فسـيبقى عليها أن تواجه فترة طويلة تتوسـع فيها الفجـوة بالتأكيد. لنفرض أن دخـل الفرد 30 ألف دولار في بلد من البلـدان الغنية، بينما هو في بلدٍ فقير ألفا دولار، غـير أن معدل النمو في البلد الفقير 10 في المائة، بينما في البلد الغني 2 في المائة فقط. إذا قسنا الأمر بالنسب المئوية فإن هذين البلدين يتقاربان في معدل سريع، مع أن الفجوة المطلقة في الدخل تزداد من 28 ألف دولار إلى 28400 دولار في السـنة. وإذا قسنا الأمر بعائدات الاسـتثمار في الهجرة بالدولار، تصبح الهجرة أكثر جاذبية وليست أقل. علاوة على هذا، فإن ارتفاع مستويات الدخل في بلدان الأصل يعني أن تكاليف الاستثمار الأولية في الهجرة من الممكن أن يتحملها الناس. سوف تؤدي معدلات النمو المركبة، بالتالي، عملها السحري. إذا حافظ البلد الفقير عـلى معدل النمو بسرعة أكبر من البلد الغني، فسـوف تبدأ الفجوة المطلقة بين مسـتويات الدخل في التقلص من جديد، في مرحلة ما، ولن يؤدي الدخل الإضافي

إلا إلى اختلافٍ بسيط فيما إذا كانت الهجرة استثمارا من الممكن تحمل تكاليفه. لكن إذا بدأنا من فجوةٍ واسعة، فإن فترة التأخير بين تحقق معدلات النمو وتقلص فجوة الدخل تكون طويلة جدا. لقد وصلت الصين أخيرا إلى مرحلة كانت فيها فجوة الدخل المطلقة بينها وبين البلدان الغنية في طريقها إلى التقلص. غير أن الفجوة المطلقة بين البلدان ذات الدخل المنخفض والأخرى الغنية سوف تستمر في التوسع عقودا من الزمن. علاوة على هذا، سوف يبقى الدخل منخفضا في البلدان ذات الدخل المنخفض، بحيث تكون تكاليف الهجرة باهظة ولا يمكن تحملها: إن مستويات الدخل المرتفعة لا بد من أن تموّل الاستثمار في مجال الهجرة. إذن على الرغم من وجود فرص جيدة لأن تتمكن البلدان الفقيرة تدريجيا من اللحاق بغيرها، فسوف تبقى فجوة الدخل واسعة طوال عقودٍ عديدة بما يكفي لتشكل حافزا قويا للهجرة، وهذا الحافز في الواقع يزداد قوة.

تؤدي الهجرة إلى ظهور تجمعات من المهاجرين المستقرين في المهجر، أو ما يعرف بـ «الشتات»، ويشجع وجود الشتات على الهجرة؛ فأي منهما الدجاجة وأي منهما البيضة؟ لا يوجد حل لهذا اللغز. خلال الفترة الطويلة من القرن العشرين التي بقيت فيها حدود البلدان الغنية مغلقة أمام المهاجرين من البلدان الفقيرة، لم يكن هناك وجود مهم للشتات حتى سنة 1960 تقريبا. لكن ابتداء من 1960 بدأت الهجرة تكوّن الشتات. ولأن الشتات كان في البداية ضئيل العدد، على الرغم من فجوة الدخل الواسعة، لم تحصل غير حركة هجرة متواضعة، حتى عندما كانت الحدود مفتوحة. ففي غياب الشتات لاستقبال المهاجرين، تصبح تكاليف الهجرة باهظة جدا.

يخلق التفاعل بين فجوة الدخل والشتات ديناميكية مذهلة: يعتمد تدفق الهجرة على مدى اتساع الفجوة وعلى أعداد المهاجرين السابقين. ومع تراكم هذه الأعداد، يزداد التدفق، بحيث تتصاعد الهجرة ضمن فجوة محددة. يبحث الاقتصاديون دائما عن حالة توازن؛ نقطة تتوازن فيها القوى المتقابلة بحيث تكون المنظومة في حالة استقرار. يمكن أن تكون منظومة الهجرة في حالة استقرار بإحدى طريقتين: أن يبقى معدل الهجرة على حاله فلا يتصاعد، أو على نحو أدق يكون في حالة مستقرة، أو ربما يتوقف تدفق البشر بين البلدان. هل تؤدي عملية التفاعل البسيطة هذه بين فجوة الدخل والشتات، إلى نوع من التوازن بين الكفتين؟

لماذا لا نحتاج إلى التوازن؟

عنـد فجوة دخلٍ محـددة يمكن أن تتوقـف الهجرة عن التصاعـد فقط إذا توقف الشتات عن النمو. ما دامت الهجرة تضيف بإستمرار إلى الشتات، فهي تتوقف عن النمو فقـط إذا كان هناك نـوع من الاختزال أو التعويض الذي يقلل من حجم الشـتات. من السهل أن نستوعب مفهوم الشتات، غير أنه من الصعوبة قياسه. من الناحية النموذجية تعتمد وسـائل القياس على بعض المؤشرات مثل عدد الناس الذين يقيمون في بلد معين ولم يولـدوا فيـه. غير أن المفهوم الثابت للشـتات لا يُعرّف بمكان الولادة، بل بالسـلوك. الشيء الأسـاسي لقيـاس معدل الهجرة هو عـدد الناس الذين لهم علاقـة من قريب أو بعيد بالمهاجرين الجدد الذين يبدون مستعدين لتقديم المساعدة لهم. بهذا المعنى، فإن معدل الخروج من الشتات لا يعتمد على معدلات الوفيات بين المهاجرين، بل على انتقال الثقافة والالتزامات. إنني شخصيا حفيد لأحد المهاجرين، غير أنني عديم النفع تماما لأي مهاجرين سـبق أن جاءوا إلى بريطانيا من ايرنسـباخ. وعلى الرغم من أنني رجعت ذات مرة إلى القرية الجميلة التي رحل منها جدي، فإنه لا توجد أي روابط لي مع سـكانها أو مع أشـخاص آخرين من أصول ألمانية يعيشون في بريطانيا؛ لستُ جزءا من الشتات. بيد أن هناك بعض الأحفاد لمهاجرين آخرين ينتمون فعلا إلى الشتات بهذا المعنى.

في أغلـب المجتمعات لا تبـدو حدود الشـتات واضحة المعالم: الكثـير من الناس يضعـون قدمـا في ماضيهم الذي هجـروه وقدما أخرى في مسـتقبلٍ يمضي مع الاتجاه السـائد في المجتمع. غير أنه بالنسبة إلى أغراض البحث غالبا ما يكون من المفيد إيجاد أمثلة واضحة وسياقات نمطية تعمل على تقريب الواقع. نحن نضحي هنا بجانب الدقة في إعطاء صورة متكاملة في مقابل التبسـيط الذي يتيح لنا اسـتنباط مؤشرات ضمنية محتملة عن العلاقات المتبادلة، لذلك سـأتناول مجتمعا نمطيا يختلط فيه الشتات غير المندمـج تدريجيا حتى يذوب في الاتجاه السـائد ضمن المجتمع من خلال آلية تتحول فيها نسـبة معينة من الشـتات في كل سـنة لتندمج مع المجتمع. تتخذ عملية التحول هذه أشـكالا مختلفة. ربما يفقد أحد المهاجرين ببسـاطة سـبل التواصل مع مجتمعه الـذي تركه، أو يفقد الاهتمام به. ربما يعيد طفل من أطفال المهاجرين تعريف هويته فيعتبر نفسـه فردا من أفراد المجتمع المضيف، مثلما فعل والدي. أو بمرور الزمن، ربما يصبـح كل جيـلٍ متعاقب من الأفـراد الذين ينحدرون في الأصل مـن عائلات مهاجرة

بعيدا عن الناحية السيكولوجية عن البلد الذي ينتمي إليه. إن نسبة المشتتين الذين يتحولون أو يندمجون في كل سنة ربما تكون عالية أو منخفضة، وسوف أرجع إليها لاحقا ضمن موضوع «معدل الاندماج». إذن، على سبيل المثال، إذا حصل في كل سنة اندماج شخصين من مجموع مائة فرد من الشتات وانضموا إلى الاتجاه السائد في المجتمع، فإن معدل الاندماج يكون 2 في المائة.

تختلف معدلات الاندماج اعتمادا على الجهة التي يأتي منها المهاجرون والجهة التي يصلون إليها؛ وتختلف هذه المعدلات كذلك بحسب سياسات الحكومة. سوف أناقش هذه التأثيرات على نحو أكثر دقة وتفصيلا في الفصل 3. غير أنني في هذه المرحلة سأتطرق فقط إلى تأثير مباشر واحد على معدل الاندماج؛ هذا التأثير يعتمد مباشرة على حجم الشتات نفسه.

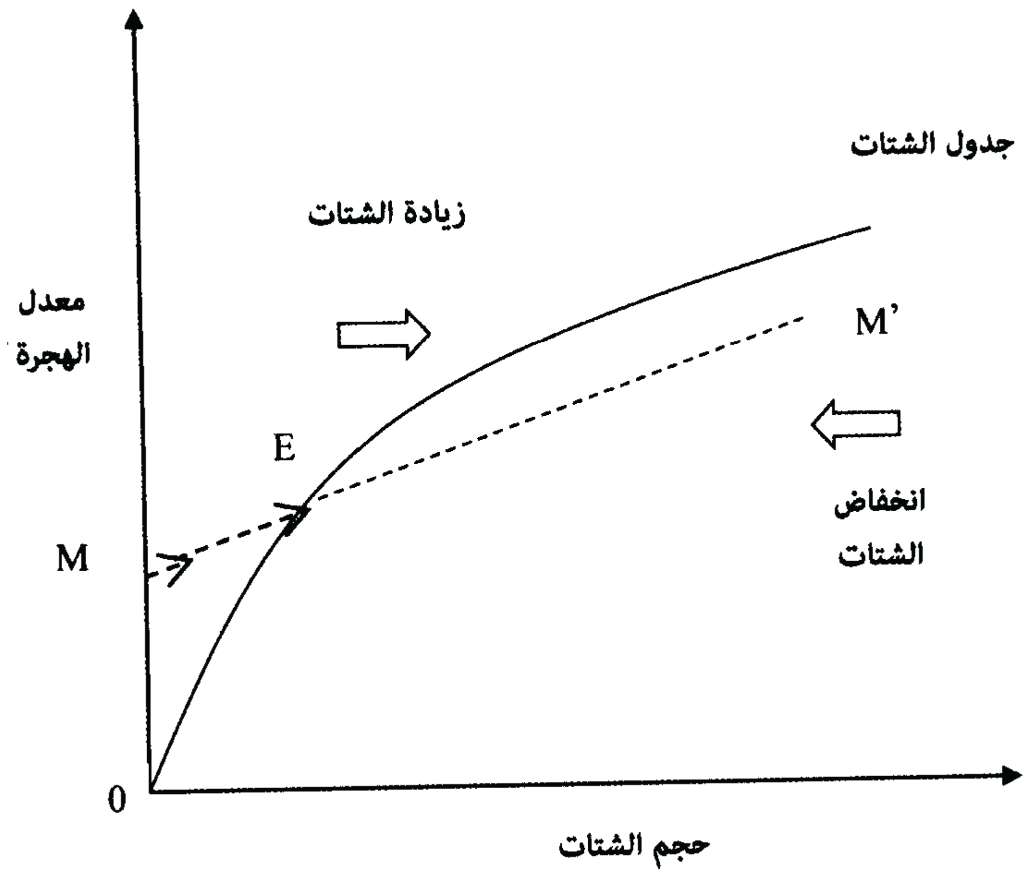
يعتبر حجم الشتات عنصرا مهما لأنه كلما زادت علاقات التعامل بين الشتات والسكان المحليين فإنه من المحتمل أكثر أن يندمج هؤلاء في المجتمع. غير أنه في الوقت الذي تحصل فيه بعض أشكال تعامل الشتات مع السكان الأصليين، فإن البعض الآخر منها يحدث مع أفراد آخرين من الشتات أنفسهم. كلما زاد حجم الشتات بالقياس إلى السكان الأصليين، انخفضت نسبة تعاملهم مع السكان الأصليين. هذا يحصل لأن هناك حدودا للتعاملات الإجمالية التي يمكن للناس القيام بها. من الناحية النموذجية، يكون العدد الإجمالي للتعاملات المميزة بين شخص وآخر محدودا ضمن نطاق 150[11]. إذن كلما زاد حجم الشتات انخفضت نسبة العلاقات الاجتماعية التي يحتمل أن تحصل مع السكان الأصليين، وبهذا يتباطأ معدل الاندماج. لا بد من الإشارة إلى أنه من حيث المبدأ هناك تأثير تعويضي من الجانب الآخر لتحقيق التوازن هنا أو هناك. كلما زاد حجم الشتات زادت العلاقات الاجتماعية للسكان الأصليين معه، وبهذا يستوعب السكان ثقافة الشتات على نحو أسرع. غير أنه بينما يظل الشتات إلى الأبد بمنزلة الأقلية، فأي فرد من أفراد الشتات تكون له ارتباطات مع السكان الأصليين أكثر من ارتباطات فردٍ آخر من السكان الأصليين مع الشتات. ولهذا، إذا كان تواصل العلاقات يتضمن الزخم نفسه الذي يدفع إلى الاندماج في الاتجاهين، فسوف يتحقق الاندماج عاجلا أو آجلا من خلال تكيف المهاجرين أنفسهم مع الوضع. على الرغم من أن الحجم الكبير للشتات يزيد فرص تكيف السكان الأصليين، فمن غير المحتمل أن يعوض ذلك المعدل المتقلص لتكيف المهاجرين[12]. المعنى المهم هنا أنه كلما زاد حجم الشتات صار معدل الاندماج أبطأ.

الاستعانة بحصان الشغل

لدينا الآن العناصر البنيوية الثلاثة التي نحتاج إليها لكي نفهم ديناميكيات الهجرة. العنصر الأول أن الهجرة تعتمد على حجم الشتات؛ فكلما كان الشتات أكبر أصبحت الهجرة أسهل. والعنصر الثاني أن الهجرة تغذي الشتات، بينما الاندماج في الاتجاه السائد ضمن المجتمع يقلل الشتات. والعنصر الثالث أن معدل الاندماج يعتمد على حجم الشتات؛ فكلما كان الشتات كبيرا أصبح الاندماج أبطأ. والآن لا بد من جمع العناصر الثلاثة بعضها مع بعض. إذا كنت تمتلك شيئا من القدرة الفطرية على الفهم فسوف تكون قادرا على ذلك من دون أي مساعدة. بيد أن أغلبنا يحتاج إلى شيء من المساعدة، وهذا ما تقدمه المخططات التوضيحية.

يمكننا القول إن المخطط التوضيحي عبارة عن «حصان شغل». الفائدة من المخطط أنه ربما يعطينا إجابات عن أسئلة معقدة بما فيه الكفاية بحيث تكون خارج نطاق قدرتنا إذا لم نكن نتمتع بقدرة فطرية على الفهم. المخططات التوضيحية لا تعتبر بدائل لهذا الفهم الذي نبتغيه؛ إنها توفر الدعامات الأساسية التي تتيح لنا استيعاب الأشياء التي كنا سنفقدها وتضيع منا في ظروف أخرى. الطريقة الأكثر بساطة لتوضيح عمل هذا المخطط هي من خلال الاستعانة بالرسم البياني. يمكن للرسوم البيانية أن توضح الكثير من الأمور، ومثل هذا الرسم البياني ينير بصيرتنا بالقياس إلى الصعوبة التي ينطوي عليها الموضوع. سوف نستعين من وقت إلى آخر في الكتاب بالرسم البياني لاستخلاص أفكار مبتكرة جديدة؛ إذن فالأمر يستحق تكريس بضع لحظات للتركيز. كل الرسوم البيانية تتضمن بعض المساحات الفارغة التي تقطعها خطوط وأرقام: كل إنسان تقريبا لا بد من أن يكون على اطلاع بالرسم البياني النموذجي الذي ينشر في الصحف والذي يقاس فيه الزمن بخط في الأسفل (المحور الأفقي)، وأرقام أخرى مثل معدل البطالة تذكر على الجانب (المحور العمودي). يوضح الشكل (2-1) معدل الهجرة من مملكة تونغا(*) إلى نيوزيلندا حيث يتمثل في خط جانبي، وحجم الشتات من التونغيين في نيوزيلندا - عدد المهاجرين غير المندمجين وأسلافهم الموجودين سابقا في البلد المضيف - يأتي في الأسفل.

(*) تونغا: أرخبيل يضم 176 جزيرة منتشرة على مساحة 700 ألف كيلومتر مربع جنوب المحيط الهادئ، منها 52 فقط مأهولة بالسكان بين نيوزيلندا وهاواي. [المترجم].



الشكل (2-1): انفتاح نيوزيلندا أمام الهجرة من تونغا

والآن نتنـاول العنصر الأول؛ كيف تعتمد الهجرة على الشـتات. بطبيعة الحال، الهجرة تعتمد أيضا على أشياء أخرى، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بفجوة الدخل. إذن في الوقت الحالي سـنجعل فجوة الدخل ثابتـة ونؤجل التطرق إلى الدور الذي تؤديه على مسرح الأحداث، فيبقى لدينا فقط عنصرا الشتات والهجرة لنركز عليهما. على سبيل المثال، لنأخذ بلدا مضيفا مثل نيوزيلندا، وبلدا آخر ينطلق منه المهاجرون مثـل تونغا، ونحـاول أن نرى كيف يختلف معدل الهجرة مـن تونغا إلى نيوزيلندا باختـلاف حجم الشـتات من التونغيين في نيوزيلندا. النتيجـة التي تظهر لدينا هنا شيء يشـبه الخط M-M' في الشكل أعلاه. حتى عندما لا يوجد شتات هناك هجرة تحصـل، لأن فجوة الدخل تدفع بعض الناس إلى تغيـير أماكنهم. غير أنه كلما كان الشتات من سكان تونغا أكبر، تسارعت الهجرة من تلك البلاد. سيكون من المناسب إعطاء تسمية لهذه العلاقة. بالرجوع إلى علم الاقتصاد، نطلق على هذه العلاقة اسم

«دالة الهجرة»، غير أنه في وســع القارئ أيضا أن يسميها «هجرة بمساعدة الشتات» مادام هذا ما يظهره الرسم.

والآن نتحول إلى العنصر التركيبي الثاني: التدفق البشري الذي يحصل من الشتات وإليه. ما الأواصر القائمة بين الشتات والهجرة والتي عندها يكون التدفق من الهجرة معــادلا لحركة الاندماج؟ مــن الواضح أنه إذا كان عدد المهاجريــن الجدد من تونغا الذين ينضمون إلى الشــتات يعادل عدد مهاجرين قدمــاء من تونغا وذريتهم الذين يتوقفون عن أن يكونوا أفرادا من الشتات، فإن حجم الشتات يظل على حاله. وبالتالي إذا ظل الشــتات ثابتا عندئذ فقط تبقى الهجرة ثابتة. وفي الوقت الذي يســتمر فيه الشتات من التونغيين في التزايد، فإن الهجرة من تونغا تصبح أسهل وبالتالي تتصاعد.

هناك الكثير من أشكال العلاقة بين الهجرة والشتات التي تجعل الشتات يحافظ على الحجم نفســه. على ســبيل المثال، لنفرض أنه في كل ســنة يترك 2 في المائة من شــتات تونغا وضعهم الحالي عن طريق الاندماج في المجتمع، فإذا كان شتات تونغا في نيوزيلندا 30 ألفا، عندئذ في كل سنة يكون هناك 600 مكان شاغر. إذن فالشتات يبقــى ثابتا إذا وصل 600 مهاجر آخر من تونغــا. هذه العلاقة بين معدل الاندماج وعدد المهاجرين تنطوي على دلالة بســيطة، وهي أن الشــتات من تونغا ســيتراكم ليصبح أكبر بخمسين مرة من معدل الهجرة.

بالإمكان التعبير عن تركيبات الشــتات والهجرة التي تؤدي إلى بقاء الشــتات على حاله بما يعرف بـ «جدول الشتات». ما شكل هذا الجدول؟ هناك مسألة واضحة وهي أنــه إذا لم يكن هناك أي شــتات أو هجرة، فإن معدل الشــتات يظــل ثابتا عند نقطة الصفر. إذن توجد نقطة في زاوية الشكل التوضيحي[13]. إلى اليسار من الجــدول، يكون حجم الشــتات صغيرا جدا بالنســبة إلى عدد الفراغات التي تنشــأ من خلال الاندماج لكي تعادل الهجرة الجديدة. ونتيجة لهذا، فإن الشــتات ســوف يتزايد. إلى جهــة اليمين من الجدول نــرى الشــتات يتقلص، وتتضح هذه التغيرات بالأســهم وهي ما يســميه الاقتصاديــون بشيء من التصرف «الديناميكيات».

إذا نظرنا إلى الأمر نظرة شــمولية، فســيتضح لنا أن الهجــرة تحصل على دعم من الشــتات، وأن الشــتات تغذيه الهجرة ويتقلص عن طريق الاندمــاج. العنصر التركيبي الأخــير يظهر لنا كيــف أن معدل الاندماج يعتمد على حجم الشــتات. كلما زاد حجم

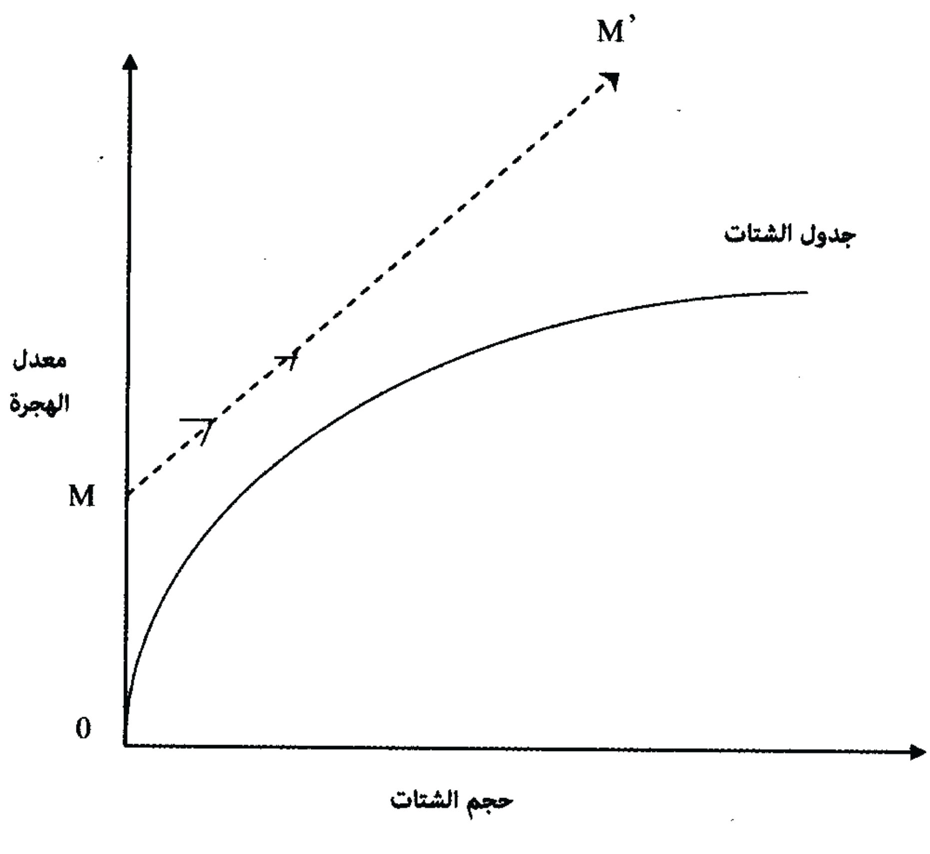
الشتات كثرت التعاملات الاجتماعية لأفراده بعضهم مع بعض، وأصبح معدل اندماجهم في الاتجاه السائد ضمن المجتمع أبطأ. إن معدل الاندماج يتمثل ببساطة في المنحنى الموجود في الجدول[14]. كلما كان الاندماج أبطأ أصبح الجدول أكثر تسطحا، وكذلك إذا ازداد حجم الشتات يتسطح الجدول أكثر.

نقول مرة أخرى، إذا كنت عبقريا بالفطرة فأنت لا تحتاج إلى مخطط توضيحي لترى كيف تؤدي هذه القوى الثلاث المختلفة أدوارها، غير أنه بوجود المخطط يتضح الأمر مباشرة: يمكننا أن نتوقع أين يستقر معدل الهجرة من تونغا إلى نيوزيلندا، وكذلك ما الحجم اللاحق للشتات من مهاجري تونغا. وبطبيعة الحال سوف تعتمد توقعاتنا على تقديراتنا لكيفية استجابة الهجرة من تونغا إلى حجم الشتات وكيف يعتمد معدل اندماج سكان تونغا في الاتجاه السائد ضمن المجتمع على ذلك الحجم. المخطط التوضيحي طبعا ليس أفضل من الأرقام التي يمثلها، غير أنه يخبرنا كيف تنسجم هذه العلاقات فيما بينها.

بعد نظرة عاجلة إلى الرسم البياني يمكنك أن ترى مباشرة أين يتحقق التوازن: في النقطة التي تلتقي فيها الخطوط معا. عند هذه النقطة تتعادل هجرة التونغيين التي يشجعها وجود الشتات مع معدل الاندماج، وهذا ما يجعل الشتات يحافظ على الحجم نفسه. أما بالنسبة إلى فجوة دخلٍ معينة، فإن معدل الهجرة يبقى ثابتا ويحافظ الشتات من التونغيين على الحجم نفسه [15].

لا يعتبر هذا توازنا فحسب، بل تعمل قوى التغيير بإصرار على دفع المجتمع إلى ذلك التوازن. مع بداية الهجرة ليس هناك شتات من التونغيين في نيوزيلندا، إذن تبدأ الهجرة من النقطة M، ونتيجة لذلك يتزايد الشتات. غير أنه في الوقت الذي يزداد فيه الشتات تصبح الهجرة أسهل وتتصاعد معدلاتها. الهجرة والشتات عنصران يغذي كل منهما الآخر، وهما يتقدمان معا على «دالة الهجرة». غير أن الهجرة المتزايدة والشتات المتنامي لا يستمران إلى ما لا نهاية. عندما تتصاعد الهجرة حتى تبلغ النقطة التي تصل فيها إلى «جدول الشتات»، لا يحدث أي تغير إضافي، عندئذ يكون الشتات قد تزايد حتى حصل توازن بين فراغات ناتجة عن الاندماج من جهة، وبين دخول مهاجرين جدد من جهة أخرى. الهجرة والشتات عنصران يغذي كل منهما الآخر، يحصل هذا من خلال اندفاع متسارع مشترك، غير أن الوقود الذي يغذيهما بالتالي يحترق وينتهي ويستقر كل واحد منهما عند حد معين.

الصورة التي أحاول أن أرسمها للهجرة من تونغا إلى نيوزيلندا شيء افتراضي؛ لست علـى معرفة تفصيلية بالوضـع الحقيقي لدالة الهجرة أو جدول الشـتات فيما يتعلق بهذين البلدين، وأشـك في أن أي شـخص يعرف ذلك. بالتحليل الافتراضي نفسه سوف أعمل على تعديل الرسـم البياني بأن أتناول بلدين آخرين بينهما فجوة دخل أوسع إلى حد ما. لم نعد ننظر إلى تونغا ونيوزيلندا في القرن الحادي والعشرين، بل ننظر الآن إلى قارب يحمل اسـم «اندفاع الرياح» جلب معه أوائل المهاجرين من البحر الكاريبي إلى بريطانيـا في العام 1948. في الوقت الذي زالت فيه القيود التي فرضتها الحرب العالمية الثانية واختفت ظاهرة القمع التي سـادت خلال الثلاثينيـات، كان حافز الهجرة قويا إلى درجـة كبيرة بحيث أصبحت أكثر مما كانت عليه الهجـرة من تونغا إلى نيوزيلندا. يظهر هذا في الشكل (2-2)، حيث تحولت دالة الهجرة إلى الأعلى: بالنسبة إلى أي حجم محدد من الشتات هناك هجرة أكبر. ربما يبدو التغير كأنه قليل الأهمية، غير أن النتيجة تختلـف عن ذلك دراماتيكيا. في الوقت الذي كانت فيه دالة الهجرة وجدول الشـتات سـابقا يتقاطعان عند نقطة معينة، يسـير كل واحد منهما الآن في خط معاكس للآخر، هذا يدل على عدم وجود توازن؛ الهجرة تظل تتصاعد والشتات يتراكم.



الشكل (2:2): انفتاح بريطانيا على الهجرة من بلدان الكاريبي

ينبغي الانتباه إلى أنني استخدمت هجرة التونغيين إلى نيوزيلندا وهجرة سكان البحر الكاريبي إلى بريطانيا كنماذج نمطية فقط لتوضيح هذه العملية، لا أقصد هنا الإيحاء بأن الهجرة على أرض الواقع من بلدان البحر الكاريبي إلى بريطانيا ما كان لها أن تصل إلى حالة التوازن. لن نعرف أبدا كيف كانت الهجرة غير المقيدة ستحصل لأن الحكومة البريطانية بدأت تشعر بالقلق بما يكفي بشأن تصاعد المعارضة لظاهرة الهجرة في سنة 1968، بحيث فرضت قيودا صارمة للحدّ من معدل الهجرة.

غير أنه ليست القيمة الحقيقية لأي مخطط توضيحي أنه ربما يوضح السبب الذي يجعل هذا الشيء أو ذاك يحصل، وإنما تتجلى قيمته في أنه يمكن أن يستخدم لتصوير تأثيرات تنتج عن مواقف افتراضية، من ضمنها التغير في السياسات. هذا المخطط سيكون بمنزلة حصان الشغل بالنسبة إلينا في الوقت المناسب، في الفصلين 5 و12، وذلك لتحليل سياسات التعامل مع الهجرة. من خلال استخدام هذا النموذج سوف نوضح لماذا تكون سياسات رد الفعل ذات نتائج مدمرة، مع وجود بدائل أفضل متوافرة.

نكتفي بهذا في تناول المعنى الأول للتوازن: حيث يكون معدل الهجرة مستقرا. المعنى الآخر الذي يتوقف فيه التدفق الإجمالي للبشر، يظهر فقط حين تتقلص فجوة الدخل. إن المنظومة التي وضعت لها مخططا تعبر عن تفاعل بسيط بين رصيد من أعداد المهاجرين وحركة تدفقهم: رصيد المهاجرين السابقين الذين يشكلون الشتات، وتدفق مهاجرين جدد. تعتبر المخططات المبسطة التي تصور رصيد الشتات وتدفق الهجرة من النماذج الشائعة في جميع أنواع السياقات. في المنظومات النموذجية للرصيد والتدفق التي تماثل إلى حد معين ديناميكية الهجرة، مثل الماء الذي يتدفق بين خزانين تختلف مستويات المياه فيهما منذ البداية، يؤدي التدفق نفسه تدريجيا إلى إغلاق الفجوة: يمتلئ أحد الخزانين، والآخر يفرغ. هذا الأمر ينطبق على السياق الذي نتناوله حاليا إذا حصل أن أدت الهجرة إلى انخفاض مستويات الدخل في البلدان المضيفة وإلى ارتفاع مستويات الدخل في البلدان التي يأتي منها المهاجرون. المخططات الاقتصادية المبسطة التي تستخدم لتوقع الدخل العالي الذي يتحقق من هجرة على نطاق عالمي تحمل هذه الخصائص. هنا يشكل المهاجرون عامل التوازن: في حال غياب العوائق التي تكبح حركة الانتقال، تستمر الهجرة إلى أن تتعادل الأجور. عند هذه النقطة ربما يشعر المهاجرون أنفسهم

إلى حـد ما بأنهم حمقى؛ لقـد انتقلوا من بلدانهم من أجـل لا شيء. أولئك الذين يبقون في بلدانهم الأصلية ينتهي بهم الأمر إلى أن يحققوا المكاسـب التي ربما كانوا سيحققون مثلها لو أنهم هاجروا. أما السكان الأصليون للبلدان المضيفة فهم الذين يخسرون، مع أن بإمكانهم أن يقنعوا أنفسهم بفكرة أن آخرين حققوا مكاسب أكبر من خسارتهم. إذا تطرقنا إلى تأثيرات الهجرة التي حدثت في القرن التاسع عشر من أوروبا إلى شـمال أمريكا، أو للغرض نفسـه، الهجرة من ايرنسباخ إلى برادفورد، لن تكون هذه مقاربة أولية سيئة[16]، بينما كانت الولايات الغربية الوسطى من أمريكا تفتح أبوابها، اسـتطاع أصحاب رؤوس الأمـوال الصغار الذين هاجروا الحصول على قطع أراض واسـعة أكثر مما كانوا قادرين على زراعتـه في أوروبا. وبعد أن امتلأت تلك الولايات ولم تعد تسـتوعب مزيدا وأصبحت أوروبا أقل ازدحاما، تعادل حجم قطع الأراضي تدريجيا. وبالتالي، أصبح المزارع شـميدت مثلا في ألمانيا في حالة جيدة مثله مثل المزارع شـميدت في ولاية آيوا. غير أنه في تحليل سـياقات الهجرة من بلد معين تكـون قد ضاعت عليه فرص الازدهار وتحقيـق اقتصاد حديث متطور، ربما كان هذا النموذج البسيط لا قيمة له. الهجرة في العالم الحديث ليست مسألة ذات علاقة بالسعي إلى امتلاك الأراضي؛ إنها مسألة تتعلق بالسعي إلى إثبات الكفاءة.

ومثلما سـيرى القارئ في فصولٍ لاحقة، فإن العوامـل المرتدة التي تغذي الهجرة والتي سـببها الدخل في كل من البلدان المضيفة والبلدان التي ينتمي إليها المهاجرون تتسـم بالضعف والغموض. علاوة على هذا، على الرغم من أن الهجرة كانت في حالة تصاعدٍ مستمر، فإن معدلاتها ضئيلة نسبيا بالقياس إلى رصيد فرص العمل في كل من البلدان المضيفة والبلدان التي ينتمي إليها المهاجرون. إذن تعتمد آلية التغذية المرتدة عـلى متغيرات صغـيرة تتولد عنها ردود فعـل ضعيفة. ليس مـن المحتمل أن يكون للهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية أي تأثير على تضييق فجوة الدخل.

بعض الحقائق ومضامينها

لقد توصلنا هنا إلى بعض الحقائق التي تسـتند إلى أسـس راسخة وتنطوي على مضامين قوية مؤثرة. الحقيقـة الأولى أن فجوة الدخل بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية تتسـم بأنها واسـعة بشـكل مذهل، وأن عملية النمو على نطاق عالمي من

شــأنها أن تبقي هذه الفجوة على اتساعها لعقود طويلة من الزمن. الحقيقة الثانية أن الهجرة لن تؤدي إلى تضييق هذه الفجوة على نحو ذي أهمية لأن آليات التغذية المرتدة تكون ضعيفة جدا. والحقيقة الثالثة أنه مع اســتمرار الهجرة سوف يستمر الشتات في التراكم والازدياد لعقود، لذلك تبقى فجوة الدخل على حالها، بينما تزداد المحفــزات على الهجرة. المعنى الإجمالي أن الهجرة مــن البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ســتبقى في حالة تصاعد. في المستقبل الذي بالإمكان توقعه، لن تصل الهجرة عــلى نطــاق دولي إلى حالة توازن: كنــا نلاحظ حتى الآن مجــرد البدايات لاختلال التوازن الملحمي في معدلات الهجرة.

يتضــح تصاعد معدلات الهجرة من خــلال البيانات المتراكمــة لدينا. على نحو إجمالي، تزايدت أعداد المهاجرين على نطاق العالم من 92 مليونا في العام 1960 إلى 165 مليونا في العام 2000. غير أن هذه الزيادة في العدد الإجمالي للمهاجرين تخفي وراءها التغير الأســاسي في تركيبتهم الاجتماعية. لقد تقلصت الهجرة العكســية من العالم الغنــي إلى العالم الفقير حتى بلغت بضعة ملايين فقط. والهجرة ضمن بلدان العالم الغنية كانت في حالة شبه مستقرة؛ هناك هجرة أكبر ضمن البلدان الأوروبية تقابلها هجرة أقل من أوروبا إلى العالم الجديد. علينا أن نلاحظ أنه خلال هذه الفترة كانت هناك زيادة كبيرة جدا في التبادل التجاري وتدفق رؤوس الأموال داخل بلدان العالم الغني. وهناك تأثير محتوم للعولمة أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة؛ أما ضمن العــالم الغني فلم يحصل شيء مماثل، لقد تزايدت أعــداد المهاجرين الذين انتقلوا من بلدٍ من البلدان النامية إلى آخر على نحو معتدل من نحو 60 إلى 80 مليونا. بيد أن التغــير المذهل يتمثل في زيادة أعــداد المهاجرين من أقل من 20 مليونا إلى أكثر من 60 مليونا من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. علاوة على ذلك، كانت الزيادة تتصاعــد عقدا بعد آخر. كانت أعلى زيادة، ســواء في العدد النهائي أو في المعدلات، قد ســجلت خلال الفترة من 1990 - 2000، وعند هذه النقطة تتوقف البيانات فلا تتوافــر حاليا على نطاق عالمي. ومن المرجح الافــتراض أن الفترة من 2000 - 2010 شهدت تصاعدا مستمرا للهجرة.

في الوقــت الذي يتصاعد فيه معدل الهجرة نرى المجتمعات ذات الدخل العالي تستجيب للأمر بأن تعيد تشديد القيود التي تفرضها على من يفكر في الهجرة إليها.

هـــذا الشيء يحصل أساســا لأن تصاعد الهجرة يتزامن مــع تباطؤ في نمو اقتصادات الدخل المرتفع: وصلت الســنوات الثلاثين الذهبيــة إلى نهايتها. وارتفعت معدلات البطالة التي كانت قد انخفضت إلى نحو 2 في المائة في الوقت الذي كانت فيه قيود الهجرة غير صارمة، ووصلت إلى نحو 8 في المائة وبقيت على حالها. لم يكن السبب في ارتفاع مستويات البطالة هو الهجرة، غير أن ذلك أدى إلى تقليل الخلافات الواضحة في وجهــات النظر وانتقــاد الجهات التي كانت مســؤولة عن فتــح الحدود، بينما فتحت المجال للجدل والمطالبات من أجل غلقها من جديد. إن التقلبات السياســية والاختلافات التي تســود الأوساط الاقتصادية تقود بعض البلدان إلى تشديد القيود على الهجرة وربما تزامن ذلك مع لجوء بلدان أخرى إلى التســاهل أو التحرر في هذا الشــأن. في أمريكا حصلت أهم وأشــهر الإجراءات تســاهلا في العــام 1965؛ أما في بريطانيا فكان أشــد الإجراءات في التضييق على المهاجرين في العام 1968. وتحولت أســتراليا من دولة مشجعة بقوة على الهجرة خلال الستينيات إلى دولة تفرض قيودا صارمة خلال التسعينيات.

غير أنه كما تستند إجراءات فتح الحدود مؤقتا إلى شيء ربما كانت له علاقة بانتهازية سياســية قصيرة الأمد، فإن القيود الصارمة التي تفرض لاحقا ربما لا تستند إلى ضرورات أمنية من شــأنها اســتيعاب عملية الهجرة وتأثيراتها، كما أنها كذلك لا تقوم على نظرة أخلاقية بعيدة المدى. اتســمت سياسات التعامل مع الهجرة بالغموض والحرج. الشيء الذي يثير الاستغراب أنه في الوقت الذي احتلت فيه سياسات الهجرة أولويات الناخبين، كانت الأحزاب السياســية السائدة تراوغ في تعاملها مع المسألة. يبدو أن موقف اليسار الســياسي، الذي كان حتــى هذا الوقت داعما ومؤيدا للهجــرة إلى حد كبير، يتجه نحو «تقليل أهمية المسألة، وتشجيع الهجرة بأكبر قدر ممكن مادام بالإمكان تحمل الوضع، ثــم الزعم بأن هذا يصب في مصلحة عملية النمو». أما موقف اليمين الســياسي، الذي كان معارضا للهجرة إلى حد كبير، فيبدو أنه «يتخذ من الهجرة موقفا غامضا، غير أنه لا يعبر عن موقفه بوضوح خوفا من الاتهام بالعنصرية، ولا يفعل شيئا من شأنه أن يقلل النمو». لا بد من القول إن الطبيعة تمقت الفراغ، وهكذا يفعل السياسيون الانتهازيون أيضا. يبدو أن الفراغ الذي تركته الأحزاب السياســية الســائدة أصبح مشــغولا بسرعة بجملة من الأشياء البشعة وهي: العنصريون، والمصابون برهاب الأجانب، والمضطربون

عقليا الذين وجدوا أنفسهم يعيشون مع جمهور من المواطنين العاديين المحترمين الذين يشعرون على نحو متزايد بالتوجس من صمت أحزاب التيارات السياسية السائدة. إلى يومنا هذا، الشيء الوحيد الذي ألجم الأحزاب المتطرفة هو نظام التصويت المتبع في الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث تجعل هذه الأنظمة الانتخابية من الصعوبة أن تظهر أحزاب تشكل طرفا ثالثا، وبذلك لم تتمكن الأحزاب المتطرفة من اكتساب جاذبية شعبية. غير أنه في كل المجتمعات تقريبا التي تتبع فيها أنظمة انتخابية أكثر قابلية لاستيعاب أحزاب أخرى، يبدو أن هناك أحزابا تتبنى مواقف أساسية في رفض الهجرة، وهي الآن تجتذب رصيدا عاليا من أصوات الناخبين بشكل واضح. وقد عزز ظهور المتطرفين في الساحة خوف الأحزاب السياسية السائدة وتفاديها مناقشة المسألة. إما أن تعتبر هذه النتيجة إدانة مذهلة للناس العاديين، أو للأحزاب السياسية الرئيسية: أرى شخصيا أن الأمر الأخير صحيح. يكاد الأمر أن يكون كارثيا في بعض البلدان الأوروبية، حيث تضيع أصوات خمس الناخبين من السكان الأصليين تقريبا على أحزاب منبوذة لأن الأحزاب الرئيسية لا تناقش بطريقة صائبة ما يعتبره هؤلاء الناخبون، سواء كان ذلك مبررا أم لا، المعضلة الأكثر أهمية التي تواجه بلدهم.

إذن، ما الذي ينبغي أن يتناوله أي نقاش جاد لسياسة التعامل مع الهجرة؟ أولا، ينبغي لهذا النقاش أن يستند إلى مبدأ التجرد من الأهواء في جمع الحقائق وتحليلها، مثلا العناصر الثلاثة التي ذكرتها أعلاه. بطبيعة الحال هناك الكثير من الحقائق التي ينبغي أن تطرح، وسوف أتناول بعضها في فصول لاحقة. استنادا إلى هذه الحقائق، يجب إجراء نقاش منفتح لأخلاقيات فرض القيود على الهجرة. إذا كان ينظر إلى كل القيود على أنها غير شرعية من الناحية الأخلاقية، فسوف تصل الهجرة إلى معدلات تتجاوز ما وصلت إليه خلال العقود الأخيرة. أما إذا اعتبرت تلك القيود شرعية، فإنها ستواجه ضغطا يتزايد باستمرار، وبالتالي فإن مبادئ وآليات السيطرة على الهجرة ستصبح أكثر أهمية.

الجزء الثاني

المجتمعات المضيفة: ترحيب أو امتعاض؟

3

النتائج الاجتماعية

في هــذا الفصل ســوف أتصدى إلى مســألة أساســية، وهي كيف يمكن للهجرة في المســتقبل أن تؤثــر في وضــع الســكان الأصليــين للبلــدان المضيفة. الكلمة الأساسية في الجملة السابقة هي «المستقبل». لســت مهتما هنا بالإجابة عن هذا الســؤال: «هل للهجرة نتائج سلبية أو إيجابية؟»، فــإذا وجدتُ من يلــحّ ويريد إجابــة، فإني أميل إلى الجانب الإيجابي، مــع أني أعرف أن هذا ليس السؤال المناسب. لنتخيل لحظة شيئا غير محتمل الحــدوث: أن يكون ثمة إجماع عــلى أن الجواب الصحيــح هــو أن للهجرة نتائج «ســلبية». حتى ضمن هذا الاحتمال فلن تجد شخصا عاقلا يدعو لإعادة المهاجرين وأســلافهم إلى أوطانهم الأم. في المجتمعات الحديثة ذات الدخل المرتفع، لا يعتبر طــرد المهاجرين خيــارا واردا. إذن على الرغم من أن السؤال «هل للهجرة نتائج سلبية أو إيجابية؟» يأتي بصيغة محددة واضحة، فإنه ليس بالســؤال

«الهجــرة المعتدلة يمكن أن تؤدي إلى تحقيــق فوائــد اجتماعيــة إجمالية، بينــما الهجرة المتصاعدة التــي تتعــرض لإجــراءات تهدف إلى كبــح جماحها يمكــن أن تهدد بالخطر أو بخسائر جوهرية»

المناســب، فهو يشبه الســؤال: «هل كان يجب أن تولد وتأتي إلى الدنيا؟»، لكن السؤال الذي ســوف أطرحه على كل حال هو مجرد ســؤال افتراضي: إذا كانت الهجرة ستزداد على نحو بالغ الأهمية، كيف تؤثر في حياة الســكان الأصليين في البلدان المضيفة؟ مثلما أوضحــت في الفصل الثاني، ســوف تتصاعد معدلات الهجرة مــا لم تخضع لقيود فعالة تســيطر عليها. إذن مع أن هذا مجرد ســؤال افتراضي، غير أنــه وثيق الصلة بموضوعنا. ومــن أجل أن أوجه تفكيرك، فــإن إجابتي التقريبية هي: تتخذ تأثيرات الهجرة شــكل حرف «U» مقلوبا، وهذا يعني وجود مكاسب من الهجرة المعتدلة وخسائر من الهجرة المفرطة. المســألة الأساسية إذن ليســت أن الهجرة ذات نتائج سلبية أو إيجابية، ولكن «إلى أي مــدى تكون النتائج إيجابية؟»، وبالتــالي أقول إن الجواب عن «إلى أي مدى؟» يعتمد على مدى اندماج المهاجرين الجدد مع المجتمع من السكان الأصليين.

مــا دام هذا الجزء مــن الكتاب يتناول التأثيرات على الســكان الأصليين في البلدان المضيفة، لا بد من الاعتراف بأن بعض الاقتصاديين يعتقدون أن من غير الصحيح أساسا إثارة هذا السؤال، فما بالك بمحاولة الإجابة عنه. إن الإطار الأخلاقي الأكثر انتشارا الذي يلجأ إليه الاقتصاديون عادة يتلخص في مذهب المنفعة... «أقصى ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الناس». إذا طبقنا هذا المذهب على مسائل مهمة على نطاق عالمي مثل الهجرة، فذلك يقود إلى جواب بســيط ومدهش: ما يحدث للســكان الأصليين للبلدان المضيفة قد لا تكون له أهمية ما دمنا في النهاية نحقق مكاسب على مستوى عالمي من الهجرة. على الرغم مــن أن هذه «البوصلة الأخلاقية» ـ المنفعة العالمية ـ هي المعيار المطبق في التحليل الاقتصادي، فإنها لا تمت بصلة إلى طريقة تفكير معظم الناس. سوف أتنــاول هذه المســألة لاحقا في الكتاب. هناك اعتراضٌ آخر على طرح الســؤال المذكور، يعــبر عنه مايكل كليمنــز، وهو من الاقتصاديين البارزين الذيــن يؤيدون الهجرة مهما بلغــت ذروتها، والاعتراض يتمثل في عبارة «من نحن؟»[1]. يقول كليمنز إنه، من منظور مســتقبلي ربما يتحقق بعد قرن من الزمن، فإن كلمة «نحن» سوف تعني أولئك الذين يتحدرون في أنســابهم من الســكان الأصليين الموجودين حاليــا وغيرهم من المهاجرين على الســواء. من وجهة نظره فالســؤال الوثيق الصلة بالموضــوع هو إن كانت الهجرة تؤدي إلى مكاســب طويلة الأمــد لهؤلاء الأحفاد. مثلما يلاحظ القــارئ، أعتقد أن هذا المســتقبل المتخيل يمكن أن يكون واعدا. لكن بعد هذا المثال الذي ذكرناه تكاد خيوط

المسألة التي نتجادل فيها تفلت من أيدينا. إذا أردنا رؤية حدود واضحة للجدل، ربما يكون مفيدا أحيانا الانتقال به إلى أقصى مدى ممكن. لنفرض جدلا أن هجرة على نطاق واسع سوف تؤدي إلى نزوح جماعي لأغلب السكان الأصليين، وأن من يتبقى منهم يندمجون مع المهاجرين ويتزوجون منهم، وتنشأ أجيالٌ ذات أصول مشتركة من هؤلاء، وينتهي الأمر بهذه الأجيال إلى أن تكون أفضل حالا ممن سبقوها. إذا عرف السكان الأصليون ذلك سلفا، فربما يرون على نحو مبرر أن نزوحهم لم يكن في مصلحتهم. وما إذا كان مقبولا لهذا التصور عن المصلحة الذاتية أن يتحول إلى قيود صارمة تفرَض على المهاجرين، فالأمر يعتمد على ما إذا كانت حرية الانتقال من حقوق الإنسان المعترف بها على نطاق عالمي.

هناك مسألة أخرى مثيرة تتعلق بالموضوع، وهي أن كل السكان الأصليين ينتمون إلى أنساب هجينة في الأصل نتاج موجات هجرة سابقة. يختلف مدى صحة هذا الرأي كثيرا من بلد إلى آخر. هذا ما حصل على ما يبدو في بعض البلدان إبان الهجرات التي حصلت في القرن التاسع عشر، مثل أمريكا الشمالية وأستراليا. ولأن بريطانيا جزيرة، فمن الواضح أن جميع السكان الأصليين هم بشكل أو بآخر من أسلاف المهاجرين، لكن حتى منتصف القرن العشرين كان السكان في حالة مستقرة ثابتة. لقد أتاحت الدراسات المتقدمة أخيرا في مجال الدنا DNA ترسيخ صورة عن الأصول الوراثية لكل جنس من البشر: الابن ـ الأب ـ الجد وهكذا رجوعا في الزمن إلى الوراء؛ والبنت ـ الأم ـ الجدة وما إلى ذلك. من المثير للاستغراب أن نسبة تقارب 70 في المائة من السكان الحاليين في بريطانيا يتحدرون مباشرة من الناس الذين كانوا يسكنون بريطانيا في أزمنة ما قبل العصر الحجري الجديد، أي الفترة التي تعود إلى ما قبل 4000 سنة ق.م[2]. منذ ذلك الوقت تعرضت بريطانيا بين فترة وأخرى لموجات متعاقبة من الهجرة. إن معتقدات العصر الحجري الجديد وعلومه قد أدخلها المهاجرون على الأرجح. لقد عمل أسلاف المهاجرين الأنغلوساكسون والنورمانديين الذين عاشوا معهم على ابتكار وتطوير اللغة الإنجليزية، فأصول هذه اللغة المتعددة الثقافات تفسر ثراءها بالمفردات بشكل لا يقارن بغيرها من اللغات. شكل المهاجرون من الفرنسيين البروتستانت «الهوغينوت» واليهود محفزات مهمة للتجارة. غير أن هذه الهجرات، التي امتدت طوال فترة تصل إلى ستة آلاف سنة، كانت في مجملها هجرات تحصل على نطاق متواضع فيما يبدو. كان

لهذا الاستقرار النسبي دلالة ضمنية: على امتداد هذه الفترة الطويلة من الزمن، أدى التزاوج المستمر إلى نمط من السكان بحيث صار كل شخص ينتمي إلى الماضي السحيق وله أسلافٌ أحياء اليوم من المحتمل أن يكون متحدرا من سائر السكان الأصليين. لذلك يمكن القول إن السكان الأصليين لهم تاريخ مشترك بالمعنى الحرفي؛ سواء أكانوا ملوكا وملكات أم عبيدا فإنهم أسلافنا الذين ننتمي إليهم في الأصل. إنني أشك في أن تكون بريطانيا استثناء في هذا الصدد. لكن المسألة هنا هي ما إذا كان تحدُّر السكان الأصليين أنفسهم من المهاجرين الذين جاءوا إلى هذه البلاد في فترة سحيقة من الماضي يلغي الحق في تقييد الهجرة. إن أولئك الذين حالفهم الحظ لأن يرتقوا سلما ينبغي ألا يسحبوه معهم بعد الصعود. لكن سواء أكان هذا تشبيها صحيحا للهجرة أم لا، فالأمر يعتمد على السياق. الناس الذين جاءوا إلى بريطانيا ما قبل العصر الحجري الجديد كانوا قد استقروا في منطقة غير مأهولة، مثلما يحصل مع أول استقرار يحدث في أي مكان من العالم. لم يستفيدوا من فجوة الدخل بين مجتمعات مستقرة سابقا مثل التي تحفز المهاجرين في أيامنا هذه. في الواقع، ومنذ آلاف السنين بعد الاستقرار الأول، لم تكن أوروبا أكثر ازدهارا من أجزاء أخرى من العالم. لم يكن المستوطنون الأوائل يصعدون سلما، لذا فأسلافهم لا يمكن أن يكونوا قد سحبوا السلم معهم.

لكني الآن أطلب من القارئ أن يؤجل النظر في مسألة ما إذا كانت القيود التي تفرض على الهجرة أخلاقية أو غير أخلاقية. سواء أكان لسكان البلدان المضيفة الحق من الناحية الأخلاقية أم لا في إدارة الهجرة وفق ما يتماشى مع مصالحهم، فإنهم حاليا يمتلكون الحق القانوني في ذلك. ولأن من النادر أن تدعي أي حكومة أنها تمتلك الحق القانوني في تقييد حركة الانتقال إليها، فكل أنواع القيود على الهجرة على نطاق عالمي تنشأ حتما من مصالح مفترضة للسكان في البلدان المضيفة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن البلدان ذات الدخل المرتفع هي دول ديموقراطية، فإن سياساتها في التعامل مع الهجرة غالبا ما لا تكون انعكاسا لوجهات نظر الناخبين من السكان الأصليين. على سبيل المثال، في بريطانيا نلاحظ أن 59 في المائة من السكان (ومنهم المهاجرون) يرون أن هناك «عددا كبيرا» من المهاجرين موجودين في بلادهم في الوقت الحالي. ومع ذلك، على المدى البعيد، سوف يؤيد السكان الأصليون في أي بلد ديموقراطي استمرار الهجرة ما داموا يرون أن الأمر يتماشى مع مصالحهم.

إذن، دون إثارة مزيد من الضجيج، ما تأثيرات الهجرة على السكان الأصليين، وكيف يمكن أن تختلف هذه التأثيرات وفقا لنطاق الهجرة؟ لحسن الحظ، تتوافر بحوث كثيرة حول هذا الموضوع. وبالنسبة إليّ كاقتصادي، من الطبيعي أن أتفحص في البداية تلك التأثيرات ذات الطبيعة الاقتصادية. لكنني أدرك في هذا الشأن أن التأثيرات الاقتصادية ليست حاسمة في هذا الشأن. وعلى الرغم من الادعاءات المتشنجة التي تأتي من الطرفين المعنيين بمشكلة الهجرة، فإن الدلائل تشير إلى أن النتائج غالبا ما تكون ضئيلة الأهمية. بالنسبة إلى أغلب المجتمعات فإن سياسات التعامل مع الهجرة ينبغي ألا تحدد على أساس التأثيرات الاقتصادية. لذلك سوف أتطرق أولا إلى التأثيرات الاجتماعية قبل التأثيرات الاقتصادية ثم أحاول المزج بينهما لاحقا.

اعتبارات مشتركة

تعتمد النتائج الاجتماعية للهجرة على طريقة تقبل المهاجرين للعيش في المجتمعات المضيفة لهم. في طرف من هذه المعادلة، ربما يجري التعامل معهم على أنهم مجرد عمال فلا يسمح لهم بالاندماج في المجتمع أيا كان الدافع إلى ذلك. وتتبنى بعض المجتمعات المضيفة هذا الاتجاه، فهم ينظرون إلى تلك التأثيرات على أنها في الواقع تأثيرات اقتصادية بحتة. لكن في معظم البلدان يصبح المهاجرون جزءا من المجتمع، وليسوا أفرادا من ضمن القوى العاملة، وهكذا فإنهم يندمجون مع الآخرين بطرق مختلفة. وبذلك يعمل المهاجرون على زيادة التنوع المجتمعي. وفقا لبعض الاعتبارات يكون هذا أمرا مفيدا: كلما كان التنوع كبيرا تباينت أطياف المجتمع وبذلك تزداد المحفزات وتتعدد الاختيارات. غير أن التنوع يرتبط أيضا ببعض المشكلات. وذلك لأن الرفاه في الاقتصاد الحديث يتعزز بشكل كبير بما يمكن أن نسميه الاهتمامات أو الاعتبارات المشتركة.

نقصد هنا بالاعتبارات المشتركة شيئا أقوى من الاحترام المتبادل. إنني أعني هنا شيئا شبيها بالتعاطف والمشاركة الوجدانية. ربما يتحقق الاحترام المتبادل عن طريق سلوك شخصي يحافظ على مسافة محترمة من الآخرين - عدم التدخل في خصوصيات الآخرين في مجتمع يطبق مبدأ «لا تتجاهلني أو تستبعدني». وبالمقابل،

فالنظرة المشتركة للمصالح تؤسس وتدعم نموذجين من السلوكيات يعتبران من أساسيات المجتمعات الناجحة.

أحد هذين النموذجين يتضمن استعداد الطرف الناجح لدعم حرية انتقال الطرف الأقل نجاحا إلى مكان آخر. على الرغم من أن هذه التنقلات تتأثر بالسياسة بقوة وأصبح ينظر إليها على أنها صراع بين أيديولوجيات الليبرالية والاشتراكية، فإنها في جذورها الحقيقية تتعلق بالطريقة التي ينظر بها بعض الناس إلى بعض. ولا أقصد بهذا أن رفاهية الآخرين في أي مكان على الأرض ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار، كما في النسخة العالمية لمذهب المنفعة الشائعة في الاقتصاد، لكن كيف ننظر إلى الأفراد الآخرين في مجتمعنا الذي نعيش فيه، وعلى نطاق أوسع، كيف نعرف حدود ما ننظر إليه على أنه المجتمع الذي ننتمي إليه. الاعتبارات المشتركة، أو بمعنى آخر التعاطف، تظهر مشاعر الولاء والتضامن مع أولئك الأفراد من مجتمعنا الذين هم أقل حظا منا.

الطريقة الأساسية الأخرى التي تؤثر بها الاعتبارات المشتركة على النتائج الاقتصادية تتمثل في التعاون. من خلال التعاون يصبح الناس قادرين على توفير المنافع العامة التي لم تكن لتتوافر في ظروف أخرى بالشكل الجيد بالاعتماد على حركة السوق وحدها. ويتعزز التعاون من خلال الثقة، لكن بعيدا عن النظرة الوهمية، ينبغي للتعاون أن يدعم بقرائن عقلانية تدل على أنه تعاون متبادل. إن حجر الأساس في الثقة العقلانية يتمثل في معرفة أن الاعتبارات المشتركة من خصائص المجتمع: ولأن بعض الناس يشعرون بشيء من التعاطف مع البعض الآخر، فمن الطبيعي افتراض أن تكون مسألة التعاون متبادلة.

تميل نتائج التعاون هذه إلى أن تكون هشة. في بريطانيا، تعد «هيئة الخدمات الصحية الوطنية» من المؤسسات العامة الواسعة الانتشار. من المفترض أن تحتاج هذه الهيئة في أداء واجباتها إلى أموال الضرائب بدلا من التعاون، لكن في واقع الأمر فهي تحتاج إلى الأمرين معا. هناك عرف يتمثل في التغاضي عن الأخطاء الطبية الثانوية. هذا العرف تلاشى أخيرا إلى درجة أن نسبة الزيادة التي كانت تطرأ على ميزانية تلك الهيئة بدأت تتعرض للتآكل بسبب طلبات التعويض عن الأضرار. فإذا أصبحت طلبات التعويض شائعة إلى درجة كبيرة، فسيكون من السذاجة ألا يسعى الناس الذين يتعرضون للأخطاء الطبية إلى الحصول على النقود في المقابل. لكن من

المؤكد أن هذا سوف يقلل كفاءة الرعاية الطبية التي بالإمكان تمويلها. من النتائج الأخرى أن هيئة الخدمات الصحية الآن تبدو أقل استعدادا للاعتراف بالأخطاء، وأقل تقبلا للتعلم من تلك الأخطاء. إن استبدال عدم الاعتراف بالأخطاء بقضايا تثار في المحاكم هو مثال على انهيار توازن تعاوني هش بالأصل.

هذه العلاقة المتبادلة بين المنافع التي تتخذ أشكالا مختلفة وتكاليف انحسار الاعتبارات المشتركة لا بد لأي مجتمع أن يواجهها. هناك مبدأ عقلاني واضح هنا؛ الفوائد التي تتحقق من اتساع رقعة التنوع تخضع لقانون تقلص العائدات: بمعنى آخر، مثل أغلب نواحي الاستهلاك، فكل وحدة إضافية تعطي فوائد إضافية أقل. في مقابل هذا، عند الوصول إلى نقطة محددة فإن الخسائر الناتجة عن تقلص الاعتبارات المشتركة تكون عرضة لأن تزداد حدة عندما نجتاز الحدود المعقولة التي يصبح فيها التعاون غير مستقر. تتسم «لعبة» التعاون بأنها هشة لأنك كلما ضغطت بقوة يمكن أن تتقوض أركان اللعبة. إذا عبرنا عن الأمر بلغة أكثر بهرجة، نقول إن التوازن يتحقق على نطاق «محلي» فحسب. إذن، فالهجرة المعتدلة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق فوائد اجتماعية إجمالية، بينما الهجرة المتصاعدة التي تتعرض لإجراءات تهدف إلى كبح جماحها يمكن أن تهدد بالخطر أو بخسائر جوهرية. في ما تبقى من هذا الفصل سوف نتطرق إلى تلك الأخطار المحتملة.

الاعتبارات المشتركة: الثقة والتعاون

من خلال البحوث التي أجريت في ميدان الاقتصاد التجريبي يمكننا أن نفهم الآن الأشياء التي تبقي على نتائج التعاون. يمكن القول بشكل أو بآخر إن التعاون الناجح ليس بالمعجزة الكبرى، فإذا كان الجميع تقريبا يتعاونون، فسوف يتحقق الهدف المنشود من التعاون أيا كان، حتى إذا لم أقدِّم أنا أو أنت أي مساعدة: إذن لماذا نتكبد تكاليف المساعدة؟ في جانب من نتائج التعاون الإجمالية، يكون لكل فرد حافز لحرية التصرف، فلا بد من أن يكون التعاون في العادة حالة غير مستقرة. يبدو أن المثابرة على التعاون تعتمد على أكثر من مجرد منفعة واسعة النطاق. من العناصر الحيوية الأخرى التي تدخل ضمن هذه المسألة أيضا ضرورة وجود عدد كاف من الناس مستعدين لقطع هذا الشوط الإضافي، أي معاقبة أولئك

الذيــن لا يتعاونــون. في أغلب المجتمعات الحديثة أصبــح الناس، على نحو متزايد، مترددیــن في الحكم عــلى تصرفات الآخرين أو إدانتها. غير أن هذه المهمة الشــاقة تقع على عاتق أقلية متمســكة بقوة بالخير والإحســان وتكون على استعداد لإدانة التصرفات المستنكرة. إن معاقبة هؤلاء الأشخاص ربما تكلفنا الكثير، ولن يقدم الناس عليها إلا إذا تطبعوا بصورة كافية لا بالإحسان والخير فحسب، بل بالإدانة الأخلاقية للمنتفعــين والمتجاوزين. تكون نتائج التعاون هشــة لأنــه إذا تمكن عدد كاف من الناس من الإفلات من العقوبة، عندئذ يصبح عدم التعاون إســتراتيجية عقلانية. إن دور البطولــة الــذي يؤديه بعض الناس في معاقبة غيرهــم على عدم التعاون يؤدي من ناحية أخرى إلى احتمال نشــوء جيل من الأوغــاد الكبار في نهاية الأمر. الأوغاد الصغــار هم الذين لا يتعاونــون، لكن الأوغاد الكبار هم الذيــن يعاقبون الأبطال. مــرة أخرى نقول، مــا دامت العقوبة مكلفة، فإن الاقتنــاع بالثأر من الأبطال يمكن أن ينشــأ إذا أحس البعض بالغضب الأخلاقي ليس ضد الناس الذين يقوضون عرى التعــاون، ولكن ضد الذين يحاولــون فرضه عنوة. لماذا يكون لدى بعض الناس مثل هذه الشفرات الأخلاقية المصابة بالخلل؟ على ما يبدو فإن بعض الناس ربما يتخذون موقفــا أيديولوجيــا معارضا للتعاون، فهم يعتقــدون أن الفرد هو كل شيء، بحيث يعتــبرون أولئك الذين يحاولون فرض التعاون عــلى غيرهم من أعداء الحرية. لكن الاحتــمال الأكثر قربا للموضوع أن بعض النــاس ينظرون إلى تعرضهم للعقوبة على أنــه إهانة لشرفهم، وإن كانوا مذنبين. فإذا توســعنا قليــلا نرى أن بعض الناس ربما يشعرون بالولاء الشخصي الذي يسيطر عليهم نحو الآخرين حتى إذا كانوا منتفعين أو متجاوزين ومن ثم يغضبون من أولئك الذين يعاقبونهم على ذلك العمل.

الثقة والتعاون لا يظهران على نحو طبيعي. إنهما ليســا من الخصائص الغريزية للإنسان «البدائي النبيل» الذي قهرته الحضارة: كان جان جاك روسو مخطئا تماما. إن ما نراه من الشــواهد يدل بوضوح على العكس: الثقة والتعاون خارج نطاق العائلة من المســائل التي تكتسب كجزء من المواقف العملية التي تتراكم في مجتمع حديث مزدهر. من الأسباب التي تجعل المجتمعات التي تعاني الفقر تبقى فقيرة أنها تفتقر إلى هــذه الخصائص. هناك دراســتان جديدتان رائعتان تتنــاولان الحالة في أفريقيا يتضح من خلالهما كيف أن الافتقار إلى الثقة كان من المشكلات الدائمة. إحدى هاتين

الدراسـتين تتضمن تحليلا جادا لماضي أفريقيا الموغل في القدم الذي سجله المؤرخون عـبر العقود الأخيرة. لقد توصل المؤرخون تدريجيا إلى تسـجيل أكثر من ثمانين نزاعا عرقيـا عنيفـا حدثت قبل العام 1600. حـاول كل من تيموثي بيسـلي ومارتا رينال كويرول تصنيف هذه النزاعات وفقا لإحداثياتها المكانية والتقصي عما إذا كانت ذات ارتبـاط بالنزاعـات الحديثة[3]. واتضح أن هناك علاقة قويـة جدا: أن أعمال العنف التي شـهدتها البلاد خلال أربعمائة سـنة ماضية قد اسـتمرت آثارها حتى اليوم ولا تزال تؤدي إلى اضطرابات دائمة. إذن بأي آلية بقي هذا الأثر المدمر يلقي ظلاله على الوضـع الراهن؟ يرى الباحثون أن آلية انتقال هـذه الآثار تحدث من خلال فقدان الثقة الذي ينشأ عن العنف الذي تتردد أصداؤه عبر عقود من الزمن. يمكن أن يتعزز عدم التعاون من خلال بصمته الأخلاقية التي تحظى بمرتبة الشرف، وهي الثأر، وهنا يجـري الرد على الأخطاء بالأخطاء. تعتـبر أعمال الثأر والانتقام من العادات المألوفة للمجتمعات ذات التركيبة القبلية. من الناحية التاريخية، كانت القبيلة بمنزلة الأساس الأكـثر انتشـارا للنظام الاجتماعي، وفي كثير من البلدان الفقـيرة تبقى القبيلة تؤدي هذا الدور[4]. وكما يوضح سـتيفن بينكر، فأعمال الثأر والانتقام تزداد شدة وضراوة لأن الأخطـاء يجـري تقييمها بمبالغـة منهجية من الضحايا والتقليل من شـأنها من قبـل الأطراف التي ترتكبها، حتى صار ينظر إلى الانتقام كعمل مبرر في عيون ضحايا الأخطاء القديمة، مما يؤدي إلى خلق خطأ جديد في عيون الضحايا الجدد[5]. لا تنتهي أعمال الثـأر والانتقام إلا إذا تخلى المجتمع عن مفهوم الشرف الأخلاقي. من الأمثلة الكلاسـيكية لهذا التحول انتهاء تقليد المبارزة في أوروبا الغربية خلال القرن التاسـع عشر: لقد انتهى ذلك التقليد بعد ثورة ثقافية شاملة جعلته يبدو سخيفا.

الدراسـة الجديـدة الأخرى التي تناولـت أفريقيا كانت تركز عـلى إرث تجارة العبيد. في الوقت الذي تقود فيه الصراعات القبلية إلى تدهور الثقة بين الجماعات، كانت تجارة العبيد تدمر أواصر الثقة داخل تلك الجماعات: في كثير من الأحيان كان الناس يضطرون إلى بيع أفراد من عائلاتهم إلى تجار العبيد. يظهر لنا الباحثان نيثان نون وليونارد وانتشـيكون كيف ترتبط كثافة انتشـار تجارة العبيد منذ عدة قرون بانخفـاض دخل الفرد اليوم[6]. وكان مسـار الانتقال مرة أخرى من خلال اسـتمرار فقدان الثقة.

من المجتمعات التي اطلعتُ شخصيا بصورة جيدة على أحوالها، والتي تعاني أدنى مستوى لتدهور الثقة هي نيجيريا. لقد وجدتُ الناس في نيجيريا يتمتعون بحسّ من الطرافة والحيوية، غير أن النيجيريين يمتازون بشيء من التطرف العميق في أن أحدهم لا يثق بالآخر. كانت الانتهازية في الواقع نتيجة عقود، وربما قرون، كان ينظر فيها إلى الثقة على أنها سذاجة، وهي الآن صفة متأصلة في السلوك الاعتيادي. ولم تكن الانتهازية انعكاسا للفقر: في نيجيريا، أقيم عادة في فنادق جيدة لا يمكن أن يكون أي أحد من المقيمين فيها فقيرا. وكنت دائما أجد في الغرفة لافتة كتب عليها «ضيفنا العزيز، قبل مغادرتك سوف تخضع محتويات هذه الغرفة للجرد والمقارنة مع سجلاتنا»: لقد تعلم المسؤولون عن الفندق أنهم إذا لم يفعلوا ذلك فإن ضيوفهم المحترمين سوف يهربون وقد أخذوا معهم بعض المحتويات. من الجوانب الأخرى الخطيرة للانتهازية في المجتمع أنه ليس من الممكن للنيجيريين الحصول على وثيقة تأمين على الحياة. وذلك لأن أي شخص، نظرا إلى الانتهازية المنتشرة في بعض المهن، يستطيع شراء شهادة وفاة بسهولة من دون أن يتكبد عناء الموت. يبدو لأول وهلة أن هذا الأمر كان جذابا جدا للنيجيريين الذين يولون أهمية للحصول على مكسب سريع من دون إزعاج ضميرهم بشأن وثيقة التأمين على الحياة. لكن بعد أن ازدادت الأعداد، انحسر هذا التقليد البائس الذي يقوم عليه التأمين على الحياة. من الواضح أن أصل المشكلة هنا يتلخص في عدم التزام الأطباء بأخلاقيات المهنة.

إذا تباين مستوى الثقة بشكل واضح من مجتمع إلى آخر، فإن الأساليب التي يتبعها الناس في القضايا التي تتطلب التعاون سوف تتباين أيضا. لقد جرى اختبار هذا أخيرا بأسلوب تجريبي[7]، حيث رتب فريقٌ من الباحثين لإجراء اللعبة نفسها في ظروف قياسية من قبل طلاب جامعيين في ستة عشر بلدا. ووجدوا أن بعض المجتمعات فيها عددٌ كبير من الأوغاد من الدرجة الأولى. إذا حاول بعض الأبطال معاقبة لاعب آخر على تصرف طائش، تأتي ردود أفعال غاضبة تدفع إلى معاقبة الأبطال أنفسهم. وبعد ذلك راح الباحثون يحققون فيما إذا كانت مثل هذه الاختلافات في السلوك تتعلق بشكل دائم بخصائص واضحة للبلدان التي يعيش فيها الطلاب. وهنا اكتشفوا مباشرة أن الاختلافات في السلوك لها علاقة باختلافات في رأس المال الاجتماعي، أو بعبارة أخرى في الثقة. غير أن هذه الاختلافات بدورها

يمكــن أن تكون لها علاقــة باختلافات في تطبيق القانون. في البلدان التي يكون فيها حكم القانون ضعيفا، يمتاز الناس بالانتهازية، وبذلك لا يثق بعضهم ببعض، ويميلون إلى أن يتصرفــوا كأوغــاد محترفين في لعبــة إختبار التعاون. إنني أشــك في أن هذه الاختلافات في حكم القانون ربما ترجع أسبابها أيضا إلى اختلاف بين الأخلاقيات التي تســتند إلى الولاء للقبيلة، والأخلاقيات التي تســتند إلى مفهوم تنويري عن المواطنة الصالحــة. لا بد من أن الأوغــاد المحترفين لديهم ضميرٌ ميت وفقــا لمعايير التنوير، لكنهم يتصرفون أخلاقيا وفقا لمفاهيم الولاء للقبيلة. لاحظ أن هذا الأمر يبرئ ساحة الأوغاد. إن النسبية الأخلاقية تعيق الثابت الاقتصادي: الثقة تقود حتما إلى التعاون الاجتماعي الذي يعتبر من العناصر التي لا غنى عنها ضمن منظومة الازدهار.

ثقافات المهاجرين

إذن تُعَــد الاعتبارات المشــتركة، والثقة، وردود الأفعال الرادعــة ضد أولئك الذين يسيئون التصرّف من الدعائم الأساسية لمجتمع تسود فيه العدالة والتعاون. كيف تكون لهــذا علاقة بالهجرة؟ المهاجرون لا يأتون فقط برأس المال البشري الذي تولد لديهم في مجتمعاتهم الخاصة، وإنما يأتون أيضا بقواعد أخلاقية من تلك المجتمعات. ولهذا ليس من المثير للاســتغراب أن يميل المهاجرون النيجيريــون إلى التصرف بعدم ثقة وانتهازية إزاء المجتمعات الأخرى. في دراســة كلاســيكية تناولت الاختلافات في المواقف الثقافية، يقارن راي فيســمان وإدوارد ميغيل بين دفع غرامات وقوف سيارات الدبلوماسيين في نيويورك[8]. في تلك الفترة، تمتع الدبلوماســيون بالحصانــة القانونية من دفع الغرامة، لذلــك كان الــشيء الوحيد الذي يمنعهم مــن رفض دفع الغرامة هــو الوازع الأخلاقي لديهم. لقد وجد فيســمان وميغيل أن سلوك الدبلوماســيين الذين ينتمون إلى بلدان مختلفــة كان متباينــا إلى حد كبير، ولكنه قابل للتفســير بالنظر إلى مســتوى الفســاد الســائد في البلد الذي ينتمي إليه الدبلوماسي، إذا ما قيس ذلك بمســوحات قياســية: الدبلوماســيون يأتون ومعهم ثقافتهم الخاصة بمجتمعهم. فحصت الدراســة أيضا ما إذا كان الدبلوماســيون، بعد أن يعيشــوا فترة في نيويورك، يستوعبون تدريجيا المعايير المحليــة للســلوك: في هذه الحالة يكون عــدم دفع الغرامة أمرا من شــأنه أن يتوافق تدريجيا مع مستويات منخفضة جدا تسود وسط الدبلوماسيين من بلدان أقل فسادا.

بدلا من ذلك، يحدث العكس؛ الديبلوماسيون من بلدان يسود فيها مستوى عال من الفساد يستمرون في الامتناع عن دفع الغرامات، بينما يصبح أولئك الذين يأتون من بلدان ذات مستوى فساد منخفض أقل احتمالا لأن يدفعوا الغرامة. التفسير الأكثر قبولا لهذه النتائج أن الديبلوماسيين لم يستوعبوا المعايير السائدة لدى سكان نيويورك، لكنهم بدلا من ذلك بدأوا يستوعبون معايير الجالية الديبلوماسية التي يعيشون معها. إن المواقف بإزاء دفع غرامات التوقف في الأماكن الممنوعة لا تعكس الثقافة الأصلية فقط، لكنها تعكس أيضا المواقف تجاه إعادة التوزيع الاجتماعي. لقد حاول غيرت هوفستيد قياس طيف واسع من الاختلافات الثقافية بين البلدان بطريقة منهجية(9). كانت النتائج التي توصل إليها منسجمة تماما مع اختلافات حددت بطريقة عقلانية في السلوك الذي خضع للمراقبة مثل معدل الجريمة. إذن، مع أن الأمر ربما لا يبدو مريحا للبعض، فهناك اختلافات ثقافية كثيرة تشمل العديد من الجوانب المهمة للسلوك الاجتماعي، حيث يأتي المهاجرون من بلدانهم وقد جلبوا معهم ثقافتهم المختلفة.

تجمع الناسَ في كل المجتمعات اعتبارات مشتركة في علاقاتهم العائلية، لكنهم في العادة يحترمون أيضا الجماعات المحلية التي ينتمون إليها، غير أن السمة البارزة للمجتمعات ذات الدخل المرتفع تتمثل في امتداد الاعتبارات المشتركة لتشمل فئة واسعة جدا من الناس، أي المواطنين جميعا. لهذا، على سبيل المثال، يبدي الفرنسيون استعدادا أكبر لتعاون بعضهم مع بعض، ولإقامة علاقات مع مواطنين آخرين من النيجيريين، وهذا السلوك يدعم شبكة واسعة من المؤسسات والمعايير التي أتاحت لفرنسا أن تصبح أغنى وأكثر عدالة من نيجيريا. مثل هذه الاختلافات في الاعتبارات المشتركة ليست من الأشياء الموروثة: في الماضي البعيد اعتادت فرنسا أن تكون مثل نيجيريا. لكن فرنسا استفادت من سلسلة الثورات الفكرية التي أدت تدريجيا إلى إعادة تشكيل الطريقة التي ينظر بها الناس بعضهم إلى بعض.

يعتمد تأثير الهجرة إذن على معدلاتها من ناحية، وعلى السرعة التي يغيّر فيها المهاجرون معايير الثقة بما يتوافق مع بلدهم المضيف من ناحية أخرى. هل يتبع الأطباء النيجيريون الذين يعملون في بريطانيا المعايير نفسها التي يتبعها أطباء من السكان الأصليين، هل يبقون مجرد جماعة منطوية على ذاتها مثل الديبلوماسيين، أو إذا توسعنا بعض الشيء، هل التدفق الكبير بما يكفي للأطباء النيجيريين الذين

يتمسكون بممارسات نيجيرية يؤدي إلى انهيار أسس لعبة التعاون مثلما يحصل مع التأمين على الحياة؟ إنني أشك في أن الهجرة إلى أي مجتمع من المجتمعات ذات الدخل المرتفع قد أدت حتى الآن إلى تعريض فسيفساء التعاون لخطر جسيم. لكنني لا أقيّم هنا موجات الهجرة التي حدثت في الماضي: إنني أحاول فقط أن أستخلص من خلال علاقات نلاحظ وجودها اليوم بعض النتائج المحتملة للتصاعد المستمر للهجرة.

تختلف البلدان من حيث نجاحها في تمكين المهاجرين وأطفالهم من اتباع معايير المجتمع الجديد الذي يعيشون فيه. من بين أكثر البلدان نجاحا في هذا الشأن أمريكا. الأطفال الذين يولدون ويكبرون في أمريكا يستوعبون القيم الأمريكية. وهذا شيءٌ بعيد عن التطبيق الحقيقي في أوروبا. في الواقع، هناك الآن دلائل متزايدة على أن العكس هو الذي يحصل: أطفال المهاجرين يكونون أكثر رفضا لتقبل الثقافة الوطنية من آبائهم. يبدو أن أطفال بعض الجماعات من المهاجرين يكونون أكثر نزوعا لاعتبار هويتهم الذاتية مختلفة تماما عن الهوية الوطنية السائدة حولهم. كل شخص منا لديه هويات متعددة، عامل في المصنع، وفرد من أفراد العائلة، ومواطن عادي. ومثل أي شخص آخر، يمكن للمهاجرين أن يحملوا هذه الهويات المتعددة. غير أن الطريقة التي يوازنون بها بين هذه الهويات هي التي تؤثر في سلوكهم. على سبيل المثال، في إحدى التجارب المثيرة للاهتمام، أجرى الباحثون اختبارا على نساء أمريكيات من أصول آسيوية في موضوع الرياضيات، وجرى التركيز في بداية الأمر إما على هويتهن الآسيوية أو هويتهن الأنثوية. لقد وجد الباحثون أن النساء عندما يكون التركيز أكبر على هويتهن الآسيوية فسوف يحققن درجات عالية جدا في الرياضيات بالقياس إلى ما يحققنه في حالة التركيز على هويتهن الأنثوية[10]. لقد سبق أن ناقشت الأهمية الاقتصادية للهوية على مستوى الشركات[11]. من السرديات التي لا تقتصر على المهاجرين، لكنها شائعة على نحو مألوف، الرغبة في الارتقاء الذاتي. يكون المهاجرون في أكثر الأحيان فئة محددة من الأشخاص الذين يراودهم الطموح لتحسين مستواهم وضمان مستقبل أطفالهم. ولهذا السبب يختارون أن يقطعوا جذورهم بأنفسهم. هذا الموقف بإزاء الفرص المتوافرة لهم هو الذي يجعلهم على وجه التحديد عمالا جيدين. لذلك ربما يرى المهاجرون وأطفالهم أن التمسك بهوية مستقلة لن يكون عائقا أمام النجاح الفردي. تدعم هذا الرأي دراسة جديدة تناولت الجيل الثاني من المهاجرين الأتراك الذين

جـاءوا إلى ألمانيا[12]. لقد تعاملت ألمانيـا في بداية الأمر مع مهاجريها الأتراك على أنهم عمال ضيوف مؤقتون، ومن ثم اتبعت استراتيجية خاصة في التعامل مع مسألة التعدد الثقافي. لم يكن من المستغرب ألا يندمج الجيل الأول وكذلك الجيل الثاني من المهاجرين في المجتمع الألماني وتياراته السـائدة. بالإشـارة إلى هذا، وصفت المستشارة ميركل أخيرا التعددية الثقافية بأنها «فشل مطلق». وهكذا يمكن القول إن ألمانيا تقع بشكل واضح عند الطرف الأسـفل من طيف الاندماج من ناحية كيفية وسرعة اسـتيعاب المهاجرين في بنية المجتمع. وحققت الدراسـة فيما إذا كان الاختيار بين الهوية الألمانية أو الهوية التركيـة الذي يفضله الجيل الثاني من المهاجرين الأتراك له تأثير في مسـتوى أدائهم في ميدان التعليم، أو ما إذا كانوا يستطيعون الحصول على عمل. تمثل الاتجاه الذي اتبعته الدراسـة في الرجـوع إلى عدة عوامل منهـا اللغة الأم التي تربى عليهـا المهاجرون منذ الصغـر: الألمانية أم التركية. هذا الاختيار للغـة، الذي يقرره الآباء، يؤثر بقوة في الهوية التي يتبناها أطفالهم لاحقا: فأولئك الذين نشأوا وكانت اللغة التركية هي لغتهم الأولى مـن المحتمل أكثر أن يعتبروا أنفسـهم أتراكا ومن النادر جدا أن يعتبروا أنفسـهم من الألمان. لكن ما دام هؤلاء يتمكنون لاحقا من التكلم بالألمانية بطلاقة، فالأمر لا يشـكل اختلافا كبيرا سـواء في المدارس أو في العمل. لذلك ربما لا يخسر المهاجرون من تمسكهم بهوية خاصة بهم، لكنهم كأفراد في المجتمع، إذا رفضوا الهوية الوطنية، فإنهم في الواقع يصبحون غير منتمين. ربما لا تكون لهذا الأمر أهمية ضمن نطاق السـلوك المحدود في المدرسة والعمل، على الرغم من أنه على جانب من الأهمية ضمن إطار السلوك المفتوح على مصراعيه في المجتمع ومع منظمات غير رسـمية تنتشر على نطاق الوطن للتعاون والدعم السـياسي لإعادة توزيع الثروة وفق مبدأ الرفاهيـة التي تميز المجتمعات ذات الدخل المرتفع.

ليس من السـهولة أن نفهم السـياق الذي يتبنى من خلاله الشباب هوياتهم. حتـى وقت قريـب لم يهتم علـم الاقتصاد كثيرا بهـذه المسـألة المطروحة: كانت اهتمامات الناس، والأشـياء التي يفضلونها ببسـاطة من البديهيات، والعناصر التي تحدد السـلوك هي الدوافع التي يواجهونها في حياتهـم. لكن من الآراء الجوهرية التي طرحت أخيرا في علم الاجتماع أن الناس يحاولون محاكاة سلوك الآخرين. يبدو أن هذا السـلوك يقوم على أسـس عميقة ضمن النظام العصبي للدماغ: اكتشـف

العلماء في منتصف التسـعينيات أن الخلية العصبية المرآتية(*) تنشط في وقت واحد سواء عندما يؤدي شخص ما عملا أو عندما يرى شخصا آخر يؤدي ذلك[13]. في واقع الأمـر المحاكاة هنا هي خلل عصبي: يتطلب السـلوك الـذي يتجنب محاكاة عمل معين قرارا واعيا لتجاوز خدعة العصبونات المرآتية. ليس من شـأن هذا أن يجعلنا عبيدا لأفعال الآخرين، لكن علم النفس التجريبي يكشـف عن أننا من السهولة أن نتأثر بهم على نحو مثير للقلق. إن الشـخص الذي يرى سلوكا فظا على سبيل المثال يمكـن أن يتـصرف بفظاظة أكبر؛ والشـخص الذي يُطلب منـه التفكير في خصائص الكبار في السـن سوف يمشي هو نفسه على نحو بطيء أكثر. لا ينشأ سلوك الشباب ببساطة بتأثير من جيناتهم، أو من تدريبهم، أو من دوافعهم: يتأثر سلوكهم بقوة بما يشـاهدونه حولهم ويعتبرونه قدوة أو أمثلة تحتذى **role models**. لكن ما الأمثلة التي تحتذى؟

بعـض الأمثلة تكـون قابلة للفهم أكـثر من غيرها. من المفاهيـم ذات العلاقة المبـاشرة بالقدوات أو الأمثلة، ما يعرف بالنموذج النمطي. تختلف أنماط السـلوك من حيث دلالاتها القياسـية - فالشيء الذي يوصف بأنه مثال يحتذى يتضمن عادة دلالـة على أنه جيد، بينما الشيء الذي يوصف بأنه نموذج نمطي يتضمن دلالة على أنه سـيئ. لكن الأمر المشترك بينهما فكرة أنهما من أشكال الهوية الجاهزة. لنحاول أن نجرد نموذجا نمطيا معينا من دلالاته السـلبية لأن له صفة مختلفة تعتبر مهمة. يرتبط مفهوم القدوة عادة بفرد من الأفراد: الأب مثلا يكون قدوة بالنسبة إلى الابن. غـير أن النموذج النمطي يكون نتاج ثقافة معينة: ليس فردا يعرف فقط في وسـط من العلاقات الشـخصية بـين الأقارب أو المعارف، بل مثال جـرى تعميمه بطريقة مبسـطة بالنسبة إلى أي شخص يشكل جزءا من ثقافة. تعتبر فكرة «السباك الماهر» بهذا المعنى نموذجا نمطيا. ولا نحتاج إلى أن نحدد كل جوانب السـلوك التي تشكل سباكا ماهرا؛ لقد تولى أي مجتمع يحمل هذا المفهوم سابقا هذا العمل بالنيابة عنا. ويعد المشـاهير في مكانة بين القدوات والأنماط النموذجية. المشاهير هم أفرادٌ من النـاس ويمكنهم أن يكونوا قدوات، لكنهم مع ذلـك يعتبرون جزءا من ثقافة ولهذا

(*) mirror neuron: خلايا عصبية تطلق حزما من الأشعة عندما يتصرف الحيوان أو يلاحظ نفس التصرف يؤديه حيوان غيره، لذلك تعكس المرايا سلوك الحيوان الآخر، كأن من يراقب هو الذي يتصرف. [المترجم].

فإنهم متوافرون بسهولة لأي شخص ينتمي إلى تلك الثقافة. عادة ما تصور الثقافة الشخص المشهور ليس باعتباره «شخصا كاملا» بل ككاريكاتير تركز في صورته على صفات محددة: في الواقع، المشهور هو قدوة يمكن أن تقوم بدور نموذج نمطي.

الثقافة الشعبية ما هي إلا قائمة تتضمن نماذج نمطية جاهزة. بعض الشباب لا يتأثرون بالثقافة الشعبية ويكبرون كما تمليه عليهم شخصياتهم التي ربما اتسمت بشيء من الغرابة. بيد أن الكثير منهم لا بد أن يكتسبوا بعض جوانب الهوية الجاهزة ويتعايشوا معها، وربما يغيرونها من وقت إلى آخر. إذا كان هذا التصور المعقول للطريقة التي يتشكل بها السلوك، إذن فالسياسة العامة يمكن لها أن تؤثر في السلوك من خلال طريقتين مميزتين. الاتجاه التقليدي الذي كان سائدا في القرن الماضي كان يعتمد على المحفزات: على سبيل المثال، نحن نرفض أنواع السلوك التي تكون ضارة اجتماعيا، مثل التدخين، ونؤيد السلوك النافع اجتماعيا، مثل تربية الأطفال. غير أنه اتضح أن نطاق التأثير في السلوك من خلال المحفزات كثيرا ما يكون محدودا تماما: عندما يكتسب شخصٌ ما هوية المجرم مثلا، ربما تكون للمحفزات قدرة ضئيلة على منع السلوك الضار اجتماعيا. والطريقة الأخرى للتأثير في السلوك هي تبديل قائمة النماذج النمطية القابلة للتحميل. هذه الطريقة بطبيعة الحال تبدو غامضة أو مثيرة للجدل، لكن لنأخذ مثالا، فهناك دليل كاف على أن التعرض المستمر للعنف ضمن الوسط الذي نعيش فيه يقلل فرص منع السلوك العنيف.

ما علاقة هذا بالهجرة؟ لدينا الآن ثلاث مجموعات من الافتراضات التي تبدو متباينة ولا علاقة بينها. الافتراض الأول عن الاعتبارات المشتركة: وهذه لها قيمة كبيرة من أجل الثقة التي تدعم التعاون والتعاطف اللذين يدعمان بدورهما توزيع الثروة. إن عادات الثقة والتعاطف التي تسود وسط جماعات واسعة جدا من الناس لا تكون طبيعية، لكنها نشأت وتوسعت كجزء من عملية تهدف إلى تحقيق الازدهار؛ المهاجرون من البلدان الفقيرة ربما يصلون إلى مقصدهم ولديهم القليل من الافتراضات المسبقة عن الثقة والتعاطف مع الآخرين في مجتمعهم الجديد. الافتراض الثاني يتعلق بالهوية: إن الهوية التي يتبناها الناس لها أهمية بالنسبة إلى سلوكهم؛ الكثير من الناس يتبنون نوعا من الهويات من خلال تحميل سلوك مستمد من نماذج نمطية لها علاقة بثقافتهم. الافتراض الثالث يتعلق بالهوية التي يتبناها المهاجرون تحديدا. في إحدى الدراسات

المهمة الحديثة، تفحّص فريقٌ من الباحثين بعض المتغيرات ضمن استعداد مهاجرين من أصول إسبانية إلى أمريكا بخصوص التعاون من أجل المصلحة العامة. لقد جرى تصميم المتغيرات بحيث يكون في الإمكان اكتشاف الاختلافات في طريقة تعريف المهاجرين لهويتهم، وكذلك درجة ابتعادهم عن المجتمع الذي يحيط بهم. الاستنتاجات الجديدة التي توصل إليها الباحثون من خلال التجارب والاختبارات التقليدية التي وضعت لاستنباط المواقف بإزاء الآخرين أن هناك حرصا على المنفعة العامة للجيران، مثل ما يتعلق بالصحة ووسائل التعليم. لقد وجد الباحثون دليلا قويا على أن طريقة تعريف المهاجرين لأنفسهم تؤثر في استعدادهم للتعاون مع الآخرين والإسهام معهم من أجل المصلحة العامة. فكلما كان المهاجرون يعرفون أنفسهم بأنهم من أمريكا اللاتينية في مقابل أن يكونوا أمريكيين، نرى أن تعاونهم ومساهمتهم مع الآخرين يكونان قليلين. ومن النتائج ذات الأهمية الواقعية للبحث أن إمكانية التحدث باللغة الإنجليزية كانت من العناصر الأساسية: كلما كانت الإنجليزية هي اللغة التي تستخدم في المنزل، ازداد الإحساس بالهوية الأمريكية قوة[14]. لقد كانت هذه من الدراسات الحديثة نسبيا ولست أعرف إن كانت أي دراسة مماثلة أُجريت في أوروبا. لكن في أمريكا يستوعب المهاجرون الهوية الوطنية بطريقة أسرع وأسهل بالقياس إلى غيرهم من المهاجرين في أوروبا، حيث يمكن تلمس وجود مقاومة متزايدة لأن يتبنى المهاجرون الهوية الوطنية للمكان الذي يعيشون فيه. من التفسيرات المعقولة لهذه الظاهرة أن المهاجرين إلى أوروبا يستوعبون معايير الثقة السائدة على نحو أبطأ مما يفعل نظراؤهم في أمريكا.

الهجرة والثقة والتعاون

إن أي مجموعة قابلة للنمو من الناس لديها معايير ثقة منخفضة المستوى لا بد أن تكون في وضع اجتماعي غير مستقر. إذا تزايد عدد الأشخاص الذين يمارسون دورا انتهازيا بدلا من اتباع استراتيجيات تعاون، فلن يكون من المعقول بعد ذلك للآخرين الاستمرار في الحرص على استراتيجيات تعاونية. العامل الأساسي في التعاون الناجح يتمثل في استعداد عدد كاف من الناس لمعاقبة أولئك الذين لا يتعاونون. لكن إذا كان هؤلاء الذين يتبنون الانتهازية بدلا من التعاون كاستراتيجية من المهاجرين بأعداد غير متناسبة، فربما يساء تفسير العقوبة فتعتبر تمييزا عنصريا، ما

يجعل الناس أكثر تلكؤا لفرض العقوبات. فضلا عن هذا، هناك أفراد آخرون من بين مجاميع المهاجرين ربما يسيئون تفسير عقوبة الانتهازية فيعتبرونها تمييزا عنصريا ضدهم فيقومون بدورهم بالثأر من أولئك الذين يطبقون العقوبة بهدف تشجيع التعاون: علينا أن نتذكر أن هؤلاء يعتبرون من «الأوغاد الكبار» في لغة التعاون، الذين كثيرا ما يتسببون في انهيار أسس التعاون.

لسوء الحظ، هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن هذه الأمور ليست من الافتراضات النظرية فحسب. كان روبرت بوتنام، وهو من علماء الاجتماع البارزين في جامعة هارفارد، أول من فكر في مفهوم «رأس المال الاجتماعي». لقد تناول بوتنام عينة واسعة من المجتمع الأمريكي، وبحث في تأثير الهجرة على مبدأ الثقة[15]. من النتائج التي توصل إليها، مع أنها مثيرة للقلق، هذا المعيار: كلما زادت نسبة المهاجرين في مجتمع معين، انخفضت مستويات الثقة المتبادلة بين المهاجرين والسكان الأصليين. بعبارة أخرى، بعيدا عن التقارب الذي يؤدي إلى تفاهم مشترك أكبر، فإن ذلك يؤدي إلى شكوك متزايدة متبادلة. هذه العلاقة خضعت لدراسة مستفيضة، وانسجمت النتائج التي توصل إليها بوتنام مع نتائج أغلبية البحوث الأخرى التي تناولت نفس الموضوع.

مع ذلك، توصل بوتنام إلى نتيجة جديدة أكثر إثارة للقلق. كلما زادت معدلات الهجرة في أحد المجتمعات، انخفضت الثقة ليس بين مجاميع السكان فحسب، وإنما ضمن المجموعة الواحدة نفسها. إن المعدل العالي للهجرة يرتبط بمستوى منخفض من الثقة بين شخص وآخر، وبخاصة بين السكان الأصليين في المجتمع. مثلما يبدو متوقعا من أهمية الثقة في تعزيز التعاون، فإن المستوى المنخفض للثقة يتجلى في الأشكال المختلفة من تقلص التعاون. يشير بوتنام إلى هذا التأثير بأنه «عملية نكوص»: السكان الأصليون الذين يعيشون ضمن مجتمع تزداد فيه نسبة المهاجرين ينغلقون على أنفسهم، تقل ثقتهم ومشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية، ويعقدون صداقات قليلة، ويقضون أوقاتهم بمشاهدة التلفزيون. لقد ذكرت النتائج التي توصل إليها بوتنام كأنها مجرد تماثل بسيط بين معدل الهجرة في مجتمع معين ومستوى الثقة. فإذا كانت هذه هي الحال فلا بد أن عمله ينفتح على طيف واسع من الاعتراضات الإحصائية. بيد أن بوتنام من الباحثين الذين يتمتعون بدرجة عالية من المهنية، وقد درس بعناية فائقة موضوع البحث واستطاع تقديم عدد كبير من

التفسيرات للنتائج التي توصل إليها. يمكن القول إن كل مجالات علم الاجتماع قابلة للتحدي، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار النتائج التي توصل إليها بوتنام، والتي اعتبرت لعنة على السياسيين بحسب رأي الكثير من علماء الاجتماع، فمن المحتم أن تقابل نتائجه بالرفض. وفي الوقت الذي ربما تبدو فيه تلك النتائج مضللة، فلا يمكن استبعادها نهائيا. على الرغم من انزعاج بوتنام الواضح من نتائجه كما يقول، «من سوء الحظ أن ترفض النظرة التقدمية الصائبة من الناحية السياسية حقيقة التحدي الذي يهدد التضامن الاجتماعي الذي تفرضه حالة التنوع»[16].

من النقاط السلبية الأساسية في تحليلات بوتنام، والتي يعترف بها هو نفسه، أن عمله كان يستند إلى لقطات سريعة: لم يتتبع بوتنام التغيرات عبر حقب طويلة من الزمن. هذا لا يجعل النتائج التي توصل إليها باطلة بالضرورة، غير أن البيانات التي استخدمها لا يمكن توظيفها لتحليل الأسباب التي ربما تجعل الهجرة أقل ضررا على التعاون. من الأشياء التي لا بد من الالتفات إليها على كل حال إحدى النتائج ذات الأهمية المميزة، وهي أن الهجرة تؤدي إلى تقليص رأس المال الاجتماعي للسكان الأصليين. ولسوء الحظ، فإن تأثير ذلك قوي جدا، في أمريكا على الأقل. على مستوى كل مجتمع على انفراد، أصبح من المعترف به أن ذلك يحدث كلما زادت نسبة المهاجرين. في الوقت الذي يكون فيه تقلص رأس المال الاجتماعي حتى ضمن مجموعة معينة بسبب التنوع من النتائج الجديدة. فالشيء الأكثر عمومية أن التنوع الإثني في مجتمع ما، الذي يعرقل التعاون، يأتي ضمن سياقات مختلفة. وبالتالي، فإن السمة البارزة للإثنية ليست وراثية بل ثقافية: الإثنيات المختلفة تقف وراء هويات ثقافية مختلفة. يمكننا أن نذكر مثالا مهما عن هذا النوع من البحوث، وهو حتما من الأمثلة التي توضح عدم أهمية الاختلافات الوراثية، في دراسة أجراها إدوارد ميغيل من بيركلي تناولت التعامل مع ما هو متوافر من الخدمات العامة الأساسية ــ المحافظة على بئر في القرية ــ في أرياف كينيا[17]. توجد في كينيا قرابة خمسين مجموعة إثنية مختلفة، ولهذا تختلف القرى من مكان إلى آخر في تنوعها الإثني. لقد وجد ميغيل أن تلك القرى التي كانت أكثر تنوعا هي الأقل قدرة على التعاون في مجال الحفاظ على البئر. سوف أعود إلى هذه النتيجة في الفصل 11 لأن هناك متغيرات مهمة ترتبط بها.

لا يفترض بوتنام، ولا أنا أيضا، أن المستويات الحالية للتنوع الذي تخلقه الهجرة تتسبب في تعريض التعاون للخطر الجسيم. المسألة لا تتعلق بإدانة الهجرات التي حدثت في الماضي، بل بالاعتراف بالمخاطر المحتملة التي تحدث نتيجة زيادات أخرى في التنوع. من الأمور المثيرة للجدل أن المجتمعات التي تسود فيها الاعتبارات المشتركة بدرجة عالية في أوروبا ربما تكون أكثر عرضة للمخاطر بالقياس إلى مجتمعات أخرى تسود فيها اعتبارات مشتركة أقل، كما هي الحال في الولايات المتحدة. وليس من المستغرب، إذا أخذنا في الاعتبار الفترات التاريخية المختلفة التي شهدت الكثير من حالات الهجرة، أن نرى البلدان الأوروبية تمتاز بتماسك أكثر من الولايات المتحدة، وأن معاييرها تعكس هذا التماسك على نحو أكبر. تنطبق النتائج التي توصل إليها بوتنام فقط على الولايات المتحدة؛ بحسب معرفتي لا توجد حتى الآن أي دراسة تحليلية مماثلة أجريت في أوروبا. على الرغم من ذلك يوجد عاملان غير مشجعين؛ الأول أن أمريكا كانت دائما أكثر نجاحا من أوروبا في مسألة اندماج المهاجرين. وهذا ليس بالأمر المستغرب إطلاقا: على العكس من أوروبا، «فالهوية الأمريكية تمتد جذورها في الأصل ليس إلى الشعور بالانتماء للأمة أو الوطن، بل بالأحرى تنبع من الشعور بضرورة الترحيب بالغرباء»[18]. العامل الثاني أن المهاجرين الموجودين حاليا في أمريكا هم إلى درجة كبيرة من أصول إسبانية، مثلما جاء في الدراسة التي تطرقنا إليها أعلاه: القادمون من أمريكا اللاتينية. لا يعتمد التنوع على الأعداد بل على «المسافة الثقافية» بين المهاجرين والسكان الأصليين. يبدو أن الفجوة الثقافية بين المهاجرين من أصول إسبانية والأمريكيين الآخرين أقل مما هي عليه بين المهاجرين إلى أوروبا من بلدان فقيرة والأوروبيين من السكان الأصليين. لكن هل يوجد في هذا الحكم على الاختلاف الثقافي شيءٌ من الانحياز؟

من الطرق الموضوعية المبتكرة لقياس المسافة الثقافية ما يعرف بشجرة اللغة. لقد توصل علم اللغة الحديث إلى ابتكار شجرة لغة عالمية تظهر كيف تفصل الكثير من الفروع بين أي لغتين مستقلتين. لكن في الوقت الذي يوفر فيه لنا هذا الابتكار وسيلة قياس موضوعية للمسافة بين اللغات، فهل لوسيلة القياس التي تنتج عن ذلك أي أهمية تنسحب إلى قياس المسافة بين الثقافات؟ لقد درس كل من مونتالفو ورينال كويرول أخيرا ما إذا كانت مسافة اللغة تنوب عن المسافة

الثقافية باستخدامها لتحليل أسباب أعمال العنف التي تحدث بين الجماعات ضمن البلدان[19]. هل تؤثر فجوة اللغة بين جماعتين إثنيتين في نفس البلد كثيرا في احتمالات نشوء صراع عنيف بينهما؟ لقد وجد الباحثان أنه كلما زادت المسافة بين اللغات كثرت احتمالات اللجوء إلى العنف بين الجماعات. أُجريت هذه الدراسة على نطاق عالمي، لكن لأن العنف بين الجماعات في المجتمعات ذات الدخل المرتفع محدود النطاق جدا، فإن الاستنتاجات المهمة التي توصلت إليها الدراسة كانت مستمدة من مجتمعات أخرى. من هنا، لا ينبغي إساءة فهم النتائج باعتبارها تتضمن القول بأن هجرة مجموعات تختلف كثيرا من ناحية اللغة سوف تجعل مجتمعا مرتفع الدخل أكثر عرضة لخطر العنف. لقد شيدت المجتمعات المتطورة الحديثة وسائل دفاعية عديدة الأشكال ضد احتمالات نشوب أعمال العنف بين الجماعات بحيث لم تعد هذه مسألة ذات أهمية: إن الصورة الخيالية لـ «أنهار من الدماء» المتدفقة نتيجة لأعمال عنف تحدث بين المهاجرين والسكان الأصليين، والتي أثارها أول مرة إينوك باول لتقض مضاجع المثقفين الليبراليين منذ ذلك الوقت، أصبحت مجرد ميلودراما خادعة، بصرف النظر عن المستوى الذي تصل إليه الهجرة.

إنني معني هنا بمفهوم الثقة بين الجماعات، وليس بالعنف الذي قد يحصل بينها. لكن إن حدث، في تلك المجتمعات التي لا يكون فيها العنف بين الجماعات مستبعدا، أن زادت مسافة اللغة من شدة العنف، فهناك افتراض معقول هو أن مسافة اللغة تقف أيضا وراء الصعوبات الأكثر عمومية التي ترتبط بترسيخ مفهوم الاعتبارات المشتركة. التعاطف المتبادل والاعتبارات المشتركة هما الطرفان الأساسيان لمعادلة واحدة. إذا قسنا الفجوة الثقافية بين مجموعات من المهاجرين والسكان الأصليين في أوروبا معتمدين على عامل اللغة، فستبدو الفجوة عادة أوسع مما هي عليه بين المهاجرين المتحدرين من أصول إسبانية والمجتمع المضيف في أمريكا. من هنا، وعلى الرغم من أن النتائج التي توصل إليها بوتنام تنطبق على أمريكا، فالأوروبيون سوف ينفون صلتها بأوروبا على أساس أن أوروبا مختلفة. سنقدم هنا بعض الأمثلة الحديثة من بريطانيا، والتي ربما تعكس عملية تقويض رأس المال الاجتماعي لدى السكان الأصليين، موضوع دراسة بوتنام.

بعض الأمثلة التوضيحية

لقد أعطيت لهذا القسم من البحث عنوان «بعض الأمثلة التوضيحية»، لأن العنوان مهم جدا. الغرض من الحكايات التي سنذكرها هنا أن تساعد القارئ على ملاحظة كيف أن النقاشات التي تبدو أكاديمية تماما بشأن الثقة والتعاون ربما كانت في حقيقتها صحيحة وتنطبق على سياقات واقعية. ما دامت النظرية الاجتماعية تدرس كيف أن الهجرة يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الثقة في أوساط السكان الأصليين، فلا بد للأمثلة التي نقدمها أن توضح هذه المسألة على وجه التحديد. وبينما يمكن للنظريات أن تقرأ فقط وفقا لما يسميه دانييل كانيمان(*) التفكير «البطيء»، تثير القصص ردود أفعال «خاطفة»: بعبارة أخرى، يستبعد الجهد الفكري لتحل محله المشاعر الوجدانية العميقة. يخلق مسار التفكير هذا مشكلة للكاتب: إذا لم تتعزز الفكرة بالأمثلة فستبقى جافة وتكاد تفقد معناها؛ أما إذا أعطينا أمثلة فلن يخلو الأمر من مخاطرة بأن تصبح الأفكار كأنها قنابل موقوتة. للتخفيف من حدة الأمر، دعوني أكن واضحا فأقول إن الأمثلة التالية لا تعتبر تحليلات؛ التفسيرات التي أقدمها بخصوص هذه القصص ربما لا تكون صحيحة تماما. لكن إذا كانت تفسيراتي صحيحة فمن شأنها أن تساعد القارئ على استيعاب افتراضات مجردة، مثل أن الهجرة يمكن أن تترتب عليها تكاليف اجتماعية، وأنه إذا بلغ الأمر حدا كافيا فإن التكاليف الاجتماعية للهجرة قد تكون جسيمة أكثر.

من الإنجازات المذهلة للثقافة البريطانية ذلك التقليد الذي يتمثل في وجود قوة من الشرطة غير المسلحة. في بريطانيا يبدو هذا الإجراء طبيعيا جدا - لا أحد هناك لديه الحق في حمل السلاح في البلاد؛ على العكس من ذلك، يعتبر حمل السلاح جريمة خطيرة. وهذا وضع استثنائي وفقا للمعايير الدولية والتاريخية – انتصار للمجتمع المتحضر. لكن هذا التقليد من الواضح أنه غير راسخ الجذور، وهو يعتمد في الواقع على اتفاق ضمني بين أفراد الشرطة والمجرمين على عدم استخدام السلاح. إذا أخذنا في الاعتبار أن الشرطة تكون غير مسلحة، فستكون لأي مجرم اليد العليا إذا حمل السلاح، لكن إذا حمل المجرمون السلاح بشكل روتيني، فإن الشرطة ستفعل مثلهم أيضا. يخلق ذلك مشكلة تنسيق في أوساط المجرمين. بطريقة أو بأخرى، وعبر الأزمان، تمكن المجرمون في بريطانيا

(*) Daniel Kahneman، من مواليد العام 1984: هو عالم النفس الأمريكي - الإسرائيلي الذي عرف بأعماله المهمة حول سيكولوجية إصدار الأحكام واتخاذ القرار، وعلم الاقتصاد السلوكي. [المحررة].

من فرض قانون عدم حمل السلاح فيما بينهم. في الستينيات، خرق أحد المجرمين هذا القانون بشكل صارخ، فأطلق النار على ثلاثة من رجال الشرطة وقتلهم. ما حدث بعد ذلك كان شيئا مذهلا: حاول المجرم الاختباء في منطقة ذات تركيبة اجتماعية ينتمي إليها، لكنه لم يتمكن من ذلك. لقد وجد نفسه منبوذا، فهرب إلى البراري، وهناك جرى الإمساك به وكان يعيش في خيمة. علينا أن نتذكر أن نظرية اللعبة تخبرنا بأن هذا الاستعداد الذي يبديه لاعبون آخرون لمعاقبة الشخص الذي يخرق قوانين اللعبة من الأمور الأساسية لضمان الحصول على نتائج جيدة. والآن نتحول إلى سنة 2011: ألقى اثنان من رجال الشرطة القبض على أحد المجرمين المعروفين ممن لديهم سوابق، وقد ثبتت إدانته عدة مرات. في السيارة التي أُخذ فيها إلى مركز الشرطة سحب المجرم مسدسا، وكان رجال الشرطة أيضا مسلحين فأطلقوا عليه النار وقتلوه. ما حدث بعد ذلك هو مقابل صارخ لما حدث في الستينيات. يندفع أشخاص من التركيبة الاجتماعية التي يعيش فيها المجرم إلى مركز الشرطة ويقدمون شكوى ويحتجون، ويقف مئات منهم ضد الشرطة. المجرم، واسمه مارك دوغان، يتحول أخيرا إلى بطل. بطبيعة الحال، هذان المثالان عن الجريمة المسلحة ليسا متطابقين: في المثال الأول المجرم أطلق النار، وفي المثال الثاني، بينما سحب المجرم مسدسه، لم تسنح له فرصة لإطلاق النار. علاوة على ذلك، في العقود التي فصلت بين الحادثتين كانت الثقة برجال الشرطة قد زالت إلى حد كبير. لكن ردود الأفعال المتضاربة للوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه المجرمان كانت رغم ذلك مذهلة. عزز رد الفعل في حادثة الستينيات الاقتناع بأن من غير المسموح للمجرمين اللجوء إلى الأسلحة، بينما في حادث سنة 2011 قُوض ذلك الاقتناع. الاختلاف البارز أن دوغان كان من الكاريبيين من أصل أفريقي، وأن حشد المحتجين الذين تجمعوا خارج مركز الشرطة كانوا أيضا من الكاريبيين من أصول أفريقية. الروابط بين الكاريبيين من أصل أفريقي الذين يعيشون في المنطقة كانت أقوى حتما من أي إحساس بأن حيازة السلاح تعتبر خرقا لحظر ما. خلال فترة طويلة من الزمن كشفت العلاقات بين السكان الكاريبيين من أصول أفريقية والشرطة عن افتقار مشترك إلى الثقة، وهناك أدلة على وجود نزعة عنصرية ضمن أوساط الشرطة. استجاب أفراد من جماعة دوغان للأخبار وافترضوا أن رجال الشرطة أطلقوا النار عليه من دون ضرورة تستدعي ذلك، بدلا من التفسير الأكثر قبولا بأن ضابط الشرطة تصرّف كرد فعل مباشر بدافع الخوف.

نتيجـة ذلـك، بعيدا عن إدانة المجـرم، كانت جماعته تتصرف بشـكل تضامني بهدف معاقبة رجال الشرطة. وهذا هو بالتحديد الدور الذي يؤديه «الأوغاد الكبار» في إفساد اختبـارات التعاون. إن ردود أفعال من هذا القبيل كانت تهدد بتقويض التقليد الهش في أن المجرمين ورجال الشرطة ينبغي ألا يحملوا الأسلحة.

تؤكـد لنا حقيقـة أن رجال الشرطة في هـذا المثال كانوا يحملون السـلاح أن ذلك التقليد قد فشـل منذ مدة سـبقت الحادث. ويعود ذلك الفشل جزئيا إلى تقبل العنف بصـورة أكبر في الثقافات الغربية، والذي بدأ في السـتينيات، كما أوضح سـتيفن بينكر، على العكس مما سـاد تدريجيا عبر قرون ماضية من انحسـار أعـمال العنف[20]. وربما يكون الاختلاف المميز بين ثقافة المهاجرين الكاريبيين من أصل أفريقي وثقافة السـكان الأصليـين قد أبرز هذا الفشـل. وفي الوقت الذي توجد فيه أشـكال مـن التباين ضمن الثقافـات الكاريبية، فإن الثقافـة الجامايكية من بين الثقافات الأكثر عنفا في العالم. على سـبيل المثال، تصل معدلات الجريمة إلى خمسـين مرة أعلى مما هـي عليه في بريطانيا. تعتبر الأسـلحة من الأشـياء الاعتيادية، لذلك فمن غير المسـتغرب أن يجلب المهاجرون الجامايكيون معهم ثقافة حمل السـلاح؛ في حقيقة الأمر ثقافة حمل السـلاح في أوساط جماعات الكاريبيين من أصل أفريقي هي الآن من القضايا الأساسية في سياسات مكافحة الجريمة في بريطانيا. تلك الثقافة ربما تفسر السـبب الذي جعل دوغان يحمل السـلاح: كان عمه زعيم عصابة مسلحة في مانشستر، ولم يكن يرى في الأمر خرقا لأي عرف. تعاني مدينة مانشسـتر نفسها هذا الوضع بحيث وصل الأمر إلى وصفها بمدينة Gunchester. في سـنة 2012 حدث في المدينة مشـهد تراجيدي للمرة الأولى في بريطانيا، حيث قتلت شرطيتان. وقد أثار حادث إطلاق النار هذا نقاشا شعبيا محتدما فيما إذا كان ينبغي على الشرطة البريطانية أن تكون مسلحة أم لا: لقد أصبح ذلك التقليد تافها ولا معنى له. كان الجاني في حادث إطلاق النار في مانشسـتر من السكان الأصليين. من الواضح أن مفاهيم المجرمين من السـكان الأصليين قد تبدلت بمرور السـنوات. من الممكن جدا أن يحدث ذلـك حتى مع عدم وجود مهاجريـن. لكن من الممكن أيضا أن هجرة مجموعات كبيرة من الناس، تشمل تقاليدهم حمل السلاح، قد أحدثت اختلالا في التوازن الاجتماعي.

علينا أن نتذكر أن النقطة الأساسـية التي توقعهـا بوتنام من خلال عمله هي أن انحدار التعاون الذي ربما يحصل نتيجة الهجرة سيمتد ليشمل السلوك الداخلي لمجتمع

السكان الأصليين. التأثير الأساسي المدمر ليس أن بعض المهاجرين والسكان الأصليين لا يثق بعضهم ببعض، بل فقدان الثقة بين السكان الأصليين أنفسهم ولجوؤهم إلى السلوك الانتهازي. الشيء الذي حدث بعد حادثة دوغان ربما يوضح هذا الانهيار في القيود التي تفرض على الانتهازية ضمن السكان الأصليين. كانت الاحتجاجات ضد دوغان قد تحولت إلى أعمال نهب وسلب انتشرت على نطاق واسع في البلاد، وكان يقوم بها عدة آلاف من المراهقين الذين ينتمونَ إلى السكان الأصليين. لم يكن هذا السلوك، بقدر معرفتنا، بدوافع سياسية أبدا. في الواقع سلمت المباني العامة من التخريب. كانت الأهداف تتمثل في مراكز التسوق، حيث حطم المراهقون النوافذ ونهبوا كل ما يناسب أساليب حياتهم كمراهقين. هذا السلوك لم تكن له علاقة أيضا بالإثنية: كان المراهقون من السكان الأصليين ينهبون محلات تعود إلى غيرهم من السكان الأصليين. كان هذا التصرف من قبل مراهقين من السكان الأصليين جديدا ولا سابقة له. لا يعود جزءٌ من تفسير هذه الظاهرة إلى تغير ثقافي بل إنه التطور التكنولوجي؛ استغل المراهقون خبرتهم في وسائل التواصل الاجتماعي لتنسيق عمليات النهب عن طريق هواتفهم النقالة، وبذلك حققوا عنصر الأمان لأعدادهم الكبيرة. لقد جاء تصرف الشرطة استجابة للانتقادات التي وجهت إليهم: فقد اُتهموا مرة بأنهم عدوانيون في التعامل مع قضية دوغان، وفي أعمال الشغب اُتهموا بأنهم كانوا سلبيين جدا. غير أن استجابة الشرطة للسلوك الإجرامي لا تخبرنا بالكثير مقارنة بالسلوك نفسه. يمكن النظر إلى أعمال السلب والنهب بعقلانية على أنها تعكس انهيارا في رأس المال الاجتماعي ضمن السكان الأصليين.

وهذا مثال آخر يمكن أن نقدمه عن رأس المال الاجتماعي الذي تعرض للانهيار بسبب «الأوغاد الكبار». يأتي المثال من ردود أفعال المجتمع على موت جنود بريطانيين كانوا يقاتلون في أفغانستان. لقد نقلت جثث هؤلاء الجنود إلى قاعدة جوية في بريطانيا، وهناك تقليد كان قد نشأ أخيرا يقتضي أن تنقل التوابيت ويطاف بها في أرجاء البلدة، حيث يصطف الناس على جوانب الطرق لكي يعبّروا عن احترامهم وتقديرهم للضحايا. هذا في ذاته مجرد انعكاس لتقليد اجتماعي أكثر أهمية، مفاده أن البطولة والتضحية من أجل الوطن لا بد من أن تقابلا بالتكريم. ويمثل الجنود البريطانيون الذين قاتلوا في أفغانستان طيفا واسعا

مـن الإثنيات التي يتألف منهـا المجتمع البريطاني، وكان مـن بينهم رجل بريطاني مسلم. لقد أجريت مقابلة تلفزيونية مع أحد أفراد عائلة ذلك الجندي، فتكلم فيها عن شـجاعته، وافتخار عائلته لأنه أدى واجبه. غـير أن المتكلم كان خائفا جدا من أعمال انتقامية محتملة يمكن أن تحصل من جانب أقلية صغيرة تتسم بالعنف من مسلمين بريطانيين آخرين، فلم يكشف عن اسمه، ولا حتى وجهه: لقد أجريت معه المقابلة من وراء سـتار. هذا النوع من المخاوف يأتي بسـبب وجود «أوغاد كبار». بطبيعـة الحال، ربما كان الخوف في غير محله، لكـن هناك ما يجعل الأوغاد الكبار مخيفين ومهددين لرأس المال الاجتماعي، وهو أنه لا حاجة إلى وجود كثيرين منهم لتغيير سلوك الآخرين.

مثل هذه الحكايات لا تعتبر دراسات تحليلية؛ إنها مجرد أمثلة توضح ما تحاول الدراسـة قوله. إذا اعتمدنا الحكايات فقط فيمكننا أن نجمع بعض الأمثلة المقابلة عن إسـهام المهاجرين بوضوح في رأس المال الاجتماعي لدى السـكان الأصليين. من الأمثلـة في هذا الصدد ما حدث في كرنفال شـارع نوتنغهيـل، الذي أصبح من أكبر احتفالات الشوارع السنوية في أوروبا. كانت فكرة هذا الكرنفال قد ابتكرتها جماعة من المهاجرين الكاريبيين، وهي مسـتمدة من تقاليدهم قبـل الهجرة، وفي الوقت الحاضر هناك أعداد هائلة من السـكان الأصليين يشـتركون في الكرنفال أيضا. تعتبر احتفالات الشـوارع من المؤشرات النموذجية عـلى رأس المال الاجتماعي التي يرى بوتنام أنها ذات أهمية كبيرة.

إذن، بالاعتماد على الأمثلة والحكايات، يمكننا أن نجمع عددا من وسائل الدعم الواضحـة لأي فكرة نجدها ملائمة للأغراض التي نريد توضيحها. لهذا السـبب ربما لا تكـون هـذه الأمثلة من طرق التحليل الناجعة، بالأحـرى هي أدلة تدعم وجهة نظر مسـبقة. لا بد من أن تسـتخدم أي جماعة ضغط مناهضـة للهجرة مجموعة من الروايات لتحقيق أهدافها، وأخرى تؤيد الهجرة سـوف تستخدم حكايات أخرى في المقابل. الغرض من الحكايات التي ذكرناها سـابقا، والتي تبدو فيها الهجرة كأنما تقـوض رأس المال الاجتماعي، ليس بالتأكيد تعزيز الحجة في الجدل، بل مسـاعدة القـارئ على فهم مـا يرمي إليه عمل بوتنام، ودراسـة نظرية اللعبـة التي تتعلق بالتعاون الهش.

الاعتبارات المشتركة والعدالة

حتى الآن تطرقنا إلى الاعتبارات المشــتركة كمصدر للثقة، والتي بدورها تؤدي إلى تقوية أواصر التعاون، غير أن الاعتبارات المشـتركة مهمة أيضا بالنسـبة إلى أي مجتمع يسعى إلى المساواة. من دون وجود منظومة لتوزيع الثروة قد يصبح توزيع الدخل ظالما عــلى نحو فادح. في الواقع، وخلال العقود الأخـيرة، تضاعفت الضغوط التكنولوجية في اتجاه عدم المساواة؛ نتيجة تأثيرات اجتماعية[21]. لقد أدى تطور ونمو اقتصاد المعلومات إلى زيــادة الفوائــد التي تجنيها كفاءات عقلية اســتثنائية. هــذه النخبة الجديدة من الأشــخاص الحاصلين على مســتويات عالية مــن التعليم تميــل إلى التكتل معا ليس في العمــل فقط، بــل هي تتكتل اجتماعيــا. إنهم يتزاوجون بعضهم مــن بعض، ويحصل أبناؤهم على مزايا تعليمية فائقة. ونتيجة لهذا، تتقلص قابلية الحركة الاجتماعية: أصبح ذلك توجها شائعا أكثر في الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث تتسم السياسات الحكومية لتطبيق المساواة بفاعلية أقل. ليس من الضروري أن ينتمي المرء إلى اليسار السياسي لكي يســتاء من ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي تتسع باستمرار. يمكن للاختلافات الواسعة في الدخــل أن تجعل الحياة أصعــب في أي مجتمع. يرى راغورام راجان، وهو اقتصادي محافظ، أن الاختناق الســياسي في أمريكا - بشــأن السياسة المالية - ربما يعكس التباين الضمني في المصالح بين الأغنياء والفقراء في البلد: لقد تقلصت الطبقة الوسطى.

إذن يستوجب اتساع الفوارق الطبقية التي تخلقها عوامل تكنولوجية واجتماعية عملية إعادة توزيع أكثر فاعلية للثروات. هذا الهدف لا يتطلب، بالضرورة، احتجاجا تقليديا من جانب اليســاريين الذين يطالبون بمجتمع تسود فيه العدالة، بل يحتاج إلى مجتمع أكثر اعتدالا وتمســكا بالتقاليد التي تمنع حــدوث تفاوت طبقي متزايد بسرعــة. لكن، في حقيقة الأمر، على الرغم من الحاجة المتزايدة إلى سياســات إعادة توزيع الثروات، فإن السياســات الفعلية كانت قــد تحولت إلى الاتجاه المعاكس. لم تظهر فقط توجهات نحو خفض الضرائب على الدخل، بل أصبح العديد من الســلع والخدمــات يجهز من قبل الأســواق، بعد أن كان يزود مــن قبل الحكومة. لقد قام مايكل ســاندل بتحليل رائع لهــذه العملية التي أدت، منذ الســتينيات، إلى تقلص دور الدولة، وبذلك ســاهمت في تصاعد التفاوت الطبقي[22]. لقد انعكس تخفيض الضرائب، وتوسع دور السوق في صورة شعور متضائل بوجود مجتمع متماسك.

لكي تكون عملية إعادة توزيع الثروة سهلة التحقق، من الناحية السياسية، يجب أن يكون عدد كافٍ من الأغنياء على استعداد لمساعدة الناس الأقل حظا. إذن، لا بد من أن يتعمق اهتمام الأغنياء بغيرهم من الناس الأقل حظا. وبذلك نعود إلى مفهوم التعاطف: الأشخاص الذين يكسبون أكثر ينبغي أن يكونوا قادرين على الإحساس بغيرهم ممن يفتقرون إلى ثروة تكفيهم للعيش بكرامة. التعاطف يأتي من إحساس مشترك بالهوية. إحدى الطرق المهمة لبناء هوية مشتركة هي الانتماء إلى شبكة من الالتزامات المتبادلة.

لا بد من أن تؤدي هجرة الناس الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة جذريا عن ثقافة البلدان المضيفة، والذين يشتغلون في مواقع تمنحهم دخلا قليلا ضمن منظومة الاقتصاد، إلى إضعاف هذه الآلية. الأشخاص الذين يحصلون على دخل منخفض سوف يحملون شعورا بالكراهية تجاه غيرهم ممن يحصلون على دخل مرتفع. هذا الشعور بالظلم، ما لم يتم تلافيه، يقلل استعداد الأشخاص الأكثر دخلا لمساعدة غيرهم الأقل دخلا والتبرع لهم ومساعدتهم. هناك كثير من التأثيرات التي أسهمت في خلق سياسات الضرائب المنخفضة وزيادة الاعتماد على السوق، ومنها تلك التي تتعلق بالمهنة الاقتصادية. غير أن الزيادة الواضحة في التنوع الثقافي الذي ينتج من الهجرة ربما كانت واحدا منها. على سبيل المثال، المرحلة الأخيرة التي شهدت انفتاح الأبواب في بريطانيا تزامنت مع انهيار في الاستعداد لتمويل إعادة توزيع الثروة. في سنة 1991 وافقت أغلبية واسعة من البريطانيين (58 في المائة) على أن تقوم الحكومة بإنفاق مزيد من الأموال على الإعانات الاجتماعية، حتى إذا أدى ذلك إلى فرض ضرائب أكثر؛ ومع حلول سنة 2012 انخفض عدد هؤلاء حتى أصبحوا أقلية غير مؤثرة (28 في المائة). اتخذ الجدل بأن التنوع الثقافي يقلل من الاستعداد لإعادة توزيع الدخل طابعا جادا عندما اختُبر من قبل اثنين من الأساتذة البارزين جدا في جامعة هارفارد، هما ألبرتو أليسينا وإدوارد غليسر[23]. لقد أثار هذان الأستاذان السؤال عن السبب وراء الاستعداد العالي لتقبل إعادة توزيع الثروة في أوروبا أكثر مما هو عليه في الولايات المتحدة. وكان التفسير الذي قدمه هذان الباحثان يتمثل في أن التوجهات المميزة للدول الأوروبية النموذجية تقوم على أسس أعمق من التجانس الثقافي. وهناك أيضا دليل على أن ما يقوض الاستعداد لتقبل إعادة توزيع الثروة هو المعدل الذي يزداد فيه التنوع بدلا من مستواه ببساطة. لكن يبدو أن أهمية مستوى التنوع تدعمها شبكة واسعة من الأدلة[24]. كما توقعت هذه النظرية، كلما زاد مستوى التنوع الثقافي، انخفض رصيد إعادة توزيع الثروة وتحقيق الرفاهية.

كما أشرنا في مسألتي التنوع والتعاون، فتلك الحالات المحددة ليست سوى حكايات وأمثلــة توضيحية. مع هذا التحذير في الأذهان، لنتناول المثــال (أ) من كاليفورنيا. من خلال ارتباط الموقع الجغرافي مع الفرص المتاحة، شــهدت كاليفورنيا أعلى نسبة لتدفق المهاجرين، مقارنة بغيرها من الولايات الأمريكية. كل هؤلاء المهاجرين كانوا قد وصلوا خلال الســنوات الخمســين الماضية؛ لأن أمريكا كانت تتبع سياســة الباب المغلق حتى الســتينيات. معظم المهاجرين إلى كاليفورنيا كانوا يندرجون ضمن المســتوى الأدنى من قائمــة توزيع الدخل. إذن وفقــا للنظرية، كانت تتوافــر في كاليفورنيا الظروف الملائمة تمامــا لتزايد التلكــؤ من جانب الفئــات ذات الدخل المرتفع لدفع مســتحقات إعادة توزيــع الثروة. تعتــبر كاليفورنيا من الولايات الغنية جدا: فهــي بالتأكيد قادرة على أن توفــر متطلبات إعادة التوزيع والرفاهية. على ســبيل المثال، يقع في هذه الولاية وادي الســليكون. غير أن الخاصية الأكــثر بروزا التي ظهرت خلال العقــود الأخيرة تتمثل في انهيــار خدماتها العامة. كان نظام التعليم في مدارس كاليفورنيا قد شــهد تدهورا حادا ضمن قياســات الاتحاد الأمريكي، وهو الآن مقارب لمســتوى التعليــم في ألاباما، أي في الحضيض. أما الجامعات التابعة للدولة، والتي كانت من المؤسسات التي تتمتع بسمعة عالميــة محترمة، فهي تعاني تقلص النفقــات أو انعدامها. يمكن القول إن جزءا من هذا الانهيار، في مســتوى الخدمات العامة، كان نتيجة التغير في أولويات الإنفاق بعيدا عن منظــور إعادة التوزيع، وباتجاه الإنفاق على الســجون. حرصت كاليفورنيا في الســابق على تعليم الفقراء فيها، أما الآن فهي تحرص على الزج بهم في الســجون. مع ذلك فإن جوهر المشكلة لا يكمن في الإنفاق بل في نقص الإيرادات. على الرغم من حالة الازدهار الاقتصادي في كاليفورنيا، فإنها تعاني بشــدة من نقص الإيرادات، وذلك يعود أساسا إلى الإضراب الــذي حصل احتجاجا على سياســة الضرائب، والذي قامت به فئات من ذوي الدخــل المرتفع الذين نجحوا في وضع ســقف محدد لضرائــب الملكية. إذا أخذنا بنظر الاعتبار مدى خطورة المشــكلة في كاليفورنيا، ربما يكون من الغباء أن نعزوها إلى سبب واحد بعينه، لكن من العوامل المساعدة البديهية أن الهجرة الجماعية أدت إلى تقويض الإحساس بتعاطف السكان الأصليين من الأغنياء مع الفقراء. ربما نظر أثرياء كاليفورنيا - في الأزمنة الماضية - إلى غيرهم الأقل ثراء كأشخاص لا يختلفون عنهم في شيء، باستثناء أنهم لم يحصلوا على فرصة جيدة لتحقيق الثروة؛ بينما يُنظَر إليهم الآن كجماعة منعزلة لا ينتمون إليهم ولا إلى أبنائهم.

مثلما يمكن أن يفشـل السـكان الأصليون في الاعتراف بالمهاجرين واعتبارهم أفرادا ضمن مجتمع يتشـاركون العيـش فيه، فإن المهاجرين أيضا ربما يفشـلون في الاعتراف بالسكان الأصليين. والآن فلنتطرق إلى حكاية أخرى: المثال (ب) عن قضية خطيرة أثيرت في المحاكم البريطانية سنة 2012؛ حيث استغلت جماعة من الرجال، من أصول آسيوية في منتصف العمر، أطفالا من السـكان الأصليين جنسيا. تفاوتت التعليقات حول هذه القضية بـين اتخاذ مواقف مناهضـة للمهاجرين، واعتبار هذا السـلوك من خصائص الثقافة الآسـيوية، وبين مواقف أكثر حصافـة رأت أن القضية لا علاقة لها بالهجرة، بل برجال في منتصف العمر يمكن أن يتصرفوا كالخنازير إذا توافرت لهم الفرصة. لكن مثل هذا السـلوك بعيد في الواقع عن المعايير الأخلاقية السـائدة في المجتمعات الآسيوية. لم يكن أي طفل من الأطفال الذين اعتُدي عليهم آسـيويا، والعائلات الآسـيوية معروفة بالحرص على حماية شبابها من الانحراف الجنسي. كذلك ليس من المعقول هنا استبعاد دور الهجرة تماما عن القضية: الرجال في منتصف العمر ليسوا من الخنازير. من الواضح أن هـؤلاء الرجال الذين ارتكبوا ذلك العمل غير الأخلاقي كانوا يطبقون معايير سـلوك مختلفة جذريا في التعامل مع الأطفال بناء على إثنيتهم: كان أطفال السـكان الأصليين هم «الآخر» الأقل أهمية.

إذن لا بد من القول إن الاعتبارات المشـتركة ضمـن مجتمع معين تعتبر من القيم المهمة، سواء لتعزيز التعاون أو لتحقيق المساواة. وتواجه الاعتبارات المشتركة تحديات بدخـول جماعات ذات ثقافات مختلفة. من المحتمـل أن يصل المهاجرون من ثقافات أخرى بإحسـاس قليل بالثقة بالآخرين. المجتمعات التي ينتمون إليها في الأصل ليست عديمـة الأخلاق، لكن الأسـاس الأخلاقي مختلـف، يعكس الاعتزاز بـشرف القبيلة أو العائلـة. مثلـما يوضح مارك واينر، في كتابه «حكم القبيلـة» The Rule of the Clan 2011، فإن المسـائل المتعلقة بالشرف طالما كانت بمنزلة المعيار الأسـاسي الشامل. إنها مسـائل راسـخة، وقد مثل خرقها انتصارا باهرا للمجتمعات الغربية. قد ينظر السكان الأصليـون إلى أولئك القادمـين من مجتمعات الشرف باعتبارهـم «الآخر»، بينما ينظر المهاجـرون - بدورهم - إلى السـكان الأصليين باعتبارهم «الآخر» أيضا. وإذا اسـتمرت هذه السـلوكيات فسـيصبح المجتمع أقل اسـتعدادا للتعاون، وأقل حظا من المساواة. إذن، تتركز القضية الأساسـية في ما إذا كانت تلك السـلوكيات سـتبقى أم ستزول: هل

يستوعب المهاجرون مبدأ الثقة، وهل يتوصل كل من المهاجرين والسكان الأصليين إلى النظر بعضهم إلى بعض كأفراد ضمن مجتمع مشترك يعيشون فيه؟

معدل اندماج الشتات

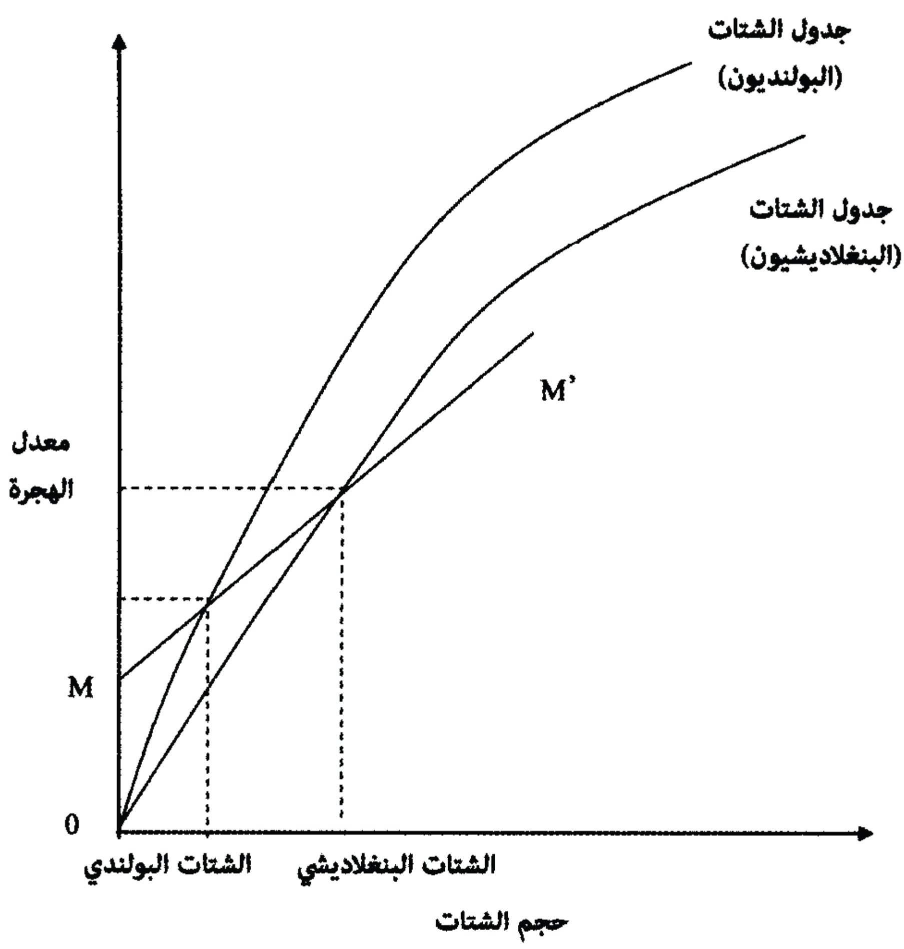
تترتب على معدل اندماج الشتات في المجتمع نتائج مؤثرة بقوة، لذلك فالعوامل التي تحدد هذا تكون مثيرة للاهتمام أيضا. في الفصل الثاني تطرقتُ إلى أحد التأثيرات المهمة: مع تزايد حجم الشتات يزيد التفاعل مع الجماعة على حساب التفاعل بين السكان الأصليين، وبهذا ينخفض الاندماج. سوف أتطرق الآن إلى ثلاثة أنواع أخرى من التأثيرات: تركيبة الشتات، ومواقف المهاجرين، ومواقف وسياسات البلدان المضيفة.

الاندماج وتركيبة الشتات

إذا نظرنا إلى حجم محدد من الشتات، لرأينا أن تركيبته ربما تؤثر في مدى سرعة أفراده في الاندماج ضمن الاتجاه السائد لثقافة السكان الأصليين. إن المسافة الثقافية هي من المفاهيم ذات المغزى هنا: ربما تتذكر أننا نستطيع قياس هذه المسافة موضوعيا من خلال عدد خطوات الفصل بين اللغات لثقافتين مختلفتين كما يظهر في شجرة اللغة. الشيء الأكثر من ذلك، إذا اتبعنا هذا المقياس، فالمسافة الثقافية ستكون لها نتائج مهمة؛ الافتراض العقلاني يتمثل في أنه كلما كانت المسافة الثقافية كبيرة بين المهاجرين والسكان الأصليين، كان معدل الاندماج قليلا. أنا لا أفترض أن هذا الأمر يشكل قانونا صارما، لكني أرى أنه يجسد نزعة ما. علينا أن نتذكر أن الاندماج يمكن أن يحصل من قبل المهاجرين الذين يستوعبون جوانب من ثقافة السكان الأصليين، وكذلك من قبل السكان الأصليين الذين يستوعبون جوانب من ثقافة المهاجرين. ولكن أيا كانت الوسائل، فبالنسبة إلى مجموعة محددة من السياسات، كلما كانت الفجوة التي تفصل بين الثقافات واسعة منذ البداية، تطلب الأمر وقتا أطول لاحتمال اندماج الطرفين.

سوف تترتب على هذا الافتراض الذي ربما يبدو سليما، ولا ضرر فيه، نتائج عملية مثيرة للاستغراب، كما حدث في السابق، إذا كنت عبقريا بالفطرة فسوف تفهم الأمر فورا، لكن بالنسبة إلى الناس العاديين منا فإن المخطط التوضيحي، أو حصان الشغل، سوف يوفر وسيلة مساعدة. إنني مضطر إلى أن أُذكّر القارئ بأن جدول الشتات يظهر

ارتباطـات بين الشـتات والهجرة فيها يكون التدفق نحو الشـتات مـن الهجرة معادلا للخروج من الشـتات بسـبب اندماج البعض في مجتمع السكان الأصليين. يظهر معدل اندماج الشـتات في السـكان الأصليين من خلال الخط المنحنـي في الجدول. كلما كان معدل الاندماج أبطأ، انخفضت الزيادة في الهجرة التي نحتاج إليها للحفاظ على نسبة زيادة محددة في الشـتات، حيث إن الاندماج البطيء يعني أن يكون الجدول مسطحا. في الشـكل (3 - 1) أجريت مقارنة بين حالتين من الشـتات موجودتين ضمن مسافات ثقافية مختلفة بعيدة عن ثقافة السـكان الأصليين. لأغراض التوضيح اخترت البولنديين والبنغلاديشـيين في بريطانيا، لكن ربما لن يتغير الأمر كثيرا لو أنني اخترت المكسـيكيين والإريتريين في الولايات المتحدة، أو الجزائريين والصينيين في فرنسـا. بخصوص أي حجم مألوف من الشتات، فإن الشتات الذي يكون من الناحية الثقافية بعيدا جدا سوف يُمثّل في جدول مسطح أكثر من خلال الخط المنحني.



الشكل (3 - 1): الشتات والهجرة في حالة توازن:

البولنديون والبنغلاديشيون في بريطانيا

يقــع خط التوازن الطبيعي لهاتــين الحالتين من التدفق في المكان الذي تتقاطع فيــه منحنيات الشــتات مع دالة الهجــرة. يظهر هذا ما يمكــن أن يحدث في حال غياب أي سياسة للتدخل، مثل فرض قيود على الهجرة أو إستراتيجيات تغيير معدل الاندمــاج لمجموعات محددة. مثلما ناقشــنا في الفصل الثــاني، قد لا يتقاطع هذان الخطان، فلا يتحقــق أي توازن، ويبقى معدل الهجرة الطبيعي في تزايد. إذن هناك احتمال بأن تفتقر الهجرة البعيدة من الناحية الثقافية إلى التوازن الطبيعي: تتصاعد الهجرة إلى أن تتوقف من خلال تدخل سياســة معينة للتعامل معها، ولكن لنتأمل احتمالا آخر: كل من الهجرة القريبة ثقافيا والهجرة البعيدة ثقافيا تتضمنان توازنات طبيعية. لكي نبســط الأمر قدر الإمكان، ســوف أفترض أنه إلى جانب الاختلافات في الشتات الذي ينتمون إليه، فالدافع إلى الهجرة هو نفسه بالنسبة إلى البنغلاديشيين والبولنديين على الســواء. بعبارة أخرى، في الشــكل الذي تطرقنــا إليه لديهما دالة هجرة مشــتركة فيما بينهما، M-M'. بطبيعة الحال، هذا ليس واقعيا، لكن لأغراضنا التــي نتوخاها في الوقت الحالي أريــد التركيز حصرا على تأثير واحد على الهجرة: أي تأثير الشتات.

لنفــرض، وقد يكون هذا شــيئا معقــولا، أن البنغلاديشــيين أكــثر ابتعادا عن الإنجليــز من الناحيــة الثقافية مقارنة بالبولنديين. إن لهذا دلالة بســيطة، مع أنها غايــة في الأهمية. إذا تابعنا النقاش الســابق عن تأثير المســافة الثقافية على مدى سرعة اندماج الشــتات في الاتجاه الثقافي الســائد ضمن المجتمع، فســيكون معدل اندماج الشــتات البنغلاديشي أبطأ من معدل اندماج الشتات البولندي. فيما يتعلق بالمخطط التوضيحي، فإن منحنى جدول شــتات البنغلاديشــيين يكون أكثر تسطحا من منحنى جدول شــتات البولنديــين. والآن تتحقق قيمة المخطط التوضيحي؛ لأن الخط المتقطع ســوف يخرج من الصفحة. من أجــل أن يتحقق التوازن، فالجماعة من المهاجرين الأكثر بعدا من الناحية الثقافية، أي البنغلاديشــيين، يكون لها شتات أكبر. هذا لا يثير الاســتغراب: بما أن البنغلاديشــيين أكثر بعدا من الناحية الثقافية، ســوف يندمجون بسرعة أقل، وبالنســبة إلى معدل هجرة اعتيادي، فإن جماعة من النــاس الذين يعرفون بأنهم من البنغلاديشــيين ينتهي بهم الأمر إلى أن يكونوا أكبر من مجموعة الناس الذين يعرفــون بأنهم بولنديون. ولكن الاختلاف الأكثر وضوحا

بين البنغلاديشـيين والبولنديين، من ناحية التوازن، هو أن معدل الهجرة يكون أعلى بصورة دائمة بالنسبة إلى البنغلاديشيين مما هو عليه لدى البولنديين.

بينـما كان الاسـتنتاج الأول واضحا وبديهيا، فإن هذا الاسـتنتاج الثاني ـ أي أن معـدل الهجرة لجماعـة أكثر بعدا من الناحية الثقافية يكـون أعلى بصورة ثابتة ـ لا يبـدو واضحا على الإطـلاق. في الواقع ربما كنا نتوقـع أن يحصل العكس بديهيا. المخطـط يظهر لماذا تكون البديهـة خاطئة أحيانا. لذلك نحصـل على نتيجة تبدو متناقضة، وهي أنه فيما يتعلـق بفجوة دخلٍ محددة بين البلدان التي ينتمي إليها المهاجـرون في الأصل والبلد المضيف، يكون معدل الهجـرة الثابت أكبر كلما كانت المسـافة الثقافية للبلد الأصلي بعيدة عـن البلد المضيف. على قدر معلوماتي، فهذه النتيجة لم تكن معروفة في السـابق. إذا كان هذا صحيحا، عندئذ يتضح لماذا يكون المخطط ذا قيمة كبيرة. علينا أن نتذكر أن الغرض من المخطط الجيد ليس أن يفكر بدلا عنا، لكن أن يوفر لنا وسـيلة إسـناد تتيح الفهم في سبيل أن نمضي إلى أبعد مما نستطيع الوصول إليه من خلال تفكيرنا المجرد من وسيلة مساعدة.

إذا تسلحنا الآن بوسيلة فهم جديدة، وهي أنه كلما كانت المسافة الثقافية لجماعة معينـة أكـبر فذلك يزيد توازن معدل الهجرة الخاص بهـا؛ علينا أن نفكر الآن في كيف يؤثر هذا بدوره على تركيبة الشـتات الذي ينشـأ في مجتمع مضيف. مع مرور الوقت يندمـج المهاجرون القريبون ثقافيا من السـكان الأصليين معهم بسـهولة، بينما يبقى أولئك المهاجرون البعيدون ثقافيا من الشتات. نتيجة لهذا يصبح الشتات، بتراكمه، أكثر ابتعادا مـن الناحية الثقافية، ولهذا نتائجه على معدل الاندماج؛ فلأن الشـتات الكبير يكـون في المعدل أكثر ابتعادا ثقافيا عن السـكان الأصليين، فإن معدل اندماجه يتباطأ. لنفرض، على سـبيل المثال، أن هناك بلدين يأتي منهما المهاجرون: أحدهما قريب ثقافيا مـن بلدنا - «أرض تشـبهنا» - والآخر بعيد ثقافيا أيضا - «المريـخ»، المهاجرون الذين يأتون من «أرض تشبهنا» سوف يندمجون أسرع من أولئك الآتين من المريخ. ومع نشوء الشتات وزيادته، فإن نسبة كبيرة منه تكون من المريخ، وبهذا ينخفض معدل الاندماج. إذن هذا سـبب إضافي على أن الجدول الإجمالي ـ الذي يمثل مجمل أفراد الشـتات ـ يصبح أكثر تسطحا مع ازدياد حجم الشتات. في مكانٍ لاحق من هذا الفصل سوف نرى لماذا تترتب على مثل هذا التسطح نتائج مهمة.

إن التأثيرات التي اكتشفها روبرت بوتنام وآخرون توحي بأنه، فيما يتعلق بمعدل هجرةٍ معين، فإن التكاليف الاجتماعية التي تتمثل في تقلص الثقة ضمن مجاميع محددة وزيادة التوترات فيما بينها تكون أعلى كلما توسعت المسافة الثقافية. من هنا سوف تواجهنا معضلة. إن اقتصاديات الهجرة مدفوعة بقرارات فردية نافعة ومحملة بالفائدة القصوى للمهاجرين وعائلاتهم. يؤدي الشتات إلى تقليل تكاليف الهجرة، وهكذا كلما كان الشتات الذي ينتمي إلى البلد الأصلي أكبر حجما، كان معدل الهجرة من ذلك البلد أعلى، لكن التكاليف الاجتماعية للهجرة تتأثر أيضا بأمور خارجية تولدها تلك القرارات النافعة. تتمثل المعضلة التي تواجهنا في أن المنطق الاقتصادي للقرارات الفردية النافعة، والتي من تعريفها تحاول أن تحقق أقصى منفعة اقتصادية لمن يتخذون القرار أنفسهم، يقود إلى زيادة التكاليف الاجتماعية.

الاندماج ومواقف المهاجرين: مهاجرون أو مستوطنون؟

إذا أخذنا حجما محددا للشتات، نرى أن سيكولوجية المهاجرين من المحتمل أيضا أن تؤثر في معدل الاندماج. لقد ذكرت أن ثقافات الشعوب يمكن أن نعتبرها قوائم تتضمن نماذج نمطية قابلة للتحميل. إن المواقف التي يتبناها المهاجرون ربما تتشكل ليس من خلال المتغيرات الاقتصادية الفردية التقليدية، مثل الدخل والمهارة فقط، لكنها تتشكل أيضا اعتمادا على نماذج نمطية يتبعونها. النماذج النمطية للهجرة ليست محفورة في الحجر؛ إنها تتغير، وأحيانا يحصل ذلك بسرعة كبيرة.

لقد حدث تغيرٌ مماثل لما نتكلم عنه في كيفية تعريف المهاجرين لأنفسهم بعد نهاية الحروب النابليونية في 1815. ويرجع الفضل جزئيا إلى انخفاض تكاليف الشحن بالسفن، وزيادة الطلب بعد حربٍ طويلة، فانطلقت حملات هجرة مكثفة من بريطانيا وأيرلندا إلى أمريكا الشمالية. وكان هناك في ذلك الوقت سبب اقتصادي قوي يدفع إلى الهجرة: كانت أراضي أمريكا الشمالية الخصبة متوافرة بكثرة للمستوطنين، لكن الهجرة في هذا الوقت لاتزال قرارا بالغ الأهمية: لم تكن أمريكا الشمالية جنة على الأرض – كانت الظروف هناك قاسية. لقد لاحظ جيمس بيليتش، المؤرخ الاقتصادي الذي درس هذه الهجرة أخيرا، لاحظ أمرا مثيرا للاهتمام في مفهوم الناس عن الهجرة[25]، فمن

خلال ملاحظة الكلمات التي تستخدم في مئاتٍ من مقالات الصحف سنة بعد أخرى، اكتشف أنه ما بين العامين 1810 و1830 حدث تغير مهم في اللغة التي تستخدم لوصف المهاجرين. تقريبا في العام 1810 كان المصطلح الأكثر استخداما في الصحافة هو «مهاجرون» emigrants. ولكن في سنة 1830 تغيرت هذه الكلمة وحل محلها مصطلح جديد هو «مستوطنون» settlers. أتصور أن هذا التغيير لم يكن بريئا؛ الكلمتان تتضمنان بعض المعاني المختلفة جذريا. المهاجرون أساسا هم الذين يتركون المجتمع الذي ينتمون إليه لكي ينضموا إلى مجتمع جديد. أما المستوطنون فإنهم يأتون بمجتمعهم الذي ينتمون إليه معهم. هل ينطوي هذا التمييز على أهمية؟

هناك ورقة بحث تعتبر على جانب من الأهمية، وحظيت بشهرة واسعة، عن التطور الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة، قدمها ثلاثة من الباحثين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتقنية MIT، وهم كل من دارون إسيموغلو، وسايمون جونسون، وجيمس روبنسون، حيث ذكروا فيها أن قيمة المهاجرين من الناحية التاريخية هي تحديدا في كونهم مستوطنين[26]، فما أتوا به، وفق هذا الطرح، هو مؤسساتهم، مثل سلطة القانون واحترام المواثيق والعقود. من خلال هذه المفاهيم المؤسساتية، استطاع المستوطنون مساعدة البلدان التي هاجروا إليها على مواجهة أزمة الفقر التي كانت حتى ذلك الوقت تفتك بالبشرية. لكن بينما يكون المستوطنون، من دون شك، مفيدين للمستوطنين الآخرين فإنهم يؤثرون سلبيا في بعض الأحيان في حياة السكان الأصليين. لا يستطيع أحد ادعاء أن المستوطنين في أمريكا الشمالية كانوا مفيدين لسكان القارة الأصليين؛ أو أن المستوطنين الذين استقروا في أستراليا كانوا طيبين مع سكانها الأصليين؛ أو أن مستوطني نيوزيلندا كانوا طيبين مع الماوريين. قد يثبُت، على المدى الطويل، أن المستوطنين أفادوا السود من جنوب أفريقيا، لكن هذا لم يحصل إلا بعد أن تحولت السلطة إلى حكومة عقدت العزم على ضمان الحياة الكريمة للسود، من خلال تحويل مصادر الثروة من المستوطنين أنفسهم. في الوقت الحالي يعد اليهود الإسرائيليون أكثر المستوطنين ذكرا، وبينما يبقى حق هؤلاء المستوطنين في الأراضي المحتلة موضع خلافٍ شديد ـ وبالتأكيد هو خارج نطاق هذا الكتاب ـ لا أحد يحاول تبرير استيطان اليهود للأرض بالقول إن ذلك في مصلحة السكان الأصليين من الفلسطينيين.

في الفترة التي أعقبت الحروب النابليونية، عندما انطلقت الهجرة الجماعية إلى أمريكا الشمالية، كانت الجماعات التي لديها أقوى شهية لأن تصبح من المستوطنين هم البروتستانت من شمال أيرلندا (هجرة الكاثوليك من جنوب أيرلندا لم تبدأ إلا بعد «مجاعة البطاطا» التي حدثت في أربعينيات القرن التاسع عشر). يمكن أن يكون التفسير المقبول لهذه النزعة أن البروتستانت من شمال أيرلندا كانوا قبل ذلك من المستوطنين في الأصل، لقد جاءوا من إسكتلندا ومن إنجلترا بتشجيع حكومات بريطانية متعاقبة لكي يؤسسوا جالية كبيرة من السكان المؤيدين في المستعمرة العنيدة. ولذلك التدفق المبكر للمستوطنين، الذي مضى عليه الآن أكثر من أربعة قرون، دور إلى اليوم في العديد من الانقسامات المريرة، ولسوء الحظ لايزال الحديث عن مجتمع «المستوطنين» ومجتمع «السكان الأصليين» قائما. لو حدث أن أُجري استبيانٌ لـ «السكان الأصليين الأيرلنديين» لمعرفة مدى رضاهم عن الاستيطان القادم من إسكتلندا، فمن المشكوك فيه أن تكون إجابات الأغلبية منهم إيجابية[27].

لا يأتي المستوطنون بأجنداتهم الخاصة فقط، بل يأتون أيضا بثقافتهم. ويزخر التاريخ بأمثلة عن أقليات من المستوطنين انتشرت ثقافتهم وتغلغلت في مفاصل السكان الأصليين: المثال الواضح على هذا النشاطاتُ التبشيرية، التي تركت، ولا عجب، إرثا مستقرا من الانتماءات الدينية المتبدلة[28]. في بعض الأحيان يتحقق التغلغل الثقافي بصورة تعكس هيمنة اللغة الإسبانية. في أمريكا اللاتينية سلطة ثقافية للمستوطنين القدماء. وفي أنغولا تعكس هيمنة الأسماء البرتغالية، وسط السكان الأصليين، هيمنة ثقافية مارسها المستوطنون في السابق. لكن التغلغل الثقافي الكاسح يظهر في أحيان أخرى، من خلال عملية إبطال المركزية.

المثال الأكثر وضوحا، على مثل هذه الهيمنة الثقافية التي تمارسها أقلية من المستوطنين، حصل في بريطانيا. كان المستوطنون من الأنغلوساكسون، والفترة هي إلى حد ما بين السنتين 400 و600م. قبل سنة 400 كانت هناك قلة من الأنغلوساكسون في بريطانيا، ولم يشكلوا أكثر من نحو 10 في المائة من السكان. وبقدر معلوماتنا لم يقهروا السكان الأصليين من البريطانيين، ولم يُخضعوهم: هناك أدلة قليلة على أعمال عنفٍ حصلت في تلك الحقبة ضد المحليين في السجلات التاريخية[29]. غير أن مدى هيمنة الأنغلوساكسون من الناحية الثقافية كان واضح

المعالم من خلال اللغة والدين. قبل سنة 400 ربما كانت اللغات المتداولة بين الناس هي السلتية، وهي مماثلة تقريبا للغة الويلزية الحديثة، إضافة إلى اللاتينية. ومع سنة 600 أصبحت اللغة هي الإنجليزية. هذه اللغة الجديدة لم تتضمن أي أثر للغة السلتية الأصلية؛ بدلا من ذلك كانت مزيجا هجينا من لهجات المستوطنين، وقد تأثرت كثيرا بالفريزيين(*). على نحو مماثل، فإن الدين المسيحي، الذي كان دين البلاد، في أوائل القرن الخامس، اختفى كليا تقريبا مع نهاية القرن السادس. كان على المسيحية أن تعود للظهور من أيرلندا وروما. وعلى قدر ما يتوافر لدينا من معلومات شحيحة حتما، عانى السكان الأصليون من البريطانيين انهيارا ثقافيا في مواجهة الاستيطان الأنغلوساكسوني. لا نعرف تماما السبب الذي جعل البريطانيين يعانون مثل هذا الاختفاء التام لثقافة السكان الأصليين، لكن لا بد من وجود شيء ما جعلهم يقبلون الأنغلوساكسون.

سواء كان علينا أن نتأسف لاختفاء ثقافة أصيلة أم لا فهي مسألة قابلة للجدل. إذا حدث ذلك، فالأمر يحدث طواعية على كل حال. ولكن الثقافة منفعة عامة بامتياز: شيء يقدره الجميع، غير أن أحدا لا يكافأ تحديدا مقابل الحفاظ عليه؛ على المستوى العالمي نحن نقدّر وجود ثقافات أخرى، وإن لم نتعامل معها شخصيا: مثل كثير من الأشياء التي لا نمارسها شخصيا، والتي لها قيمة. أما على المستوى الفردي، فيريد الآباء عادة أن تنتقل ثقافتهم إلى أطفالهم، لكن سواء كان هذا سهلا أم لا فالأمر لا يعتمد فقط على قرارات الآباء، بل على اختيارات من يعيشون حولهم. ولهذا، حتى إذا نظرنا إلى التغيير الثقافي نظرة مستقبلية، نرى أنه يلقى ترحيبا من أجيال مقبلة، وإذا نظرنا إليه نظرة سلفية، فربما يتصرف السكان الأصليون بحذر مبرر إزاء التحدي الثقافي الذي يشكله المستوطنون. فكرة تبني أحفادهم ثقافةً أخرى ليست بالضرورة رسالة مطمئنة. بطبيعة الحال، التغير الثقافي الذي يأتي به المستوطنون هو مجرد عنصر مؤثر واحد من بين الكثير من عناصر التغيير، لكن على عكس الكثير من العناصر الأخرى، يكون هذا العنصر اختياريا. إذا لم يرغب السكان الأصليون في التغيير، فلا حاجة بهم إلى أن يتقبلوا المستوطنين.

(*) الفريزيون Friesian: جماعة إثنية تعود أصولها إلى القرون الوسطى كانت تسكن فريزيا، وهي منطقة تقع على السواحل الغربية لألمانيا وهولندا. [المترجم].

لهذا تعتبر هجرة المستوطنين من بلدان غنية إلى أخرى فقيرة سيفا ذا حدين بالنسبة إلى السكان الأصليين: المستوطنون يجلبون معهم تقاليد مؤسساتية تلقى ترحيبا، وكذلك يأتون بثقافات ربما لا تلقى ترحيبا. علينا الآن أن نتأمل، على سبيل الافتراض، العملية نفسها عندما تحصل الهجرة من بلدان فقيرة إلى أخرى غنية. فلنتخيل أن المستوطنين الفقراء يأتون إلى مجتمع غني، وكانوا مصممين على الاحتفاظ بثقافتهم أو حتى نشرها. النماذج الاجتماعية التي يأتون بها لن تكون ذات فائدة: البلدان الفقيرة أصبحت فقيرة لأن نماذجها الاجتماعية معطلة وتعاني الخلل. لهذا سيكون للمجتمعات المزدهرة أسبابها لكي تتصرف بحذر مع هؤلاء المستوطنين.

البلدان الفقيرة طبعا لا تُرسل المستوطنين إلى بلدان غنية. بعض المهاجرين في العصر الحديث من بلدان فقيرة إلى أخرى غنية ربما يرغبون في التصرف مثلما يفعل مستوطنون سابقون، لكنهم يفتقرون حتما إلى أي مظهر من مظاهر السلطة السياسية المستندة إلى العنف الذي كان المستوطنون قادرين على التلويح به. لكن ربما كان التمييز الحديث بين الانصهار الثقافي والانعزال الثقافي مشابها إلى حد ما لذلك التمييز المبكر بين المهاجرين والمستوطنين. المهاجرون يتركون مجتمعهم الذي ينتمون إليه في الأصل وينضمون إلى مجتمع جديد، وهذا ما يجعل من السهولة عليهم تقبل الحاجة إلى الاندماج. أما المستوطنون، فإنهم يفتقرون إلى نوايا الاندماج: إنهم يتوقعون الإبقاء على قيمهم وثقافتهم في المجتمع الآخر الذي يصلون إليه.

معنيان للتعددية الثقافية

مثل أي شيء آخر يتعلق بالهجرة، يُسيَّس الخطاب الثقافي الخاص بالمهاجرين بامتياز. على جانب من الطيف لدينا مفهوم الاندماج: المهاجرون يتزاوجون مع السكان الأصليين، ويتبعون أنماط سلوك هؤلاء السكان. إنني شخصيا من نتاج الهجرة الاندماجية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بوريس جونسون، عمدة لندن(*)، الذي كان جده مهاجرا من تركيا. وعلى الطرف الآخر لدينا انعزال ثقافي دائم للمهاجرين ضمن جالية منغلقة على نفسها تكون فيها المدارس واللغة في حالة انفصال، وحيث

(*) بوريس جونسون شغل منصب عمدة لندن من 2008 حتى مايو 2016، أما عمدة لندن وقت صدور الكتاب فهو صادق خان، وهو من أصل باكستاني. [المحررة].

يعاقَب بالطرد على الزواج من خارج المجموعة. في الوقت الذي يكون فيه هؤلاء الناس مواطنين بالمعنى القانوني، فإنهم يُعتبرون جزءا حقيقيا من المجتمع فقط إذا نظرنا إليه راديكاليا على أنه مجتمع متعدد الثقافات.

لقد ظهرت التعددية الثقافية ردا على سرديات الاندماج. ربما كان الحافز الأساسي لها يتمثل في الاعتراف بأن الكثير من المهاجرين لم يكونوا متحمسين للاندماج: إنهم يفضلون أن يتجمع بعضهم مع بعض في تكتلات تؤدي إلى حماية ثقافتهم الأصلية. النقد الذي يوجَّه إلى المهاجرين على ترددهم في الاندماج ربما يُنظر إليه على أنه يعني تفوق ثقافة السكان الأصليين، وهذه النظرة بدورها ربما تنطوي على شيء من العنصرية. لكن التعددية الثقافية بدأت تتشكل تدريجيا بصورة أكثر إيجابية بواسطة النخب الليبرالية التي صارت تنظر إلى هذه المسألة باعتبارها أمرا مرغوبا فيه: مثل هذا المجتمع المتعدد الثقافات يمكن أن يوفر تنوعا ومحفزات أكثر مقارنة بالمجتمع ذي الثقافة الواحدة. في هذا الشكل تحتضن التعددية الثقافية فكرة التعايش الدائم بين ثقافات مختلفة في المجتمع نفسه. وتظهر نظرة جديدة إلى الأمة على أنها حيز جغرافي سياسي تتعايش فيه جماعات ثقافية مختلفة بسلام، وتتمتع بوضع اجتماعي وقانوني متساوٍ. وسواء بقي السكان الأصليون يمثلون الأغلبية أو لا، لن تكون لهم مكانة خاصة. ربما كان المعنى البديل للتعددية الثقافية، الأقرب إلى الفكرة الأصلية، هو أنه بدلا من اندماج المهاجرين في السكان الأصليين يحصل انصهار ثقافي بين المهاجرين والسكان الأصليين. على العكس من الاندماج، لا يوحي الانصهار بتفوق ثقافة السكان الأصليين أو تمتعها بمزايا على حساب ثقافة المهاجرين.

إذن لدينا الآن أربعة أنواع متنافسة من الخطاب في ما يتعلق بالمهاجرين. يمكن أن يأتوا كمهاجرين تقليديين، يتقبلون ويستلهمون الاندماج مع ثقافة السكان الأصليين. أو يأتون ولديهم نوايا الانصهار الثقافي، فيساهمون بما لديهم على طاولة مشتركة يأكل منها الجميع. ويمكن أن يأتوا كانعزاليين من الناحية الثقافية، ومصممين على أن يعزلوا أنفسهم عن مجتمع السكان الأصليين في الوقت الذي يشاركون فيه اقتصاديا: هم في الواقع عندئذٍ يكونون ضيوفا من العمال. أو يمكن أن يأتوا كمستوطنين، وقد عقدوا العزم على نشر ثقافتهم وسط السكان الأصليين. كيف تتوزع هذه الأنماط الأربعة من الخطاب، أخلاقيا وعمليا؟

الاندماج والانصهار

على الرغم من أن الاندماج أصبح «ظاهرة» قديمة، يبقى له بعض المزايا الأساسية، ليس للسكان الأصليين فحسب، بل لكل من يعنيهم الأمر. من الناحية الأخلاقية، هو يتماشى مع القاعدة الذهبية في التعامل مع الآخرين بالطريقة التي تريدهم أن يعاملوك بها. من الأمور المألوفة أن المهاجرين من مجتمعات فقيرة يمكن فقط أن يُطالبوا أخلاقيا بالتمسك بأحد الخطابات الأخرى إذا كانوا أنفسهم يساندون تلك الخطابات في بلدانهم التي ينتمون إليها. غير أن بضعة مجتمعات فقيرة حققت نجاحا في الانفصال الثقافي: وهذا هو السبب في الواقع الذي جعل مونتالفو وريnal كويرول يجدان أن التمايز الثقافي في البلدان الفقيرة يزيد احتمال حدوث أعمال عنف بين الجماعات[30]. إن أعتى المدافعين عن الانفصال الثقافي يتكلمون عن الاندماج على أنه «إبادة جماعية ثقافية»، لكن هذا تحوير للمفردات لا مبرر له، ويجب ألا يُستخدم إلا في حالات الضرورة. تتعايش الثقافات الأصلية للمهاجرين وتستمر بديناميكية في بلدانهم التي ينتمون إليها. وليس هناك سبب أخلاقي لأن يكون جزءا من اتفاق السماح بالدخول إلى بلد معين ألا يتوقع من أي مهاجر أن يستوعب ثقافة البلد الذي يذهب إليه. بعبارة أدق، هل ينبغي أن يُتوقع من المهاجرين أن يتعلموا اللغة المحلية؟ إن وجود لغة مشتركة أفضل حتما: من غير لغة مشتركة يصعب أن تكون هناك سياسات مشتركة. والأكثر من هذا أن اللغة المشتركة مهمة من أجل الاعتبارات المشتركة: علينا أن نتذكر أن إحدى الدراسات التي تناولت مهاجرين مكسيكيين إلى أمريكا وجدت أن أولئك الذين تعلموا الإنجليزية كانوا أكثر استعدادا للتعاون في تقديم المصلحة العامة. إذن يستغل المهاجرون، الذين لا يُبدون استعدادا لتعلم اللغة المحلية، المنافعَ العامة التي ساعدت اللغة المشتركة على تأمينها، فضلا عن ذلك يكونون معرَّضين لخرق القاعدة الذهبية: هل يتقبلون من المهاجرين إلى بلدهم الأصلي ألا يتعلموا لغتهم المحلية أيضا؟

لا يكون الاندماج نافعا من الناحية الأخلاقية فحسب، لكن النتائج العملية التي تترتب على الاندماج تكون مفيدة أيضا. تبقى الثقة على مستوى جيد لأن المهاجرين يستوعبون أنماط سلوك السكان الأصليين. يكتسب المهاجرون والسكان الأصليون تدريجيا الاعتبارات المشتركة التي كانت تسود في السابق ضمن مجتمع

السكان الأصليين. ولأن لديهم سلوكا ثقافيا مشتركا يتوصل كل من السكان الأصليين والمهاجرين إلى فهم بعضهم بعضا. ويتعزز هذا الوضع تدريجيا من خلال الزواج الذي يؤدي إلى ذرية مشتركة. إن احتمال حدوث التزاوج يُعتبر من الفرص المهمة لزيادة فهم الهوية. وبعد مضي فترة طويلة من غير هجرات، مثلما حدث في كثير من البلدان الأوروبية قبل الخمسينيات، يمكن للسكان الأصليين حقا أن يتخيلوا أنفسهم كشعب واحد: كان معظم الناس في بريطانيا من البريطانيين قبل العصر الحجري الجديد. غير أن المهاجرين الذين يتوقعون الاندماج يمكنهم المشاركة في الحكاية نفسها. لن تنتمي ذريتهم إلى عامة الشعب فحسب، بل سوف يتحدرون من الأنساب نفسها التي يتحدر منها السكان الأصليون. من غير المحتمل لامرأة مهاجرة من سيراليون إلى بريطانيا أن تتحدر من أصل الملك ألفريد، لكن من خلال التزاوج يكون من المحتمل أن يتحدر أحفادها من ذلك الأصل. إذا أدركت هذه المرأة تلك الرابطة بين الماضي والمستقبل، ربما ساعدها ذلك في تقبل الانتماء إلى هوية جديدة.

إن التعددية الثقافية في صورة الانصهار تستند أيضا إلى دعائم أخلاقية جيدة. على العكس من الاندماج، فهي تضمن كرامة لمثل تلك المرأة المهاجرة مساوية لما تتمتع به غيرها من نساء السكان الأصليين للبلاد. ليس هناك تدرج هرمي في الثقافات، لكن يوجد إحساس ممتع وإبداع يتحققان من خلال الانصهار الثقافي. الانصهار يتطلب من المهاجرين والسكان الأصليين معا السعي إلى فهم الثقافات الأخرى والتكيف معها. إذا أخذنا بنظر الاعتبار التفوق العددي للسكان الأصليين، ربما يفترض البعض أن الثقافة التي تمتزج حديثا سوف تخضع لهيمنة ثقافة أخرى للسكان الأصليين، وهكذا يكون المهاجرون على استعداد لتقبل تكيف ثقافي أكبر مقارنة بالسكان الأصليين. لكن مثل هذه التوقعات مجرد مسألة عملية، وليست من المتطلبات الأخلاقية. في بريطانيا أصبح طبق «تكة الدجاج» من أكثر الأطباق المحلية الشعبية انتشارا، وحل محل طبق السمك ورقائق البطاطا المعروف. ليست تكة الدجاج بالمعنى الحرفي من مستوردات ثقافة المهاجرين؛ إنها بالأحرى ابتكار بريطاني قدمه أحد المهاجرين الذي قبل تحدي انصهار ثقافته مستفيدا من خبرته، لكي يجعلها تلبي متطلبات السكان الأصليين للأطعمة السريعة. بعبارة عملية أكثر،

الانصهار له نتائج مشــابهة للاندماج. الاختلاف الوحيد يتمثل في خطورة احتمال أن يصبح النموذج الاجتماعي مختلطا بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيف فعاليته إلى درجة مدمرة: علينا أن نتذكر أنه في المعنى الاقتصادي ليست كل الثقافات متساوية.

الانعزالية والمستوطنون

في أوروبا، وحتى وقت متأخر نســبيا، كانت النزعة الســائدة في أوساط النخب السياســية هي تأييد التعددية الثقافية التي تفسَّر على أنها الحق في وجود انفصال ثقافي دائم. هذه الفكرة المتزمتة وما يســاندها من سياســات اتخذت اســتجابة لها أدت إلى شرعنــة الرأي القائل بتفضيل الانفصال الثقــافي من جانب جماعات كبرى من المهاجرين. يتضح أحد مظاهر هذا الانفصال في نمط مناطق ســكن المهاجرين، في ظل غياب سياســات تناهض ذلك، يلجأ المهاجــرون إلى التكتل. هذا ليس بالأمر المستغرب: المهاجرون المستقرون يشــكلون المصدر الواضح للمعلومات والمساعدة على تدفق المهاجرين الجدد. في بعض البلدان، مثل كندا، سعت الحكومات بفاعلية إلى التصــدي لهــذا من خلال الطلب من المهاجرين أن يســتقروا في مواقع محددة. لقــد حاولــت بريطانيا فترةً وجيزة اتباع هذه السياســة، إذ نقلــت عددا قليلا من المهاجرين الصوماليين إلى غلاســكو. وخلال أسابيع، تعرض أحدهم للقتل في حادث اعتداء عنصري، فاضطرت الحكومة إلى معالجة الموقف والتخلي عن تلك السياســة. لكن بســبب غياب سياســة بديلة، أصبح المهاجــرون إلى بريطانيا أكــثر نزوعا إلى التكتــل في مكان ثابت بمرور الزمن في بعض المــدن الإنجليزية، خصوصا لندن. لقد كشــف الإحصاء السكاني الذي أُجري في العام 2011 أن السكان الأصليين البريطانيين أصبحــوا أقلية في عاصمة بلادهــم. حتى في بعض المدن يلاحَظ وجود تكتلات بارزة للمهاجريــن. اســتنادا إلى دليل عن توزع الهجرة، كان البنغلاديشــيون في برادفورد المهاجرين الأكثر تكتلا من الناحية المكانية ضمن ســتة وثلاثين من مواقع المهاجرين في أوروبــا. في لندن يتكتل المهاجــرون في المناطق الداخلية الرئيســية، بينما ينتقل الســكان الأصليون إلى الضواحي... وهذا ما يســمى نمط توزيــع كعكة «الدونت». حتى ضمن مناطق لندن الداخلية هناك درجة عالية إضافية من التكتل. على سبيل المثال، كشــف إحصاء السكان البريطاني للعام 2011 أنه خلال العقود الماضية كانت

تــاور هاملتس أسرع المناطق نمــوا في البلاد، وهي من المناطــق الداخلية في لندن، وقد تزايد عدد ســكانها بنســبة 26 في المائة. هذا النمو يعود ســببه بدرجة كبيرة إلى وجود مهاجرين من بنغلاديش: يكاد يكون نصف البنغلاديشــيين الموجودين في لندن يعيشــون في هذه المنطقة، وفي المقابل، أكثر من نصف الأطفال في المنطقة من البنغلاديشيين الآن.

يظهر النزوع إلى الانعزال، مع أن هذا يحصل بمعدل أقل لا يكاد يكون ملموسا، من خلال الممارســات الثقافية. قد لا يشــمل هذا جميع تجمعات المهاجرين، وقد تكــون له علاقة بتصاعــد الأصولية الإســلامية أكثر من ارتباطه بسياســات البلدان المضيفة. على سبيل المثال، يبدو الجيل الثاني من المهاجرين المسلمين إلى فرنسا أقل استعدادا من آبائهم للسماح لأطفالهم بالأكل في مطاعم المدارس[31]. وتتميز النساء البنغلاديشــيات/ البريطانيات بصورة متزايــدة بالحرص على ارتداء النقاب، بينما في بنغلاديش نفســها لا يلبسن هذا النوع من الحجاب: في هذه الحال من الواضح أن المهاجرين لا يتمسكون بممارسات في مجتمعهم الذي ينتمون إليه في الأصل، لكنهم يريــدون أن يميزوا أنفســهم عن الســكان الأصليين. في بريطانيــا أدى هذا الانعزال الثقافي إلى اقتراح قدّمه رئيس أساقفة كانتربري بأن يقدم البرلمان نظاما قضائيا موازيا يستند إلى الشريعة الإسلامية. وهذا من شأنه أن يكون مثالا نموذجيا على المهاجرين الذين يأتون بمؤسساتهم إلى البلد الذي ينتقلون إليه.

وإلى جانــب الانعــزال في التشريعــات القانونية هناك الانعزال الســياسي: هنا يجتمع الانعزال المكاني والثقافي معا لتســهيل الأمر. مــن التجليات الواضحة إعادة تشــكيل المنظمات السياســية التي كانت موجودة في البلد الأصلي لتؤدي دورها في البلدان المضيفة. على سبيل المثال، كانت الحكومة المحلية لبلدة تاور هاملتس تشعر بالانزعاج الواضح من التناحر بين الحزبين السياسيين المهيمنين في بنغلاديش: «رابطة عوامي» و«الحزب الوطني البنغلاديشي». وبينما استمر نشاط هذين الحزبين ضمن الوسط السياسي البريطاني بصورة متواضعة وربما سرية، ظهر مثال أكثر علنية في العام 2005، إذ بادر المســلمون البريطانيون بتأسيس حزب سياسي خاص بهم، وهو حزب ريســبكت (الاحترام Respect)، وتمكن هذا الحزب مــن الفوز بمقعدين في البرلمان في الانتخابــات، أحدهما في تاور هاملتس، والآخر في برادفــورد، وتتركز في الدائرتين

الانتخابيتين تكتلات عالية للمهاجرين المسلمين. كان حزب «ريسبكت» هو الحزب العلني للمسـلمين، خصوصا من الآسـيويين، وانسجم مع ميول الناخبين على أساس الهويـة التي ينتمون إليها. وهو أيضا يتبنى توجهات معارضة إلى درجة كبيرة للتيار السياسي السـائد للأحزاب الأخرى. في بريطانيا يستطيع الناخبون تسجيل أصواتهم إما شـخصيا وإما بالبريد. وفي برادفورد تمكن حزب «ريسـبكت» من الحصول على ثلاثة أرباع أصوات الناخبين التي أرسـلوها بالبريد. كان التصويت البريدي، ويشـبه في ذلـك قوة غير مسـلحة من الشرطة، من الإنجـازات المفيدة طبعا ضمن مجتمع متحـضر، لكنه يعتمد على تقاليـد غير معلنة. التصويت البريـدي يتضمن احتمال خرق مبدأ سرية الاقتراع. وضمن تركيبة العائلة التي يتمتع رب العائلة فيها بسلطة مميزة على بقية الأفراد، ربما تخضع استمارات التصويت التي تُملأ في المنازل لتأثيرات تعسفية. بطبيعة الحال، هذا الانتقاد ينطبق أيضا على منازل السكان الأصليين التي تعـاني الهيمنة الذكورية؛ ومع ذلك فهذا مثال واضح حاليا على الاختلاف الثقافي بين كثير من المهاجرين في حياتهم المنزلية ومعايير السكان الأصليين.

تسعى الحكومة المحلية لبلدة تاور هاملتس الآن إلى تعديل وضعها السياسي من بلدة إلى مدينة، وهذا من شـأنه أن يمنحها سلطات أوسـع. إذا أخذنا بنظر الاعتبار التكتلات المكانية للمهاجرين، فالاتجاه المستمر نحو الانعزال السياسي من شأنه - على ما يبدو - أن يولد مدنا تحكمها أحزاب سياسـية يهيمن عليها المهاجرون. هذا يقرب صورة انتقال المؤسسـات على مسـتوى المدينة من مجتمعـات فقيرة إلى مجتمعات غنيـة. من المثير للاهتمام أن اقتراحا مناقضا تماما يقدمه عالم الاقتصاد البارز المختص بدراسـة عملية النمو، بول رومر. إنه يؤمن بفكرة أن المؤسسـات ضرورية من أجل إلقـاء الضوء على الاختلاف بين الفقر والازدهار، لكنه يضيف إلى ذلك بأن يقدم حلا بسـيطا يتمثل في ما يعرف بـ «المدن المؤجَّرة» Charter Cities[(32)]. المدينة المؤجرة تنشأ على منطقة يمكن لحكومة بلد فقير أن تتخلى عنها في صيغة عقد إيجار طويل الأمد لكي تحكم بقوانـين بلد من البلدان المتطورة. ربما تتخلى بنغلاديش عن قطعة من الأرض لكي تُحكم بقوانين السـلطة القضائية لسـنغافورة، أو قوانين بريطانيا. إذا ما تَحقَّق ضمان سـلطة القانون، يتوقع رومر أن كلا من المستثمرين وغيرهم سوف يتدفقـون إلى تلـك الأرض. المفارقة في قلـب مقترح رومر - انتقال المؤسسـات من

المجتمعــات الأصليــة إلى مجتمعات مضيفة - هي أنــه إذا كان رومر محقا، فالشيء الذي يهرب منه المهاجرون، على الرغم من أنهم ربما لا يدركون ذلك، هو المؤسسات الفاشلة التي يبدو أنهم كمستوطنين يريدون جلبها معهم.

عــلى الرغم من النجاحات المؤقتة التي حققها حزب «ريســبكت» في بريطانيا، لا يعزل أغلب المهاجرين أنفسَــهم عن المنظمات السياســية للسكان الأصليين، لكن ميولهم السياســية غالبا ما تكون واضحة إلى درجة عالية. في الإنتخابات البريطانية للعام 2010، صوت الناخبون من الســكان الأصليين لمصلحة حزب المحافظين بنسبة أكــثر بقليل مــن «أربعة إلى ثلاثة» في مقابل حزب العــمال الحاكم في ذلك الوقت. وكذلك صوتت الأقليات الإثنية بنسبة تكاد تكون «واحدا إلى خمسة» لمصلحة حزب العمال[33]. كان نمط تصويت المهاجرين واضحا أيضا عبر أرجاء أوروبا. في أمريكا كان الأمر أقل وضوحا، ولكنه كان حاسما في انتخابات العام 2012. لم يكن من المستغرب أن يشعر كثير من الناخبين من أصول إسبانية بالإقصاء بسبب سياسة ميت رومني(*) الداعية إلى «العودة الطوعية إلى الوطن».

من المعايير العقلانية للاندماج السياسي للمهاجرين أن يعكس ولاؤهم - بصورة عامــة - اهتمامات الســكان الأصليين. ليس هذا مؤشرا عــلى الاندماج فقط، لكنه عــلى الأقل لن يشــكل تهديدا صريحا لعملية ديموقراطية راســخة الجذور. تعتمد الديموقراطية على تناوب الســلطة بين الأحزاب، بحيث ينبغي للأصوات الانتخابية الإجمالية أن تتوزع بين الأحزاب الرئيســية. من ناحية أخرى، إن شــكّل المهاجرون كتلــةً انتخابية أساســية بتأييدهــم حزبا واحــدا معينا، فلن يتحقــق التوازن بين الأحزاب السياســية إلا بتصويت السكان الأصليين ضد ذلك الحزب الذي استقطب دعم المهاجرين.

لهذا الأمر نوعان من النتائج غير المحبذة: أحدهما هو احتمال أن يسيء الخطاب العدواني ضمن النزاع الســياسي إلى قضيــة الهجرة: يمكن أن يُنظر إلى أحد الأحزاب، بما أنه يعتمد على أصوات الناخبين من المهاجرين، على أنه مناصر للمهاجرين، بينما الحزب الآخر الذي يجتذب بقوةٍ أصواتَ الناخبين من السكان الأصليين سوف يُنظر

(*) Mitt Romney: هــو مرشــح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاســية في العــام 2012 بالولايات المتحدة الأمريكية. [المحررة].

إليـه على أنه معارض للهجرة، والنتيجة الأخرى أن يتسـبب التناوب على السـلطة بـين الأحزاب في وجود فترات يكـون فيها المهاجرون غير ممثّلـين بصورة مؤثرة في الحكومة، وفترات أخرى يخسر فيها الحزب الذي فاز بالأغلبية من أصوات السـكان الأصليين السلطة بسبب التعاطف السـياسي المميز للمهاجرين. مثل هذه المواقف ليسـت افتراضية: في الانتخابات لمنصب عمدة لندن حدث هذا السياق نفسه تماما من توزيع الولاء؛ كانت إسـتراتيجيات الأحزاب السياسية تعكس نمط تقسيم كعكة الـ «دونت» بين المهاجرين والسكان الأصليين. إن التقسيم الواضح لأصوات الناخبين مـن المهاجرين ليس نتيجة محتومة للهجرة، وليس من «أخطاء» شـخص ما، لكنه بالتأكيـد شيء غير مرغوب فيه. ولأن الدعم السـياسي للمهاجرين إذا انحرف - إلى درجة عالية - عن مسـاره الصحيح قد تترتب عليـه مثل هذه النتائج غير المرغوب فيها، فهناك ضرورة قوية لئلا تطرح الأحزاب السياسية برامجها اعتمادا على سياسات الهجرة. هذا أحد مجالات السياسة التي يستند فيها الاتجاه الشائع إلى تقييم مشترك للمعطيات الواقعية على النحو المطلوب. الاتجاه الشـائع لا يعني طبعا أن تتجاهل أحزاب التيار السياسي السائد هذه المسألة.

الاندماج ومواقف السكان من المهاجرين

نادرا ما يلقى المهاجرون من بلدان ذات دخل منخفض الترحيبَ من مجتمعات ذات دخـل مرتفع. هناك عليهم أن يتحملوا تبعـات العنصرية والتفرقة في العمل، وسـلوكيات مُذلة من المجتمعات المضيفة ربما تجابَه بسياسات حكومية رادعة. هنا يتركـز اهتمامنا على معدل الاندماج - المعدل الـذي يمكن للمهاجرين أن يندمجوا فيه مع السـكان الأصليين - ومن الواضح أن مثل هذه المواقف قد تشـكل عوائق، فالاستبعاد الاجتماعي يؤدي إلى تشجيع انتشار هويات مستقلة.

بعيـدا عن مسـألة تبدو واضحة، وهي أن رهـاب الأجانب Xenophobia من جانب السـكان الأصليين يعيق الاندماج، فما الذي لدى علم الاجتماع ليقدمه هنا؟ مـن نتائـج البحوث المهمة التي أجريت أخيرا أن المواقف الأكثر انتشـارا للسـكان الأصليين تتأثر بشيء محدد وهو مسـتوى الثقة[34]. كلما كان مستوى الثقة أكبر من جانب السكان الأصليين، ليس فيما يتعلق بالمهاجرين فقط ولكن فيما بينهم، أصبح

من السهولة للمهاجرين أن يندمجوا. هذا ليس غريبا: يكون المهاجرون في وضع أفضل لتكوين علاقات جيدة في مجتمعهم الجديد - مصطلح بوتنام «جسر رأس المال» - إذا كان السكان الأصليون يميلون إلى الثقة بهم.

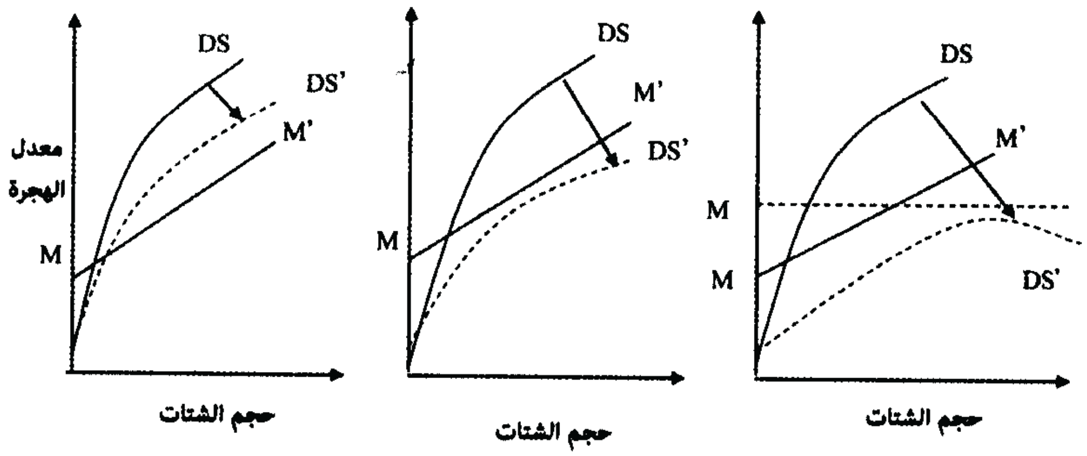
إذا كان هذا صحيحا، عندئذ تطرح آلية إضافية للتغذية ضمن مخططنا التوضيحي. يرى بوتنام أن التنوع يقلل الثقة وسط السكان الأصليين: الناس يترددون في منح ثقتهم بسهولة. إذا ترجمنا هذا لأغراض عملنا، فكلما زاد عدد الشتات غير المندمجين، تقلصت الثقة بهم. لكن علينا أن نضيف تأثير ردود أفعال هذا التقلص في الثقة إلى المعدل الذي يندمج عنده الشتات. يتضمن هذا التأثير أنه كلما زاد حجم الشتات، تباطأ معدل الاندماج. ينعكس الاندماج بشكل منحنى على «جدول الشتات»، وكلما كان الاندماج أبطأ، كان المنحنى أكثر تسطحا. بناء على هذا التأثير ينحرف الجدول باتجاه عقرب الساعة. أما الدلالات المحتملة لهذا التأثير فتجدها في الشكل (3 - 2).

في القسم الأول من الشكل تتمثل النتيجة في شتات أكبر ومعدل هجرة أسرع. وفي القسم الثاني، لا نجد توازنا طبيعيا: من دون وجود أساليب للسيطرة على الهجرة، يستمر الشتات ومعدل الهجرة في التصاعد. وفي القسم الأخير تكون تأثيرات ردود أفعال الشتات على الثقة وارتدادا من الثقة إلى الاندماج قوية بما يكفي، بحيث إنه وراء حجم محدد من الشتات، سوف ينخفض عدد الناس الذين يندمجون في هذا المجال. إذا حدث هذا، عندئذ يكون هناك سقف لمعدل الهجرة. وإذا تجاوزت وسائل السيطرة على الهجرة هذا السقف، فسيستمر الشتات في التوسع بلا حدود.

الاندماج وسياسات حكومات البلدان المضيفة

يمكن أن تؤثر السياسات التي تتبعها حكومة البلد المضيف إلى درجة ما في مواقف كل من السكان الأصليين والمهاجرين على السواء. عندما يمثل تعريف التعددية الثقافية، باعتباره يعني الإبقاء على ثقافات محددة لجماعات من المهاجرين، سياسة رسمية، ستحظى بعض المنظومات الاجتماعية الراسخة من الناحية الثقافية - وسط المهاجرين - بالقبول والتشجيع. يمكن أن يتركز الشتات في بضع مدن ليس إلا، وبعض المدارس في هذه المدن ربما تتدفق عليها أعداد كبيرة من

أبناء الشتات. كان سينظر إلى تشجيع وجود مدارس تضم مهاجرين من إثنية واحدة باعتباره مثيرا للشكوك والمخاوف من قِبل التقدميين الذين نادوا بسياسات النقل بالحافلات لأطفال المدارس الأمريكية في الستينيات.



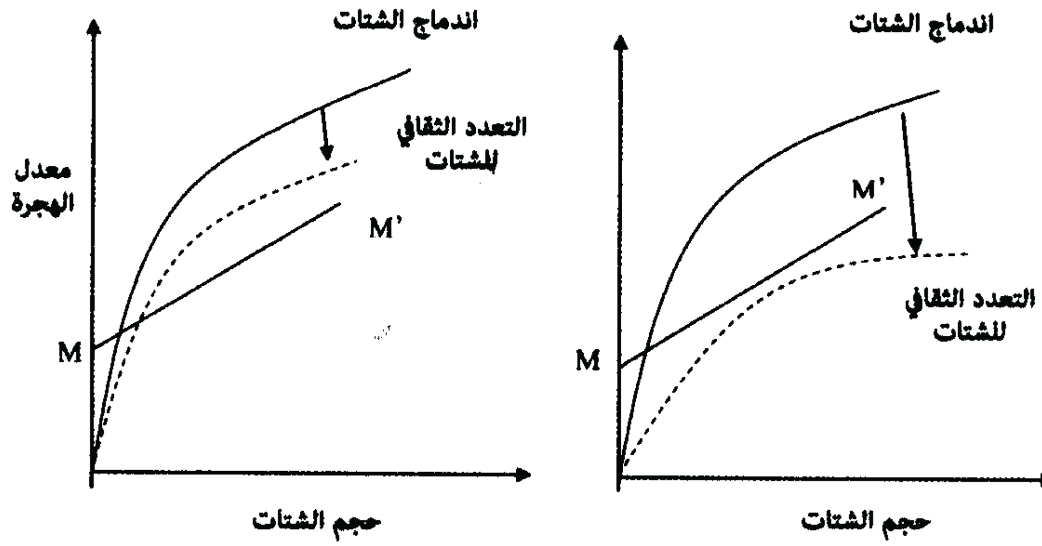
الشكل (3 - 2): الثقة واندماج الشتات

لكن في الوقت الذي تتيح فيه سياسات التعددية الثقافية، وتشجع مجاميع من المهاجرين على الحفاظ على تميزهم الثقافي والاجتماعي، تختلف السياسة تجاه السكان الأصليين بالضرورة. إن المخاوف المبررة من التمييز المناهض للهجرة تتطلب إجراءات رادعة من الحكومة للتصدي لشبكات مماثلة وسط السكان الأصليين. قبل الهجرة تكون الشبكات الاجتماعية التي توجد في بلد معين بلا شك من السكان الأصليين حصرا. من شأن سياسة التصدي للتمييز العنصري أن تمنع ظهور هذه الشبكات: عليها أن تسعى إلى احتواء المهاجرين.

في البحث الذي أجراه أخيرا رود كوبمانز وجد أن معدل الاندماج يتأثر في الواقع بهذه الخيارات السياسية[35]. يكون الاندماج أبطأ في حال وجود سياسات تتبنى التعدد الثقافي. لسياسات التعددية الثقافية تأثيرات ملموسة قابلة للقياس تتمثل في تقلص استعداد وكفاءة المهاجرين لتعلم اللغة الرسمية، والتي نعرف أنها تقلل فرص التعاون في تحقيق المصالح العامة، وتساعد على تزايد احتمالات الانعزال المكاني. يرى كوبمانز أيضا أن أنظمة الرعاية التي تحرص على توفير الحياة الكريمة تؤدي

إلى تباطؤ الاندماج من خلال إجبار المهاجرين على البقاء في قاع السلم الاجتماعي. بطبيعة الحال، هي تغري السكان المحليين أيضا على ذلك، لكن يبدو أنها أكثر إغراء للمهاجرين، لأنهم معتادون أكثر على مستويات عيش متواضعة. حتى الدخل المتواضع الذي توفره أنظمة الرعاية يبدو مغريا، ولهذا فإن الحافز للحصول على دخل أعلى من خلال الحصول على وظيفة يكون أضعف. ما بين هذا وذاك، تؤدي التعددية الثقافية وأنظمة الرعاية، التي تسعى إلى توفير الحياة الكريمة، إلى تباطؤ الاندماج في العمل وفي المجتمع ككل. ووفقا لكوبمانز، كلاهما له تأثيرات مهمة وواضحة.

إن تأسيس شبكات اجتماعية داخل مجاميع من الناس - أو ما يسميه روبرت بوتنام «روابط» رأس المال الاجتماعي - أسهل من تأسيسها فيما بينهم - جسر رأس المال الاجتماعي. وكذلك فإن تأسيس شبكات اجتماعية ضمن مجاميع صغيرة أسهل أيضا من تأسيسها مع مجاميع كبيرة. من هنا، فإن الربط بين التعددية الثقافية وقوانين مكافحة التمييز العنصري يمكن أن يؤدي - من دون قصد - إلى ظهور معضلة: المهاجرون ربما يكونون في وضع أفضل لبناء رأسمال اجتماعي يساعد على الترابط فيما بينهم مقارنة بالسكان الأصليين. يتسنى للمهاجرين تأسيس جاليات أو مجتمعات مصغرة مترابطة بقوة من شأنها أن تحافظ على ثقافتهم الأصلية. في الواقع كثيرا ما يرتبط مصطلح «جالية» روتينيا بأي شخص سبق أن هاجر من البلد الأصلي نفسه: كما في حالة «الجالية البنغلاديشية» أو «الجالية الصومالية». في المقابل، وبفعل سلطة القانون، تكون كل الشبكات الاجتماعية من السكان الأصليين مطالبةً بالتحول من تأسيس رأسمال اجتماعي يساعد على الترابط إلى مد الجسور. نتيجة لهذا، وعلى الرغم من المعاناة من الأعباء الاجتماعية الصعبة للهجرة، ينتمي المهاجر النموذجي إلى شبكة اجتماعية أكثر تماسكا من المواطن النموذجي من السكان الأصليين. ربما يفسر هذا السبب الذي جعل بوتنام ينظر إلى السكان الأصليين كمجاميع مشتتة. يكون الناس أقل ارتباطا بالشبكات الاجتماعية ـ إنهم «يتثاقلون» وفق عبارته. إن اقتران سياسة الانعزال بين الثقافات إذا طبقت على المهاجرين، وقوانين مكافحة التمييز العنصري إذا طبقت على السكان الأصليين، سوف يخرق القاعدة الذهبية. ربما تتلقى إحدى المجموعتين معاملة لا يمكن أن تمنح للمجموعة الأخرى. لكن من الواضح أن السكان الأصليين لا يُسمح لهم بالحفاظ على شبكات اجتماعية تقتصر عليهم: هنا تكون أجندة الاندماج من الاختيارات الأساسية.



الشكل (3 - 3): سياسات الاندماج في مقابل التعدد الثقافي في حالة توازن

يوضح التباين بين سياسات الحكومتين الفرنسية والبريطانية تجاه الممارسات الثقافية للمهاجرين، ممثلا في ارتداء الحجاب، غياب الاتساق إلى أن ارتداء الحجاب بمعناه الحرفي تماما منافٍ للاعتبارات المشتركة. في فرنسا جرى التعامل معه باعتباره لا يتماشى مع مبدأ الأخوة، ولذلك مُنع ارتداء الحجاب. لقد تلقى إجراء المنع تأييدا من الشيوعيين ومن اليمين الذي يمثل الاتجاه السياسي السائد. أما في بريطانيا، بينما تذمر بعض السياسيين من مختلف الأطياف من زيادة ظاهرة الحجاب، فقد اعتبرتها كل الأحزاب مسألةً لها علاقة بالحرية، ولا يجوز للحكومة التدخل فيها. لكن، مثلما يشير إلى ذلك قرار الحكومة الفرنسية، فإن الحرية التي تدمر أواصر الأخوة ينبغي ألا تُعتبر من الحقوق الإنسانية. من نتائج هذه الاختلافات في الرؤى السياسية أنه على الرغم من أن بريطانيا يعيش فيها عدد من المسلمين أقل من فرنسا، أصبح ارتداء الحجاب ظاهرة شائعة بصورة متزايدة، بينما في فرنسا لم تعد ظاهرة الحجاب موجودة.

مرةً أخرى في الإمكان استخدام مخططنا التوضيحي لكي نستكشف كيف أن الاختيار بين سياسات الاندماج والتعددية الثقافية يؤدي دورا مهما في السماح للهجرة بالتصاعد. إن تأثير تلك السياسات يتمثل في تغيير معدل الاندماج: سياسات الاندماج تؤدي إلى زيادته؛ أما سياسات التعددية الثقافية فتؤدي إلى انخفاضه.

وكلما كان معدل الاندماج أبطأ، كان مخطط الشتات أكثر تسطحا. ويمكن للاندماج البطيء أن يؤثر في اتجاهين مختلفين يتضحان في الشكل (3 - 3). في القسم الذي إلى اليســار، مع وجود اندماج بطيء، تؤدي سياســات التعددية الثقافية مع الوقت إلى زيادة كل من الشتات ومعدل الهجرة. أما القسم الذي إلى اليمين فهو يصور احتمالا آخــر: الاندماج الأبطأ يقلل احتمال وجود توازن. في حال غياب وســائل الســيطرة والتحكم، فإن الشتات والهجرة سوف يستمران في التصاعد.

ربما بدأ القارئ يستوعب نطاق التخبطات السياسية، لكن سوف نتحول الآن إلى النتائج الاقتصادية للهجرة بالنسبة إلى سكان البلدان المضيفة.

4

النتائج الاقتصادية

توفر الدراسات الاقتصادية نتيجتين واضحتين يمكن توقعهما من تأثيرات الهجرة على البلدان المضيفة. وهذه التوقعات مبسطة وفي بعض الأحيان خاطئة تماما، لكن قبل أن نعقّد الأمور لا بأس في أن نبدأ بتصورات بسيطة.

تتحقق الرفاهية الاقتصادية للسكان الأصليين جزئيا من الدخل الخاص ومن ناحية أخرى من الخدمات الحكومية. بالنسبة إلى الدخل الخاص، من المبادئ الأولى للاقتصاد أن تؤدي هجرة العمال إلى تقليل الأجور وزيادة العائدات من رأس المال. ونتيجة لهذا، فالعمال من السكان الأصليين سوف يكونون في وضع سيئ وأصحاب الثروة من السكان الأصليين يكونون في وضع أفضل. أما بالنسبة إلى الخدمات التي توفرها الحكومة، فإن الرصيد المتوافر من رأس المال العام - المدارس، والمستشفيات، والطرق - سوف تتشارك فيه أعداد إضافية من

«من شأن برنامج «العمال الضيوف» الفريد من نوعه أن يجعل تأثيرات الهجرة تقتصر على سوق العمل ولا تتعداه إلى مكان آخر»

البشر ولهذا سـوف يتدهور مسـتوى الخدمات التي تقدم إلى كل فرد. الناس الأكثر فقرا يحصلون على مبالغ أعلى من الدخل من عملهم مما يحصلون عليه من الثروة الإجمالية ومن مسـتوى الرفاهية التي توفرهـا الخدمات الحكومية. ومن هنا، فإن المتوقع اعتمادا على المبادئ الأساسـية للاقتصاد هو أن الهجرة سـوف تفيد السكان الأصليين من الأثرياء لكنها تجعل فقراءهم في حال أسـوأ. من المثير أن هذا التحليل المبسـط الآن يمكن أن يتطور ويتعقد حتى نصل إلى تخمينات بأن الطبقة الوسطى من الناس سـوف تسـتفيد من طبقة محـدودة من المهاجرين تعتـبر من النماذج النمطية، مثل عمال النظافة والمربيات ومدبرات المنازل، بينما تخسر الطبقة العاملة بعض الوظائف نتيجة المنافسـة مع العمال الذين يبدون اسـتعدادا للقبول بأجور أقل، والمنافسة مع عائلات المهاجرين التي تستفيد من الخدمات الاجتماعية.

التأثيرات على الأجور

هنا لا بد من أن نتحول إلى بعض الأدلة. لحسـن الحظ هناك دراسـة جديدة تمتاز بالرصانة العالية عن تأثيرات الهجرة على الأجور في بريطانيا وهي تغطي فترة مـن فترات الذروة في الهجرة[1]. هذه الدراسـة لا تتناول معدل التأثير على الأجور فقـط، بل تتطرق أيضا إلى التغيرات التي تحدث عـبر مرحلة زمنية طويلة تتحول فيها الأجور من الأعلى إلى الأدنى. لقد وجدت الدراسـة أنه عند أسـفل سلم الأجور تؤدي الهجرة في الواقع إلى انخفاض تلك الأجور، مثلما هو متوقع من خلال المبادئ الأولية للاقتصاد. لكن في حالات أخرى من سـلم الأجور تؤدي الهجرة إلى زيادتها. فضلا عن هذا، فإن الزيادات في الأجور تكون أعلى وأكثر كثافة من حالات انخفاض الأجور: أغلب العمال من السكان الأصليين يحققون مكاسب من الهجرة. في الوقت الذي يتماشى فيه انخفاض الأجور في أسـفل السـلم مع المبـادئ الاقتصادية، فإن ارتفاعها في الدرجات العليـا يمكن أن يفسر بالرجوع إلى تأثيرات جديدة يتجاهلها التحليل المبسـط. يفترض الباحثون أنفسـهم أن تدفق العمال المهاجرين من شأنه أن يحسـن نشاط سوق العمل - المهاجرين المتمركزين في المدن والبلدات الصغيرة التـي تتوافر فيهـا أفضل الفرص المحتملـة لأعمال جديدة - بمعنـى آخر، اقتصاد الخدمات الذي يشـهد توسـعا في جنوب شرق إنجلترا مثلا. لقد سـاعدت سهولة

توســع الخدمات التي يوفرها المهاجرون أصحــاب الأعمال على زيادة الإنتاجية ما يتيح لهم إعطاء أجور أعلى.

وهناك دراســة جديدة أخرى تناولت تأثيرات الهجرة على سوق العمل في أنحاء متفرقــة من أوروبا[2]. وجدت هذه الدراســة أيضا أن الهجرة تؤدي إلى زيادة أجور العمال من الســكان الأصليين. غير أن الآلية التي يحدث بها هذا تكشف عن أشياء مذهلة: يكون المهاجرون في أوروبا، في المتوســط، أكثر مهارة من العمال من السكان الأصليــين، على الرغم من أن جزءا من هذا يحدث ببســاطة بســبب توزع العمال الماهرين في أنحاء أوروبا. يكمل العمال الماهرون دور العمال غير الماهرين بدلا من التنافس معهم، وبذلــك ترتفع إنتاجية العمال غير الماهرين. بطبيعة الحال، يعتمد تأثير هذا على مدى انتقائية الهجرة بما يكفي لرفع مستويات المهارة الإجمالية.

الســؤال النموذجي الذي يطرحــه الباحثون الاقتصاديــون عندما يكون هناك رابحــون وخــاسرون في آن واحد هو: هــل الرابحون قادرون عــلى تحمل تكاليف تعويــض الخاسرين بالكامل مع المحافظة عــلى الربح؟ أما فيما يتعلق بالتأثير الذي يحصل على الأجور فإن الرابحين من السكان المحليين سوف يكسبون الأرباح بدرجة أكــبر مما يخسر الناس الأكثر فقرا، وبذلك يمكنهم تحمل نفقات تعويض هؤلاء. بيد أن الــشيء الأكــثر أهمية ليس ما إذا كان التعويض ممكنــا، بل ما إذا كان هناك أي تعويض فعلا. يعيدنا هذا إلى النقاش الذي سبق أن تناولناه عن الاعتبارات المشتركة ومدى استعداد المحظوظين لمساعدة الأقل حظا. وبينما تزيد الهجرة الحاجة إلى مثل هذه التحولات، فإنها ربما تقلل الاستعداد لتنفيذها.

إذن التأثيرات الأكثر احتمالا للهجرات، التي حدثت في الماضي على الأجور، تتمثل في أن معظم العمال من الســكان الأصليين ينتهي بهم الأمر إلى تحقيق مكاسب من الهجرة، بينما الناس الأكثر فقرا ســوف يخسرون. بينما تكون هذه التأثيرات داعمة للهجرة، فإنها متواضعة الأهمية في الواقع. إن تأثيرات الهجرة على أجور العمال من الســكان الأصليين قليلة الأهمية بالقياس إلى الضجة التي تثار في هذا الشــأن. وعلى الرغم من ذلك فإن الدراســات الميدانية يمكنها فقط أن تحلل تأثيرات الهجرة ضمن نطاق محدود من المتغيرات التي بالإمكان مراقبتها. هذه الدراسات توفر لنا القليل من المعلومات عما يمكن أن يحدث إذا اســتمرت الهجرة في التصاعد. ولهذا ينبغي

علينا الرجوع إلى المبادئ الأساسـية للاقتصاد التـي أشرت إليها في البداية: إن أجور معظم العمال من السـكان الأصليين سوف تنخفض إلى درجة كبيرة وتبقى أقل من معدلاتها لعدة سنوات.

التأثيرات على السكن

في البلدان ذات الدخل المرتفع يعتبر السكن من الأصول الأكثر أهمية من غيرها، وهو يشكل نحو نصف الرصيد الإجمالي للأصول المادية الثابتة. إذن بالإضافة إلى تأثير الهجرة على مسـتويات الدخل المتحقق من العمل، فقد يكون تأثيرها على إمكانية الحصول على السـكن مهما على مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان الأصليين. من الواضح، ومن خلال مسارات متشعبة، أن وجود المهاجرين يؤدي إلى زيادة الضغط على المتوافر من أماكن السكن.

ربمـا يكون التأثير الأكثر أهمية أن هـؤلاء المهاجرين الذين يصلون إلى المكان الذي يريدون العيش فيه فقراء ومعهم عائلاتهم سوف ينافسون الفقراء الآخرين من السـكان الأصليين عـلى الخدمات الإسـكانية. ولأن المهاجرين في الأغلب من الفقـراء وعائلاتهم أكبر عددا من عائلات السـكان الأصليـين، فالنتيجة المتوقعة أنهم يكونون في حاجة ماسـة إلى خدمات السكن، غير أن تلبية هذه الاحتياجات تجعل الفقراء من السـكان الأصليين في وضع محرج نتيجة ازدحام أو قلة الأماكن المتوافـرة. في الوقـت الذي تكون فيـه التأثيرات على أجور العمال من السـكان الأصليـين ذوي الدخـل المنخفض ضئيلـة الأهمية، فإن المنافسـة على الخدمات الإسـكانية قضية لا يسـتهان بها: المهاجرون لا يكونون من الفقراء فحسـب، بل يتمركزون في بضع مناطـق فقيرة. وقد يكون لمعدلات الهجرة في الفترات الماضية تأثـيرات مهمة على ازدحام الأماكن بالناس. إن تصاعد وتيرة الهجرة باسـتمرار لا بد من أن يؤدي بالتالي إلى خطر تقليل سبل حصول الفقراء من السكان الأصليين على الخدمات الإسكانية.

وسـواء أكان للمهاجريـن حقـوق مميـزة في الخدمات الإسـكانية أم لا فهذه مسـألة شائكة في سياسـة التعامل مع الهجرة، بالإضافة إلى أنها ذات أبعاد أخلاقية متشـابكة. ففي الوقت الذي يكـون فيه المهاجرون في وضـع صعب في احتياجهم

إلى السكن بالقياس إلى السكان الأصليين للمجتمع المضيِّف لهم، فإنهم يكونون قد حققوا مكاسب قبل ذلك مقارنة بتلبية احتياجاتهم لو كانوا في مجتمعهم الأصلي. إن تلبية شريحة إضافية من الاحتياجات التي توفرها الخدمات الإسكانية تتطلب استقطاع بعض الحصص من السكان الأصليين الذين هم أنفسهم في حاجة إليها. لا تعتبر الخدمة الإسكانية المنفعة العامة الوحيدة التي تقدم للمهاجرين ضمن تأمين الاحتياجات: ربما كان هناك صراع حاد حتى على مقاعد الدراسة. إن أطفال المهاجرين الذين لا يتكلمون لغة السكان الأصليين لا بد من أن يحتاجوا إلى اهتمامات ومستلزمات إضافية، كما يحتاج إليها أطفال الفقراء المتأخرون تعليميا من السكان الأصليين. بإمكان التوجيه الصحيح للموازنة إلى حد ما أن يلبي متطلبات هذه المسألة، لكن المدرسين المختصين سوف يواجهون اختيارات صعبة تتعلق بتلك الأولويات والاحتياجات التي ينبغي الاستجابة لها قبل غيرها. ومع ذلك، سيذهب المؤيدون لمذهب المنفعة العالمية إلى القول بأن الرفاهية الإجمالية العالمية سوف تتعزز ما دام المهاجرون يحتاجون أكثر من غيرهم من السكان الأصليين الذين يواجهون إزاحة أو منافسة. لكن ربما استنتج آخرون أيضا أنه ما دام المهاجرون في الوقت الحالي محظوظين بتحقيق مكاسب في دخلهم الشخصي، فلا داعي لتحويل جزء كبير من حصة الخدمات الإسكانية إليهم.

المبدأ الأساسي للتعامل المتماثل مع المهاجرين والسكان الأصليين على السواء يمكن أن يطبق إما على مجموعات أو على أفراد. إذا توافرت لنسبة معينة من السكان الأصليين حصصٌ محددة من الخدمات الإسكانية، عندئذ تلزمنا المساواة في التعامل بين المجموعات بحصول المهاجرين على الحصة المقررة نفسها، بغض النظر عن الاختلافات في الخصائص الفردية. وقد أصبح هذا الإجراء معتمدا بالفعل في بعض المناطق. والحافز الذي دفع إلى ذلك يتمثل جزئيا في الإحساس بضرورة الإنصاف من قبل السكان الأصليين لتلك المناطق، وجزئيا في اهتمام عملي بضرورة الاندماج.

القضية الأخلاقية التي يمكن أن تثار ضد منح حقوق متساوية للمجموعتين تتمثل في أن تفادي وجود طبقة ثانوية يتطلب حصول كل فرد من المهاجرين على الحقوق نفسها التي يحصل عليها أي شخص من السكان الأصليين. إذا

كان المهاجرون أكثر احتياجا من السكان الأصليين، فإن المعايير التي تستند إلى الاحتياج ينبغي أن تمنحهم فرصا أكبر للحصول على الخدمات الإسكانية بصورة استثنائية. لكن مسألة وجود مواطنين من الدرجة الثانية لها بعض الحدود. مثلما تطرقت في الفصل الثالث، فإن الرصيد المتوافر من المنافع العامة مثل السكن يعتمد على إدامة منظومة من النشاطات التعاونية. على الرغم من أن المواطنة من المفاهيم القانونية، فمن أجل أن تكون ذات قوة أخلاقية يجب أن تقوم على فكرة أعمق تتعلق بالاعتبارات المشتركة. المواطنة لا تتعلق أساسا بالتأهل للحصول على منافع من الحكومة، ولا تتعلق كذلك بالالتزامات باحترام القانون: إنها تتعلق بالمواقف التي تتخذ من الآخرين. يعتمد الرصيد المتوافر من المنافع العامة على تبني كل من المهاجرين والسكان الأصليين المواقف نفسها إزاء الاعتبارات المشتركة التي يؤمن بها السكان الأصليون نحو أفرادهم. إذا كان ينظر إلى الإبقاء على الاختلاف الثقافي كحق فردي، بغض النظر عن احتمال أن يشكل تهديدا محتملا للمنافع العامة، فهناك ارتباك بين هذا الحق في الاختلاف والحق الفردي في الحصول على الخدمة الإسكانية التي جعلتها ثقافة السكان الأصليين شيئا ممكنا. وسواء كان تخصيص الحقوق لجماعة من الناس أمرا مقبولا من الناحية الأخلاقية أم لا، فهذه مسألة ذات أهمية مميزة، وسوف نعود إليها في الفصل السادس.

إضافة إلى التنافس على الخدمات الإسكانية، وبعد أن يستقر المهاجرون، فلا بد من أنهم ينافسون غيرهم على أسواق العقار الخاصة، ما يؤدي إلى ارتفاع الإيجارات وأسعار المنازل. هناك دراسات تقديرية أجريت في بريطانيا من قبل المكتب المسؤول عن الموازنة ورد فيها أن أسعار المنازل ارتفعت إلى نحو 10 في المائة أعلى مما كانت عليه بسبب الهجرة. مرة أخرى، فإن هذا التأثير على السكن يبدو أكبر من التأثيرات على الأجور. ولأن الرصيد المتوافر من السكن يمتلكه في الأصل عدد محدود من الناس الأغنياء الذين عاشوا في المنطقة منذ زمن قديم، فإن تقدير ارتفاع أسعار السكن بسبب الهجرة سوف يتضمن تغيرات عكسية كبيرة تحدثها مجاميع منخفضة الدخل من السكان. فضلا عن هذا، ما دامت الهجرة تتمركز مكانيا إلى درجة كبيرة، فلا بد من أنها تؤثر في المناطق التي توجد فيها بشكل مختلف جدا.

إن نسبة 10 في المائة زيادة في أسعار السكن بسبب الهجرة لا بد من أن تؤدي إلى تأثيرات جانبية مهمة في الكثير من أجزاء البلاد، وإلى زيادات كبيرة جدا في أسعار السكن في لندن وجنوب شرق إنجلترا وبعض الجيوب الأخرى لمراكز تجمع المهاجرين. من التناقضات التي تظهر من خلال اتساع رقعة الانقسام بين الشمال والجنوب في أسعار السكن أن هذا يجعل الانتقال أكثر صعوبة من مناطق أخرى من بريطانيا إلى جنوب شرق إنجلترا. لقد أدت الهجرة إلى زيادة قدرة الشركات، في المناطق التي تشهد نموا، على تشغيل العمال، غير أنها في الوقت نفسه أدت ربما عن غير قصد إلى انخفاض قابلية التحرك داخليا للقوى العاملة من السكان الأصليين. هذا يؤدي إلى ظهور آلية جديدة لخسارة الدخل بالنسبة إلى العمال الأصليين: يمنعهم هذا التزاحم من الانتقال إلى مواقع عمل تدفع أجورا أفضل في المناطق التي تشهد النمو.

إذا كان ما ذكرناه يشكل خلاصة التأثيرات الاقتصادية للهجرة على السكان الأصليين، فمن الصعب فهم السبب الذي يجعل الاقتصاديين يكادون يتفقون جميعا على أن الهجرة مفيدة. هل نتجاهل بعض التأثيرات الأخرى المهمة؟ سوف أتحول الآن إلى بعض التأثيرات التي أشار إليها بعض الباحثين وغيرها من التي أعتقد أنه جرى التغاضي عنها حتى الآن على نحو غير مبرر.

تأثيرات تميز المهاجرين

غالبا ما يثار جدلٌ في مصلحة الهجرة يتمثل في الفوائد الكبيرة التي تتحقق على المدى البعيد. يستند هذا الافتراض إلى أن المهاجرين يتمتعون بروح الابتكار أكثر من غيرهم، أو على الأقل هم يختلفون بما يكفي بحيث يفكرون خارج نطاق المألوف، وبهذا فإنهم يساهمون في تسارع وتيرة الابتكار الإجمالي. من الأمثلة التي تساق عادة أن المهاجرين في الولايات المتحدة وأطفالهم كانوا السبب وراء العدد الاستثنائي من براءات الاختراع. باختصار، يميل المهاجرون إلى أن يكونوا من الشخصيات الاستثنائية المميزة. هذا الجدل على جانب كبير من الأهمية: إن هجرة الأشخاص الأذكياء والمبدعين ربما تؤدي إلى زيادة معدل النمو مقارنة بأعداد المهاجرين. لكن ربما كانت التجربة الأمريكية في هذا المجال تعود إلى الطبيعة الاستثنائية لأمريكا

كعنصر اجتذاب لرجال الأعمال وأصحاب المشاريع من المبدعين، أكثر مما يعود الأمر إلى الطبيعة الاستثنائية للمهاجرين أنفسهم على نطاق عالمي. علاوة على هذا، حتى إن تم انتقاء المهاجرين من العناصر الاستثنائية، فإن المكاسب التي تتحقق للبلدان ذات الدخل المرتفع سوف تتوازن مع الخسائر التي تلحق بالبلدان الفقيرة التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرون. لا يستدعي انتقال الكفاءات من المجتمعات الفقيرة إلى المجتمعات الغنية بالضرورة احتفاء عالميا. من أجل أن تكتمل الصورة، فحتى إذا كان المهاجرون مبدعين بشكل كبير بالمقارنة بغيرهم، فقد لا يكون السبب وراء ذلك هو احتمال أن يهاجر المبدعون أكثر من غيرهم، بل لأن تجربة الهجرة نفسها تجعل الناس أكثر إبداعا. على سبيل المثال، هناك بعض الأدلة تشير إلى أن التحدي الذي يواجه المهاجرين في تعدد اللغات سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الذكاء[3].

من الصعب قياس تأثيرات المهاجرين على المدى الطويل على النمو. قد يبقى تميز المهاجرين سائدا فقط على المدى المتوسط: أما على المدى الطويل فسوف تندمج سلالة المهاجرين مع عامة السكان. إذن يتمثل تأثير الهجرة الواضح الوحيد على المدى البعيد في زيادة السكان. على مستويات الدخل المرتفع ليس هناك بالفعل أي علاقة بين حجم السكان في بلد معين ودخل الأفراد، إذن ينبغي ألا نتوقع الكثير من التأثيرات الاقتصادية بعيدة المدى من الهجرة بطريقة أو بأخرى. بعض البلدان مثل لوكسمبورغ، وسنغافورة، والنرويج، والدنمارك فيها عدد قليل من السكان ومع ذلك فهي تعتبر من البلدان التي توفر أعلى دخل لمواطنيها. ولهذا، فإن اعتبار حجم السكان الكبير مكسبا أو خسارة يعتمد أساسا على ما إذا كان البلد مكتظا بالسكان أم لا، بالقياس إلى مساحته الجغرافية المستغلة. من البلدان المنافسة على قلة عدد السكان أستراليا، وهي قارة كاملة لا يسكن فيها أكثر من 30 مليونا من البشر. يطرح ماكس كوردن، وهو من الاقتصاديين الأستراليين البارزين، حالة مقبولة منطقيا وهي أن أستراليا سوف تستفيد كثيرا من زيادة أعداد السكان[4]. على الطرف الآخر من الطيف، فإن إنجلترا وهولندا من البلدان الأكثر كثافة سكانية في أوروبا، أو في حقيقة الأمر هما من البلدان الأكثر كثافة سكانية في العالم. في مثل هذه البلدان المزدحمة تكون أماكن السكن الشاغرة نادرة جدا. عندما تزداد أعداد السكان لا يصبح ذلك الحيز مزدحما بالناس فقط، بل يتقلص تماما بسبب الحاجة الإضافية إلى السكن

والبنيــة التحتية، لذلك من غير المحتمل أن يؤدي المعــدل الصافي للهجرة إلى فوائد صافية بعيدة المدى، وبالتالي فالهجرة تكون غير قابلة للاستمرار[5].

يســاعد طموح المهاجرين للنجاح على المدى المتوســط في دفــع الاقتصاد إلى الأمام، وهذا بحد ذاته مكســب للســكان الأصليين. لكــن إذا نظرنا إلى الهجرة من منظور شامل، فحتى النجاح المتفاوت الذي يحققه المهاجرون على نطاق واسع قد يتحول إلى مشــكلة. بالنســبة إلى الجزء الأقل نجاحا من السكان الأصليين يمكن أن يكــون نجاح المهاجرين مثبطا، بدلا مــن أن يكون عنصرا للإلهام. في أمريكا يحصل أطفال المهاجرين في المتوســط على مســتويات أعلى من التعليــم والأجور مقارنة بأطفال السكان الأصليين[6]. وفي بريطانيا تمثلت المشكلة الاجتماعية المستديمة التي تجاوزت الحدود في أطفــال الطبقة العاملة ذوي الطموحات المتواضعة في التفوق - وهي ظاهرة معاكســة تماما لطموحات المهاجرين: إنهما نزعتان لتحقيق الذات بطريقــة أو بأخرى. بعــد عقود من الإحباط والآمال غــير المتحققة، صار الخطاب المهيمن على الســكان الأصليين من الطبقات الدنيا هو الاستســلام للقدر: نتجنب خيبة الأمل من خلال عدم المحاولة. فإذا داهمهم المهاجرون فذلك يمكن أن يعمق الإحساس بحتمية المستقبل. حتى أطفال المهاجرين الذين لا تكون لغتهم في المنزل هــي الإنجليزية يتفوقــون الآن في الأداء على أطفال الطبقة العاملة من الســكان الأصليين. قد تضاعف المنافســة مشــاعر الإحباط والتثبيط: أطفال الطبقة العاملة الذيــن يتحدون الضغط الاجتماعــي لكي يواجهوا توقعات الفشــل، هم في الواقع يتنافسون على المساحة المتوافرة في المصعد - الكليات وبرامج التدريب - مع أطفال المهاجريــن الذيــن يتمتعون بقدرات ذهنيــة عالية. إضافة إلى ذلك، فالمشــكلات التــي تواجه أطفال المهاجرين - اللغة والتمييز العنصري - ملموســة ومن الممكن معالجتها بما يكفي من خلال سياســة فعالة، لذلك فهي في حقيقة الأمر مشــكلات تجد من يتناولها ويهتم بها. غير أن ذلك قد يؤدي إلى تغييب المشــكلات الضبابية التي تصعب مواجهتها، والمتعلقة بالقدرات والطموحات البسيطة لشرائح محددة من السكان الأصليين.

حتــى باتجاه قمــة طيف الإنجازات التــي يمكن أن تتحقــق، فالتفوق المفرط للمهاجرين يمكن أن يتســبب في مشــكلات. مــن الأمثلة الأكثر شــهرة أن «أمهات

النمور» الآسـيوية الشرقية تدفـع أبناءها لتحقيق إنجـازات مذهلة. والطرق التي تتبعهـا مثـيرة للجدل، لأن البعض يعتبرهـا تضحية بمتع الطفولـة العادية - أحلام اليقظة واللعب. إذن فهجرة الأشخاص من شرق آسيا إلى مجتمع أقل صرامة في تربية الأطفـال تكون لها نتائج متوقعة في احتلال هذه الشريحة المحدودة من المهاجرين صفوة المقاعد الدراسـية. على سبيل المثال، في سـيدني، المدينة الرئيسية في أستراليا، أصبح 90 في المائة من طلاب المدرسـة التي كانت تعتبر الأفضل في المدينة الآن من شرق آسيا. وفي نيويورك يشكل الآسيويون نسبة 70 في المائة في المدارس المميزة التي تمول من الدولة، مثل ستويفيسـانت وبرونكس للعلوم. الأذكياء من أطفال السكان الأصليـين تقلصوا ليحل محلهم أطفال المهاجرين. بطبيعـة الحال، من المحتمل أن تكون الأجيال الصاعدة من الأستراليين والأمريكيين أكثر ذكاء مما هم عليه لولا هذه المنافسة من المهاجرين المندفعين بنشاط استثنائي. إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية ذات مغزى، نرى أن الأستراليين والأمريكيين سوف يحققون فائدة إجمالية من هذا. لكن من المنطقي أيضا القول إن القليل جدا من أطفال السـكان الأصليين سـوف ينالون «جوائز مرموقة» تثمينا لنجاحهم في بعض المجالات المميزة. ويبقى السؤال عما إذا كان السـكان الأصليون ينظرون إلى هذا على أنه ربح صاف أو خسارة صافية سؤالا مفتوحـا. جاءت إحدى الاسـتجابات غير المنظورة للكثير مـن الجامعات في أمريكا الشـمالية على شـكل فرض حصص محددة لقبول الطلاب من شرق آسـيا. وبعض المدارس البريطانية الخاصة يبـدو أنها تتبع منهجا تمييزيا في الاتجاه المعاكس؛ وهو المنافسة للتفوق في الامتحانات التنافسية اعتمادا على قبول نسبة عالية من الطلاب الشرق آسـيويين الذين يسـهلون الطريق إلى النجاح. لا شك في أن التمييز العنصري الـذي يمارس بصورة سرية وغامضة وغير مركزيـة من قبل الجامعات والمدارس هو تصرف غير أخلاقي، على الرغم من أنه استجابة طبيعية للفراغ في سياسة الحكومة. في مقابل ذلك، فإن هذا الفراغ كان نتيجة لتجنب النقاش حول هذه القضية.

يتكـرر ذلك في كندا لكن على مسـتوى أعلى، والأمر هنا عـلى جانب كبير من الخطورة. يحتل الآسيويون الشرقيون الآن تقريبا نصف مقاعد الدراسة في الجامعات في مجـالات دراسـية مهمة مثل القانـون. إذن من الصحيح تمامـا القول إنه خلال الجيل القادم سـوف يكـون نحو نصف القضاة الكنديين من أصول شرق آسـيوية.

وســواء كانت هذا التركيبة للسـلطة القضائية مسألة تشـغل الاهتمام بالنسبة إلى السـكان الأصليـين أم لا فإن ذلك يعتمـد على كيفية اندمـاج المهاجرين من شرق آسـيا في المجتمع الكندي. من ناحية، المهاجرون من شرق آسـيا ببسـاطة كنديون: إن كون نصف القضاة من أصول شرق آسـيوية لا يشـكل أهميـة أكثر مما لو كان نصفهم عسراويين. لكن من ناحية أخرى لنفرض أن هؤلاء المهاجرين من شرق آسيا، مدعومين بسياسـات التعددية الثقافية، أسسوا جالية منغلقة على نفسها، متكتلة، وحريصـة على التزاوج فيما بينها، ولها منظومة قيـم ثقافية ومصالح مميزة. يمكن القـول عندئذ إن سـيطرة جماعة منعزلة ثقافيا على نسـبة عالية من القضايا التي تطرح في المحاكم سوف تثير انزعاج السكان الأصليين للبلد المضيف.

النقطـة الأخرى التي تميز المهاجرين هـي ممتلكاتهم. في الوقت الذي يأتي فيه أغلب المهاجرين من بلدانهم الفقيرة وهم يمتلكون أشـياء قليلة مقارنة بالسـكان الأصليين، ليتنافسـوا بعد ذلك على الخدمات الإسـكانية، فقـد أصبحت الثروة من المعايـير التي تؤخـذ في الاعتبار قبل منحهم حق الدخول. نتيجة هذا، فإن مسـألة توزيع الثروة بالنسبة إلى المهاجرين تنحرف بالمقارنة بالسكان الأصليين في الاتجاهين: ليس باتجاه الناس الأكثر فقرا فحسـب، بل الأغنياء أيضا. المعيار الشـائع في سياسة السـماح بدخول الأغنياء هـو أن رأس المال الإضافي الذي يأتي بـه بعض المهاجرين سـوف يرفع مسـتوى الإنتاجية والأجـور. غير أن على الاقتصاديـين إعادة النظر في هذا. إن رأس المال يتدفق بسـهولة بين البلدان ذات الدخل المرتفع، بحيث إن رأس المال الإضافي الذي يأتي به المهاجرون من المحتمل أن يعوض من خلال عملية تدفق عكسـية لرأس المال تـؤدي إلى إعادة التوازن في الأسـواق المالية. لكن لأن عمليات التدفـق المباشر للثروة تكـون واضحة إلى درجة عالية، بينـما عمليات التعويض في خروج الثروة لا تبدو واضحة، فكثيرا ما يسـتخدم السياسـيون هنـا الثروة كمعيار للدخول. ومع ذلك فإن لهجرة الأثرياء نتائجها على أسواق العقارات: الأثرياء سوف يشـترون ممتلكات باهظة الأثمان. على سبيل المثال، في لندن يشتري المهاجرون نحو 70 في المائة من مسـاكن النخبة الآن. ربما كان لهذا تأثيرات عكسـية على المجتمع. لقـد صاغ فريد هيرش مفهوم «بضائع موضعيـة» positional goods: ويقصد بها تلـك المنافع التي تمنح مزايا اجتماعية رفيعة لصاحبها لكـن توفيرها يكون ثابتا[7].

يرى هذا الباحث أن ارتفاع مستوى الرخاء سوف يولد الإحباط حين يفقد الناس الفرص لتملك تلك المنافع على الرغم من الدخل العالي. إذا كان هيرش مصيبا، فإن عبارة «أعطني ثرواتك» الحماسية البريئة، على الرغم مما تحمله من إهانة، قد تكون عرضة للشك.

في الوقت الذي ربما تكون فيه هجرة الأثرياء جدا أقل ضرراً مما تبدو عليه، فإن جماعات الضغط التي تعارض الهجرة تمارس دورها باتجاه آخر يكون فيه المهاجرون عنصرا استثنائيا، ويتمثل ذلك على وجه التحديد في الجرائم التي يمكن أن تصدر عنهم. إن البيانات المتوافرة عن جرائم المهاجرين محدودة بشكل مثير للاستغراب، غير أنه من الوسائل التي تتيح التخمين نسبة الأجانب بين نزلاء السجون عموما. في أنحاء متفرقة من أوروبا، ولأسباب متعددة يشكل الأجانب نسبة كبيرة من نزلاء السجون والأمر في فرنسا ربما يعتبر نموذجيا بعض الشيء، فالأجانب يشكلون نسبة تصل تقريبا إلى 6 في المائة من العدد الإجمالي للسكان ونسبة 21 في المائة من نزلاء السجون. هذه النتيجة ليست قابلة للتعميم في أماكن أخرى خارج أوروبا: في أمريكا يسجل المهاجرون معدلات منخفضة نسبيا للأفعال الإجرامية مقارنة بالسكان الأصليين. لقد تناقشت حول هذه المسألة مع رئيس مكتب الدراسات العلمية في وزارة الداخلية البريطانية BHO، واتضح لي أن هناك فيما يبدو أربعة عوامل أساسية. العامل الأول يتعلق بالثقافة التي يحملها المهاجرون معهم من مجتمعهم الأصلي[8]. ويفسر البروفيسور سامبسون، عالم الاجتماع من جامعة هارفارد، هذا المعدل المنخفض للأعمال الإجرامية لدى المهاجرين إلى الولايات المتحدة من خلال بعض الخصائص الاجتماعية الملحوظة لدى المكسيكيين. إنه يربط تركيبتهم العائلية المتماسكة، وأخلاقيات العمل لديهم، والتزامهم الديني، وكل هذه الأشياء التي تميل إلى تقليل النوازع الإجرامية المحتملة، مع ثقافة الأمريكيين السائدة في أثناء الخمسينيات. ما دامت الثقافات متباينة إلى درجة كبيرة بين مختلف مجاميع المهاجرين، فإن هذا العامل يتحدد من خلال تركيبة الهجرة بدلا من معدلاتها. والعامل الثاني هو الفرص المشروعة التي تتاح للمهاجرين في بلدهم المضيف. إذا كانوا يتمتعون بمهارات قليلة ويواجهون التمييز العنصري في سوق العمل يصبح ميلهم إلى ارتكاب أعمال إجرامية أكثر احتمالا. سواء كان هذا العامل يؤدي إلى

ارتبـــاط قوي بين الهجرة وارتــكاب الأعمال الإجرامية أم لا فإن الأمر يعتمد على كل من تركيبة المهارات في الهجرة وسياســات سوق العمل. والعامل الثالث هو العامل الديموغــرافي: أغلب الجرائم ترتكب من قبل الشــباب، إذن إذا كانت قوانين الهجرة تميل إلى مصلحة الشــباب من الذكور فســوف يكون للمهاجرين نصيب كبير ضمن مجموع نزلاء الســجون. والعامل الرابع يشــمل الروابط الاجتماعية مع الآخرين في المجتمع. إذا كان المرء غير اجتماعي، فإن النوازع الإجرامية تُكبَح باحترام: كلما كان الارتباط بضحايا محتملين أضعف أصبح الاحترام المتبادل واهنا.

إذا جمّعنا الآن التأثيرات على دخل السكان الأصليين عبر مراحل زمنية مختلفة، فسنرى أن التأثيرات الإجمالية على المدى القريب تعتمد على «من تكون». يبدو أن هناك دليلا واضحا على أنه في قاع ســلم الأجور يواجه العمال من السكان الأصليين انخفاضا طفيفا في الأجور، وتقلص قابلية الحركة، وخسائر كبيرة في خدمات الإسكان، غير أن معظم العمال ســوف يحققون المكاسب. أما على المدى المتوسط، فإن نزعة المهاجرين للنجاح والتفوق من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأجور بيد أنها ربما تخرج بعض الأشخاص من السكان الأصليين من دائرة المنافسة على المكاسب. وعلى المدى البعيد، فإن أي تأثيرات اقتصاديــة تكون قليلة الأهمية. التأثير الوحيد الواضح على المدى البعيد هو تقلص المساحة المتوافرة لكل فرد.

هل نحتاج إلى المهاجرين للتعويض عن كبار السن؟

من المســائل الأخرى التي تُثار تأييدا للهجرة، خصوصا في أوروبا، مســألة ذات طبيعــة ديموغرافية[9]. وهذه تتمثل في فكرة أننــا «نحتاج إلى المهاجرين لأننا نزداد شــيخوخة». لقد لجأت بعض المجتمعات، نتيجة سياسات اجتماعية غير فعالة، إلى اتباع إجراءات غريبة في التغيير الديموغرافي لسكانها الأصليين. من بين هذه السياسات المتطرفة ما فعلته روســيا، حيث أدت كارثة فشل إدارة الاتحاد السوفييتي السابق في التحول الاقتصادي إلى انهيار في نســبة الولادات وزيادة الوفيات. كان عدد سكان روســيا في انخفاض مستمر، وقد بدأ قريبا باستعادة توازنه. من المعاني التي ينطوي عليها هذا أن تأتي مرحلة ترتفع فيها نســبة الإعالة - عدد المعالين للشــخص الواحد في ســن العمل - ارتفاعا شــديدا. من الطرق المتاحة لروســيا لتصحيح هذا الوضع

غير المتوازن أن تشـجع هجرة العمال من الشـباب. وتعاني كل من إيطاليا والصين المشـكلة نفسـها لكن بدرجة أقل دراماتيكية. إذا كانت الهجرة دائمة فهي طريقة صارمـة لمعالجة الخلل الديموغرافي المؤقت. وهناك بدائل عدة لمعالجة الوضع، مثل هجرة بعض المسنين: على سبيل المثال، الكثير من النرويجيين الآن يلجأون إلى جنوب أوروبا عندما يتقاعدون. أو يمكن للمجتمع أن يتخلى عن بعض موارده، مثلما يفعل الأفراد عندما يحالون إلى التقاعد. من خلال التخلي عن بعض الموارد يصبح المجتمع قادرا على استيراد بضاعة أكثر من التي يصدرها. من شأن هذا، في المقابل، أن يحرر بعض العمال من الالتزامات بتلبية احتياجات الكبار في السن. مثل هذا التخلي عن الموارد ربما يكون مناسـبا لروسـيا التي تمتلك احتياطات عملة أجنبية هائلة وموارد طبيعية شاسعة.

لكن حقيقة أن المجتمع يشـيخ ليست سـببا للاحتياج إلى مزيد من العمال. إن أحـد أهم إنجازات التفاعل بين العلم والسياسـة العامة للبلد هو الزيادة السريعة في متوسط العمر المتوقع، وتبلغ هذه الزيادة نحو سنتين في كل عقد. لقد ولدت أنا شـخصيا بعد ولادة والدي بأربعة عقود، ويتوقع أن أعيش نحو ثماني سنوات أطول من حياته. وإذا نظرنا إلى نزوع وسـائل الإعلام نحو التشاؤم، فكثيرا ما يجري تناول هذه المسـألة كما لو كانت مشـكلة: يلوح أمام أنظارنا شبح المسؤولية عن المسنين والعاجزين. لكن في حقيقة الأمر، فإن سـنوات الحياة العملية النشـطة تزيد بمثل معدل تزايد سـنوات الحياة الإجمالية. السـبب الوحيد الذي يجعل من الشيخوخة مشـكلة فعلية هو اتباع سياسـات عاجزة. عندما شرعت قوانين التقاعد للمسـنين وخصصت الرواتب التقاعدية، تقريبا في منتصف القرن العشرين، ثبت السياسـيون والإداريون الفاشـلون سـن التقاعد بعمر محدد مثل خمسـة وستين أو ستين سنة، بـدلا من ربطه بمتوسـط العمر المتوقـع. في كل عقد من الزمن تضاف سـنتان إلى العمر المتوقع للإنسـان، وبالتالي تضاف سـنوات أخرى إلى مرحلـة التقاعد. نتيجة لهذا تُصاب المجتمعات بالغضب وخيبة الأمل في المناسبات النادرة التي يحشد فيها السياسـيون نباهتهم فيعملون على رفع سـن التقاعد للتعويض عن بعض الزيادة في العمـر المتوقع للإنسـان. مع زيادة العمر المتوقع للإنسـان بهذه السرعة، يكون تخصيص زيادة إجمالية إلى سن تقاعد غير ممكن. مع زيادة ازدهار المجتمع وتراكم

الـثروة، يمكنه تدريجيـا أن يتحمل تقليل فترة التقاعد بالقيـاس إلى العمر المتوقع، ولكن هذا الخيار يجب ألا يحدد بعمر معين.

إذا أخذنا بنظر الاعتبار حماقة بعض الحكومات في تحديد ســن التقاعد، فلماذا لا نســمح باســتقبال مزيد من المهاجرين الشــباب إنقاذا للموقف؟ لماذا لا نفعل ذلك: لأن مثل هذه الإســتراتيجية غير قابلة للاســتمرار. إن تدفق المهاجرين الذين هم في ســن العمل يعطي المجتمع مكســبا ماليا مؤقتًا، بينــما زيادة العمر المتوقع للإنســان هي عملية مســتمرة. لقد عمل الاقتصاديون على تطوير تصورات واضحة لكيفية التعامل مع الربح المؤقت: يجب أن تخزن الأرباح. على سبيل المثال، بإمكان الحكومة الاستفادة من زيادة مؤقتة في العائدات التي تحققها من هجرة الشباب في سبيل تقليص الديون العامة. ما لا ينبغي أن تقوم به بشكل مطلق هو استخدام تلك العائدات لاســتحداث التزامات جديدة مســتمرة للإنفاق، مثل الرواتب التقاعدية. ولكن ذلك ما تعنيه مقولة إننا «نحتاج إلى مهاجرين لمواجهة زيادة نسبة المسنين».

فضلا عن هذا، فإن الجدل الذي يثار حول التغيرات الديموغرافية يفترض مسبقا أن المهاجرين يقللون من نســبة العاجزين إلى العمال: بما أنهم من الشــباب، فإنهم من القوى العاملة وســوف يعوضون عن نسبة متزايدة من المتقاعدين من السكان الأصليــين. لكن المهاجرين من العمال لديهم أطفــال وآباء أيضا. من المعايير المميزة للمجتمعــات ذات الدخل المنخفض ارتفاع عدد الأطفــال الذين ترغب الأمهات في إنجابهــم: إلى أن يأتي الوقت الذي يتحولون فيه إلى معايير المجتمعات ذات الدخل المرتفع، يميل المهاجرون من مجتمعات الدخل المنخفض إلى إنجاب أعداد كثيرة من الأطفــال. ســواء كان المهاجرون يأتون بآبائهم العاجزين الذيــن يعيلونهم إلى البلد المضيف فهذا يعتمد كثيرا على سياسة البلد في التعامل مع الهجرة. في بريطانيا، حتى العام 1997، كانت الرغبة الســائدة وســط المهاجرين من بلــدان منخفضة الدخل أن يأتــوا بأقاربهــم العاجزين عن العمــل، بحيث إن نســبة 12 في المائة فقط من المهاجريــن كانوا يأتون من أجــل العمل. إذا أخذنا بنظر الاعتبــار كلا من الأطفال والآبــاء والأمهات، فليس ثمة افتراض في أن المهاجرين ســوف يؤدون، ولو مؤقتا، إلى تقليص نسبة الإعالة. تبحث سلسلة من البحوث التي أجراها أخيرا توربن أندرسن، وهو بروفيسور دنماركي في الاقتصاد، في التأثير المحتمل للهجرة في استمرارية وإدامة

منظومات الرفاهية والازدهار على النمط الإسكندنافي. وتضمنت الاستنتاجات التي توصل إليها أن الهجرة بعيدة كل البعد عن أن تساعد على ديمومة الرفاهية، بل ربما تؤدي إلى أن تجعل تلك المنظومات غير فعالة، وذلك بسبب تركيبة ارتفاع نسبة الإعالة ومستويات المهارة المنخفضة لدى أغلب المهاجرين[10].

هل نحتاج إلى المهاجرين لملء النقص في المهارات؟

هناك فائدة أخرى محتملة للهجرة تتمثل في ملء النقص في الأعمال التي تتطلب مهارات عالية. من وقت إلى آخر، تصبح بعض مواقع العمل التي تتطلب مهارة استثنائية في حاجة ماسة إلى عمال ماهرين لا يتوافرون لدى السكان الأصليين، فيكون التعويض السريع باللجوء إلى مهاجرين مختارين بعناية. في التسعينيات اكتشفت ألمانيا حاجتها إلى عمال في مجال تكنولوجيا المعلومات، وحاولت جاهدة أن تشجع على هجرة مؤقتة للعمال الآسيويين الماهرين لمعالجة الأمر. وفي الخمسينيات وجدت فرنسا نفسها في حاجة إلى عمال الإنشاءات وجلبت أعدادا منهم من شمال أفريقيا. وفي السبعينيات وجدت بريطانيا نفسها في حاجة إلى الممرضات وقامت بجلبهن من دول الكومنولث. على مدى فترة طويلة من الزمن لجأت الرابطة الطبية البريطانية، وهو الاسم المهذب لنقابة الأطباء، إلى تقليص أعداد الأطباء (زعما أن ذلك بهدف الحفاظ على المعايير، مع أن الغرض الحقيقي هو خلق ندرة من شأنها تبرير دفع أجور عالية). ونتيجة لذلك، فالأطباء البريطانيون يحصلون على أعلى الأجور في أرجاء أوروبا. استجابة لهذا، استقدمت خدمات الصحة البريطانية أطباء مهاجرين. لا يمكن لأي مجتمع أن يتوقع أن تلبى كل احتياجاته من المهارات. لكن كما توضح حالة الأطباء البريطانيين، فالهجرة ربما تعتبر صمام أمان ولكنها، على المدى الطويل، تضعف الحافز لمعالجة أصل المشكلة الذي يتمثل في ضعف التدريب.

لم يتطرق أحد من الباحثين، وفق معلوماتي، إلى تأثير الهجرة في مستوى تدريب العمال من السكان الأصليين بما فيه الكفاية. علينا أن نتذكر أن العمال من السكان الأصليين في أوروبا قد استفادوا من هجرة العمال الماهرين: بإمكان العمال غير الماهرين من السكان الأصليين العمل جنبا إلى جنب مع العمال الماهرين من المهاجرين. وبينما تتحقق من خلال هذا منفعة مباشرة لغير

الماهريــن، ربما يكون الأمر على خلاف ذلك بصورة غــير مباشرة. يعتمد تدريب العــمال الشــباب على توجه الشركات نحو الاســتثمار في مجــال التدريب، ولأن التدريب يكلف مبالغ طائلة، ولأن العمال المدربين قد يتجهون إلى شركات أخرى، فمن المربح أكثر اتباع إســتراتيجية تناســب كل شركة على انفــراد، ومن الممكن اســتقدام أولئك العمال المتدربين سابقا من شركات أخرى. ولأن استمالة العمال لعبة ربما لا تكلف الضرائب، تحاول بعض المؤسسات الصناعية الاتفاق على التزام مشترك بضرورة التدريب، وتتبع بذلك رقابة على بعضها الآخر عن طريق وسائل الضغــط. تعترف جميع الشركات ضمن حقل صناعــي محدد بالحاجة إلى تنفيذ نصيبهــا المقرر من التدريــب. لكن النتائج التي تعتمد على التعاون والتنســيق المشــترك من المحتمل أن تكون هشة وقابلة للتشتت. يمكن لأي صدمة مفاجئة أن تكــسر أواصر هــذا النمط مــن التضامن. يمكن أن يشــكل تدفق المهاجرين المدربين مثل هذه الصدمة، فهو يتســبب في اختلال منظومة التدريب الواســعة النطاق. مع تدفق المهاجرين المدربين، لن يبقى اســتئجار عمال متدربين ســابقا أمرا مربحا لأنهم لن يضطروا إلى استقطابهم من شركات أخرى. حتى إذا انهارت برامج التدريب، فالشركات مع ذلك قد تحقق مكاسب متراكمة لأنها الآن تحصل على عمال مدربين من دون أن تدفع تكاليف التدريب. غير أن العمال الشــباب من السكان الأصليين سوف يخسرون وظائفهم لأن الشركات لن تكترث بعد ذلك بالاستثمار في تدريبهم.

ســواء انطوى هــذا التأثير على أهمية فعلية أم لا، فالأمــر لم يبحث جديا بعد، لكــن ربمــا ظهر هذا في بريطانيا. كان هناك انهيار واســع في برامــج التدريب التي تمول من الشركات: جرى التخلي عن الكثير من مشــاريع تدريب المهنيين المبتدئين. هذا التراجع في تدريب الشــباب تزامن إلى درجة كبيرة مع ارتفاع معدلات الهجرة: خلال الســنوات التي شــهدت ذروة الهجرة، شغل المهاجرون نسبة 80 في المائة من الوظائف الجديدة، لكن ســواء أكان ذلك هو الســبب، أم مصادفة، أم نتيجة فهذه مســألة مفتوحة للنقاش. على كل حــال، عندما تتخلى الــشركات الصناعية الكبرى عن برامج تدريب العمال الجدد فمن الصعوبة إنعاشــها من جديد وذلك بســبب التكاليف العالية للتنسيق بين الشركات.

الأمـور التـي تكون في مصلحة العمـل لا تكون بالضرورة في مصلحة السـكان الأصليـين. الفائـدة التي تتحقـق على المدى القريـب من النشـاطات الاقتصادية تعود أسـبابها إلى سياسـة الباب المفتوح: فمن الأرخص من الناحية المالية استئجار مهاجرين ماهرين تلقوا التدريب في مكان آخر بدلا من تدريب الشباب من السكان الأصليين، ويكون مستودع المهارات أوسع كلما كان الباب مفتوحا أكثر. ومن مصلحة السكان الأصليين إجبار الشركات التي تريد الاستفادة من النموذج الاجتماعي للبلد على تدريب شبابها وتشغيل عمالها. في هذا المجال تقف ألمانيا شاهدا على أن مثل هذه السياسة يجب ألا تدفع الشركات للذهاب إلى الخارج. غير أن اختلاف المصالح بـين الشركات والمواطنين يجعل الناس يتشـككون في تأثير هذا في سياسـة الهجرة. في معظم الأسـابيع أرى رسـائل إلى الصحافة موقعة من بعض المديرين التنفيذيين يشـجبون فيها ويعارضون فـرض القيود على الهجـرة. إذا كان هؤلاء يحتاجون إلى عـمال ماهرين، فلـماذا لا يقومون بإعدادهـم وتدريبهم؟ الذرائـع العجيبة التي يسـوقونها هي مجرد تنويعات شـاحبة على مقولة «ما ينفـع شركة جنرال موتورز سوف ينفع البلد».

هل الهجرة من البلدان تولِّد الهجرة إليها (النزوح)؟

يمكن التعرف على السياسـة التي تتبعهـا بريطانيا حاليا تجاه الهجرة بمجرد الرجـوع إلى حركة انتقال النـاس بمختلف الاتجاهات: طرح نسـبة الهجرة من البلد من نسـبة الهجرة إلى البلـد (النزوح) لأغراض بعيـدة المدى، هي طريقة مناسـبة لتعريف سياسـة التعامل مع الهجرة. إذا كان الهدف الإبقاء على نسبة ثابتة للمسـاحة المتوافرة لكل فرد من السـكان، عندئذ ينبغـي أن يكون صافي الهجـرة صفرا أو نحو ذلـك، اعتمادا على معدل الـولادات. لكن لأغراض أخرى ينبغـي النظـر إلى الهجرة من البلد والهجرة إلى البلد بشـكل منفصل. في أغلب البلدان ذات الدخل المرتفع لم تشـكل الهجرة منها قضية تشغل السياسيين. بيد أن الدلائل الأخيرة تفترض أن الهجرة من البلدان الأوروبية تلحق خسائر جسيمة ببقية السكان[11]. يميل المهاجرون إلى أن يكونوا أكثر مهارة من السكان الأصليين وينجذبوا إلى الأعمال التي توفر لهم دخلا عاليا، ويفضلوا البلدان التي شـهدت

نموا سريعا مثل الولايات المتحدة وأستراليا. هل هناك أي سبب للتفكير في أن المهاجرين سوف يؤدون إلى تصاعد وتيرة الهجرة من الداخل؟

ضمن النموذج الاقتصادي القياسي للهجرة، هناك نظام نقاط يحدد مدى استحقاق الإنسان للحصول على حق الهجرة ويربط بخط مباشر بين الهجرة والنزوح. علينا أن نتذكر أن من خصائص منظومات النقاط إعطاء امتيازات لأقارب المهاجرين في الشتات. التاريخ الماضي للهجرة على نطاق عالمي يعطي الأوروبيين تسهيلات للوصول إلى الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا أكثر من مواطني البلدان ذات الدخل المنخفض. لكي نرى كيف يحدث هذا النموذج، لنأخذ ثلاثة بلدان في العالم: سوف أسمي البلدان بأسماء حقيقية من أجل أن نتذكرها، لكننا لا نقصد بها بلدانا حقيقية بعينها، إنها كيانات ذات خصائص مفترضة. البلدان أ (أمريكا)، وب (بريطانيا)، وهما بلدان متماثلان من دول اقتصاد الأجور المرتفعة، بينما البلد ت (تشاد) له اقتصاد أجور منخفضة. أمريكا تسمح بدخول مهاجرين من المواطنين البريطانيين، لكنها لا تسمح بدخول مهاجرين من تشاد. وتتبع بريطانيا الآن سياسة الباب المفتوح في الهجرة بالنسبة إلى المواطنين من تشاد. وكانت النتيجة أن صار المواطنون من تشاد ينتقلون إلى بريطانيا، مما أدى إلى انخفاض الأجور بعض الشيء. لم يؤدِ الانخفاض القليل في الأجور إلى ثني الهجرة المستمرة من تشاد: المكاسب التي تحققت من الهجرة تبقى هائلة. لكن المواطنين البريطانيين الآن لديهم حافز اقتصادي قوي للهجرة إلى أمريكا. الآلية التي تدفع إلى الهجرة من بريطانيا في هذا النموذج البسيط تتمثل في انخفاض الأجور، وهذا شيء نعرف أنه لا يحصل بأي مقدار مهم في الهجرة الحقيقية. لكن إذا لم تنخفض الأجور فلا يعني هذا بالضرورة أن معايير العيش لن تتغير نحو الأسوأ. على سبيل المثال، عندما تصبح المدينة أكثر اكتظاظا بالناس، فالمكاسب التي تتحقق في الأجور تقابلها خسائر زيادة الازدحام. إن أكثر من نصف السكان حاليا في لندن من المهاجرين، بيد أن عدد سكان لندن اليوم هو ما كان عليه في الخمسينيات عندما كان تقريبا جميع السكان من الأصليين. ليس من المعقول في حال اختفاء الهجرة أن يتقلص عدد السكان الأصليين للندن إلى النصف، إذن التفسير المنطقي الوحيد أن الهجرة دفعت السكان الأصليين

إلى تـرك لندن. أين ذهب هؤلاء النـاس؟ الكثير منهم انتقلوا إلى الضواحي خارج المدينـة فقط[12]. ومع ذلك تعـاني بريطانيا وهولنـدا في الوقت الحالي معدلات هجرة عالية لمواطنيها بالتزامن مع هجرة إليها. سـواء وجدت علاقة حقيقية بين المسألتين أم لا فلم يتناول أحد ذلك بالدراسة والتحليل.

تسـمى الآلية التي من خلالها تتسـبب الهجرة من الخـارج في هجرة أخرى للسكان الأصليين بـ «حلقة الرخاء والكساد». يؤدي تدفق رؤوس الأموال الدولية والقـوى العاملة إلى تضخيم الرخاء والازدهـار، وما يلحقه على نحو غير مقصود من الكسـاد الذي ينتج عن ذلك. في التسـعينيات أدى تدفق رؤوس الأموال إلى شرق آسيا إلى الكساد المعروف في العام 1998 - أو ما يعرف بالأزمة الاقتصادية في شرق آسـيا - وعلى نحو مماثل، أدت سياسة الباب المفتوح أمام الهجرة إلى زيادة حالة الرخاء بين العامـين 1997 و2007 في الولايات المتحدة، وأيرلندا، وبريطانيا، وإسـبانيا. وفي الوقت نفسه، ادعى سياسـيون مثل غوردون براون أنهم قد قضوا عـلى حلقة الرخاء والكسـاد. لكن الشيء الـذي قاموا به في الواقـع أنهم كثّفوا هذه الحلقة من خلال إدامة الرخاء لفترة أطول: أتاحت الهجرة اسـتمرار الإنفاق المفـرط على الصعيد العام والخاص من دون إثارة التضخم الذي أجبر الحكومات في السـابق على كبح جماح الرخاء. وكانت النتيجة هي الكسـاد الشـامل الذي حـدث في العـام 2008. الهجرة لم تتسـبب في حلقة الرخاء والكسـاد ، لكن كما يحصـل في تدفـق رؤوس الأموال دوليا، أدت إلى تضخيـم الحلقة، وبذلك تعمق الكسـاد. في أثناء فترة الكسـاد انخفضت نسبة اسـتقدام عمال جدد، وهذا أدى إلى معدلات بطالة عالية جدا في أوسـاط الشباب الذين دخلوا سوق العمل. على سـبيل المثال، في إسـبانيا، يبلغ معدل بطالة الشباب حاليا نحو 50 في المائة. ليس ثمة آلية يترك من خلالها المهاجرون العاملون وظائفهم في سـبيل أن يحتلها عمال جدد من السكان الأصليين. حين يواجهون البطالة، ربما يلجأ السكان الأصليون من الشـباب إلى الهجرة. سواء قرر المهاجرون الجدد العاطلون عن العمل أن يعودوا إلى ديارهـم التي جـاءوا منها أم لا فهـذا يعتمد على فجوة الدخـل القائمة بين بلدانهم والبلد المضيف وسـهولة الانتقال. إن أغلب المهاجرين إلى إسبانيا جاءوا مـن أفريقيا، حيث مسـتويات الدخل منخفضة جدا، وكثـيرا ما كان الدخول إلى

إسبانيا صعبا بما يكفي بحيث ربما يكون قرار العودة مستحيلا. إذن حتى إذا كان المرء عاطلا عن العمل لمدة سنوات في إسبانيا ربما يكون الاختيار الأفضل ألا يترك البلاد. في مقابل هذا، كان أغلب المهاجرين إلى أيرلندا في أثناء سنوات الرخاء من أوروبا الشرقية. ونتيجة لهذا كانت فجوة الدخل أضيق والهجرة أسهل، بحيث عاد في أثناء فترة الكساد في أيرلندا كثير من المهاجرين إلى ديارهم، مما سهل إجراء تعديلات على سوق العمل. ومع ذلك، شهدت أيرلندا في العام 2011 أسرع معدلات هجرة للسكان الأصليين منذ القرن التاسع عشر. وفي البرتغال تمثلت ردة الفعل على فترة الكساد في مشكلة الشباب العاطل عن العمل من السكان الأصليين التي أصبحت شديدة الوطأة بحيث أجبرت الحكومة على تشجيع الهجرة كسياسة رسمية. الهجرة القادمة في سنوات الرخاء ولدت عن غير قصد هجرة أخرى للسكان الأصليين خلال سنوات الكساد الاقتصادي.

حتى إذا أدت الهجرة إلى تحفيز هجرة معاكسة، فهل الأمر مهم؟ من وجهة نظر فردية، سواء كانت المنفعة أو الليبرالية، فمثل هذا الاختيار الطوعي لتغيير المكان للسكان الأصليين ليس له أهمية في نتائجه. في حقيقة الأمر إذا كان المواطنون البريطانيون يحصلون على مكاسب كبيرة من تأجير أو بيع منازلهم نتيجة للهجرة، وهذا يتيح لهم الانتقال إلى إسبانيا، فكل الأطراف سوف تكسب. الخيار الأول هو إزالة كل العقبات أمام الهجرة، والثاني الاستفادة من الاختلافات بين وطن وآخر، وتوزيع الناس على بلدان العالم بطرق شرعية للوصول إلى فرص الدخل المرتفع. إذا كنت تشعر بالانزعاج من هذا الاستنتاج، ربما لأنك تعطي أهمية إلى مفهوم الوطن أو الأمة، بدلا من النظر إلى هذا المفهوم على أنه وسيلة لتوفير الفرص المفيدة للأفراد في حياة كريمة. ليست الهجرة من المسائل المهمة، خارج نطاق تأثيراتها الاقتصادية، مادامت لا تغير تركيبة السكان إلى درجة خطيرة. لكن إذا أصبحت العلاقة بين الهجرة من الخارج والهجرة من الداخل بابا دوارا يحوّل تركيبة السكان، فستصبح ذات أهمية كبيرة. لو أن تشاد أفرغت من سكانها، فسوف يكون في الأمر خسارة عالمية. كذلك إذا تخيلنا انتقال سكان أيسلندا إلى النرويج بعد أن امتلأت أيسلندا بالصينيين. كيف ننظر إلى هذا باعتباره خسارة ضمن هيكل أخلاقي حيوي؟ هذا ما سوف أتناوله في الجزء 5 من الكتاب.

اقتصاديات العمال الضيوف

لقد مررنا حتى الآن بشبكة من التأثيرات الاقتصادية الأساسية التي تترتب على الهجرة. القول بأن الهجرة تؤدي إلى انخفاض الأجور بالنسبة إلى العمال من السكان الأصليين، والقول بأن الهجرة ضرورية من الناحية الاقتصادية كلاهما غير صحيح. الحقيقة أن الهجرة المعتدلة لها تأثيرات اقتصادية في السكان الأصليين تتحقق على المديين القصير والمتوسط، وربما كانت تأثيراتها إيجابية متواضعة. وقد جرى تجاهل التأثيرات بعيدة المدى. في مقابل ذلك، فالهجرة المستمرة والسريعة يحتمل أن تؤدي إلى انخفاض معايير المعيشة المرفهة لأغلب السكان الأصليين، وذلك من خلال التأثيرات في الأجور والحاجة إلى المشاركة في رأس المال العام الشحيح. إذن بينما تكون القيود على الهجرة مهمة لحماية معايير العيش، فإن الهجرة المعتدلة تحقق مكاسب معتدلة أيضا. لكن إذا كان المجتمع، مثل اليابانيين، يرغب في أن يبقى متجانسا، عندئذ فالتكاليف الاقتصادية التي يتحملها تكون متواضعة بحيث يتمكن من إبقاء الباب مغلقا. على كل حال، من دون وجود أي نوع من الهجرة إليها تبقى اليابان أحد المجتمعات الأكثر ثراء في العالم. بعبارة أخرى، المؤشرات الاقتصادية تدل على أن الاقتصاد ينبغي ألا يكون معيارا مهما في تحديد سياسة الهجرة.

إذا لم يكن المعيار هو الاقتصاد، فما هو المعيار إذن؟ من الواضح أن النتائج غير المؤكدة، والتي ربما كانت سلبية على الرفاه الاقتصادي، تأتي من التأثيرات الاجتماعية التي ناقشناها في الفصل 3. هناك طريقة واحدة فقط يمكن من خلالها تجنب كل التأثيرات الاجتماعية تقريبا، وبذلك تبقى لدينا التأثيرات الاقتصادية فقط. يحصل هذا إذا مُنع المهاجرون من الاندماج بأي شكل من الأشكال في المجتمع غير أن يكونوا عمالا: بمعنى آخر، وبالتعبير الألماني اللطيف، أن يكونوا «عمالا ضيوفا». من شأن برنامج العمال الضيوف Guest Work Program الفريد في نوعه أن يجعل تأثيرات الهجرة تقتصر على سوق العمل ولا تتعداه إلى مكان آخر.

لقد اختارت بعض المجتمعات، على وجه التحديد في الشرق الأوسط، تطبيق برامج العمال الضيوف في هذا المجال. ولأن هذه المجتمعات صغيرة وغنية، كانت عناصر الجذب لمثل هذه السياسة في التعامل مع الهجرة بالنسبة إلى السكان الأصليين مهمة أيضا: لقد جعلت تلك المجتمعات الأشخاص الآخرين يعملون لديها

مــن دون أن تتعرض تركيبة السـكان للتغيير. أصبحــت دبي ذات اقتصاد مترف في الخدمات - إذ إن نسـبة 2 في المائة فقط مــن دخلها يأتي من النفط - وهي نموذج لتطبيق هذا البرنامج. إن نســبة هائلة من المقيمين في دبي، وهي 95 في المائة، هي مــن المهاجريــن. ربما تفكر بأنه لا يوجد مجتمع عــلى الأرض يمكن أن يتحمل مثل هذا التدفق، لكن في دبي لا يهدد المهاجرون، حتى في أعدادهم الكبيرة هذه، تركيبة المجتمع لأنهم لا يســتطيعون أن يطالبوا بالجنسية أو حتى بحقوق الإقامة. يعتمد بقاء برنامج العمال الضيوف على عقود تشغيلهم وسلوكهم. الأجور التي تعطى لهم لا علاقة لها بمســتويات الأجور بالنسبة إلى المواطنين، وهي ببساطة المعايير السائدة بشأن مهاراتهم على نطاق عالمي. من شأن زيارة تقوم بها إلى دبي أن تشكل صدمة تبقــى تتذكرها طويلا عن اللامســاواة العالمية، لأن نموذج العمل هناك يســتقطب تباينا شاسعا في الدخول. الأغنياء جدا يأتون للإقامة في الفنادق الراقية، والفقراء جدا يأتون للعمل والخدمة في هذه الفنادق. لكن على الرغم من أن دبي تستثمر الفرصة التي خلقتها اللامســاواة العالمية، فليست هي التي تتسبب في تلك اللامساواة. على العكس من ذلك، الأعمال التي توفرها دبي تساعد الناس الفقراء.

من حيث الجوهر، فإن تشـجيع الاقتصاديين للهجرة نابعٌ من الحماس لنموذج العــمال الضيوف. من المألــوف أن يكون تأييد برامج العــمال الضيوف ضمنيا، لأن كل التأثــيرات الأخــرى للهجرة يجري تجاهلها. غير أن البروفيســور ألن ونترز، وهو اقتصــادي متميــز متخصص في الهجــرة، قد كــرّس جهده في تأييد نمــوذج العمال الضيــوف. يقول ونترز على وجــه التحديد إنه يفترض أن تشــجع كل البلدان ذات الدخــل المرتفع الهجــرة المؤقتة لأعداد كبيرة من العمال غــير الماهرين من البلدان الفقــيرة[13]. من الناحية الاقتصادية من الصعوبة تفنيد هذه الوصفة: إنها في الواقع يمكن أن تخلق مكاســب عالمية ومنافع لكل من تعنيه هذه العملية. وهكذا ينشــأ عالم من الطوابق العليا والطوابق السفلى: الخادمات الذليلات من فقراء العالم يمكن أن يحشرن حشرا في الغرف العليا لمنازل الطبقة المتوسطة. لكن الشيء الذي يدحض هذا المقترح تغاضيه التام عن الأخلاقيات القابلة للتطبيق. المجتمعات الأوتوقراطية المنغلقــة في دول الخليج يمكنها في الواقع أن تفرض سياســة قاســية في العزل التام بين الحقوق والالتزامات للســكان الأصليين عــن هؤلاء المهاجرين. على نحو مماثل،

يمكنهـا أن تفـرض طرد المهاجرين لـدى إنهائهم المدة المتعاقـد عليها والتي تكون ثابتة. أما المجتمعات المنفتحة الليبرالية في الغرب فلا يمكن أن تبدأ باتباع مثل هذه السياسات. بعد أن يصل المهاجرون إلى بلد معين، فمن الصعب أن يتعرضوا للطرد: في الواقع، باسـتثناء أمريكا، ينبغي أن نقول إن ذلك «مستحيل» بدلا من «صعب». في أمريـكا، وخلال إدارة الرئيس أوباما، بقيت معدلات الطرد عند حدود 400 ألف شخص في السنة. في مقابل ذلك، في أوروبا يكون طرد المهاجرين نادرا جدا، فهو يمدد قانونيا، ويثير المزيد من الجدل والخلافات أيضا. حتى العمال الضيوف الذين جاءوا مـن تركيـا إلى ألمانيا على افتراض أن ذلك إجراء مؤقت في الخمسـينيات تحولوا إلى مقيمين دائمـين. المهاجرون إلى البلدان الديموقراطية ذات الدخل المرتفع لم يصبحوا فقـط جزءا من القوى العاملة، بل جزءا من المجتمـع. من الأفضل الآن تقبل هذه الحقيقة الواضحة وتقييم نتائجها على ضوء التوازن الإجمالي للمكسـب والخسـارة فيما يتعلق بالسكان الأصليين.

5

أخطاء سياسة التعامل مع الهجرة

في هذا المسح الطويل لتأثيرات الهجرة في السـكان الأصليين للمجتمعات المضيفة، وفي الناس الذين ظلوا في بلدانهم، وفي المهاجرين أنفسـهم، وصلنا إلى مرحلة الاستراحة. وبعد أن تناولنا التأثـيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفـة، حان وقت إجراء تقييم أولي لسياسة الهجرة.

الربط بين التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

من خلال مراجعـة المضامين التي وردت في الفصل السابق، متجردين من أي انحيازات أخلاقية، يتضح أن الهجرة المعتدلة لها تأثيرات اقتصاديـة إيجابيـة في السـكان الأصليين في الأغلـب، وتأثيرات اجتماعيـة غامضة. هناك مكسب يتحقق كلما زاد التنوع الثقافي، يقابله تأثير معاكس لأثر هـذا التنوع في الاعتبارات المشـتركة، واحتـمال إضعـاف النمـوذج

«لمـاذا يؤيد الاقتصاديـون تحديدا زيادة الهجرة؟ يبقى هذا الأمر لغزا في هذه المرحلة من التحليل»

الاجتماعي، من خلال تمسك الشتات بنماذج اجتماعية مختلة. أما الهجرة المستمرة والسريعة فهي مسألة مختلفة تماما: فكل من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية من المحتمل أن تكون معاكسة بالنسبة إلى السكان الأصليين. ستبدأ القوى الاقتصادية الأساسية بنماذجها البسيطة في العمل: سوف تنخفض الأجور، ويُوزَّع رأس المال على نطاق أوسع. غالبا ستكون المكاسب الاجتماعية لزيادة التنوع خاضعة لعائدات متقلصة، بينما تزداد التكلفة الاجتماعية للتنوع وللنماذج الاجتماعية المختلة. إذا أردنا التفكير بشكل صحيح فعلينا أن ننظر إلى الهجرة من منظور بلد منخفض الدخل يكون فيه النموذج الاجتماعي مختلا بوضوح، وليكن المثال على ذلك الصومال. بالنسبة إلى أي مجتمع مُضيِّف فإن أول عشرة آلاف من المهاجرين الصوماليين يمكن أن يوفروا مكسبا جذابا للتنوع الثقافي ولا شيء آخر. غير أن هجرة تؤدي إلى زيادة عدد الشتات الصومالي المنعزل ثقافيا من مليون إلى مليونين لن تحقق الكثير في مصلحة التنوع، بينما تؤدي - من جهة أخرى - إلى إضعاف الاعتبارات المشتركة، وتضيف ثقلا جسيما إلى نموذج اجتماعي مختل.

إذن لا بد من فرض بعض الضوابط الفعالة، ولكن الغرض من هذه الضوابط هو منع الهجرة من التصاعد وليس إغلاق الباب نهائيا. ومادام القراء سوف ينقسمون إلى معسكر المؤيدين للهجرة والمعارضين لها، فسأفترض أنني قد أثرت بعض الأصوليين من خلال هذا التقييم. ولكن هل هناك أي طريقة للجمع بين هذه التأثيرات؟

في هذه المرحلة سوف يستنكر المؤيدون للهجرة التضحية بمكاسب اقتصادية كبيرة وثابتة، إلى جانب الصورة الممتعة للتنوع الثقافي، في مقابل فورات اجتماعية افتراضية مخزية. وعلى نحو مماثل سوف يرفض معارضو الهجرة تعريض النسيج الاجتماعي للتشويه أو الدمار من أجل حفنة من الدولارات. لكن إذا كانت التأثيرات متضاربة، فكيف يمكن تحديد نتائجها؟

من الاتجاهات التي بالإمكان اتباعها أن نحدد أي واحد من التأثيرات يهيمن على غيره ضمن المدى البعيد. إذا كانت تكاليف الهجرة هي التي تهيمن على

المدى القريب، والفوائـد تهيمن على المدى البعيد، عندئذ يمكن إعادة النظر في الهجرة باعتبارها اســتثمارا. وســتكون القيود التي تفرض على الهجرة ناتجة عن قصر النظر ليس إلا. لكن هل تنســجم تأثيرات الهجرة مع هذا التصور الوقتي؟ على المدى البعيد يكون التأثير الوحيد للهجرة هو زيادة حجم الســكان، بالنسبة إلى البلدان قليلة السكان، مثل أستراليا وكندا، ربما يكون هذا مفيدا؛ أما بالنسبة إلى البلــدان المكتظة بالســكان، مثل هولندا وإنجلترا، فربمــا كان الأمر ضارا. إن المكاســب الاقتصادية الأكثر وضوحا ســوف تتحقق على المــدى القريب. تدفق العمال الشــباب يؤدي مؤقتا إلى تقلص نسبة الإعالة، ويمكن للاقتصاد أن يحقق نموا سريعا من دون تضخم، مثلما حدث خلال الفترة من 1997 إلى 2007. وربما وجدت بعض المكاســب الإضافية على المدى المتوســط، بسبب تميز المهاجرين - معدل ابتكار أعلى - مع أن الدليل على هذا ليس مؤكدا على نطاق واســع، وقد يعتمد عــلى خصوصيات البلدان المُضيفة وبلدان الأصــل. التكاليف الاجتماعية المحتملة - انحدار مســتوى التعاون وروح الكرم نتيجة زيادة التنوع والشــتات المرتبــط بالنماذج الاجتماعية المختلة - تتحقق على المدى المتوســط، أما عادات التواصل الاجتماعي فتكون متعبة على المدى القريب نتيجة زيادة التنوع. وعلى المــدى البعيد يندمج الســكان مع بعضهم، وبهذا يمكــن أن يُعاد تعزيز الترابط الاجتماعي. هل يتيح لنا هذا النمط من العلاقات أن نحســم الصراع بين المنافع الاقتصادية والتكلفة الاجتماعية؟ بالنســبة إلى البلدان قليلة الســكان أتصور أن الأمــر ممكن؛ ولأن التأثــيرات بعيدة المدى هي التي ســتهيمن، فإن بُعد النظر يحتم على تلك البلدان ترجيح كفة الهجرة. أما بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فربما كانت سياسة الباب المفتوح قصيرة النظر: رخاء اقتصادي مؤقت، تتبعه مشكلات اجتماعية معقدة وطويلة.

الحــل الآخر لمشــكلة قياس المكاســب الاقتصادية إزاء التكلفــة الاجتماعية يتمثــل في إيجاد طريقة تمكننا من ربط هذين الجانبين من خلال وســيلة قياس مألوفة. من التطورات الأخيرة الواعدة في علم الاجتماع الاعتراف بأن الدخل ليس وســيلة جيدة لقياس مستوى المعيشــة. بقيادة علماء من أمثال ريتشارد لايارد،

يحـاول بعض الاقتصاديين إعادة تشـكيل أهداف السياسـة العامة نحو تحقيق أقصى درجات السـعادة. لقد جرى تعيين لايارد مستشـارا رسميا لرئيس الوزراء البريطـاني ديفيد كامـيرون، واتخذت الحكومـة إجراءات لتعقـب التغيرات في مستوى السعادة بعيدا عن مستويات الدخل. إن السعادة ليست الهدف الوحيد الذي ربما يرغب المرء في تحقيقه في الحياة، لكنها من الأهداف الأساسـية. وكثير من الأهداف الأخرى التي ربما يرغب الإنسـان في أن يحققها بدلا من السعادة - الكرامة، الإنجاز، السـمو الروحي، الاحترام - هي ليست بدائل للسعادة بقدر ما هي مسارات تقود إليها.

من الممكن لمقياس السعادة أن يؤلف بين التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، ليحولها إلى قياس رقمي ذي معنى للأغراض السياسية. لحسن الحظ توجد دراسة تتناول هذا الموضوع حاولت قياس صافي تأثير الهجرة في سعادة السكان الأصليين للبلدان المضيفة، وهي التي قام بها روبرت بوتنام. على الرغم من أن تركيز هذه الدراسـة تلخص في تأثيرات الهجرة في الثقـة ورأس المال الاجتماعي، فإنه حاول أيضا قياس تأثيراتها في السعادة.

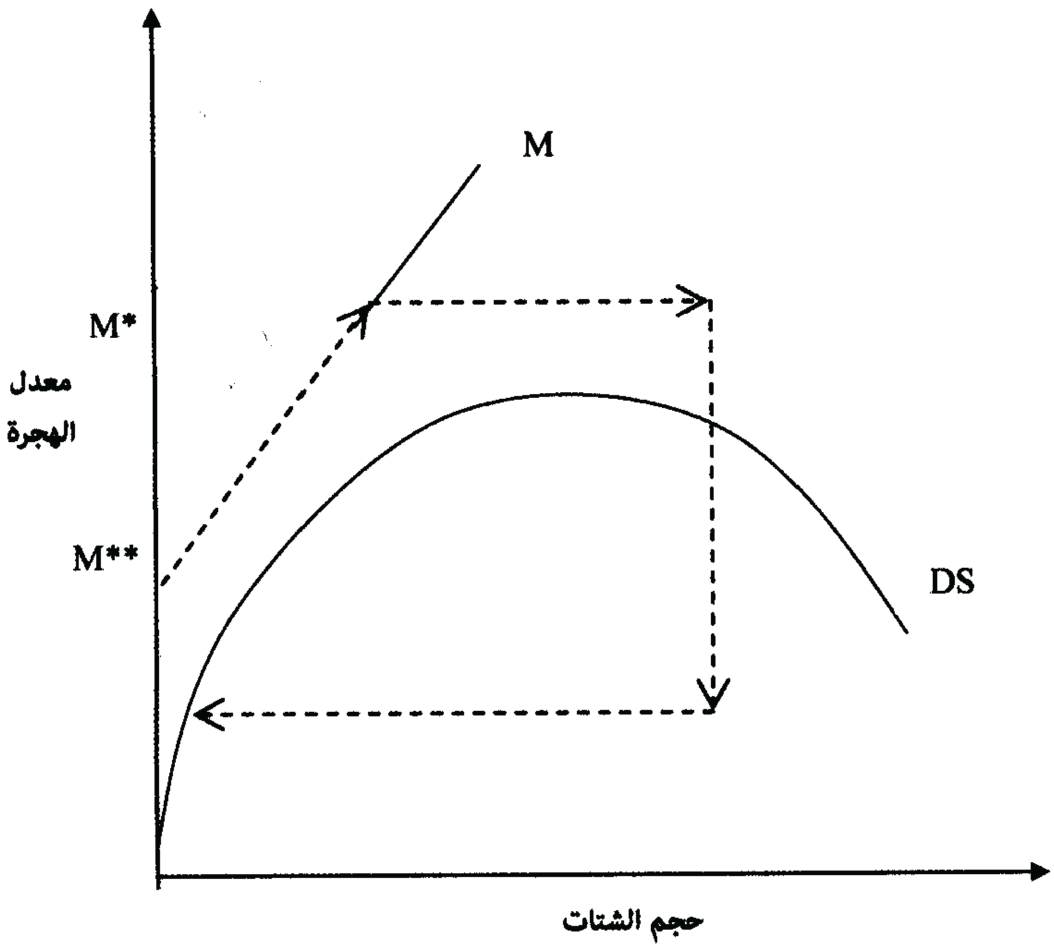
مع أن بوتنام لم يهتم بقياس التأثيرات الاقتصادية، غير أننا يمكن أن نسـتنتج بسـهولة أن تلك التأثيرات كانت إيجابية. ليس هناك سـبب يدعونا إلى التفكير في أن المناطـق التي اختارها بوتنام شـهدت تأثـيرات اقتصادية للهجرة تختلف عـن النمط الاعتيادي للمكاسـب الكبيرة التي تتحقق للمهاجرين، والمكاسـب الصغـيرة التي تتحقق للأغلبية من السـكان الأصليين، لكنه وجد أن التأثيرات في السـعادة تهيمن عليهـا تكاليف اجتماعية: كلما تجمع المهاجرون بشـكل مركز في مجتمعٍ خاص بهم كان مسـتوى السـعادة أقل للسـكان الأصليين، إذا بقيت الخصائص الأخرى مُسـيطَرا عليها. ولن تثير هيمنة التأثيرات الاجتماعية السلبية عـلى تأثيرات الدخل الإيجابية للمهاجرين اسـتغراب الباحثين الأكاديميين الذين درسوا السعادة. لقد وجد هؤلاء أنه فوق عتبة الدخل المنخفض نسبيا، لن تولد الزيادات في الدخل زيادات ثابتة مهمة في السعادة. فضلا عن هذا فإن مكاسب الدخـل الناتجة عن الهجرة، والتي تتحقق للسـكان الأصليـين، من المحتمل أن

تكون متواضعة. تكشف دراسات السعادة عن أن العلاقات الاجتماعية أكثر أهمية من التغيرات الطفيفة في الدخل، وأن تفادي هذه العلاقات والاحتماء منها يؤديان تدريجيا إلى تآكلها.

ينبغي ألا يتوقع المرء الحصول على أشياء كثيرة من مجرد دراسة واحدة. لكن لسوء الحظ لم تكشف جولاتي في الكتابات - في هذا الشأن - عن دراسات جادة أخرى تقيس أثر الهجرة في سعادة السكان الأصليين. هناك فراغ يحتاج إلى أن يُملأ بالبحث. إذا أخذنا بنظر الاعتبار قصور معرفتنا حاليا، فكل ما يمكننا قوله هو تحذير ينبغي أن يثار ضد الحماس الذي يبديه علماء اجتماع إزاء سياسات الباب المفتوح في التعامل مع الهجرة. حتى يومنا هذا، تبدو تأثيرات الهجرة في الرفاهية الإجمالية للسكان الأصليين في البلدان المضيفة متواضعة وغامضة بعض الشيء. كل من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة ضمن معدلات معتدلة إيجابية، لكن إذا كانت خارج هذا النطاق فمن المحتمل أن تصبح سلبية. لماذا يؤيد الاقتصاديون تحديدا زيادة الهجرة؟ يبقى هذا الأمر لغزا في هذه المرحلة من التحليل: لا يمكن أن يكون السبب في ذلك تأثيرات الهجرة في سكان البلدان المضيفة. سوف نرى الأساس المحتمل وراء هذا في الفصل اللاحق.

مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي

ما سياسات التعامل مع الهجرة التي تتبناها حكومات البلدان المضيفة، وما السياسات التي من المحتمل أن تتبناها؟ من السياسات المتاحة لحكومات البلدان المضيفة، والتي يثار حولها جدل محتدم، وضع قيود كمية على معدل الهجرة. لكن هناك سياسات أخرى ربما أكثر أهمية. هناك مجموعة سياسات يمكن أن تؤثر في تركيبة المهاجرين في نواحٍ مختلفة: مستويات المهارة، والتوازن بين العمال والمعالين، وتقييم النماذج الاجتماعية التي اعتاد عليها المهاجرون. يمكن للسياسات أيضا أن تؤثر في معدل اندماج الشتات في السكان عموما. تلك هي السياسات المهمة، وليست القيود الكمية. لغرض التوضيح سوف نستخدم المخطط التوضيحي لنبين كيف يمكن للهجرة والسياسة أن تؤديا إلى نتائج وخيمة في حال غياب التحليل الرصين.



الشكل (5 – 1): مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي: قيود كمية على الهجرة

الحكاية تتضمن أربع مراحل موضحة في الشكل (5 – 1)، في المرحلة الأولى لم تكن هناك أي قيود على الهجرة، فتزداد حتى تصل إلى معدلها الطبيعي على «دالة الهجرة»، كما توضحه الأسهم. تكون الرغبة في الهجرة قوية جدا بحيث لا تتقاطع الدالة مع «جدول الشتات»، وبهذا ليس هناك توازن طبيعي، ويصبح التسارع المستمر للهجرة مسألة سياسية بحتة، وهكذا سأسمي هذه الفترة الأولية «فترة التلهف»، وبعد هذه الفترة تبدأ الحكومة تفرض قيودا كمية، مما يؤدي إلى تجميد المعدل عند M* لمنع أي زيادات أخرى.

وبهذا ندخل المرحلة الثانية التي سوف أسميها «مرحلة الذعر»، بينما تمنع الحدود المسموح بها لمعدل الهجرة أي تصاعد إضافي للهجرة، فلا تستطيع أن تحقق توازن حجم الشتات. مع تزايد حجم الشتات، فإن ترابط التفاعل المتقلص

مع السكان الأصليين، وتوسع المسافة الثقافية في تركيبة المهاجرين، والتغذية المرتدة من تقلص الثقة، كل هذه العوامل تقلل معدل الاندماج إلى درجة أنه بعد حجمٍ معين يعود جدول الشتات إلى الالتفاف حول نفسه. ضمن سيناريو هذه السياسة، لا يتوافق المعدل الذي جُمِدَت فيه الهجرة عند نقطة M^*، مع شتات مستقر. ومن هنا، في مرحلة الذعر، يستمر الشتات غير المندمج في التزايد، رغم أن الهجرة مجمدة: يظهر هذا في الأسهم التي تمتد على الخط الأفقي، وتشير إلى قيود السيطرة على الهجرة. ومع زيادة أعداد المهاجرين من الشتات غير المندمج، وما لها من تبعات اجتماعية عند نقطة معينة، مثل تدهور الثقة في أوساط السكان الأصليين، والمنافسة على الخدمات الاجتماعية بين الشتات والسكان الأصليين، يولد ضغط سياسي متجدد. في هذا السيناريو، السياسة الوحيدة التي يمكن أن تتبعها الحكومة تتمثل في فرض قيود كمية على معدل الهجرة. وهكذا تفرض الحكومات قيودا مشددة باستمرار.

هذا يجعلنا ننتقل إلى المرحلة الثالثة، والتي سوف أسميها «المرحلة القبيحة». هذه المرحلة توصف بأنها قبيحة لأنه حتى تنخفض الهجرة، وتصل إلى مستوى تحت «جدول الشتات»، بغض النظر عن مدى انخفاضها، يستمر الشتات غير المندمج في التصاعد، ولهذا تبقى التبعات الاجتماعية والضغط السياسي في حالة تصاعد. يتضح هذا من خلال الأسهم التي تشير إلى المسار من النقطة M^* إلى M^{**}، حيث يتقلص معدل الهجرة إلى درجة يبدأ فيها الشتات في الانخفاض.

ثم ننتقل إلى المرحلة الأخيرة التي تسمى «استيعاب الشتات»، في هذه المرحلة، التي ربما تستغرق كثيرا من السنوات، تكون الهجرة مقيدة بشدة، بينما يندمج الشتات تدريجيا في الاتجاه السائد ضمن المجتمع، ويعاد بناء الثقة الاجتماعية، مما يتيح وجود توازن هش، وإعادة تشييد جسور التعاون.

لا تبدو هذه الصورة التي قدمناها للهجرة مشجعة كثيرا. هناك تغيرات كبيرة جدا في معدل الهجرة: تتحول من كونها عالية جدا إلى منخفضة جدا. هذا الوضع لا يمكن أن يعتبر مثاليا من أي منظور. هناك أيضا تغيرات كبيرة تحصل في حجم الشتات، مع فترة طويلة يكون فيها كبيرا جدا، بحيث يلحق تبعات اجتماعية مؤثرة في السكان الأصليين.

في الوقت الذي لا يبدو فيه الأمر مشجعا، فهو ليس محتوما. في الفصل الأخير من الكتاب سوف أعود إلى هذا السيناريو، ابتداء من الملابسات الموضوعية نفسها - دالة الهجرة نفسها وجدول الشتات نفسه - وأوضح كيف أن السياسات المختلفة يمكن أن تؤدي إلى نتائج تفوق في أهميتها هذا كثيرا.

لكن في البداية سوف أتحول من اهتمامات السكان الأصليين في البلدان المضيفة ذات الدخل المرتفع إلى اهتمامات المهاجرين الذين يأتون للانضمام إليهم. بعيدا عن مقاربة العمال الضيوف للهجرة، يصبح المهاجرون أفرادا في مجتمعاتهم الجديدة. فكيف يؤثر هذا فيهم؟

الجزء الثالث

المهاجرون: تذمر أو امتنان؟

6

المهاجرون: الرابحون من الهجرة

مــن الناحية الاقتصاديــة، يعتبر المهاجرون من الرابحين والخاسرين الأساســيين من الهجرة في وقت واحد. إذا كانــت المصلحة الاقتصادية الذاتية هي المؤثر الوحيد في ســلوك الفرد، فإن النــاس في البلــدان الفقيرة يفعلون المســتحيل في ســبيل الهجــرة إلى البلدان الغنيــة، ولكنهم يصوتون للأحزاب السياســية التي تؤيد تشديد القيود عــلى الهجرة حالما يصلون. ربما كان هذا الاســتنتاج من خــلال التحليــل الاقتصادي عن كيفية تأثير الهجرة في المهاجرين غريبا وســوف نتناوله على مراحل.

لماذا يربح المهاجرون من الهجرة؟

المرحلــة الأولى هــي جــزء غــير مثــير للاســتغراب: المهاجرون هم أكــبر الرابحين من الهجرة. المكاسب الكبيرة تتراكم نتيجةِ الانتقال مــن بلد تُدفع فيه للعمال أجــور قليلة إلى بلد

«إذا كان للهجــرة تأثير جوهري في بلدان الأصــل، فهو يتمثل في الحث على تغيير نماذجهم الاجتماعية»

يَدفـع لهـم مبالغ أكبر. إن الفرق في حجم الأجور بين بلد غني وبلد فقير هائل: هو مرآة عاكسـة للفجوة الإجمالية في الدخل بين العـالم الغني ضمن منظمة الاقتصاد والتعـاون والتنمية والمليار الأفقر من العالم. نحن لا نسـتطيع أن نسـتنتج مباشرة من اختلاف مسـتوى الأجور أن العامل سوف يحصل على دخل مرتفع حال انتقاله مـن بلد منخفض الأجور إلى آخر مرتفع الأجور. ما يعرفه أي مختص بالاقتصاد، وما يجـده غير المختصـين بالاقتصاد مزعجا، وهو أن اختـلاف الأجور يعكس اختلافا في الإنتاجية: الناس يحصلون على أجور وفق اسـتحقاقهم. بطبيعة الحال نحن جميعا ندرك من خلال بعض الأمثلة الساطعة أن هذه ليست الحالة السائدة: بعض الناس يحصلون على أكثر مما يسـتحقون، وهناك آخرون يحصلون على النزر اليسـير. بيد أنه إذا ارتكب أصحاب الأعمال أخطاء منهجية كبيرة في مواءمة الأجور مع الإنتاجية، فإنهم سـيتعرضون للإفلاس. إذن المسألة الأساسية ليسـت ما إذا، ولكن لماذا يكون العـمال في البلـدان ذات الأجور المرتفعـة أكثر إنتاجا من العـمال في البلدان ذات الأجور المنخفضة؟

مـن الناحية المنطقية هنـاك نوعان من الاحتمالات فقط: إمـا أن تعود فجوة الإنتاجيـة إلى خصائص العـمال وإما إلى خصائص البلدان. لقـد درس الاقتصاديون هذه المسـألة حقيقة، وتوصلوا إلى أن حجم الفجوة يعود إلى اختلافات في خصائص البلدان وليس إلى علاقة بخصائص البشر أنفسهم. كيف توصلوا إلى هذا الاستنتاج؟

هناك طرق ذكية لمعرفة أهميـة خصائص العمال. إحدى الطرق إجراء مقارنة بـين أعمال مماثلة في البلـدان المضيفة وبلدان الأصل. إذا قارنا بينها، فسـنجد أن الاختلافات في الأجور شاسـعة: على سـبيل المثـال، عندما ننتقل مـن هاييتي إلى الولايات المتحدة سـوف يزيد مكسـب العامل النموذجي عشرة أضعاف[1]. هناك طريقـة أخرى تتمثـل في مقارنة المهاجرين بعمال من السـكان الأصليين في بلدان مضيفـة. المهاجـرون يكونون تقريبا منتجين بنفس مسـتوى العمال من السـكان الأصليين. غير أنه حتى هذا كما يبدو ليس بالدليل الحاسـم تماما: يبدو أن العمال الأكـثر إنتاجيـة في البلد الأصلي هم الذيـن يختارون أن يهاجـروا. إن تحليل هذا الاحتـمال يتطلب درجة من البراعة. يتمثل الحـل في إيجاد تجارب حقيقية تكون فيها الهجرة عشـوائية. ربما تبدو الهجرة العشـوائية غير محتملـة، غير أن عملية

التوزيع العشــوائي حرفيا لبعض تأشيرات الدخول (الفيزا) تكاد تقترب من النموذج الإحصــائي المطلوب. على ســبيل المثال، تجري الولايات المتحدة قرعة ســنوية لمنح 50 ألف شــخص تأشــيرة تجتذب نحو 14 مليون مشترك. إذن، من غير المحتمل أن يختلــف أولئك المحظوظــون القلائل الذين حصلوا على التأشــيرة عن الأغلبية غير المحظوظة. وتجري نيوزيلندا قرعة مماثلة يشترك فيها متقدمون للهجرة من تونغا. توصلت الدراســات التي تناولت مســألة ما إذا كانت الأغلبية المحظوظة هم من المنتجــين المتميزين خارج نطاق المعايير في بيئاتهم المحلية، إلى أنهم ليســوا كذلك. الخصائص الشخصية لا أهمية لها في تفسير أغلب المنجزات التي يحققها المهاجرون في الإنتاجيــة[2]. المقاربة الأخيرة هنا تتمثــل في توضيح الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان اعتمادا عــلى مجرد اختلافات في خصائص البلدان. وهذا المعيار يقودنا إلى الاستنتاج نفسه: أغلب، وليس كل، الاختلافات في الأجور بين البلدان الغنية والفقيرة تنشــأ من الاختلاف في الإنتاجية التي سببها خصائص البلدان وليس خصائص عمال منفردين. هذا الاستنتاج ينسجم مع تفسير فجوات الدخل التي عرضناها في الفصل الثاني: الاختلافات في النماذج الاجتماعية.

تبقى بعض الاختلافات في الإنتاجية بين بلد وآخر، حتى عندما يحصل العمال من المهاجرين والسكان الأصليين على المستوى التعليمي نفسه. من الناحية النموذجية، ينتهــي الأمر بالمهاجرين إلى أن يشــغلوا وظائف أقل بدرجــات من الوظائف التي يحتلهــا من يزعمون أنهم أكثر ملاءمة بســبب مؤهلاتهم التعليمية الرســمية. ربما يعكــس هــذا تمييزا عنصريا صريحا، غــير أنه أيضا يعكس الاختلافــات الضمنية في المهــارات. ومع ذلــك، إذا حصل مثل هذا الشيء تكون النســبة ضئيلة بالقياس إلى الاختلاف في الأجور بين البلدان الفقيرة والغنية.

إذا كانــت فجوة الدخل بين العالم الغني ومليار القاع (الأفقر في العالم) تهيمن بهذا الشــكل بســبب خصائص البلدان بــدلا من أن يكون الســبب هو خصائص العــمال، فإن الأمر ينطوي على دلالات قوية. من المعــاني التي يتضمنها هذا مدى مــا يحتاج إليه مليــار القاع من أجل اللحــاق بالعالم المتطور. الرســالة التي تصل إلينا هنا هي أن الخصائص الأساســية لهذه المجتمعات ينبغي أن تتغير. الأمر ليس ببســاطة تدريب الأفراد على المهارات. كما ناقشــنا في الفصــل الثاني، فمجتمعات

البلـــدان التي ينتمـــي إليها المهاجرون تحتاج إلى أن تغـــير نماذجها الاجتماعية. من البديهيات في هذا الشأن أنه من غير المحبذ بالنسبة إلى المهاجرين من تلك البلدان أن يأتوا بالنموذج الاجتماعي الســائد في بلدهم الأصلي إلى بلد مضيف. سواء أكان المهاجرون يدركون هذا أم لا، فالحافز الذي يدفعهم إلى الهجرة في حقيقة الأمر هو الهــرب من تلك النواحي في بلدهم التي تجعل الناس يعانون إنتاجية قليلة. ضمن الســياق نفسه، إذا كان للهجرة تأثير جوهري في بلدان الأصل، فهو يتمثل في الحث على تغيير نماذجهم الاجتماعية.

مــن المضامين الأخــرى لاختلافات الدخل التي تتعلــق بخصائص البلد المضيف أن المهاجرين ســوف يختارون الأنســب لهم بين البلدان المتاحة nation-shop. في البحث الذي أجريناه مع انكي هوفلر، رتبنا تدفق الهجرة على نطاق عالمي ووزعناه على شبكة واسعة تظهر فيها البلدان المضيفة المحتملة في مقابل كل بلد تنطلق منه الهجرة في الأصل. لقد وجدنا أن معدل الهجرة من البلد الأصلي إلى أي بلد محدد من البلــدان المضيفة لا يتأثر فقط بفجوة الدخل بين البلدين بل إنه يتأثر أيضا بالدخل في البلد المضيف مقارنة بالبلدان المضيفة الأخرى التي يمكن أن تستقبلهم.

الاختيار بين البلدان المتاحة لا يأتي من الاختلاف في معدلات الدخل بين البلدان المضيفــة فقط، بل من الطريقة التي يتوقع بهــا المهاجرون الدخول ضمن منظومة توزيع الثروة. أولئك المهاجرون الذين يتوقعون الحصول على أجور تحت المتوسط لا بد أن يفضلوا بلدانا ذات نظام إعادة توزيع ضرائب عالي المستوى، بينما أولئك الذين يتوقعون الحصول على أجور فوق المتوسط يفضلون بلدانا تتقبل مستويات كبيرة من اللامساواة. المهاجرون سوف «يتسوقون» بحثا عن نظام الرفاهية أو الضرائب الذي يناســب طموحاتهم فضلا عن الأجور التي يفضلون الحصول عليها. لقد أثيرت هذه المسألة في البداية كاحتمال نظري: المهاجرون الذين لديهم مستويات منخفضة من المهارة يفضلون البلدان التي تســودها العدالة، والمهاجرون الذين لديهم مستويات عاليــة من المهارة يفضلون البلدان التي لا تســودها العدالــة[3]. غير أن هذا النمط المتوقع لاختيارات المهاجرين بات يحظى بدعم تجريبي: تختلف مســتويات المهارة للمهاجريــن إلى أوروبا وأمريكا إلى درجة تســتجيب للتوقعــات[4]. إن أوروبا أكثر إنصافا وعدالة، وبوجود أفضل نظم الرفاهية وأكثرها ســخاء في العالم، فهي تجتذب

المهاجريـــن ذوي المهارات المتواضعة، على الرغم من أن هـــذه التركيبة للهجرة ربما تفسرها أيضا عوامل أخرى.

المضمـــون الأخـــير في هذا المجال هو أن انتقال عامل مـــن العمال مثلا من بيئة نمـــوذج اجتماعي مختل إلى مجتمع أكثر فاعلية، يمكن أن يزيد إنتاجية ذلك العامل ويضاعفهـــا إلى عـــشرة أضعاف. هذا الســياق في التضاعف يفـــوق أي عملية أخرى يمكـــن أن تزداد فيهـــا الإنتاجية. على النطـــاق العالمي تتيح البحـــوث التكنولوجية الهائلة للإنتاجية تحقيق زيادة طفيفة من خلال بضع نقاط في النســـب المئوية لكل ســـنة. على مـــدى العقدين الماضيين وصلت الصين في الواقـــع إلى زيادات مذهلة في الإنتاجية تعد من الاســـتثناءات: على نحو متراكم تمكنـــت الصين من تحقيق زيادة تصـــل إلى عشرة أضعاف في الإنتاجية. هذا شيء لا توجد له ســـابقة في التاريخ وكان يتطلب اســـتعدادا لتأجيل الاســـتهلاك: على الرغم من أن الصـــين كانت من البلدان الفقـــيرة في البدايـــة، فإن نصف الدخـــل الإجمالي فيها كان يُحفظ ويُســـتثمر خلال العقدين الأخيرين. لكن ببســـاطة وبركوب الطائرة فإن العمال يمكنهم أيضا تحقيق هذه الطفرة الإنتاجية الصينية التي تحققت بصعوبة. هذا هو السبب الذي يجعل الاقتصاديين يشـــعرون بالحماس نحو تصاعد الهجرة: فهي أشبه الحلول الاقتصادية العالمية بوجبة مجانية.

من الذي ينبغي أن يحصل على مكاسب الهجرة؟

مـــن الـــذي ينبغي أن يتناول تلـــك الوجبة المجانية؟ بمعنـــى آخر، من يقطف ثمار المكاســـب المتراكمة من زيادة الإنتاجية بســـبب الهجرة؟ إن الخيار الافتراضي في اقتصاد الســـوق هو أن تلك الإنتاجية ســـوف تتراكم وتكون في مصلحة المنتج: العمال يحصلون على أجور تتناســـب مع إنتاجيتهم. إذن، في حال غياب الســـيطرة على السياســـة، تتحقق المكاســـب من الهجرة للمهاجرين. في الوقت الذي توضح فيـــه النظرية الاقتصادية التي تربط الأجـــور بالإنتاجية كيف هي الأمور، بدلا من كيـــف ينبغي أن تكون، فلهذه النظرية قوة أخلاقية كافية. هناك افتراض مســـبق أن الجـــزء الأكبر من الثمار التي تتحقق مـــن العمل ينبغي أن تذهب إلى العمال. وعـــلى الرغم من ذلك، فإن مبدأ الضريبة على الأجور من أجل اســـتفادة الآخرين

يقوم أيضا على أسس رصينة، لذلك لا يملك المهاجرون حقا حصريا في المكاسب من الإنتاجية. بطبيعة الحال، سيكون المهاجرون خاضعين للنظام الضريبي للبلد مثل العمال من السكان الأصليين، غير أن هذا لا يقتصر على المهاجرين وحدهم. هل يوجد أساس أخلاقي لطلب المساهمة بأكثر من هذا من المهاجرين، وإذا كان الأمر كذلك، فمِن أجل مَن؟

من أبرز المطالبات في هذا المجال ما قيل بالنيابة عن مجتمعات المهاجرين الأصلية. كان البروفيسور جاغديش باغواتي، وهو من علماء الاقتصاد البارزين في جامعة كولومبيا ومن المهاجرين من الهند، قد اقترح منذ مدة طويلة أن على المهاجرين من العمال أن يدفعوا ضريبة إضافية، على أن تتراكم العائدات من هذه الضريبة وترسل إلى بلدانهم الأصلية. ظاهريا، يبدو هذا المقترح جذابا من الناحية الأخلاقية: يحصل المهاجرون على مكاسب سريعة تجعلهم في وضع أفضل، وبذلك يتمكنون من تقديم العون إلى رفاقهم الأكثر فقرا في البلد الذي هاجروا منه. أما من منظور المنفعة العالمية فمثل هذا الانتقال للثروة على جانب كبير من الأهمية: لأن المهاجرين يكونون في وضع أفضل بالقياس إلى الناس الذين لم يهاجروا، فمن شأن انتقال الأموال أن يخفض منفعة المهاجرين أقل مما يزيد منفعة الذين يتسلمون الأموال. بطبيعة الحال ضمن إطار المنفعة العالمية يمكن توظيف المبدأ نفسه لتبرير انتقال مبالغ كبيرة للضرائب من السكان الأصليين في المجتمعات ذات الدخل المرتفع.

لكن إذا لم يكن إطار مذهب المنفعة العالمية مقنعا بالنسبة إليك، فمن الصعب العثور على أسباب لتبرير فرض ضريبة على المهاجرين. الضريبة التي تفرض على المهاجرين يمكن أن ينظر إليها فقط على أنها تعويض عن التعليم الذي حصلوا عليه قبل أن يتركوا بلدهم. غير أن تكاليف التعليم متواضعة قياسا إلى المكاسب التي تتحقق من الإنتاجية: ربما لا تبرر هذه التكاليف الضريبة العالية. في واقع الأمر ربما يرد المهاجرون على هذا قائلين إن النخب السياسية في بلدهم أساءت إدارة المجتمع بحيث أصبح من الضروري لهم أن يهاجروا ليكتشفوا مقدار ما بإمكانهم تحقيقه من الإنتاجية. لهذا ينبغي ألا تكافأ النخب التي تهيمن على المجتمع بإجبار المهاجرين على دفع ضريبة الانتقال.

ربما يستجيب مهاجر لديه ما يكفي من الاهتمام بأوضاع مجتمعه ويرسل النقود إلى بلده، لكن مادام لا يثق كثيرا بالنخب هناك، فهو يفضل أكثر أن يرسل الأموال إلى أفراد محددين ضمن عائلته الخاصة. هناك الكثير من الأدلة التي تثبت هذا السلوك: ربما يرسل المهاجر النموذجي حوالة بمبلغ يصل إلى 1000 دولار كل سنة إلى بلده الأصلي. إذا كان على المهاجرين أن يدفعوا ضريبة لحكومة بلدهم الأصلي، ربما أدى ذلك إلى تقليل مبالغ حوالاتهم: تلك الضريبة لن تؤدي إلى تقليص الدخل المتوافر فحسب، بل ستعطيهم عذرا لتقليص كرمهم مع أقاربهم. بصورة متناظرة، فإن توفير الرعاية الحكومية يقلل الإحسان على المستوى الشخصي[5].

بينما تكون مطالب البلد الأصلي بأحقيته في مكاسب ارتفاع الإنتاجية بسبب المهاجرين الذين أرسلهم أضعف مما بدت عليه لأول وهلة، فإن مطالب البلد المضيف لا بد أن تكون أقوى بعض الشيء. فبعد كل شيء، المكاسب التي تتحقق في الإنتاجية تعود إلى النموذج الاجتماعي المتفوق للبلد المضيف. هذا النموذج الاجتماعي هو نوع من رأس المال العام ومن أصول الإنتاجية التي تراكمت عبر حقبة طويلة، وهو أقل مادية من شبكة الطرق لكنه ليس بأقل منها أهمية. إن عملية تراكم رأس المال العام هذه دفع ثمنها السكان الأصليون. وأن لا تبدو عملية الدفع واضحة الآن. ينظر الاقتصاديون إلى المؤسسات السياسية التي تشمل كل شرائح المجتمع باعتبارها ذات قيمة وأهمية مثلها مثل التنمية الاقتصادية، على الرغم من أنها في العادة تنتج من كفاح ذي طبيعة سياسية. الإنتاجية الحديثة تستند إلى أساس من تظاهرات الشوارع واحتجاجات أدت إلى تصدع النخب التي تعمل لمصالحها الشخصية وتستبعد مصلحة الشعوب. إذن المكاسب السريعة التي تتحقق من الهجرة تعزى حتما إلى رأس المال العام الذي سبق أن بُني من السكان الأصليين. في اقتصاد السوق، تتراكم هذه المكاسب للمهاجرين بدلا من السكان الأصليين. غير أن هذا يتحقق فقط لأن تلك المكاسب تنشأ من المنفعة العامة التي لم تصمم بهدف تحقيق الربح. يحصل المهاجرون على تلك الثمار مجانا من رأس المال المتراكم بطريقة مكلفة جدا.

وهناك مناقشات تثار ضد فرض الضرائب على المهاجرين بخاصة. كل هذه الضرائب، سواء كانت تتراكم لمصلحة البلد المضيف أو البلد الأصلي، فلا بد أن تؤدي

إلى انخفاض مستوى دخل المهاجرين الصافي بالقياس إلى دخل السكان الأصليين في البلد المضيف. في حال انخفاض صافي دخل المهاجرين، من الصعوبة عليهم مجاراة مستويات المعيشة وأساليب الحياة في بلدانهم المضيفة. إن فرض الضريبة على المهاجرين من شأنه أن يجعلهم من مواطني الدرجة الثانية، ما يجعل الهجرة أكثر صعوبة. حتى من غير ضريبة تفرض على المهاجرين تحديدا، يميل المهاجرون في بعض المجتمعات المضيفة إلى أن يكونوا من الطبقات الدنيا بسبب تركيبة التعليم الأقل مستوى مقارنة بالسكان الأصليين، وكذلك للافتقار إلى المعرفة الضمنية التي تسهم في الإنتاجية، إضافة إلى التمييز العنصري. إذا حصل هذا فمن الصواب اعتباره مشكلة اجتماعية يجب أن تكرس لها موارد أساسية. إن فرض الضرائب على المهاجرين من جهة، ومحاولة معالجة النتائج التي تتمخض عنها من جهة أخرى، لا يبدوان متسقين سياسيا.

إضافة إلى هذا، إذا كانت العائدات من الضريبة التي تفرض على المهاجرين تتراكم لمصلحة السكان الأصليين، فيمكن أن يكون لها تأثير معاكس في تعميق روح العدوانية التي يشعر بها السكان الأصليون ضد المهاجرين. لن يكون سببها المنطقي تعويض الخسائر التي تلحق بالسكان الأصليين. بدلا من ذلك، تكون بمنزلة عائدات سريعة من رأس المال العام. غير أن القوى السياسية التي تشعر بالعدوانية ضد المهاجرين لا بد أن تفسر حتما تلك الضريبة بأنها اعتراف من النخبة بأن للهجرة نتائج ضارة. وسيتطور الخطاب مدعيا أن الضريبة تعكس اعترافا ضمنيا من النخب السياسية بالضرر الذي يلحق بالآخرين. بعبارة أخرى، قد يؤدي الأمر من دون قصد إلى شرعنة المفهوم الخاطئ الشائع بأن للهجرة نتائج سلبية اقتصاديا على السكان الأصليين.

خلاصة القول هنا أن الوجبة المجانية التي تتحقق من المكسب السريع في الإنتاجية مع انتقال المهاجرين من مجتمعات مختلة سوف تستمر في التراكم لمصلحة المهاجرين. المهاجرون إذن هم المستفيدون من الهجرة.

الهجرة كاستثمار

من البديهيات المعروفة أن الناس في البلدان الفقيرة يرون أن الهجرة مسألة جذابة جدا، لأن المكاسب من ورائها كبيرة. بطبيعة الحال، الدليل المباشر

على هذا يأتي من الهجرة نفسها: مثلما قلنا في الفصل الثاني، فإن الهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ظاهرة متزايدة باستمرار. فضلا عن هذا، فإن المهاجرين الذين أبدوا مشاعرهم بالندم وقرروا الرجوع إلى بلدانهم الأصلية عددهم محدود جدا.

على الرغم من حقيقة أن هجرة البعض هي دليل واضح على رغبتهم فيها، فإن وجود أشخاص آخرين لم يهاجروا لا يمكن أن يفسر على أنه دليل على عدم رغبتهم فيها. هناك الكثير من العقبات تحول دون الهجرة، سواء كانت مالية أو قانونية.

الكثير من الناس ببساطة لا يتمكنون من دفع تكاليف الهجرة: إنها شكل من أشكال الاستثمار. ومثل سائر أنواع الاستثمار، فالتكاليف ينبغي أن تدفع مقدما، بينما الأرباح تتحقق تدريجيا بمرور الزمن. يمكن أن تكون تكاليف الهجرة كبيرة جدا، وخصوصا عندما تقارن مع مستويات الدخل في البلدان الفقيرة. إن مستويات الدخل القياسية في أفقر البلدان تكون عادة تحت 2000 دولار سنويا، بحيث تتطلب تذكرة الطائرة على نطاق عالمي سنوات من الادخار. لكن أفضل وقت مناسب للهجرة هو عندما يكون العامل شابا. فالشباب لا يرتبطون إلى درجة عالية بالمعالين، وأمامهم سنوات طويلة يعملون فيها حتى يتمكنوا من تحصيل فوائد الاستثمار. غير أن الشباب يواجهون أكثر المشكلات تعقيدا في تمويل الاستثمار.

لا تتطلب الهجرة تكاليف أولية عالية جدا لتحقق تحصيلا تدريجيا للفوائد فحسب، وإنما يكون التحصيل غير مضمون أحيانا. في الأحوال الاعتيادية لا يعرف المهاجر إن كان سيحصل على عمل أو لا، وإذا اتضح أن قراره بالهجرة كان خاطئا، فمن الصعوبة التراجع لأن الأمر يحتاج إلى تكاليف أخرى. هناك تكاليف الرجوع إلى الوطن والبحث عن عمل، وتكاليف أخرى تتعلق بالتبعات السيكولوجية من الاعتراف علانية بالفشل ضمن سياق منافسة كان الكثير من المهاجرين قد نجحوا فيها. علينا أن نتخيل أحدهم وقد عاد إلى بلده مفلسا ودخل إلى منطقة سكنه حيث يرى عائلات أخرى تتفاخر بما حققه أبناؤها من النجاح. إذا كانت تبعات الفشل باهظة، فسيميل الناس إلى تجنب المخاطرة: الناس عادة يتجنبون مجازفة مثل هذه حتى إذا كانت المغريات تجعلها رهانا معقولا.

في البلــدان ذات الدخل المرتفع نادرا ما تكون الاســتثمارات المكلفة والمحفوفة بالمخاطــر ممولة بصورة فردية: يمكن أن تمول عن طريــق مصادر متنوعة. لكن في البلدان الأكثر فقرا، لا تقدم مؤسســات التمويل خدماتها إلى الناس الفقراء. المصدر الوحيــد للتمويل يأتي مــن العائلة. ويعلي هذا من شــأن أمرين: مســتوى الدخل وقرارات العائلة.

للوهلــة الأولى ربما نتخيل أن الناس الذين مــن المحتمل أن يهاجروا هم الأكثر فقرا: فبعد كل شيء، الدافع الأســاسي للهجرة هو الاختلافات في الدخل، والاختلاف في الدخل بين البلد الأصلي والبلد المضيف يكون شاســعا بالنسبة إلى أكثر المهاجرين المحتملــين فقرا. غير أنــه بينما يحدد الاختــلاف في الدخل الربح المســتقبلي، فإن المستوى الأولي للدخل هو الذي يحدد مدى القدرة المالية على الاستثمار في الهجرة. إذا جمعنــا هــذه التأثيرات المتضاربة معا نرى أنها تولــد علاقة بين الدخل والنزعة إلى الهجرة تتخذ شــكل حرف U مقلوبا. إن أفقر الناس يرغبون في الهجرة غير أنهم لا يتمكنــون من دفع تكاليفها؛ وأغنى الناس يســتطيعون دفع هذه التكاليف بيد أنهــم يتوقعون الحصول على فوائد قليلــة، بينما يكون لدى الناس الذين يقعون في منتصف ســلم توزيع الدخــل حافز قوي جدا للهجرة ويكونــون أيضا قادرين على تحمل تكاليفها. الهجرة تساعد الناس على الانتقال من حياة إلى أخرى، غير أن هؤلاء ليســوا من ضمن الفئة الأكثر فقرا. الاختيار الذي يعتمد على الدخل يعتبر مهما في تحديد الشــخص الذي سوف يهاجر من بلده ـ متوسطو الدخل ـ وكذلك يحدد ما البلدان التي تشهد معدلات عالية للهجرة منها. على سبيل المثال، المنطقة الأكثر فقرا في العالم، «الساحل»(*)، لم تشهد معدلات هجرة عالية على الرغم من حالتها الفقيرة جــدا. إن شــدة الفقر تجعل من الصعوبــة على قاطنيها تحمــل التكاليف، وكونها منعزلة عن العالم جعل الهجرة باهظة التكاليف كثيرا. تُبرز صعوبات التمويل محفزا لمعضلة واضحة: زيادة الدخل في البلد الأصلي يمكن أن تؤدي أيضا إلى زيادة الهجرة.

لا يكون الشــباب في العادة في موقفٍ يتيح لهم تمويل هجرتهم بأنفســهم. من الواضــح أن مواردهــم المالية تأتي من عائلاتهم، غير أن العائلة لا بد أن تتوقع منهم

(*) الساحل Sahel: الشريط الصحراوي الممتد وسط أفريقيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ويضم أجزاء من السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، الجزائر، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، وإريتريا. [المترجم].

شـيئا في المقابل. كذلك فإن تلك التوقعات لا بـد أن تكون منطقية. وعلى الوالدين تقديـم تضحيات لتعليـم أطفالهم. هناك عـدد قليل من الأبناء يبدون اسـتجابة نموذجية: «أمي، لقد عملتِ بجدٍ من أجلي طوال حياتك، والآن عليك الخروج للعمل لنفسـك؟»[6] إضافة إلى هذا، فإن خسـارة أحد الشـباب للهجرة يترك للعائلة عددا أقل من القادرين على الإعالة. ويتمثل التعويض المحتمل في إرسـال حوالات مالية. الصفقة هي: نحن نمول هجرتك الآن، ولكن عليك أنْ ترسـل إلينا حصة مما تكسبه هناك في وقتٍ لاحق. مثل هذا الاتفاق يبدو جذابا، لكن ربما كان سببا للمشاكل في المسـتقبل. إنه ليس اتفاقا موثقا من الناحية القانونية، بل مجرد وعد. والأسـوأ من ذلـك أنه نوع من الوعود غير الواعدة ـ يطلق عليه الاقتصاديون وصف «متعارض مـع الزمـن» (time inconsistent). يميل الاقتصاديون عمومـا إلى التفكير في عالم قاس يتصرف فيه الناس فقط من منطلق مصلحتهم الذاتية العقلانية. لحسن الحظ فإن عالمنا الحقيقي الذي نعيش فيه كثيرا ما تسـود فيه روح الكرم والعطاء ـ ومن هنا تتحقق أيضا الاعتبارات المشـتركة ـ ولكن من دون تجاهل المعاني الضمنية التي تنطوي عليها فكرة المصلحة الذاتية. ولسوء الحظ، فيما يكون من المنطقي للشباب الذيـن ينوون الهجـرة أن يعطوا وعودا بإرسـال حوالات مالية مـن أجل الحصول على التمويل ودفع تذكرة سـفرهم، فمن المنطقـي أيضا أن يحنثوا بوعودهم حالما يحصلون على التذكرة. الهجرة تتيح للمهاجر سـبيل التملص من الالتزامات العائلية في البلد الأصـلي، وهكذا يكون تنفيذ الالتزام أصعب من الوعد الاعتيادي. وبالتالي، فالمهم هنا هـو مبدأ الثقة. وفي المجتمعات الفقيرة خاصة حيث تكون مسـتويات الثقة الإجمالية منخفضة، تشكل العائلات ما يشبه الجزر التي تسود فيها مستويات عالية من الثقة. ومع ذلك، يرغب المهاجرون الذين ينفذون التزاماتهم بشرف في أن يعلنوا لعائلاتهم في الوطن أنهم يبذلون أقصى ما في وسعهم للالتزام بوعودهم. ربما يفـسر هذا إحدى المعضلات الحالية التـي نواجهها في التقصي عن الحوالات المالية، وذلـك على وجـه التحديد أن المهاجرين يختارون في العادة إرسـال دفعات صغيرة منتظمـة مـن النقود[7]. من منظور اقتصادي سـاذج، يبدو إرسـال أي مبلغ صغير بانتظام تصرفا غبيا. إن تكاليف المعاملات المصرفية لإرسـال حوالة تتضمن رسـوما ثابتة من شـأنها أن تؤثر بشـدة في التحويلات الصغيرة. سـوف يكون من الأفضل

بالنسبة إلى المهاجر أن يجمع النقود وبين فترة وأخرى يرسل دفعة واحدة كبيرة. الرابح الوحيد من النمط السائد للدفعات الصغيرة المنتظمة هو وكالة ويسترن يونيون. غير أن التفسير الخفي لمثل هذا السلوك هو أن الحوالات بمبالغ صغيرة منتظمة تطمئن العائلة في الوطن إلى أنهم لم يتعرضوا للنسيان. هذا السلوك يدل على أن المهاجر يكافح باستمرار لتجميع أي شيء وإن كان صغيرا حتى يرسله إلى الأهل. في مقابل ذلك، إذا تسلمت العائلة مبلغا كبيرا من المال دفعة واحدة (حتى إذا كان بنفس قيمة المبلغ الإجمالي)، فربما يساء تفسير الأمر على أن المهاجر حقق نجاحا بارزا لكنه لا يتذكر التزاماته إلا نادرا.

إذا كانت العائلة تدفع تكاليف الهجرة وهي التي تستفيد منها من خلال حوالات ترسل لاحقا، فمن الممكن أن قرار الهجرة لا يعود إلى المهاجر وحده لكنه قرار عائلته، وهناك دراسات متعددة عن الهجرة تدعم هذا الرأي[8]. في واقع الأمر، بدلا من وجود أشخاص يختارون الرحيل عن بلادهم، هناك عائلات تختار أن تصبح عابرة للأوطان. العائلات في البلدان الفقيرة ربما كانت المقابل للشركات في البلدان الغنية. بينما تستقر الشركات متعددة الجنسية بصورة ثابتة في البلدان ذات الدخل المرتفع، فالعائلات متعددة الجنسية تستقر بصورة ثابتة في البلدان ذات الدخل المنخفض. من خلال الشركات ترسل الأسر في البلدان ذات الدخل المرتفع فائض رأس المال إلى البلدان الفقيرة؛ بينما من خلال العائلات ترسل الأسر ذات الدخل المنخفض فائض العمال إلى البلدان الغنية.

نرجو السماح لنا بالدخول

ليست الحاجة إلى تمويل الاستثمار في الهجرة إلا إحدى العقبات التي تحول دونها. ربما أراد الناس الهجرة وكانوا قادرين على دفع تكاليفها ومع ذلك يبقون عاجزين عن تنفيذ هذا المشروع لأنهم يواجهون قيود الهجرة التي يفرضها البلد الذي يفضلون الاتجاه إليه. في الواقع، كما شرحنا في الفصل الثاني، فكل البلدان ذات الدخل المرتفع تفرض الآن قيودا على الهجرة بشكل أو بآخر استجابة إلى الهجرة المتصاعدة. إذا واجه الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة مثل هذه التعقيدات، فإن لديهم ثلاثة اختيارات عدا الرجوع إلى الوطن. يمكن أن يحاول

الشخص اكتساب بعض الخصائص التي تؤهله لتلبية المتطلبات وتجاوز العقبات. وربما يحاول ممارسة الخداع والتضليل: أن يحصل على تصريح مزيف يسمح له بالهجرة على الرغم من الافتقار إلى المتطلبات الضرورية. والأسوأ من كل هذا أن يحاول التسلل عبر الحدود المادية والتي تعيق هجرة الذين لم يحصلوا على موافقات رسمية للهجرة. إذا وضعت نفسك مكان أي مهاجر محتمل فعليك التأمل في هذه الاختيارات.

تتباين القيود التي تفرضها البلدان المضيفة على المهاجرين إلى درجة كبيرة. أغلب البلدان تشترط بعض المتطلبات ضمن المستوى الأدنى مثل التعليم، وبعضها تضيف مهارات مهنية محددة. يحصل هذا لأن السكان الأصليين في البلدان المضيفة يحققون مكاسب من المهاجر المتعلم أكثر مقارنة بغير المتعلم. من الأسباب التي تدعو إلى هذا أن نتائج عملية إعادة توزيع الثروة يحتمل أيضا أن تكون أفضل، وكذلك يكون المهاجرون أقل عرضة لأن يدخلوا في منافسة مفتوحة مع طبقة العمال من السكان الأصليين الأقل دخلا. كانت كل من أستراليا وكندا رائدتين في فرض متطلبات التعليم كشرط أساسي لدخول المهاجرين، ربما لأنهما تتألفان في الأصل من مجتمعات مهاجرة لا تسمح للأحزاب السياسية بالمراوغة حول تفاصيل هذه السياسة في التعامل مع الهجرة. لقد خضعت سياسة الهجرة لمجادلات حادة منذ زمنٍ طويل وصممت بدقة لكي تخدم مصالح السكان الأصليين. وإذا تأملنا هذا نرى أن المتطلبات الأسترالية والكندية بخصوص مستوى التعليم هي الأكثر تشددا. وتأتي أمريكا بعد هذين البلدين، مرة أخرى لأن الهجرة ربما كانت موجودة ضمنا في الجينات الوراثية للأمريكيين، وكانت السياسة في هذا الشأن تشهد جدلا مفتوحا. أما أوروبا فهي تطالب بأقل مستويات التعليم في موافقتها على الدخول إلى أراضيها. هذا بالتأكيد يعكس غياب سياسة عقلانية أو نقاش مفتوح حول المسألة، مثلما أوضحنا في الفصل الأول. تشهد متطلبات الهجرة إلى البلدان الأوروبية في الوقت الحالي تزايدا، لكن هذا ربما كان بسبب الحاجة إلى البيانات أكثر منه بدافع عقلاني محسوب جيدا.

من التأثيرات غير المقصودة لهذه القيود زيادة الحرص على التعليم في البلدان الفقيرة: أصبح الحصول على التعليم بمنزلة جواز السفر. قد لا يعرف الشباب ما

إذا كانوا حتى يرغبون في الهجرة، بيد أن التعليم يعتبر شكلا من أشكال الضمان الاجتماعي. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة إلى الأقليات الإثنية التي ربما تواجه التمييز العنصري في بلدهم الأصلي: التعليم يوفر الحماية. من الأمثلة على هذا السلوك الأقلية الإثنية الهندية في فيجي. بعد فترة طويلة من التعايش السلمي، أدى انقلاب قام به ضباط الجيش من السكان الأصليين إلى فترة أخرى من التمييز العنصري ضد الهنود أجبرت الكثير من الناس على ترك البلاد. منذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من أن الحكومة المؤقتة فقدت سلطتها وعادت السياسة إلى حالتها الأولى، فإن الهنود استثمروا بكل ثقلهم في ميدان التعليم بحيث أصبحوا قادرين على الحصول على موافقات للدخول إلى أستراليا عند الضرورة. نتيجة لهذا، أصبحت الأقلية الإثنية الهندية أفضل كثيرا في مستوى التعليم من بقية السكان الأصليين. يتضح أن الاستجابة لشروط الهجرة من خلال التعليم تعد عنصرا مؤثرا في بلدان الأصل، وهذا ما سوف نناقشه في الجزء 4 من الكتاب.

في الوقت الذي تتزايد فيه متطلبات التعليم كقيود مفروضة على الهجرة، كذلك تفرض البلدان المضيفة أشكالا أخرى من الشروط. يتعلق الشرط الأكثر أهمية بالروابط العائلية: يسمح للمهاجرين بالانضمام إلى أفراد عائلاتهم من مواطني البلدان المضيفة. غير أن الروابط العائلية ليست نقشا على حجر: إنها تنشأ من الزواج. ومن الحقائق المعترف بها على نطاق عالمي (على الأقل في بلدان الأصل) أن المهاجر غير المتزوج في بلدٍ من البلدان ذات الدخل المرتفع يكون في حاجة إلى الزواج. وفي سياق الزيجات المنظمة خصوصا، حيث يكون اختيار الزوجة من القرارات العائلية، ربما تقرر العائلات في بلدان الأصل التغلب على قيود الدخول من خلال الزواج. إذا تم الزواج على أساس أنه وسيلة مؤقتة يحصل من خلالها المهاجر على حق الدخول، فمن الواضح أن ذلك يعتبر إساءة استعمال لذلك الحق. لكن إذا اتخذت العائلات بصورة روتينية قراراتها بشأن الشريكين في الزواج على أساس الظروف المالية، فسيكون تفضيل المهاجرين كأزواج أمرا مفهوما، وفي الواقع محتوما. هناك إذن نوعان من النتائج المتوقعة للقيود التي تفرض على الهجرة: أن تكافح العائلات في البلد الأصلي جاهدة من أجل توفير فرص التعليم لأبنائها وأن ترسل صورا فوتوغرافية جذابة لأبنائها غير المتزوجين إلى مهاجرين مستقرين هناك.

الاختيار الثاني بشأن الحصول على موافقة الدخول هو الخداع، أي الحصول على موافقة دخول شرعية بوسائل غير شرعية. ومن أبرز الطرق المباشرة لعمل ذلك دفع الرشوة للحصول على الفيزا رسميا من السفارة المحلية للبلد المضيف. إن أغلب هؤلاء الموظفين هم نسبيا من صغار الموظفين، وربما لا يحصلون على رواتب جيدة، ويعيشون مؤقتا في البلد الأصلي حيث لا بد لهم من أن يتعرفوا على بعض الأشخاص من السكان المحليين. كذلك فإن عملهم لا يؤهلهم لأن يتسلموا مكافآت تشجيعية تعزز حالتهم المالية: إن واجبهم يتمثل في التصدي إلى موجة من الطلبات ومنح تخويلات ذات قيمة عالية إلى بضعة أفراد محظوظين من المتقدمين يصادف أن يلبوا شروطا تعسفية، أو اعتباطية فيما يبدو، ومتغيرة بين وقت وآخر. ضمن هذا الوضع لن يكون من المستغرب قبول أحد الموظفين الصغار رشوة لتسهيل المعاملة. هناك الكثير من الطرق التي ربما يبرر بها الموظف هذا السلوك بينه وبين نفسه: الشروط غير عادلة، والاحتياجات شديدة، والمبلغ الذي يحصل عليه شخصيا مجرد تعويض عن خطورة الموقف. نتيجة الصعوبات الواضحة لإدارة منظومة الفيزا في الكثير من الحالات، هناك «معدل مقبول» للتأشيرات التي يجري الحصول عليها بطرق غير شرعية. ولأن المكسب من الهجرة يكون كبيرا، فالمبلغ المقبول تصل قيمته عادة إلى عدة آلاف من الدولارات[9].

الطريقة الأخرى في الخداع تتم من خلال ادعاء الشخص أنه من ضمن أفراد مجموعة يُسمح لها بالدخول. على سبيل المثال، في الثمانينيات كانت السويد تتبع في البداية سياسة متساهلة جدا في منح الجنسية للباحثين عن اللجوء من إريتريا، التي كانت آنذاك مقاطعة في إثيوبيا تواجه حربا أهلية. لكن مع تزايد أعداد المهاجرين، أصبحت السياسة أقل كرما. ردا على ذلك راح بعض المهاجرين الإريتريين الذين حصلوا على الجنسية السويدية يعطون جوازات سفرهم إلى أصدقاء يشبهونهم في الملامح وإلى بعض الأقرباء: في الأيام التي سبقت وسائل التعرف على الأشخاص بيولوجيا وجدت السلطات السويدية المختصة بالهجرة أن من الصعب تحديد الهوية فقط بالاعتماد على الصورة الفوتوغرافية في الجواز. وبعد ذلك توصلت السلطات إلى طريقة لا تعتمد على الصور الفوتوغرافية

للتمييز: الإريتريون الذين كانوا من المواطنين السويديين لا شك في أنهم تعلموا بعض الكلمات السويدية، بينما أولئك الذين كانوا يحاولون تزوير هويتهم لم يتعلموا شيئا من ذلك. لكن مثلما يمكن للمهاجرين المحتملين أن يحصلوا على التعليم، أو يلجأوا إلى الزواج الذي يجعلهم مؤهلين للهجرة، كان بإمكانهم أن يتعلموا اللغة السويدية: في خضم الحرب الأهلية والمجاعة كان الإريتريون اليائسون يتعلمون السويدية من أجل التنكر كمواطنين سويديين. وهناك طريقة أخرى للاحتيال وهي انتحال شخصية طالب اللجوء. يخلق الشكل القبيح للاضطهاد في الكثير من البلدان الفقيرة حاجة واضحة إلى اللجوء. وفي المقابل فإن الاستعداد لمنح حق اللجوء يخلق فرصا للاحتيال. التقدم بطلب اللجوء زيفا طبعا يستحق شجبا مضاعفا لأنه يقوض مصداقية مؤسسة إنسانية مهمة، لكن مثل هذه الاعتبارات الأخلاقية ربما لا تعني شيئا لليائسين. من المحتمل أن يكون عدد الذين يطلبون اللجوء أكبر كثيرا من الاحتياجات التي بالإمكان تلبيتها بصورة شرعية، مما يعكس الصعوبة البالغة لدحض ادعاءات إساءة استعمال هذا الحق من قبل السلطات المخولة. فضلا عن هذا فإن المعايير القضائية التي تطلبها محاكم البلد المضيف لاستثناء البلد الأصلي من قائمة الدول القمعية هي معايير صادمة إلى درجة مهينة أحيانا: على سبيل المثال، هناك أربعة بلدان فقط من بين أربعة وخمسين بلدا أفريقيا تلبي المعايير المطلوبة من المحاكم البريطانية للموافقة على إعادة مواطنيها قسرا.

الاختيار الأخير تترتب عليه تكاليف كبيرة ومخاطر أيضا: وهو السفر من دون الحصول على موافقة مسبقة للدخول إلى البلد المضيف ومحاولة التسلل من الحدود. ولأن الحدود أصبحت أكثر تعقيدا، فإن سبل التسلل أيضا أصبحت معقدة جدا، مما يخلق فئة من الناس المحترفين الذين يمتهنون التهريب. كما في حالة موظفي الفيزا الفاسدين، يمكن لهؤلاء أن يبيعوا أماكن على القوارب، وأخرى مخبأة في حاويات الشاحنات، أو تأجير أشخاص يستطيعون اجتياز الحدود، مقابل عدة آلاف من الدولارات. لكن الاختلاف الأساسي هنا عن الحصول على موافقة دخول شرعية بطرق غير شرعية يتمثل في المخاطرة. من المخاطر الواضحة أن يكتشف أمر المهاجرين. الناس الذين يُمسك بهم في أثناء محاولة الدخول إلى أستراليا بطرق غير

شرعية حاليا يحتجزون في مراكز اعتقال بعيدة عن اليابسـة؛ ويمكن أن يبقى هؤلاء هناك فترة طويلة من الزمن. المهاجرون غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة يتزايدون بأعداد كبيرة: في سـنة 2011 وصل عددهم إلى رقم مذهل، 400 ألف مهاجر. تكون التكاليف التي تترتب على اكتشـاف المهاجرين غير الشرعيين هي الإذلال وفترة من تقييد الحركة والانعزال، وخسـارة المبالغ التي تكبدوها في محاولتهم. ووجه الخطر الثـاني يتمثل في المخاطـر المادية للمحاولـة: القوارب يمكن أن تغرق، والأشـخاص الذيـن يختبئـون في الحاويـات يمكن أن يختنقـوا أو يتجمدوا حتـى الموت. لكن الخطـر الأخير ربما يكون الأكثر إزعاجا ويأتي مـن الناس الذين يعملون في التهريب أنفسـهم. وبطبيعة هذه المهنة، فهي صناعة غـير منضبطة يديرها مجرمون، وكثيرا مـا تنقطـع العلاقة بين الزبون وصاحـب المشروع فجأة. فبعـد أن يدفع من يريد الهجـرة المبلغ المطلوب سـلفا، لن تتاح له فرصة للرجـوع إلى المُهرِّب إذا ما أخفق هذا أو أسـاء التصرف. والمهاجرون غـير الشرعيين الذين تؤخـذ منهم الأموال ربما تجتذبهـم عروض يؤجَّل فيها جزءٌ من المبلغ المتفـق عليه حتى النجاح في الوصول إلى الهـدف. غير أن المهربين الذيـن يعقدون مثل هذه الاتفاقـات لا بد أن يهيئوا آليـات لإجبار المهاجر عـلى الإيفاء بالتزاماته: في واقع الأمـر، يصبح المهاجرون غير الشرعيين مؤقتـا عبيدا للمهربين. والدعارة هي من بـين الخيارات لعبودية مربحة وقابلة للتطبيـق: المهاجرات غير الشرعيات اللواتي يحلمن بأن يصبحن سـكرتيرات ينتهي بهن الأمر سـبايا لتجار الجنس. حالمـا يتمكن المهربون من فرض هذه الآلية لقهر الآخرين، فما الذي يردعهم عن استرداد الدَّين الافتراضي؟ غالبا ما يبقى العبيد عبيدا حتى يتمكنوا من الهرب أو يموتوا، وعند وصولهم، فحتى أولئك الذين تحرروا من اعتمادهم عـلى المهربين لا تكون فرصهم وخياراتهم كثيرة. من أجل البقاء على قيد الحيـاة فإنهم يحتاجون إلى الدخل الذي لا يسـتطيعون الحصول عليه بصورة شرعية. إذن المهاجرون غير الشرعيين إما أن يُساقوا إلى أيدي أصحاب عمل يتملصون مـن الضرائب، وإما عليهـم إيجاد عمل غير شرعي مثل الجريمـة. كثيرا ما لا تكون سياسـات التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية فعالةً أو ذكية، حتى بالقياس إلى أسوأ معايير السياسات الإجمالية للهجرة. سوف نقترح طرقا أفضل للتعامل مع هذه المشكلة في الفصل الأخير.

حبال النجاة

مـن منظور أي مهاجر محتمل، ربما يكون لكل من الحاجة إلى تمويل الهجرة باعتبارها اسـتثمارا مكلفا، وضمان وسـائل آمنة للتغلب عـلى القيود القانونية حلٌ واحد: أفراد العائلة الذين هاجروا في السـابق. يتضح لاحقا أن الشـتات من العناصر ذات الأهمية البارزة في تحديد أنماط ومعدلات الهجرة. الشـتات يؤدي إلى تسهيل الهجرة من خلال العديد من المسارات المميزة.

ولأن الروابـط العائلية من المزايـا التي يُنظر إليها بعـين الاعتبار لدى منح تأشيرة الدخول، فالشـتات يخلق فرصا للدخول الشرعي لمهاجرين لاحقين. ليس من المسـتغرب أن يواجه المهاجرون المستقرون ضغطا شـديدا من عائلاتهم في بلدهم الأصلي من أجل تسـهيل العملية القانونية. من السـهولة كثيرا أن ينجز هذا العمل من داخل البلد المضيف، بدلا من زيارة السفارة المحاصرة بالأسوار في البلد الأصلي. كذلك إذا كان المهاجرون من مواطني البلد المضيف، فهم يحصلون عـلى حقوق التصويت، وبهذا يمكنهم أن يشـكلوا جماعـة ضغط على ممثليهم السياسـيين لمخاطبة السـلطات الرسمية حول هذا الشـأن. على سبيل المثال، في الدوائر الانتخابية التي فيها نسـبة عالية من المهاجرين في بريطانيا هناك 95 في المائة من المراجعين لديهم مشكلات يطرحونها على أعضاء البرلمان تتعلق بهجرة أفراد من عائلاتهم.

يمكن للشـتات أيضـا أن يوفر معلومات على المسـتوى المحـلي عن فرص الحصول على عمل. على سـبيل المثال، في دراسـة تجريبية أجريت أخيرا جُهِّزت هواتف نقالة إلى الأهالي في النيجر، لاكتشاف ما إذا كانت تؤثر في الهجرة لاحقا. لأن العمال الآن لديهم وسـائل اتصال أفضل مع أقاربهم وأصدقائهم في أسواق العمـل الأجنبية، فقد تصاعدت الهجـرة إلى درجة كبـيرة[10]. المعلومات التي يوفرها الأقرباء في الخارج ربما تتسرب من غير قصد بسبب النزعة الطبيعية لأي مهاجر للمبالغة في تصوير النجاح الذي حققه. الشتات لا يوفر فقط المعلومات عن فـرص العمل، لكنه يوفر الفرص نفسـها: الكثير من المهاجرين يؤسسـون وكالات تشـغيل صغيرة، وهـي نتيجة طبيعية للارتباط بـين طموحات الهجرة والتمييـز العنصري الذي ربما يواجهونه في أسـواق العمل. إن أعمالهم يمكن أن

تحقق نجاحا مؤقتـا، وتوفر فرص عمل للأقرباء الآتين حديثا حتى إذا لم يكونوا من العمال المنتجين، مادامت قوانين الأجور الدنيا يمكن بسـهولة التملص منها. إضافـة إلى المعلومات والفرص، قد يؤدي الشـتات مبـاشرة إلى خفض تكاليف الإقامة؛ أثنـاء البحث عن العمل للمهاجرين الجدد يمكنهم العيش مع أقاربهم المقيمين هناك.

فوق كل هذا، يمكن أن يسهل الشتات التكاليف المالية للاستثمار في الهجرة. في كثـير من الأحيان يكون المهاجرون القدامـى في وضع أفضل يمكنهم من دفع أثمان تذاكر السـفر: فهم يكسبون مبالغ مالية أكبر من أقاربهم في بلدان الأصل. إذا توافـرت النقود على سـبيل القرض، يكونون في موقـف قوي يتيح لهم فرض شروط لاسترجاع المبالغ: عندئذ يمكنهم رؤية فرص النجاح، ويمكنهم جعل الحياة صعبة على الذين لا يوفون بوعودهم. قد لا ترتبط الاتفاقات بزمن محدد. حتى إذا توافرت النقود من قبل العائلة في البلد الأصلي، فمن شأن النسيج الاجتماعي للشـتات أن يؤمّن سـبل الضغط على المهاجرين الجدد للإيفاء بالتزاماتهم، مما يجعل شرط التمويل أقل خطورة.

كل هـذه العوامل تتضامن لتجعل الشـتات عنصرا حساسـا وخطيرا. نتيجة لذلـك يميل المهاجـرون إلى التكتل في مـدن قليلة، كما شرحت هـذا في الفصل الثالث. لا يؤثر وجود الشـتات فقط في المواقع التي يختارها مهاجرون لاحقون، بـل يُعتبر أيضـا عنصر التأثير الأكثر أهمية الذي يحدد مسـتوى الهجرة. هذا ما يمكن توضيحه من خلال حصان الشـغل أو المخطط التوضيحي. الرصيد المتراكم للمهاجرين أو الشتات يؤدي إلى زيادة التدفق، بحيث تتجه الهجرة إلى التصاعد. ينبغـي على أول مهاجـر أن يتغلب على مجموعة كبيرة مـن العقبات أكثر من المهاجر الذي يأتي في المرتبة المليون. لقد حاولت بالتعاون مع زميلتي انكي هويفلر أن أقيّـم التأثير النموذجي للشـتات في الهجرة من البلـدان الفقيرة إلى الأخرى الغنية. وقد وضحت النتائج التي توصلنا إليها السـبب الذي يجعل الهجرة التي تتغذى على الشـتات قابلة للتصاعد أكثر فأكثر[11]. من شأن عشرة أفراد إضافيين من الشـتات مع بداية عقد من الزمن أن يحثوا سـبعة أشـخاص إضافيين على الهجرة خلال العقد نفسـه. تبعا لذلك، فإن العقد التالي سوف يبدأ بسبعة عشر

فردا إضافيا من الشـتات الذين بدورهم يحثون اثني عشر مهاجرا إضافيا خلال العقد. إذا تتبعنا هذه العملية في خلال الفترة من العام 1960 إلى 2000، نرى أن نسبة أولية إضافية للشتات تصل إلى 10 سوف تصبح 83 في العام 2000.

غير أن تأثير الشـتات الذي يحظى الآن باهتمام متزايد من الاقتصاديين ليس ارتفاع معدل الهجرة، بل إن الشتات يغير تركيبة الهجرة. من وجهة نظر السكان الأصليـين، من الأفضل جـذب العمال المتعلمـين جيدا بدلا مـن العمال الذين يفتقـرون إلى التعليم. إن نظـام تخصيص النقاط الذي تُقنَـن من خلاله أعداد الذين يُسـمح لهـم بالدخول مصمم بحيث يحقق هذا التأثير. غير أن الشـتات يتيـح للمهاجرين التغلب على منظومات النقاط. يكون تأثير الشـتات قويا إلى درجـة أنه كلما كانـت الروابط العائلية تعطي تخويلات للدخول، فإنها سـوف تتغلب على اشتراطات التعليم والتقييم الذي يعتمد على المهارة[12]. هذه النتائج المستمدة من بحثٍ أجري أخيرا تثير تصادما محتملا بين وجهة النظر التي تستند إلى الحقـوق الفردية للمهاجرين ووجهة نظر أخرى تسـتند إلى حقوق ومصالح السكان الأصليين.

تعزز سياسـات الهجـرة الحالية نزعة الدفع إلى تصاعـد الهجرة، وتقلل من أهميـة نظام التقييم بحسـب النقـاط، فمن خلال برامج إعادة تجميع شـمل العائلة، تحصل تلك البلدان على مزية الاسـتفادة من أقرباء مهاجرين سـابقين. لكن هل يخـول حق الهجرة بالضرورة المهاجر أن يمنح ذلك الحق للآخرين؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل لدى هؤلاء بالمقابل الحق في أن يمنحوا الحق نفسـه؟ من الواضـح أنه إذا كانت الحقوق تُفهم بهذا الشـكل، فـإن نظام تخصيص النقاط وفقـا للتعليـم، يصبح عديـم النفـع إلى درجـة كبيرة؛ الأقرباء سـوف يزيحون الآخرين الماهرين.

نأتي الآن إلى الاختيـار الأكثر أهمية في هذا الكتاب من الناحية الأخلاقية. لقـد تطرقت سـابقا إلى الاختلاف بـين الحقوق الجماعية والحقـوق الفردية ضمـن سـياق الرعاية السـكنية. مادامـت للمهاجرين احتياجـات أكثر من السـكان الأصليين، فالحقوق المبنية على أسـس فردية من شـأنها أن تخصص

لهم نصيبا أكبر من خدمات الرعاية الســكنية، مما يخصص للسكان الأصليين، بينما الحقوق الجماعية تعطيهم الحصة نفسها. ولكن أهمية الحق في الرعاية الســكنية تتضاءل بالمقارنة مع الحق في جلب الأقرباء. لا يرغب إلا عدد قليل جــدا من أغلبية الســكان الأصليين في جلب زوجة أجنبيــة أو أي قريب آخر. وهذا هو الســبب الذي يجعله بمنزلة حق لهم. في مقابل ذلك، ترغب نســبة كبيرة من الشــتات في جلب أقربائهم الأجانب، فـإذا مُنح المهاجرون الحقوق الفردية نفســها التي تُمنح للســكان الأصليين، عندئذ تتجــه تركيبة المهاجرين بشــدة نحو المُعالــين. وهنا تظهر حاجة عملية قويــة، وربما كانت ذات صفة شرعية أو أخلاقية، لإيجاد نوع من العدالة في التعامل على مســتوى الجماعة: يجب أن يســتفيد المهاجرون جميعا من المنافع العامة التي لا يُســتثنى منها أحد مثل الرعاية الســكنية وحق استقدام أقاربهم بالدرجة نفسها التي يتمتع بها السكان الأصليون.

يعتمد توزيع الرعاية الســكنية في بعض الأحيان على المســاواة القائمة على أســس جماعية، وذلك تبعا للممارسات التي تتبعها السلطات المحلية. في مقابل ذلــك، فإن توزيع حقوق الدخول للأقارب نادرا ما يعتمد على مبدأ واضح. لكننا نرى أن آليات تطبيق المساواة الجماعية فيما يتعلق بحقوق الدخول تتم بطريقة صريحة ومباشرة. بعض البلدان تعين بالفعل فئات لحق الدخول من خلال إجراء قرعة على أســاس الحصــص. هذه من الطرق المطبقة دوليــا لمنح حقوق عادلة للدخــول. وربما تختار بعض المجتمعات أن ترتب قوانــين الهجرة بحيث تعطي حقوقا غير مقيدة لكل مهاجر على انفراد من أجل أن يأتي بأقاربه. لكن في الوقت الذي تكون فيه مثل هذه السياســة ســخية بعض الشيء، فهي ليست الوحيدة التــي تتماشى مع المقاربة الأخلاقية. إن تقييد حقوق الشــتات في جلب أقاربهم حاليا وفي المســتقبل لا يتعلق أساســا بالســيطرة على المقدار الكلي للهجرة، إنه يتعلق بالســيطرة على تركيبتها. منظومات النقاط فيما يتعلق بمســتوى التعليم يمكــن فقط أن تثبت فاعليتها إذا كانت الحقوق الفردية لأفراد الشــتات مقيدة بالأهداف التي تحددها تلك المنظومة.

مضامين دراماتيكية

النتيجة التي توصلنا إليها أن الهجرة من البلدان الفقيرة إلى الأخرى الغنية تولد مكاسب سريعة من خلال فجوة الإنتاجية، وهذه المكاسب يستفيد منها المهاجرون. هناك عقبتان أساسيتان للوصول إلى هذه المكاسب: تمويل الاستثمار الأولي للهجرة والتغلب على مجموعة من القيود القانونية التي تفرض على الدخول. يؤدي الشتات إلى تقليص هاتين العقبتين، بحيث تستمر الهجرة ويتصاعد رصيد المهاجرين، ويتمكن عدد أكبر من الناس من الكسب: سوف يميل التدفق السنوي للمهاجرين إلى التسارع. هناك تغيرات أخرى في الاقتصاد العالمي تؤدي أيضا إلى زيادة الهجرة: التقدم التكنولوجي يؤدي جوهريا إلى تقليل تكاليف السفر، وتكاليف الاتصال انخفضت تماما بحيث أصبح من السهولة بالنسبة إلى الشتات البقاء على اتصال مع بلدهم الأصلي، وكذلك من شأن ارتفاع معدلات الدخل في البلدان الفقيرة أن يعزز القدرة على تمويل الهجرة، بينما تبقى الفجوة المطلقة في الدخل هائلة. تبقى الحقيقة القاسية عن تلك المكاسب الهائلة في الإنتاجية التي يحصدها المهاجرون، والتي تكبحها معوقات هائلة.

تؤدي القيود المفروضة على الهجرة إلى تنبؤ: الهجرة الفعلية لا بد أن تقلل من احتمالات الرغبة في الهجرة إلى درجة كبيرة. من أجل الحصول على معلومات عن الرغبة في الهجرة هناك مصدر موثوق هو «استطلاع غالوب» الذي يغطي عينة واسعة من الناس من مختلف أنحاء العالم. على الإجمال، يقول نحو 40 في المائة من سكان البلدان الفقيرة إنهم يفضلون الهجرة إلى بلدان غنية إذا استطاعوا ذلك[13]. حتى هذه النسبة ربما كانت أقل من الواقع إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما يمكن أن يحصل في حال غياب القيود المالية والقانونية. لنتخيل أن 40 في المائة من السكان تركوا بلدانهم بالفعل. النتيجة أن الشتات يكون هائلا، ومن المحتمل جدا أن يتركز في مدنٍ قليلة ذات دخل مرتفع. هذه المدن، مع دخلها المرتفع إلى درجة أكثر من الدخل في عاصمة البلد الأصلي، من الممكن أن تصبح مركز الإشعاع الثقافي الجديد للمجتمع: بالنسبة إلى هؤلاء الشباب الذين بقوا في بلادهم، ستكون الحياة في مكانٍ آخر.

يتحفظ الاقتصاديون عن استطلاعات الرأي التي تجريها غالوب وغيرها. قد لا تترجم النوايا إلى قرارات حقيقية. وبالتالي تصبح الحالات النادرة جدا، حيث يتمتع مجتمع منخفض الدخل نسبيا بحرية للانتقال إلى بلد آخر مرتفع الدخل، محط اهتمام. من تلك الحالات ما حصل في الجانب التركي من قبرص، الذي كان من حيث المعايير الاقتصادية مشابها لتركيا، ولهذا فهو فقير جدا وفقا للمعايير الأوروبية. لكن نتيجة للتاريخ السياسي المعقد، كان لدى القبارصة الأتراك امتياز سهولة الهجرة إلى بريطانيا. هل استفادوا من هذه التسهيلات حقا؟ علينا أن نتذكر أن النظرية الاقتصادية للهجرة تتوقع في مثل هذه الحالة ألا يحدث أي توازن. مادامت قبرص التركية تقع ضمن نطاق البلدان المتوسطة الدخل التي تدفع إلى الهجرة، وهي نسبيا قريبة من البلد المضيف، فسوف يشيد الشتات مجمعات من القبارصة الأتراك خلال وقت قصير، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تسارع الهجرة حتى يفرغ البلد من السكان الأصليين لقبرص التركية تقريبا. لا بد أن يكون هذا توقعا عجيبا لا يأخذ بنظر الاعتبار الكثير من عوامل التعويض المحتملة. إذن كيف يستوي الأمر عندما نواجه حقيقة ما حدث فعلا؟ لسوء الحظ، فإن إحصاءات الهجرة البريطانية بائسة في هذا المجال، لكن في إحصاءات سنة 1945 هناك نحو 2000 فقط من القبارصة الأتراك في بريطانيا. المجموع الحالي للقبارصة الأتراك في بريطانيا يُقدر بشكل متباين من 130 ألفاً إلى 300 ألف، والرقم الأخير يمثل التقديرات الرسمية لوزارة الداخلية البريطانية. في هذه الأثناء انخفض عدد القبارصة الأتراك الذين يقيمون في قبرص من 102 ألف في إحصاء سنة 1960، إلى نحو 85 ألفا سنة 2001. إذن هناك الآن تقريبا ضعف أعداد القبارصة الأتراك في بريطانيا مما هم عليه في قبرص. في الوقت الذي لم تفرغ فيه قبرص من سكانها تماما، لا تبدو نسبة الـ 40 في المائة من الناس الذين أرادوا الهجرة، وفق استطلاع غالوب، رقما مبالغا فيه. لكننا نرى أن شمال قبرص لم تفرغ من الناس: بدلا من ذلك فقد شهدت تدفقات هائلة للمهاجرين من تركيا: السكان الأصليون من القبارصة الأتراك أصبحوا الآن أقلية في شمال قبرص.

إن القول إنه «لولا القيود لفرغت المجتمعات ذات الدخل المنخفض» يعني أن القيود تُعتبر في كل الأحوال أمرا جيدا. من منظور السكان الأصليين لبلدان

مضيفة محتملة، فإن بقاء بعض القيود التي من شـأنها أن تسـيطر على تصاعد الهجـرة بمرور الزمن يكون أفضل. القيود هـي التي تمنع التدفقات الهائلة التي يحتمـل أن تـؤدي إلى انخفاض الأجـور وتعريض الاعتبارات المشـتركة للخطر. من منظـور الناس الذين يبقون في بلدانهم الأصليـة، النزوح بأعداد هائلة على المدى البعيد تكون له أيضا تأثيرات جوهرية، وهي تأثيرات سـوف نناقشـها في الجـزء الرابع. لكن من منظور المناصرين لمذهـب المنفعة العالمية، ومن منظور أخلاقي متحرر، تشكل القيود كارثة محبطة، ويُحرَم مئات الملايين من الفقراء من المكاسب الهائلة في الدخل. المؤيدون لمذهب المنفعة يتأسفون على تقلص يمكن تفاديه في الرفاهية؛ والليبراليون ينوحون على تقييد الحرية.

7

المهاجرون: الخاسرون من الهجرة

يبدو أن الوقت قد حان للانتقال إلى المرحلة المثيرة للاستغراب في الموضوع: لماذا يكون المهاجرون أيضا خاسرين أساسيين من الهجرة؟ الجواب أن أولئك الذين هاجروا سابقا قد خسروا، على الأقل وفقا لمعايير اقتصادية، نتيجة هجرات لاحقة لأشخاص آخرين. إنهم يخسرون لأن القول بأن المهاجرين يتنافسون مع عمال من السكان الأصليين يعملون بأجور منخفضة - تطرقت إلى هذا الأمر واستبعدته كليا في الفصل الرابع - يتضمن جانبا ضئيلا فقط من الحقيقة. المهاجرون نادرا ما يتنافسون وجها لوجه مع العمال من السكان الأصليين، لأن من خلال المعرفة الضمنية، والخبرة المتراكمة، والتمييز العنصري، يتمكن العمال من السكان الأصليين من الحصول على تفوق جوهري على المهاجرين.

لا يتنافس المهاجرون وجها لوجه مع عمال قليلي المهارة من السكان الأصليين، ولكنهم يتنافسون بعضهم مع بعض.

«الهجرة لا توفر الوجبة المجانية المتوقعة، بالأحرى هي وجبة مجانية ثمنها عسر الهضم»

لا يكون المهاجرون في وضع تنافسي مباشر مع العمال من السـكان الأصليين، حتـى فيما يتعلق بأولئك العمال الذين لديهم مسـتوى مماثـل من التعليم[1]. فالسـكان الأصليـون يتفوقون ربما من ناحيـة اللغـة، أو أن معرفتهم الضمنية للتقاليد والأعراف الاجتماعية تجعلهم أكثر إنتاجية، وقد يكون الأمر أن أصحاب العمل يميزون بينهم وبين العمال من المهاجرين. أيا كان التفسير المرجح، فالنتيجة أن المهاجرين يشـكلون صنفا مميزا من العمال. لذلـك يؤدي مجيء مهاجرين لاحقين إلى تقليص مكتسـبات مهاجرين سـابقين. هذا ما يحصل في واقع الأمر، فالتأثـير الوحيد الواضـح والحقيقي للهجرة يكون على مسـتوى الأجور. ومثلما ناقشنا في الفصل الرابع، فإن تأثيرات الهجرة في أجور العمال من السكان الأصليين ربما تتباين ما بين خسـائر طفيفة ومكاسب متواضعة. إذا كان لسياسة التعامل مع الهجرة أن توضع من منظور تأثيراتها في الأجور، فالمجموعة المسـتفيدة التي عليها أن تدعم فرض القيود الصارمة هي فئة المهاجرين.

من الواضح أن السـلوك الفردي للمهاجرين يفند هذا الاستنتاج: المهاجرون من الناحية النموذجية يبذلون جهودا مميزة في محاولة الحصول على تأشـيرات دخول لأقاربهم. بيد أن هذه مصالح مترابطة. المهاجر الذي يسـاعد أحد أقاربه للانضمام إليه يسـتفيد من الصحبة، ومن الامتنـان، وراحة الذهن بعد أن أوفى بالتزاماته وواجباته. إن زيادة المنافسة في سوق العمل التي تنشأ عن مهاجرين إضافيـين سـوف يعانيها مهاجرون آخرون. في حقيقة الأمر، من شـأن تشـديد القيـود على الهجرة أن يكون مصـدرا لمنفعة مهاجرين سـابقين بصورة عامة، بينما تقديم المسـاعدة لأحد أقرباء المهاجرين يخدم المنفعة الشـخصية لأفراد محدودين من المهاجرين.

ربما تكون هناك أسباب اجتماعية أخرى في جعل الرصيد الحالي من المهاجرين ينتفع من تشـديد القيود. قد تتقلص الثقة الاجتماعية مع زيادة حجم السكان من المهاجرين. يؤثر حجم المهاجرين أيضا في مواقف السكان الأصليين تجاههم: عـلى الرغـم من الأمل في أن زيـادة أعدادهم تزيد التسـامح، يبدو أن العكس هو مـا يحدث. السـكان الأصليون يكونون أكثر تسـامحا إزاء الأعـداد القليلة مقارنة بالأعداد الكثيرة. أما عدم التسـامح فهو من العادات السيئة التي يعانيها

المهاجرون بصورة عامة، وهي تنشـأ عن غير قصد مع تضاعف أفراد المهاجرين وقراراتهم بشـأن اسـتقدام مهاجر جديد. إن تصاعد وتيرة عدم التسامح نتيجة متوقعـة لهذه القرارات التي لا تؤخذ بنظـر الاعتبار من قبل المهاجرين الأفراد، لكنها ربما تؤثر تراكميا في الرصيد الحالي من المهاجرين.

من هنا نصل إلى ما يمكن أن نسميه جدلية الهجرة. ينجح المهاجرون الأفراد في الحصول على مكاسب هائلة من الإنتاجية من خلال الهجرة. لكن للمهاجرين بصورة جماعية مصلحة واضحة في ما يعتبر حاسـما من الناحية الفردية: تشديد قيود الدخول.

يحصل المهاجرون على حصة الأسد من مكاسب الإنتاجية العالية من الهجرة، وهذا يعوض كثيرا عن تكاليف الاستثمار الأولية التي صرفت في أثناء الرحلة. لكن هل توجـد تكاليف ثابتة لكون المرء مهاجرا يعيـش في بيئة غريبة ثقافيا بعض الـشيء؟ كما في التأثير الواضح على السـكان الأصليين، مـع توافر البيانات يمكننا اعتبار السـعادة معيارا جيدا لقياس المكاسب الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية. سـواء كانت السـعادة معيارا للرفاهية أم لا فالأمر يخضـع للجدل حاليا. تثبت البحوث أنه فوق مستوى متواضع من الدخل فإن الزيادات الإضافية في الدخل لا تولد زيادات دائمة في السعادة، على الرغم من أن لها تأثيرات عابرة: إذا ربحت في جائزة اليانصيب مثلا سوف تشعر بالسعادة. لكن سرعان ما يخبو وهج السعادة بعد بضعة أشهر. إذا طبقنا هذا على الهجرة، أو على المهاجر النموذجي من بلدٍ منخفض الدخل إلى بلدٍ مرتفع الدخل، يكون المكسـب في الدخل هائلا. الدخل سـوف يزداد عما كان عليه تحت المسـتوى المقبول ويقفز إلى فوق المسـتوى. بحسـب اقتصاديات السـعادة، سـوف ترفع أول دفعات قليلة من الدولارات، والتي ربما تصل إلى الآلاف، مسـتوى السعادة، لكن بعد ذلك يحصل خمول. إذا تجاوزنا تلك العتبة فإن العنصر الأكثر تأثيرا في السـعادة يبدو اجتماعيا: الزواج، الأطفال، والأصدقاء يعتبرون من مواد بناء السعادة، وليس حجم الراتب. للهجرة تأثيرات واضحة على هذه الخصائص الاجتماعية، لكنها تأثيرات سـلبية. العائلات تنفصـل بعضها عن بعض، والمهاجر يقضي حياتـه في بيئة غريبة ثقافيا. ربما لجأ دائما إلى الاسـتماع لأخبار بلده وهي تبث على الراديو، وأحاط نفسـه بأصدقاء

من أفراد الشـتات، وعاد إلى وطنه كل سـنة، لكن يوما بعد آخر، يجعله الغياب عن المنزل أقل سـعادة. إذا تقبلنا أن السـعادة عنصر مفيد لنوعية الحياة، فإن السـمة الملائمة لأغراضنا أنها تضمن كلا من تأثيرات الدخل المرتفع وأي تكاليف سيكولوجية غير مالية: إنها تصور لنا التأثير المجرد لقوى متعارضة.

ومع ذلك، فالسـعادة ليست البديل الوحيد للدخل كمعيار للرفاهية. هناك اتجاه يفضله بعض الاقتصاديين وهو «سلم الحياة» وفيه يطرح على الناس سؤال أن يتخيلوا على أسـاس جدول من عشر نقاط أسـوأ نمط ممكن للحياة وأفضل نمط، ومن ثم يضعون أنفسهم على هذا المقياس[2]. هذا الإجراء يوفر تقديرا ذاتيا عن الرفاهية يصل إلى تخمين أن الرفاهية تزداد بشكل مؤكد مع ارتفاع مستوى الدخل، ولا نسـتطيع بالضرورة أن نسـتنتج أن الهجرة توفر مكسبا في الدخل له قيمة عليا ضمن معايير الرفاهية.

من الممكن أن تسـتخدم السعادة وسـلم الحياة في مواجهة السؤال عما إذا كانـت الهجرة تؤدي إلى زيادة الرفاهية للمهاجرين. هناك الآن كتابات أكاديمية واسعة حول وسائل قياس هذه التأثيرات، لكن لسوء الحظ فالمناهج المستخدمة لا تلبـي المتطلبـات للوصـول إلى نتائج موثقة. على سـبيل المثـال، توجد عدة دراسات تظهر كيف أن المهاجرين يميلون إلى أن يكونوا أقل سعادة من السكان الأصليين للبلد المضيف. المطلوب هنا قفزة واثقة للتوصل إلى استنتاج أن الهجرة جعلت الناس أقل سـعادة مما كانوا سـيكونون عليه في ظروف أخرى: لا يوجد سبب يجعلنا نتوقع أن هؤلاء كانوا قبل الهجرة سعداء مثل سكان البلد المضيف لهم. لقد وجدت شخصيا دراستين تستخدمان مناهج تحاول الالتفاف حول هذه المنزلقات في البحث. الدراسـتان صدرتا في وقت قريب لكنهما لم تنشرا بعد، مما يعني أنهما لم تبلغا مسـتوى البحث الأكاديمي ولم تنجحا في اختبارات التحكيم. ومع ذلك، وبقدر ما يمكنني الاستنتاج، فهما كل ما يتوافر لدينا عن الأدلة الموثقة على نطاق دولي عن هذه المسائل المتشابكة.

الدراسـة الأولى تتناول الهجرة من تونغا إلى نيوزيلندا[3]. الخطة التي اتبعت في البحث تستفيد من نظام قدمته حكومة نيوزيلندا بعنوان «أصناف موافقات الدخول من بلدان المحيط الهادئ». الصفة الأساسية لهذا النظام أنه يعتمد على

إجراء قرعة، وهكذا فهو يمنح أو لا يمنح موافقة الدخول إلى المتقدم للهجرة من تونغا على أســاس عشوائي. مثل هذه العشــوائية الطبيعية تصلح كثيرا للباحثين. مــن خلال ربطها بنوع من التقنيات المعقدة، يتمكن الباحثون من التغلب على المثالــب التي تعتري دراســات أخرى. لأن الفوز في القرعة يكون عشــوائيا، فإن الفائزيــن كمجموعة لا يختلفون كثيرا عن الخاسريــن. ومن هنا، بعد أن يهاجر الفائــزون في القرعة يمكن أن يقارنوا مع الخاسريــن، والاختلافات الجديدة فيما بينهــم يمكن أن تعزى بصورة عقلانيــة إلى حقيقة أن الفائزين قد هاجروا فعلا. تعتــبر بلاد تونغا إلى حد مــا نموذجا للكثير من البلدان الفقــيرة ــ الدخل يصل تقريبــا إلى 3700 دولار للفــرد، بينما معدل الدخل في نيوزيلندا يتجاوز 27 ألف دولار. إذن الفائــزون في قرعة الهجــرة كأنهم قد فازوا في يانصيب يحصلون منه على كمية كبيرة من المال. ليس من المستغرب أن يظهر هذا الاستنتاج من خلال البيانات: بعد أربع ســنوات من الهجرة، ارتفع دخل الفائزين في القرعة إلى 400 في المائة تقريبا. بيد أن الشيء الذي تهتم به الدراســة أنها تقيس بدقة التأثيرات في الســعادة وفي سلم الحياة. خلال سنة واحدة من الهجرة، لم تظهر أي تأثيرات مهمــة في هذين الأمرين. وبعد أربع ســنوات لم تظهر تأثيرات أيضا على ســلم الحياة، لكن الناس أصبحوا أقل ســعادة إلى درجة كبيرة، بنســبة 0.8 نقطة على مقياس مؤلف من خمس درجات[4].

قبل التأمل في مضامين هذه الدراسة، دعوني أتطرق إلى الدراسة الأخرى التي تتبــع حركة انتقال المهاجريــن من القرى إلى المدن داخل الهند. هذه الدراســة أيضا تتفحص كيف تتغير الرفاهية بالنسبة إلى مجموعة مماثلة تقريبا من الناس الذيــن بقوا في بلادهم[5]. أجرت هذه الدراســة مقارنة تتضمن كيف كان ينظر المهاجرون إلى مستوى معيشتهم الحالي والماضي ضمن تقديرات أفراد آخرين من أسرهم ممن بقوا في القرية. من خلال تركيبة هذه العينة، كان هؤلاء يتشاركون في نفس مستوى الحياة ما قبل الهجرة. بينما خطة البحث هنا قوية، لأن سياقها يتناول الهجرة داخل الهند، بيد أنها بعيدة عن أن تكون دليلا مثاليا يستفاد منه في دراســة الهجرة دوليا، حيث تكون تغيرات الدخل والثقافة واســعة جدا. لكن لا بد أن توفر الدراســة نوعا من الإشــارة إلى التأثــيرات المتوقعة. كما حدث مع

الهجــرة من تونغا إلى نيوزيلندا، فالهجرة مــن الريف إلى المدينة في الهند كانت تؤدي إلى زيادة دخل المهاجرين. ارتفعت معدلات الاستهلاك بمقدار يصل إلى 22 في المائة تقريبا. كان هذا طبعا أقل كثيرا من المكســب الذي يتحقق من الهجرة خــارج البــلاد، ولكن حتى هذه الـــ 22 في المائة من المســتوى المنخفض للأجور في المناطق الريفية ينبغي أن ترفع مســتوى رفاهية الناس كما تقاس على ســلم الحيــاة، وهو ما اختاره الباحثون كمقيــاس رقمي. إن هذين النموذجين للهجرة يؤديــان إلى تغــير مكاني مؤثر اجتماعيا، لكن لأن المكســب في الدخل الناتج عن الانتقال إلى المدينة داخل بلدٍ من البلدان الفقيرة أقل بكثير من المكســب الذي يتحقــق من الانتقال من القريــة إلى مدينة في بلدٍ مرتفع الدخل، فهذا ما يعرف بمفهــوم الإزاحة. المهاجر الذي ينتقل من القرية إلى المدينة داخل الهند ســوف يعــاني صدمة بإزاء مظاهر التحضر والانفصال عــن عائلته، لكنه لا يعاني صدمة الانتقــال إلى ثقافة أخرى غريبة. إذن من دون أن ندعي أن هذا الســياق يمكن أن يطبق على الهجرة على نطاق عالمي، لا بد أن يكون هذا النموذج من الهجرة مثل منزل في منتصف الطريق. كما رأينا في الدراسة عن الهجرة من تونغا، فهذه الدراســة تستنتج أن المهاجرين لا يضعون أنفســهم على درجة من سلم الحياة أعلى من أشقائهم الذين بقوا في بلادهم. الدخل المرتفع الذي يحصلون عليه يأتي في مقابل ثمن الإزاحة الثقافية، وذلك يظهر جليا من خلال حنين قوي إلى الوطن وإلى الحياة الســابقة في قريتهم. ومعنى هــذا أن هجرتهم تترتب عليها تكاليف جوهرية كامنة تعادل المكاسب السريعة في الدخل.

هــذه، بقدر معلوماتنا حاليا، أهم الدراســات التي تناولــت تأثيرات هجرة الفقراء إلى أماكن أفضل على مســتوى الحياة. أما فيما يتعلق بتأثير الهجرة على ســعادة السكان في البلدان المضيفة، فالمعلومات تكاد تكون شحيحة وغير كافية مقارنة بأهمية الموضوع. من الواضح أن هذه الدراســات لا تتيح لنا استنتاج أي مؤشرات حاســمة. ولكن أيضا يجب ألا نهمل نتائجها لأنها ببســاطة لا تنسجم مع تصوراتنا المســبقة. علينا، على ســبيل المثال، أن نرجع إلى فقرات مهمة من عمل جوناثان هايدت ودانييل كانيمان: على المرء أن يقاوم إغراء أن يترك مزاجه الأخلاقي يتغلب على تفكيره العقلاني الرصين.

من الأمور المهمة التي تشير إليها هذه الدراسات أن المهاجرين يتحملون تكاليف سيكولوجية ربما تتناسب مع مكاسبهم التي حصلوا عليها. ربما تبدو المعاني التي تنطوي عليها هذه الإشارة بعيدة عن الفهم مباشرة. إن مكاسب الإنتاجية الهائلة التي تتحقق من الهجرة وتثير اهتمام الاقتصاديين إلى درجة عالية يبدو أنها لا تتحول دائما إلى رفاهية إضافية. الهجرة لا توفر الوجبة المجانية المتوقعة، بالأحرى هي وجبة ثمنها عسر الهضم. غير أن هذه المضامين نفسها تحتاج إلى نوع من التأهيل. حتى إذا كانت التكاليف السيكولوجية للهجرة تنسجم بصورة عامة مع نتائج هذه الدراسات الأولية، فقد تؤدي الهجرة في نهاية الأمر إلى رفع مستوى الرفاهية. في حالة الهجرة من الأرياف إلى المناطق المتحضرة داخل البلد نفسه، هناك افتراض قوي من الناحية العقلانية في أن أطفال المهاجرين سوف يكبرون من دون الشعور بالحنين إلى الوطن كما أحس آباؤهم: بالنسبة إليهم المدينة هي الوطن. هذا الجيل الثاني والأجيال اللاحقة لا تحصل فقط على مستويات عالية من الدخل أكثر مما كانوا سيحصلون عليه لو أن آباءهم كانوا قد بقوا في القرية، لكن ماداموا هم أنفسهم لا يعانون آثارا سيكولوجية مقابلة، فإنهم أيضا يكونون أكثر سعادة مما سيكونون عليه لو أن آباءهم بقوا في القرية. لذلك فالهجرة من الريف إلى المدينة تنسجم مع سرديات القرن التاسع عشر التي تتضمن أن المهاجرين ينتقلون لغرض الحصول على المنفعة لأطفالهم بدلا من الحصول عليها لأنفسهم. إن الانتقال إلى المدن المتحضرة أمر أساسي لوجود الفرص التي تتيح لكتلة من الناس الهرب من الفقر. والتكاليف السيكولوجية التي يتحملها المهاجرون ربما تكون اقتصادية في الأصل، وتلغي مكاسب الدخل التي يحصلون عليها، مع أنها تكاليف ليس بالإمكان تجنبها في سياق حركة التقدم، ولهذا فهي ذات طبيعة استثمارية.

لولا حركة الهجرة الدولية من البلدان الفقيرة، لكانت كل من مكاسب الدخل والإزاحة الثقافية في زيادة مضاعفة أكبر مما يحصل في الهجرة من الريف إلى المدينة. سواء كانت التكاليف السيكولوجية يتحملها جيل واحد أو أنها تمتد إلى أجيال لاحقة، فهذا يعتمد على ما إذا كانت الأجيال اللاحقة تشعر بالأمان أو تستمر في الشعور بالإقصاء. بينما تستمر تكاليف الهجرة من الريف إلى المدينة،

وتمتد إلى ما بعد الجيل الأول، ففي بعض الحالات ربما يستمر من يتحدرون من أصل المهاجرين بالشعور بالغربة. في أسوأ السيناريوهات، إذا حسبنا التكاليف السيكولوجية، فهي تطيح بمكاسب عدة أجيال: عندئذ لن تكون الهجرة استثمارا جيدا، إنها خطأ يرتكبه المهاجر.

الجزء الرابع

الذين بقوا في بلادهم

8

النتائج السياسية

كنت طوال حياتي المهنية أحاول التركيز على دراسة البلدان التي فاتتها فرص اللحاق بالازدهار العالمي: بلدان مليار القاع، وما دفعني إلى كتابة هذا الكتاب هو محاولة الإجابة عن سؤال يتعلق بمدى أهمية الهجرة بالنسبة إلى تلك البلدان، بمعنى آخر، تأثيراتها ليست في المهاجرين أنفسهم، بل في الناس الذين يبقون في بلدانهم الأصلية. في أي إحصاء للمكاسب الإجمالية وتكاليف الهجرة، لا بد من الالتفات إلى أثرها في المليار من البشر الذين بقوا في بلدان لم تعطهم، طوال عقود من الزمن، أي أمل للتخلص من الفقر.

تتعلق معجزة الازدهار الاقتصادي في مصدرها بـ «النموذج الاجتماعي»: الترابط المتين بين المؤسسات، والخطاب السياسي، والمعايير، والمنظمات التي كانت قد بدأت منذ القرن الثامن عشر في انتشال بريطانيا، والكثير

«إذا كان التعليم بصورة عامة يطور كفاءات القيادة، فالتعليم في بلدان ديموقراطية عالية الدخل سوف يولد قيما سياسية ديموقراطية لدى الطلاب الآتين من بلدانهم الفقيرة»

مــن البلدان الأخرى، من حالة الفقر التي هيمنت عليها طوال ألف ســنة. في نهاية الأمــر، تعتمد تأثــيرات الهجرة وتغييرها لظروف معيشــة المليــار الأفقر على مدى تأثيرهــا في النماذج الاجتماعية الســائدة في هذه البلدان. تتمثل الناحية الأساســية للنموذج الاجتماعي، والتي يركز عليها أخيرا أسيموغلو وروبنسون (2011)، في تحول الســلطة السياســية من النخب المســتبدة إلى حكومة أكثر قدرة على الاحتواء من شــأنها أن تعزز الإنتاجية. إذن ســوف نركز في هذا الفصل عــلى تأثيرات الهجرة في سياســات البلدان الأصلية، بدلا من الانشــغال المعتاد بالحوالات المالية واســتنزاف العقول، فهذه المسائل سوف نتطرق إليها في الفصل اللاحق.

هل تولّد الهجرة ضغطا باتجاه حكم سياسي أفضل؟

في فيجــي، اقتــصرت الهجرة على الأقليــة الهندية من الســكان. وهنا ثمة تأثير ســياسي نموذجي: مــن المحتمل أن تهاجر الأقليات بوتيرة أكــبر من هجرة المجاميع التي تشكل الأغلبية. يؤدي هذا إلى هزات ارتدادية تؤثر في وضع الاقتصاد السياسي للبــلاد الأصليــة بطرق مختلفة. إذا اســتطاع النــاس الهرب مــن التمييز العنصري والاضطهاد، فربما تصبح الإســتراتيجيات الوحشية أقل إغراء بالنسبة إلى الحكومات القمعيــة. وبتوفير بديل آخر للأقليات، يعزز اختيار الهجرة قدرتهم على المســاومة ويجعــل الهجرة أقل ضرورة. لكن بعض الحكومات ربمــا تريد من أقلياتها فعلا أن تغادر، وفي هذه الحالة سوف تشجعهم الهجرة على اتباع سياسات عنصرية. وبعيدا عن السياســات الحكومية في التعامل مــع الأقليات، تؤدي هجرة الأقليات إلى تغيير تدريجــي في تركيبــة المجتمع. أما كيف يمكن أن يؤثر هذا في الناس الذين يبقون في بلادهــم، فذلك يعتمد على مدى تجاوب المجتمع مع التنوع. إن الهجرة التي تؤدي إلى زيــادة التنوع الاجتماعي في البلدان المضيفة، ســوف تقلــص التنوع في البلدان الأصليــة. إذن، مهما كانت مضامين زيادة التنوع في المجتمعات المضيفة، فالتأثيرات سوف تكون معاكسة غالبا في البلدان الأصلية.

في الوقــت الــذي ربما تكون فيــه للهجرة غير المتناســبة للأقليــات تكاليف أو مكاسب سياسية لمن يبقون في بلادهم، فالتأثيرات الأكثر أهمية قد تأتي من السلوك السياسي للشتات. ربما كان الشتات من الأصول الكامنة، غير أن الكثير من حكومات

البلدان الأصلية تعتبرهم مخاطر كامنة. يكون الشتات عادة أرضا خصبة للمعارضة السياسية: يمكن للمنشقين أن يجدوا لهم ملجأ آمنا هناك، وتستثمر الأموال لمساندة أحزاب المعارضة، وتصبح أفكارهم أكثر تأثيرا.

الكثير من حكومات البلدان الأصلية لا بد في الواقع أن تواجه تهديدا من الشتات. فبعد كل شيء، يبقى السبب الجوهري في أن بعض البلدان تبقى فقيرة جدا هو أنها لم تعمل على تطوير مؤسسات ديموقراطية فعالة، ومنها سبل المحاسبة السياسية، واحترام حقوق الأقليات، وحكم القانون، والتوازن السياسي وليس حكم السلطة الاعتباطية. الكثير من الحكومات التي لديها الشكليات السطحية للديموقراطية، مثل الانتخابات والأحزاب السياسية، هي في الواقع عار على الديموقراطية. نتيجة هذا، يستمر فشل هذه البلدان في تطبيق المناهج الصحيحة للحكم وتستمر معاناتها بسبب سوء الإدارة. وإذا عاش المهاجرون في بلدٍ مضيف مرتفع الدخل، فسيمكنهم رؤية شكل الحكومة النزيهة هناك، ويدركون كم تفتقر بلدانهم إلى تلك النماذج، ويرغبون في الضغط من أجل التغيير. بالنسبة إلي فالمسألة الأساسية هنا هي ما إذا كان هذا الضغط فعالا أم لا. من السهل إثارة هذا السؤال، ولكن الإجابة عنه أصعب.

تتناول الدراسة الشهيرة التي أشرنا إليها سابقا، والتي أجراها ألبرت هيرشمان، جوهر هذه الإشكالية. لقد صنّف الاختيارات التي تواجه أولئك الذين يعانون سوء إدارة الحكم على أنها «إما الاحتجاج وإما الرحيل»[1]. تشكل الهجرة الاختيار الأخير، لهذا فهي تقلص أصوات الاحتجاج مباشرة - التعبير محليا ومن الداخل عن المعارضة للحكم الفاشل. لكن في الوقت نفسه فإن الشتات المنشغل بهموم الوطن يمكن أن يجعل ذلك الصوت المستنزف أكثر تأثيرا.

يتضح الأثر المباشر للخروج من الوطن في أن هجرة الشباب الموهوبين تعطي الأنظمة الحاكمة صمام أمان: أولئك الذين يبقون أقل صخبا. ربما يصرخ الشتات ويركل، بيد أن الأنظمة الفاسدة تستطيع أن تتجاهلهم أو تحولهم إلى أكباش فداء. من الأمثلة التي نوردها هنا عن تأثير صمام الأمان ما حدث في زيمبابوي: كان مليون إنسان من الزيمبابويين قد هربوا إلى جنوب أفريقيا بسبب سوء إدارة نظام موغابي. ومن جنوب أفريقيا كان لهم تأثيرٌ ضعيف سواء في التطورات السياسية في زيمبابوي

أو في موقف حكومة جنوب أفريقيا وشعبها تجاه الرئيس موغابي. من المحتمل جدا أنهم لو بقوا في زيمبابوي وعبروا عن احتجاجهم وغضبهم بأصوات عالية وبأعدادهم الكبيرة لعجزت قوات النظام القمعي عن إسكاتهم.

وللحكـم المتطور أهمية حاسـمة في تحقيق الازدهار للنـاس الذين يبقون في بلادهم. تترتـب على الهجرة تأثيرات إيجابية في الحكم، وأخرى معاكسـة، لذلك لا بـد من تقييم رصين لصافي التأثيرات من أجل التوصل إلى اسـتنتاج إجمالي لتأثيرات الهجرة في البلدان الأصلية. عندما تطرقنا إلى الكتابات الاقتصادية عن الهجرة، والتي تتوافر الآن بكثرة، دُهشت لاكتشاف أن هذه المسألة تحديدا قد تجاهلها الباحثون تماما، لذلك قررت التوسـع فيها محاولا التوصل إلى إجابـات مؤكدة قدر الإمكان. وينبغي الاعتراف بأنني الآن أفهم السبب في أن هذا السؤال تحديدا قد أثار القليل جدا مـن البحوث ذات المصداقية: يـكاد يكون غير قابل للإجابـة نظرا إلى طبيعة البيانات المتوافرة حاليا.

يمكننـا هنا أن نوجز المشـكلات التي تعـترض طريقنا. الحكـم مفهوم غامض يتضمن الكثير من المنزلقات. ونحن ندرك الفرق بين الحكم الجيد والحكم السـيئ عندمـا ننظر إلى النتائج العملية، لكن هناك متغيرات طفيفة من الصعب قياسـها. عـلى الرغم من توافر بيانات متنوعـة لقياس مختلف أبعاد الحكم، فإن القليل من هذه البيانات يوفر تغطية عالمية النطاق وقابلة للاسـتيعاب. إضافة إلى هذا، يمكن أن تكون للهجرة تأثيرات ارتدادية في الحكم في البلدان الأصلية بطرق مختلفة، لذلك لا يكفي أن نتفحص مسـألة أو مسـألتين في هذا الصدد؛ بل يجب أن تؤخذ الأمور بمجملها. بيـد أن الصعوبة الكبيرة تكمن في تحديد الدجاجة من البيضة. في الوقت الذي ربما تؤثر فيه الهجرة في نوعية الحكم، فإن نوعية الحكم حتما تؤثر في الهجرة بالمقابل. من المحتمل جدا أن يشـهد البلد الذي يحكم بإدارة سـيئة هجرة واسعة: الناس الذين لا يتمكنون من التصويت بأصابعهم سوف يصوتون بأقدامهم. إذا أردنا تجنـب الارتباك، فالكثير من خصائص المجتمع يحتمـل أن تؤثر في الهجرة وطبيعة الحكـم. يهاجر الناس عندما يكون البلد فقيرا، وعندما يصبح التعايش مع الحكومة أمرا صعبا. لكن، لا يمكن تفسـير الرابطة بين الهجرة والحكومة ببساطة. هل تؤدي الهجـرة إلى تدهور الحكم؟ هل الحكم السـيئ يدفع النـاس إلى الخروج؟ أم يؤدي

الفقر إلى كل ذلك؟ كثيرا ما يواجه الاقتصاديون مثل هذه الأسئلة ويجدون لها حلولا نظرية. غير أن حل المشكلة يعتمد على إيجاد شيء يمكن أن يؤثر بوضوح في الهجرة لكنه لا يعتمد على الحكم. لسوء الحظ هناك الكثير من العوامل التي من المحتمل أنها تؤثر في الحكم بحيث يصعب على هذه المقاربة تقديم تفسيرات معقولة.

بيد أن الباحثين توصلوا أخيرا إلى نقطة الانطلاق في هذا الشأن. هناك طريقتان واضحتان يمكن اتباعهما: التوسع أو الاختصار. يعتمد التحليل الموسع على النظر إلى البيانات المتوافرة على مستوى البلد، وتفحص الاختلافات بين البلدان على مدى فترة طويلة. أما التحليل المختصر فيعتمد على إجراء تجارب مبتكرة يشـارك فيها الناس العاديـون للتحقيق في قنوات محددة ربما كان للهجـرة تأثير فيها هنا أو هناك. في نهاية الأمر، التساؤلات موسعة، لكن المقاربة الأكثر فاعلية هي الاختصار.

يعد الاتجاه الموسع حاليا في مراحله الأولية وربما يبقى هكذا. ومن مقاييس الحكم التـي مضى عليها زمن طويل في التطبيق مدى ما وصل إليه البلد من الديموقراطية، وهي تقاس سـنة بعد أخرى في كثير من البلدان. يعتبر مقياس الديموقراطية طريقة غـير فعالة لتقييم نوعية الحكم: في أغلب الحـالات يتمكن الحكام الذين يفرضون أنفسهم بالقوة من التلاعب في نتائج الانتخابات بحيث يدّعون أنهم يلبون متطلبات الشرعية ظاهريا من دون أن تتعرض سـلطتهم إلى التهديد. أو ربما تكون السياسات التي يتبعونها فاسدة باستغلال الأموال، بحيث يبقى الناخبون أمام اختيارات بائسة بين متنافسـين مخادعين. الحكم في الصين، التي تتجنب الانتخابات، أفضل من حكم ديموقراطي جمهوري في الكونغو، التي تغرق في مسـتنقع الفسـاد والحكم العبثي على الرغم من اسمها الديموقراطي وانتخاباتها المزعومة. ومع ذلك، إذا بقيت الأشياء الأخرى ثابتة، فإن قدرا كبيرا من الديموقراطية يحتمل أن يتفوق على قدر قليل منها. من الواضح أن تقييم الديموقراطية يعاني نفس المشـكلات كما في جوانب أخرى من الحكـم. لكن تبعا لأفضل الدراسـات التي تتوافر حاليا، فـإن التأثير الصافي للهجرة يتسـم بالغموض، اعتمادا على تركيبتها ومسـتوى استنزاف العقول[2]. لا شك في أن هجـرة العمال غير الماهرين تجعل البلدان أكـثر ديموقراطية بعض الشيء. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الاتجاهات المختلفة في سياسات الهجرة للبلدان المرتفعة الدخل، فالمسـألة الأكثر إلحاحا هي هجرة العمال الماهرين. لسـوء الحظ، لهجرة الأشخاص

الماهريـن أثران محتملان في الضغـط للمطالبة بالديموقراطيـة. على الرغم من أن الهجرة تبني الشـتات الذي يولد ضغطا من الخارج، فإنها ربما تستنزف الرصيد من الناس المتعلمين. هذه المسألة مهمة لأنه كلما زادت نسبة المتعلمين، تضاعفت قوة الضغط للمطالبة بالديموقراطية. إذا هيمنت مسـألة استنزاف طاقات المجتمع من الأدمغة، وهذا ما يحدث في أغلب البلدان الصغيرة والفقيرة لسوء الحظ، فعلى رغم أن المهاجرين يولدون ضغطـا خارجيا للمطالبة بالإصلاح، فإنهم يكونون قد خففوا الضغط الداخلي الذي يسـلطه المتعلمون. لم تتمكن البحوث حتى الآن من حسـم هذا الغموض: المقاربة الموسعة تتركنا في منطقة مظلمة.

كان الاتجـاه نحو التحليل المختصر أيضا في مراحلـه البدائية لكنه في حالة نمو. وفقا لمعلوماتي الشـخصية، كانت أول دراسـة جادة هي التي أجراها زميلاي بيدرو فيسـنت وكاتيا باتيسـتا. كان بيدرو يعمل على دراسة أنظمة الحكم، واختار إجراء دراسـته الميدانية في جزيرتين صغيرتين كانتا في السـابق من المستعمرات البرتغالية، هما كيب فيردي (الرأس الأخضر) وسـاو تومي. لقد ذكرت بعض الاستنتاجات التي جـاءت في عمل بيدرو المتميز في كتابي «الكوكب المسـتباح». في هذه الأثناء، كانت زوجتـه كاتيا تعمل على تقصي تأثيرات سـوق العمل في الهجرة. اقترحت عليهما أن يمتد زواجهما إلى الميدان الفكري ليشتركا معا في التحقيق حول أثر الهجرة في الحكم. في الواقـع، تعتبر جزيرة كيب فيردي (الرأس الأخضر) المكان المناسـب تماما لإجراء تجـارب ميدانية لأن فيها أعلى معدل للهجرة في أفريقيا. وقد تمكن بيدرو كاتيا من تحويل هذا الاقتراح إلى دراسـة ملهمة إلى درجة كبيرة[3]. كانت فكرتهما تتلخص في معرفـة ما إذا كان التعرض للأفـكار الديموقراطية من خلال الهجرة يؤدي إلى زيادة الضغـط في المطالبة بإصلاحات سياسـية مماثلة. وعن طريق إعطـاء الناس فرصة لتشكيل جماعات ضغط تطالب بحكم أفضل، ظهر أن العائلات التي فيها مهاجرون من المحتمل أكثر أن تشـارك في هذا النشـاط. ربما يكون علينا أن نسـتبعد جزيرة كيب فيردي لأنها مجرد مكان صغير اسـتثنائي، غير أن التحول نفسه في الاهتمامات السياسـية الـذي تخلقه الهجرة والعـودة إلى الوطن قد ظهـر في الفترة الأخيرة في المكسيك[4]. كيف يمكن أن يؤثر المهاجرون في السلوك السياسي لعائلاتهم في الوطن؟ ليس هناك شك في وجود مثل هذا التأثير، لكن الباحثين الآن يهتمون بهذا الأمر. في

أثناء انتخابات أجريت في السنغال سنة 2012، جرى مسحٌ للمهاجرين السنغاليين الذين يعيشون في الولايات المتحدة وفرنسا. من خلال المكالمات الهاتفية، يوميا أو أسبوعيا، كان أغلب هؤلاء المهاجرين يلحون على أقاربهم بتسجيل أسمائهم والتصويت، وكان نصفهم تقريبا يُطلب منهم التصويت لمرشح محدد[5].

في الوقت الذي كان فيه بيدرو وكاتيا يركزان على تأثير المهاجرين الذين مازالوا مقيمين في الخارج، هناك دراسات تكميلية تتناول تأثير المهاجرين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية. وتوجد دراسة جديدة ذات نتائج مقبولة قام بها زميلاي: ليزا شوفيت وماريون ميرسير. البلد الذي اختارا دراسته هو مالي[6]. ربما تبدو مالي بلدا بعيدا وصغيرا، لكن في العام 2012 كانت أخبارها تحتل مكانة بارزة في الصحافة العالمية من خلال تعاقب حوادث سياسية ذات طبيعة مأساوية. ففي الأيام الأخيرة لحكم العقيد القذافي، استأجر النظام جنودا مرتزقة من البدو في شمال مالي. كان في ليبيا مخزونٌ هائل من الأسلحة الحديثة التي هُيئت للقمع وهُدرت عليها الأموال بلا هدف، واستطاع هؤلاء المرتزقة الاستيلاء عليها ونهبها مع انهيار النظام. لم يكن المرتزقة مهتمين بالقتال من أجل القذافي، وعندما رجعوا إلى بلادهم صارت تراودهم طموحات سابقة للانفصال: كانت الأسلحة هي كل ما يريدونه. لم يكن يحول بين المتمردين والسلطة غير الجيش. وكان الجيش يخضع للحكم الديموقراطي: لقد تأسست مالي على أسَاس ديموقراطي. في الواقع كانت تطبق الديموقراطية بصورة كافية بحيث قرر رئيسها المنتخب التقاعد: تزامنت أعمال التمرد تلك مع اقتراب موعد الانتخابات وانسحاب الرئيس وتخليه عن السلطة. وهنا اضطرت مالي تحت ضغط المانحين إلى تقليص نفقاتها العسكرية، وبينما كان المتمردون يمتلكون كل الأسلحة المتطورة التي وفرها ذلك الديكتاتور المخدوع بثروته من النفط، كانت حالة الجيش يُرثى لها. أقنع الجيش الرئيس بزيادة الموازنة العسكرية، لكنه صار يراوغ. وفي مواجهة التهديدات الميدانية، تمرد الجيش وأسقط الحكومة. ولأن مالي سرعان ما أصبحت منبوذة من المجتمع الدولي، لم يؤد هذا إلى تحسين الوضع العسكري، وإنما جعل البلاد تواجه الفوضى السياسية مع تدفق اللاجئين جنوبا هربا من المتمردين، وقام قادة الانقلاب بعد ذلك بإعادة السلطة جزئيا، لكن إلى من؟ في غضون ذلك كانت حركة التمرد تتلقى دعما من مقاتلي القاعدة الذين انتهزوا الفرصة لخلق

مكان آمن للإرهاب. بينما كنت أكتب هذا الكلام، كانت القوات الفرنسية تتدخل بحزم استجابة لطلب نظام مالي وهي تضغط بشدة لإعادة السلطة إلى المدنيين. إذن أصبح للحكم السياسي في مالي أهمية فجأة.

لقد حققت ليزا وماريون فيما إذا كان الفراغ السياسي الذي تحدث أثناءه فترة من الهجرة يؤثر على المشاركة السياسية والمنافسة الانتخابية في حال رجوع المهاجرين إلى الوطن: على نحو محدد، هل يصبح الناس أكثر استعدادا للتصويت؟ وجدت الباحثتان أن هناك ثلاثة تأثيرات متسلسلة في أهميتها من الناحية العملية. التأثير الأقل أهمية أن المهاجرين العائدين يكونون أكثر استعدادا للتصويت مقارنة بغير المهاجرين. والشيء الأكثر إثارة للانتباه أن هذا السلوك يُستنسخ من قبل غير المهاجرين. الأشخاص الذين يعيشون على مقربة من المهاجرين أيضا يكونون أكثر استعدادا للتصويت. هذه النتيجة لا تعتمد فقط على ما إذا كان الناس يخبرون من يجري المقابلات معهم بأنهم أدلوا بأصواتهم. يشك الاقتصاديون في المعلومات التي يقدمها أصحابها شخصيا لأنها ربما تكون خاضعة للانحياز. التحول الكبير في الأصوات لا بد أن يستنتج من نتائج الانتخابات. والآن نتحول إلى التأثير الأكثر إثارة وسط غير المهاجرين، حيث كان الأشخاص الذين يميلون إلى استنساخ سلوك المهاجرين العائدين أقل تعليما من غيرهم. هذا أمر يبدو مشجعا حقا. ليس فقط لأن المهاجرين العائدين يجلبون معهم معايير جديدة عن المشاركة الديموقراطية التي تعلموها في المجتمعات مرتفعة الدخل، بل لأنهم يتحمسون لتحقيق التغيير في أوساط غيرهم من غير المتعلمين، الذين لولا ذلك لصعب إقناعهم بالتغيير. هل نعتبر تجربة مالي استثنائية؟ هناك دراسة حديثة جدا في مولدوفا تثبت النتيجة نفسها[7]. يكشف البحث الأخير أيضا أن من الأمور المهمة معرفة كيفية اكتساب المهاجرين معلوماتهم عن المعايير السياسية الأجنبية. كلما كان المجتمع المضيف يُحكم بصورة ديموقراطية أفضل، أصبح من المهم والمؤثر أكثر انتقال معايير الديموقراطية. تعتبر فرنسا والولايات المتحدة نموذجين رائدين يقتدى بهما في هذا المجال بالقياس مثلا إلى روسيا وأفريقيا.

هذا الدليل الأخير ربما كان يشكل أساسا واهنا لا نعول عليه تماما في الإجابة عن السؤال المهم جدا عن الهجرة. مع أن المهاجرين أنفسهم يستفيدون كثيرا من

الهجـرة، فذلك يمكن أن يكون مهما فعلا في معالجة أزمـة الفقر العالمي إذا كانت تؤدي إلى تسـارع التحـول في البلدان الأصلية. في مقابل ذلـك، التحول عملية ذات أسس سياسية واجتماعية، وليست اقتصادية فقط. إذن التأثير المحتمل للهجرة على العملية السياسـية بالنسـبة إلى أولئك الذين يبقون في بلادهم هو المسألة المهمة. توفر لنا هذه الدراسـات بعض المؤشرات. تتداخل القيم السياسية مع شبكة واسعة مـن القيم الأخرى بشـأن العلاقات مع الآخرين في المجتمع، مثلما ناقشـنا ذلك في الجـزء الثاني من الكتاب، وهـي قيم متباينة على نحو واضح بـين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية. في المتوسط، تقود المعايير الاجتماعية للبلدان ذات الدخل المرتفع عادة نحو التقدم والازدهار، وبهذا المعنى المحدد والمهم فهي معايير متفوقة. فبعد كل شيء، مـا يحفز على الهجرة هو الأمل في تحقيق دخل أعلى. هل تنتشر النماذج الاجتماعية الفعالة والمؤثرة على الازدهار لدى عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بالطريقة نفسها التي تنتشر بها معايير المشاركة السياسية لبناء الديموقراطية؟ توجد دراسـة جديدة تتناول اختيارات بشـأن إنجاب الأطفال تتوصل إلى النتيجة نفسها بدقة. يشـكل حجم العائلة المرغوب فيـه أحد الاختلافات الاجتماعية الواضحة بين المجتمعـات الغنية والأخرى الفقيرة. إن تجربـة العيش في مجتمع مرتفع الدخل لا تقلـص فقط حجـم العائلة المرغوب فيه للمهاجرين أنفسـهم، بل إنها تؤدي أيضا إلى التأثـير على مواقف هؤلاء الذين بقوا في الوطن[8]. من الواضح أن هذه العملية المفيدة لانتقال المعايير تعتمد على المهاجرين أنفسـهم الذين اندمجوا بما يكفي في مجتمعهم المضيف بحيث استوعبوا المعايير الجديدة في المقام الأول.

بينما يبدو أن الحكومات السـيئة في البلدان الأصلية تستحق تماما ما تلقاه من الشـتات السـاخط عليها، فليس كل الضغط الذي يمارسه الشتات من أجل المنفعة العامـة. في الواقـع، كثيرا مـا تنظر الحكومـات إلى أفراد الشـتات باعتبارهم بؤرة للتطرف والمعارضة السياسـية التي تغذي الصراعات. هذه المخاوف ليست متخيلة تماما: يتألف الشـتات بنسـب غير متسـاوية من أقليات إثنيـة كانت قد تعرضت للاضطهاد في بلدانها الأصلية وتحمل مشـاعر الضغينة في الصدور. في أسـوأ الأحوال يكون أفراد الشـتات غير مطلعين بصورة كاملة على الواقع اليومي لبلدانهم الأصلية لكنهم يسـتمرون في الشـكوى من ظروف الماضي البعيد ويحملونها كوسـام شرف

يدل على انتمائهم وتميزهم عن هوية البلد المضيف. إنهم يمولون، وفي أحيان أخرى يشجعون، العناصر الأكثر تطرفا داخل بلادهم باعتبارهم رموزا للتضامن مع هويتهم المتخيلة. من الأمثلة الخطيرة على هذه الظاهرة الدعم الذي يوفره شتات التاميل في أمريكا الشـمالية وأوروبا لجماعة نمور التاميل الانفصالية المتمردة في سريلانكا. لقد أدى هذا حتما إلى أوضاع أسوأ للتاميل في سريلانكا منها لو أن الشتات بقي محايدا. كذلـك فإن وجود منطقة لجـوء آمنة من اعتداءات الحكومات الفاسـدة لا يكون مفيدا بشـكل واضح. كان نظـام القياصرة الروس مثالا يلخص كل أنواع الإسـاءات التي يمكن أن تقترفها الحكومة، غير أن عودة لينين من ملجئه في سـويسرا أدت إلى إحباط تحولٍ ديموقراطي محتمل. على نحو مماثل، فإن عودة آية الله الخميني إلى إيـران من ملجئه في فرنسـا لم تأت بعصر ذهبي من السـعادة والحرية. في الوقت الذي تكون فيه هذه الأمثلة المتطرفة مصدر خوفٍ للحكومات من الشتات، تستند السياسـات اليائسـة التي تمارسـها الحكومة في كثير من الأحيان إلى ما هو أكثر من مجرد الاستياء من نجاح المعارضة. على سبيل المثال، بما لدى هاييتي من رصيد هائل من الشـتات الخامل، فقد حرمت المهاجرين من حق الجنسـية المزدوجة. تستفيق الحكومات على نحو بطيء للاسـتجابة إلى ضرورة التعامل مع هذه الموارد البشرية بحـرص باعتبارها الثروة التقليدية التي تضمن لها السـيادة. والاحتمالات هنا كبيرة جدا: في الوقت الذي ربما يكون فيه إيداع رصيد هائل من رؤوس الأموال في الخارج لقاء معدلات فائدة تافهة غير منطقي بالنسـبة إلى بلد فقير، فإنه يمكن أن يستفيد في المسـتقبل من رصيده الهائل مـن رأس المال البشري في الخـارج ويخطط كيف يستخدمه جيدا.

يعتبر الشـتات من الأصـول الثابتة التي لها أهمية محـددة في ظروف ما بعد الصراعـات أو الحروب الأهلية. مـن الناحية النموذجية، تسـتمر الحروب الأهلية سـنوات طويلـة، يهاجر أثناءهـا الشـباب المتعلمون. عدم الاسـتقرار السـياسي والانقسـامات الدينية كلاهما يغذيان الهجرة[9]. والثروة أيضا تخرج من البلاد، بدلا مـن أن تواجه الدمار. إذن في مرحلة ما بعد الصراع يصبح الكثير من الأشـخاص في المجتمـع ورؤوس الأموال خـارج البلاد. يتمثل التحدي هنـا في كيفية إرجاع هؤلاء النـاس والأمـوال، والاثنان مترابطان: إذا عاد الناس فمـن المحتمل أن يجلبوا معهم

ثرواتهم من أجل بناء المنازل وتأسيس الأعمال. غالبا ما تكون خطورة الأوضاع وقلة المهـارات في ظروف ما بعد الصراع مثيرة للقلق. على سـبيل المثـال، في أثناء حكم الزعيـم عيـدي أمين في أوغندا، والـذي قتل خلاله نحو نصف مليون إنسـان، كان المتعلمون هم الذين يُستهدَفون بصورة منهجية. كان من الأولويات في فترة ما بعد الصراع اسـتعادة مؤسسات التعليم العالي. لقد أجري بحث حول الشتات الأوغندي ووجد أن 47 من حملة الدكتوراه موجودون فقط في مناطق جنوب المحيط الهادئ: وجرى إقناع أحدهم بالعودة لإدارة أول المراكز البحثية الفكرية.

كـما حصل في تجربة أوغندا، يكون لـدى حكومة البلد الأصلي بعض المجال للتشجيع على العودة. هناك أيضا مجال متاح لسياسة الهجرة في البلدان المضيفة لتسـهيل عودة هؤلاء خلال فترة ما بعد الـصراع. البلدان مرتفعة الدخل تحرص بشـكل واضـح على نجاح المسـاعي لمعالجة ظروف ما بعد الـصراع: في العقود الأخيرة كانت تكاليف نقلهم وإرجاعهم تشـكل مبالـغ طائلة. لكن من الناحية التاريخيـة، انغمس نصف هذه الحكومات ثانيـة في أعمال العنف، إذن لو كان لسياسـة الهجرة أن تسـاعد، فمن المنطقي أن تفعل ذلك. غير أنه إذا شُـددت القيـود المفروضة على الهجرة من البلد المضيف حالما يعود السـلام، فربما يكون الذين هربوا في أثناء الصراع أقل نزوعا للمخاطرة بالعودة: هل سـيتمكنون من العودة إذا دعت الضرورة؟ الوقت الأمثل لاتباع سياسات التعامل مع الهجرة لكي يكون من العوامل المسـاعدة في ظروف مـا بعد الصراع هو في أثناء الصراع. من منظـور الواجب الذي يحتم إنقاذ الناس، والمسـاعدة في الحفاظ على رأس المال البشري للبلاد من العنف في أثناء الصراع، لا بد أن تكون سياسة الهجرة أكثر كرما بصورة استثنائية. المعايير التقليدية للمهارات والعائلة ينبغي أن تستبدل بمعايير أخرى تسـتند إلى الاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان. غير أن حقوق الإقامة في البلد المضيف يمكن أن ترتبط بالفترة التي يستغرقها الصراع. إذا انتهت حقوق الإقامة على أثر استعادة السلام فإن المهاجرين سوف يتشجعون ويكونون مهيئين نفسـيا واجتماعيا للعودة إلى بلادهم: على سـبيل المثال، سوف يرسلون حوالات أكثر. مع انتهاء حقـوق الإقامة في البلدان المضيفة، فإنهم يوفرون لمجتمعات ما بعد الصراع تدفقا مهما من المهارات والأموال.

هل تسهم الهجرة في خلق قادة جيدين؟

بينـما يتحقق المســار الذي تؤثر من خلاله الهجــرة في نوعية الحكم من خلال الضغــط الســياسي، هناك مســار آخر تؤثــر فيه الهجــرة أيضا بأن توفر أشــخاصا مقتدرين ولديهم دوافع نبيلة. المجتمعات الصغيرة والفقيرة تُستنزف من المهاجرين المتعلمــين[10]. يمكن أن تســتنزف البلاد من كفاءاتها الفعالــة. لكن بالإمكان تعزيز الكفاءات بعودة بعض الأشــخاص بعد أن اكتسبوا خبرات مهمة في الخارج. والأمثلة عن الشــخصيات التي كانت ســتصبح قيادات محترمة لولا أنهــا تركت مجتمعاتها تكاد تكون غير معروفة. لكن المثال المناسب الذي أفضل أن اختاره يتعلق بتيدجين ثيام، وهو وزير سابق للتنمية الاقتصادية لساحل العاج غادر البلاد على أثر انقلاب. عندما اســتقر في بريطانيا كشــف هــذا الرجل حقا عن قدرات اســتثنائية للارتقاء والتنافس على مناصب مرموقة في إدارة الأعمال على نطاق دولي حتى أصبح المدير التنفيذي لكبرى شركات التأمين في أوروبا.

لكــن بينما توجــد مثل هذه الحالات المهمة من خســارة القيادات، فإن الشيء الأكــثر إثارة للذهول في البلدان الصغيرة والفقيرة هو العدد المتفاوت من الرؤســاء، ووزراء الماليــة، ومديري البنوك المركزية ذوي الكفاءة ممن كانوا في فترات ســابقة يعيشــون في بلدانٍ مضيفة، ســواء كطــلاب أو مقيمين لمدة طويلة. رئيســة ليبيريا ســيرليف، الفائزة بجائزة نوبل؛ والرئيس كونــدي، أول رئيس منتخب ديموقراطيا في غينيا؛ والرئيس الحســن واتارا، التكنوقراطي البارز في ســاحل العاج؛ ووزيرة المالية النيجيرية د. أوكونجو ايويلا، كل هؤلاء من الأمثلة في التاريخ الحديث على استدعاء البلــدان الأصلية لخبراتها من الخارج. على الإجمال منذ ســنة 1990 درس أكثر من ثلثي رؤساء الحكومات لبلدان نامية في الخارج[11]. إذا أخذنا في الاعتبار هذه الأمثلة المذهلة لمهاجرين ســابقين يشــغلون مناصب قيادية عليا في بلــدان صغيرة فقيرة، يبــدو أن التأثير الصافي للهجرة إيجابي: نتيجة للهجرة أصبح لدى هذه البلدان رصيد مرموق من القادة المتعلمين والمؤثرين.

من شــأن هذه النتيجة أن تطرح ســؤالا آخر: هل التعليم مســألة أساسية في القيــادة؟ كان الرئيــس موغابي قد حصل على عدة شــهادات أثناء فترة الكفاح من أجل التحرير، ضمت حكومته الكثير من الوزراء الحاصلين على شهادات عليا، لكن

هذا لم يمنعهم من إساءة الحكم. لكن زيمبابوي لا تمثل القاعدة. تناولت البحوث الأخيرة التي أجراها تيموثي بيسلي، وهوزيه ج. مونتالفو، وماريا رينال كيرول مسألة ما إذا كان التعليم يؤثر على الأداء القيادي ووجدت أن له بالفعل تأثيرات مفيدة في هذا المجال[12].

لذلك علينا أن نتوقع أنه في الوقت الذي تكون لهجرة الأشخاص المتعلمين تأثيرات سياسية غامضة، فإن الهجرة للحصول على التعليم هي المفيدة حقا. هناك دراسة حديثة قام بها أنطونيو سبيلمبرغو تقدم أدلة مقنعة على ذلك[13]. لقد استخدم الباحث بيانات عالمية رصينة أعدتها منظمة اليونسكو عن الطلاب الذين يدرسون في الخارج منذ 1950، وحلل الروابط بين الخبرات التي اكتسبوها عن الأنظمة السياسية أثناء الدراسة، والتطورات السياسية اللاحقة في بلدانهم الأصلية. وجد الباحث أن الدراسة في بلدٍ أجنبي لها تأثيرات طويلة الأمد ومتفاوتة على العدد الإجمالي من الأشخاص الذين شملهم البحث: من الواضح أن الطلاب الذين تعلموا في الخارج كانوا في حياتهم اللاحقة أكثر تأثيرا عندما يعودون إلى الوطن. لكن ليس التعليم والتدريب اللذان يتلقاهما كل فردٍ هما المسألة المهمة: الطلاب الذين يدرسون في بلدان غير ديموقراطية لا يمارسون ضغطا في سبيل أن تتحقق الديموقراطية. كلما كانت البلدان المضيفة أكثر ديموقراطية ازداد التأثير اللاحق للمطالبة بالديموقراطية. المسار المحدد الذي من خلاله يتحقق هذا في حاجة إلى مزيد من البحث، غير أن سبيلمبرغو يقترح أنه ربما تحقق ذلك بتأثير الهوية الشخصية. أما اكيرلوف وكرانتون، اللذان تطرقت إلى عملهما في الفصل الثاني، فيقترحان أنه مثلما تشجع أي شركة ناجحة عمالها على اتخاذ هوية تنسجم مع أهداف الشركة، فإن التعليم في بلدٍ ديموقراطي ربما يولد إحساسا بالهوية المشتركة مع المجتمع الديموقراطي الدولي[14]. كجزءٍ من التعليم، تتغير معايير الطلاب بما ينسجم مع معايير المجتمعات الديموقراطية ويأتون بها إلى الوطن.

إذا كان التعليم بصورة عامة يطور كفاءات القيادة، فإن التعليم في بلدان ديموقراطية عالية الدخل سوف يولد قيما سياسية ديموقراطية لدى الطلاب القادمين من بلدانهم الفقيرة، وعلينا أن نتوقع أن كفاءة القائد المستقبلي إذا حصل على التعليم في بلدٍ ديموقراطي عالي الدخل ستكون مفيدة بصورة مضاعفة. هذا الطالب

لن يتعلم فحسب، بل سيستوعب القيم الديموقراطية أيضا. هذه مجرد فرضية دقيقة، ومن حيث المبدأ فهي قابلة للاختبار: إنها تتطلب فقط جمع البيانات في عملية مجهدة والتنقيب في تواريخ مئات القادة. نعود لنؤكد أن البحث الجديد أثبت وجود أدلة مساندة للفرضية: وهذا ما فعلته ماريون ميرسير تماما[15].

إذا جمعنا الأمور معا، في أي بلد يقع نموذجيا ضمن مليار القاع الأفقر، فسنرى أنه على الرغم من أن الهجرة تستنزف الرصيد الإجمالي من المتعلمين فإنها تتيح للمجتمع الحصول على طلاب تعلموا في بلدان أجنبية وعلى مهاجرين سابقين يمكنهم أن يشغلوا مناصب قيادية، وهذا بالمقابل يؤدي إلى تحسين الكفاءة في الحكم إلى درجة كبيرة.

بينما تكون للهجرة تأثيرات إيجابية على الحكم من خلال ممارسة الضغط واختيار القادة، فإن هذا مجرد واحد من تأثيرات كثيرة، وينبغي عدم المبالغة في أهميته. كانت الأهمية المفترضة لأفراد الشتات المهتمين بالسياسة أحد التقديرات الخاطئة فيما يتعلق بالعراق ما بعد الاحتلال. هناك مجتمعات أفريقية لها أكبر عدد من الشتات مثل كيب فيردي وإريتريا. كلتاهما لهما تاريخ طويل في الهجرة المكثفة إلى الغرب، وخصوصا إلى الولايات المتحدة، على مدى عقودٍ من الزمن. في هذين البلدين بقي الشتات منشغلا بالسياسة بشدة. كانت حكومة كيب فيردي بين فترة وأخرى ترسل وفودا رسمية إلى بوسطن، التي تشتهر بإيواء أكبر التجمعات من شتات كيب فيردي في العالم، والإريتريون في واشنطن كانوا أيضا يتلقون زيارات منتظمة من حكومتهم. ولكن فيما يتعلق بمسألة الحكم، تقع كل من كيب فيردي وإريتريا على طرفي نقيض. في الجداول التي أعدتها «مؤسسة مو إبراهيم»، وهي منظومة واسعة من البيانات عن شؤون أفريقيا، كانت كيب فيردي تحقق بانتظام مستويات في القمة. في سنة 2011 فاز رئيسها المتقاعد بجائزة «مو إبراهيم» للقيادة ومقدارها 5 ملايين دولار. في هذه الأثناء بقيت إريتريا بشكل روتيني في القاع تقريبا. فالحكم استبدادي إلى درجة عالية، والسلطة تتركز بين يدي الرئيس، والشباب يبحثون يائسين عن سبيل للهرب من البلاد لكنهم يُساقون بالجملة إلى الجيش[16]. إذا كانت مثل هذه الأسباب الواضحة للهجرة إلى أمريكا تقابلها هذه الأساليب المتناقضة في الحكم، فربما لا يكون للهجرة هذه القدرة على التغيير.

9

النتائج الاقتصادية

للهجرة تأثيرات اقتصادية مباشرة إضافة إلى التأثيرات السياسية غير المباشرة في أولئك الذين يبقون في بلادهم،. ومن العبارات الشائعة التي كثيرا ما تستخدم لوصف هذه التأثيرات «استنزاف العقول»: تستقطب الهجرة أذكى الأشخاص وأكثرهم طموحا وتعليما في مجتمعهم. لكن علينا أن نكون حذرين الآن من استخدام هذا المصطلح لما له من وقع قوي. فمصطلح «استنزاف العقول» يستبق الإجابة عن سؤال ما إذا كان لهجرة الموهوبين تأثير سلبي في المجتمع.

هل تستحق قضية «استنزاف العقول» الاهتمام؟

يبدو ظاهريا أنه لا يوجد مجال للشك في هذا: الأشخاص الموهوبون يعتبرون من الأصول الثمينة لمجتمعهم. وعلى الرغم من أن أغلب العائدات التي تتحقق من الموهوبين تتراكم

«مع أن الهجرة تؤدي مباشرة إلى تقليص الرصيد من الأشخاص الموهوبين، فإنها بصورة غير مباشرة تولد حافزا ونموذجا رائدا يدفعان إلى تدفق مواهب جديدة»

لمصلحتهــم، غير أن بعض إنتاجيتهم تتــسرب إلى الآخرين. ضمن العملية الإنتاجية، يرفع الموهوبون مستوى إنتاجية الأشخاص الأقل مستوى منهم، فترتفع أجور هؤلاء. فضلا عن هذا، يدفع الأشــخاص الذيــن يحصلون على أجور عاليــة ضرائب عالية، وهــذه الضرائب تمــول المنافع العامة التي يســتفيد منها الجميــع. إذن، إذا كانت الهجرة تؤدي إلى تقليص أعداد الموهوبين في المجتمع، فهي ســوف تؤثر في حظوظ الأشــخاص الأقل موهبــة. بينما يبدو هذا كأنه ينهي الجــدل، فهو لا يفعل ذلك في الواقــع. المســألة الأساســية هي ما إذا كانــت هجرة الموهوبين حقــا تقلص أعداد الموهوبين المتبقين في المجتمع.

من الواضح بالمعنى المباشر أنه إذا هاجر شخص موهوب، فإن رصيد الموهوبين ينقص بمعدل واحد. لكن الموهبة ليســت فطرية بالأســاس. الموهبة التي تؤدي إلى إنتاجيــة عالية لا تأتي من الجينات، بل تنشــأ من خلال التعليــم والجهد والمثابرة. التعليم، مثل الهجرة نفسها، استثمار. والجهود تحتاج إلى مثابرة: إذا كان الخيار لنا، ربما نفضل الكســل، متنكرا بمصطلح أكثر لطفا يتلاءم مع تقديرنا لأنفســنا. الحافز الذي دعاني إلى دراسة مليار القاع من البشر الفقراء كان الاهتمام بالطاقات المهدرة التي ترزح تحت أغلال الفقر. والدي كان رجلا ذكيا نشيطا اضطر إلى ترك المدرسة في الثانية عشرة من عمره ثم واجه الكســاد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين: لم ينل فرصة في حياته. أرى حياة الإحباط التي عاشها والدي تتكرر لملايين الحالات في تلك البلدان. إن إمكان الهجرة يفتح الباب أمام فرص لتغيير الحياة دراماتيكيا، ليس فقط للمهاجر بل لعائلة كاملة. وعلينا أن نتذكر أن الهجرة تكون في كثير من الأحيان قرارا تتخذه العائلة وليس المهاجر وحده: المهاجر لا يهرب من عائلته لكنه بالأحرى يعتبر جزءا من إســتراتيجية لتوســيع الفرص. من منظور أفراد آخرين في العائلة، يشــكل المهاجرون اســتثمارا غالبا ما يحقق مكاســب جيدة من خلال حوالات مالية ترسل عــلى فترات من الزمن واحتمالات متجددة لهجرة إضافية. بيد أن الآباء يعرفون أنه مــن أجل أن يحصل الأبناء على هذه الفــرص لتعزيز الحياة العائلية، فعليهم البقاء في المدرســة والنجاح فيها. ومع مستويات الدخل المنخفضة، تكون المدارس مكلفة. يعطــي روجر ثورو وصفا مؤثرا للاختيارات التي تواجه أي أم عادية من كينيا وهي تقرر يوما بعد يوم فيما إذا كان عليها استخدام الطعام الذي نبت في الحقل لتغذية

عائلتها أو لتبيعه لتسـدد رسـوم المدرسـة كي لا يطرد أبناؤها منها. ليست المدارس مكلفـة فقط، لكن النجـاح فيها يعتمد أيضا على المثابرة[1]. أغلب الآباء سـيألفون لغة التوبيخ أو التشـجيع لإجبار أبنائهم علي الدراسة باجتهاد، ومن شأن طموحات الهجرة أن تزيد الأمر توترا.

كلـما كانت فرص الهجرة أفضل، زاد المكسـب من التعليـم والمثابرة. إذن بدلا مـن أن يكون للهجرة تأثير واحد في أعداد الموهوبـين في المجتمع، لدينا نوعان من التأثـيرات: تأثير مباشر يقلل عدد الموهوبـين، وتأثير غير مباشر يزيد أعدادهم. ربما يبدو أن التأثير غير المباشر يمكن أن يخفف حدة التأثير المباشر. فعلى كل حال، يتحفز الآباء فقط لتشجيع الموهبة الكامنة لدى الأبناء إذا ما أرادوا لهم الهجرة. وإذا هاجر الأبناء فعلا، فليس ثمة نشاط للتعويض عن المواهب المفقودة. بيد أن فرص الهجرة تكون محدودة بعدد من القيود. سيكافح كثير من الناس في تسلق سلم التعليم، ثم تحبط طموحاتهم في الهجرة، على الرغم من النجاح الذي تحقق في المدرسة، وبذلك يزيـد عدد الموهوبين الذين بقوا، وإن على مضـض. هناك حالة مماثلة في بريطانيا هي نظام الادخار والمقامرة الذي يعرف أيضا بالسـندات لأجل Premium Bords. هذه السـندات هي أصول مضمونة يمكن اسـترجاعها بالقيمـة الأصلية. في الوقت الذي تقبض فيه تلك السـندات، تكون هناك فرصة للفـوز في اليانصيب. إن فرصة الفوز بهذا اليانصيب تعزز فوائد الادخار، ولهذا يشتري الناس السندات لأجل. لكن الأغلبية من حاملي السـندات لا يفوزون أبدا، ومع ذلك يدخرون. إذن من الممكن تمامـا أن تكون أعداد هؤلاء الذين يغريهم الاسـتثمار في التعليم في ضوء طموحات الهجرة ولا يحظون بها كبيرة وكافية لتعويض الخسارة المباشرة للكفاءات والمواهب.

في الاقتصاد التقليدي يعمل هذا التأثير للهجرة اعتمادا على الاحتمالات: اكتساب التعليم يشبه شراء بطاقة يانصيب تمكن الإنسان من عيش حياة أفضل. لكن هناك أيضا احتمال وجود آلية مختلفة تمارس دورها ولا تعتمد على الاحتمالات: المهاجرون الناجحـون يصبحون نماذج رائدة للآخرين. ربما يبدو هذا في الظاهر مشـابها، لكن يوجـد اختـلاف عميق يرجع اكتشـافه إلى كينـز. لقد افترض كينـز أن الناس حين يواجهون تعقيـدات لا يمكنهم تحملها، يلجأون إلى سرديات توفر لهم قواعد عامة. إن محاكاة النـماذج الرائدة، والقدوات التي يعترف علم النفس الحديث الآن بأنها

تؤثر بقوة في السلوك، هي مجرد تطبيق لمثل هذه السرديات: النموذج الرائد ليس إلا مجموعة من القوانين للحياة. يمكن للمهاجر الناجح أن يكون له تأثير واسع النطاق، مثلما يكون للاعب كرة قدم شهير تأثير قوي. الأشخاص الذين يقلدون لا يحسبون الاحتمالات - إذا فعلوا ذلك، سوف يصابون بالفزع - بل تغريهم فقط فكرة كيف يعيشون.

الآليتان كلتاهما ليست بديلة للأخرى، على الرغم من أن الاقتصاديين انتهى بهم الأمر إلى رفض تحليل كينز باعتباره وصفا للأسواق المالية، فبإمكان هاتين الآليتين أن توجدا معا باعتبارهما وصفا للطريقة التي يتخذ بها الناس العاديون أنماط سلوكهم[2]. مع أن الهجرة تؤدي مباشرة إلى تقليص الرصيد من الأشخاص الموهوبين، فإنها بصورة غير مباشرة تولد حافزا ونموذجا رائدا يدفعان إلى تدفق مواهب جديدة.

ربما تكفي هذه الآليات غير الملحوظة التي من خلالها يؤدي طموح الهجرة إلى زيادة تدفق المواهب لمواجهة الخسارة المباشرة المقابلة. لكن التدفق المتصاعد للمواهب الجديدة يعمل بالتأكيد من خلال زيادة الطلب على التعليم. وهناك آلية مختلفة أخرى تعمل على تغيير التدفق. إن جميع الحكومات تنفق الأموال على التعليم، وذلك من خلال توفيره في المدارس والجامعات الحكومية. الأهمية النسبية للتعليم الحكومي تختلف من بلد إلى آخر، لكن في البلدان الأكثر فقرا غالبا ما يكون هذا النوع من التعليم هو السائد. تؤدي الهجرة إلى تغيير إنفاق الحكومات على التعليم. من الواضح جدا أن الهجرة تقلل المكاسب الاجتماعية من التعليم؛ وبذلك تضعف الإعانات المالية العامة. للتعويض عن هذا، تستفيد الحكومات من الحوالات المالية التي تنشأ عن الهجرة. إذن من المحتمل أن تفكر الحكومات في الأموال التي تنفقها على التعليم على أنها استثمار في حوالات مستقبلية. ومع ذلك وجدت الدراسات التي حاولت قياس استجابات الحكومة أن موازنات التعليم في العادة تتقلص باستمرار.

ينشأ التأثير الإجمالي للهجرة في رصيد المواهب من الخسارة المباشرة، والطلب المتزايد للآباء على تعليم أبنائهم، والاستعداد المتقلص للحكومة للإنفاق على التعليم. غير أن التأثير الأولي دائما يكون معاكسا: سوف يستنزف الرصيد من المتعلمين في

البداية، حتى يعود إلى ما كان عليه بعد ذلك. لقد استطاع الاقتصاديون قياس هذه التأثيرات: لم تعد هذه المسائل مجرد نظريات جامدة[3]. تتباين التقديرات من بلد إلى آخر؛ هناك رابحون وخاسرون. الاكتشاف الحاسم أنه إذا كانت حركة النزوح الأولية كبيرة، فلا يمكن أن يعود الوضع إلى السابق. النزوح الواسع يبني شتاتا كبيرا يؤدي إلى تغذية ماكينة الهجرة، مثلما ذكرنا في الجزء الثاني. أغلب البلدان التي تبقى فقيرة جدا تكون من البلدان الصغيرة، وهذه مسألة مهمة جدا بالنسبة إلى معدل الهجرة فيها: البلدان الصغيرة تشهد معدلات هجرة عالية نسبيا أكثر من البلدان الكبيرة. إذن ما لم تكن هناك تأثيرات قوية إضافية تدفع إلى حصول العكس، فالبلدان الكبيرة تميل إلى أن تكون هي الرابحة والبلدان الصغيرة هي الخاسرة[4]. فضلا عن هذا، فإن النزوح المبكر للمهارات لا يؤثر في مستوى الدخل لهؤلاء الذين يبقون في بلادهم فقط، بل في قدرة الاقتصاد على ابتكار وتطوير تكنولوجيا جديدة. تحتاج البلدان الأكثر فقرا إلى اللحاق بالعالم، لكن الهجرة تحرمها من الكفاءات المؤهلة التي تتيح لها ذلك[5].

إذا أخذنا مثالا على هذا، يبلغ سكان هاييتي نحو 10 ملايين نسمة، وقد خسرت تقريبا 85 في المائة من أبنائها المتعلمين. مثل هذه الهجرة العالية للمواهب لا تثير الاستغراب: تتحمل هاييتي عبئا ثقيلا من التاريخ المظلم وسوء إدارة الحكم على مدى سنوات طويلة، مما ترك إرثا من الطموحات المحبطة، بينما لا تبعد سواحل البلاد كثيرا عن أكبر مستودع لفرص العمل على الأرض. في مقابل هذا، فإن الشتات الهائل من هاييتي في أمريكا الشمالية يجعل الهجرة طموحا طبيعيا وواقعيا. ومن أجل تعويض خسارة 85 في المائة من سكانها الموهوبين، تحتاج هاييتي إلى إضافة رصيد من الموهوبين يصل إلى نحو سبعة أضعاف. لكن الاستجابة كانت أقل كثيرا من هذا، وهكذا نقول إن الهجرة في الواقع تستنزف رصيد هاييتي من الموهوبين. واعتبارا من العام 2000، حيث أجريت آخر البحوث التجريبية المعمقة حول هذه التأثيرات، قدر الباحثون أن هاييتي كانت أحد البلدان الخاسرة الكبرى في العالم: لقد خسرت تقريبا 130 ألفا من العمال المتعلمين الذين كانوا سيبقون فيها لولا الهجرة. لقد وصف الرئيس كلينتون، الذي عمل بحماس من أجل هاييتي سنوات طويلة، وتحديدا منذ الهزة الأرضية التي حصلت فيها، هذه المشكلة وصفا دقيقا. قال إن

أمريكا محظوظة بالهجرة الواسعة للفقراء من هاييتي، لكنه في الوقت نفسه كان يشعر بالأسف لأن هاييتي تخسر الكثير من كفاءاتها. وكان يتطلع إلى اتساع التعليم العالي في هاييتي، لكي يعوض الخسارة ويؤدي إلى تخريج شباب متعلمين يكونون أكثر نزوعا للبقاء في بلادهم لأنهم أقل قدرة على الانتقال.

وبصورة مماثلة تقريبا، انتهى الأمر بكل البلدان الصغيرة الفقيرة إلى أن تكون من الخاسرين من الهجرة. هناك دراسة جديدة أشارت إلى اثنين وعشرين بلدا من البلدان التي أدت فيها قرارات المهاجرين الشخصية إلى خسائر إجمالية للمجتمع[6]. في واقع الأمر، ستستفيد هذه البلدان من فرض القيود على الهجرة، لكن بطبيعة الحال هذه القيود ليست قابلة للتطبيق ولا هي أخلاقية. يقع الكثير من هذه البلدان في أفريقيا. أما تلك البلدان، التي واجهت حالة ركود لعقود من الزمن مثل هاييتي، فليس من المستغرب أنها خسرت مواهبها: ليبريا، وسيراليون، ومالاوي، وزيمبابوي، وزامبيا، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وأفغانستان، ولاوس، هي قائمة من البلدان التي تمثل مليار القاع الأفقر من البشر. المزعج أكثر أنه حتى البلدان النامية الصغيرة الأكثر نجاحا عانت خسائر واضحة: غانا، وأوغندا، وفيتنام، وموريشيوس، وجامايكا. يبدو أن الأداء الجيد لا يكفي للاحتفاظ بالمهارات: يقدر أن جامايكا خسرت 14 في المائة من عمالها الماهرين. في مقابل ذلك، تتمتع البلدان النامية الكبيرة حقا - الصين، والهند، وإندونيسيا، وبنغلادش، ومصر - بزيادة إجمالية في طاقاتها من الكوادر الماهرة. يدفع طموح الهجرة إلى مزيد من الاستثمار في التعليم، بينما يترك البلاد عدد قليل نسبيا من الناس. والتأثير الإيجابي في البلدان الكبيرة يكون أقل بنسب متفاوتة من التأثير المعاكس في البلدان الصغيرة، بيد أن البلدان الكبيرة مهيمنة: تبقى مكاسبها المتواضعة طاغية على الخسائر الجسيمة التي تتحملها البلدان الصغيرة.

الطريقة الأخرى لرفع رصيد المهارات التي فقدت بسبب الهجرة هي العودة: بعض المهاجرين يعودون إلى ديارهم للعمل. يتمثل أحد تيارات المهاجرين العائدين بأولئك الذين لم يحققوا نجاحا كما كانوا يتوقعون. بعد فترة من العمل، يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل فيرجعون. ضمن سياق العمل، حتى الذين يفشلون من المهاجرين يكتسبون خبرة ومهارات. ربما لا يلبي هؤلاء المعايير المطلوبة للنجاح

في اقتصاد الإنتاجيات العاليــة، لكنهم قد يلبون معايير محلية للإنتاجية في بلدانهم الأصليــة. تيــار آخر من المهاجريــن العائدين هم مــن تعلموا أثنــاء وجودهم في الخارج، وأكثرهم أهمية هم الطلاب الصينيون: لقد تعزز اســتيعاب الصين السريع للتكنولوجيــا الغربيــة بفضل الطلاب الذيــن تدربوا في الغرب. غــير أن حجم هذا التدفق لا يعتمد فقط على أعداد الشــباب الذيــن يتركون بلدانهم الأصلية لأغراض التعليــم، بل يعتمد على أعداد الذيــن يعودون. لقد حققت الصين فائدة كبيرة من الهجرة لأن نسبة عالية من الطلاب اختاروا الرجوع إلى بلادهم. لكن كلما كان البلد الأصــلي أكثر احتياجا، قل عدد الراغبين في الرجــوع. إن النمو المذهل الذي حققته الصين جعل طلابها في الخارج واثقين بأن عودتهم إلى الوطن لن تحبط طموحاتهم: إنهم في الواقع ســوف يشــاركون في حركة الاقتصاد الأسرع نموا على الأرض. وحتى وقــت قريب، كان الطــلاب الأفارقة أقل رغبة في الرجــوع إلى بلادهم، لأن فرصهم كانت ضعيفة بالقياس إلى فرص الطلاب الذين تشــهد بلدانهم اقتصاديات متقدمة. في الواقــع، من الصعب على المجتمعــات الأكثر فقرا أن تنافــس المجتمعات الأكثر تقدما في توفيرها لأماكن عيش جذابة لطلابها الموهوبين الذين يدرســون في الخارج. حتــى إذا كانت الرواتب مغريــة، وتميزت عن بقية الأجور ضمــن المجتمع، يكون هنــاك نقص حاد في كل من المنافع العامة وكثير مــن المنافع الخاصة التي تعوّدها الناس في المجتمعات العالية الدخل. لكن كثيرا من الطلاب يعودون فعلا: على سبيل المثال، أغلبية المدرســين الأكاديميين الذين يعملون في الجامعات الأفريقية يحملون شــهادات من جامعات غربية، ولولا وجود هؤلاء لانهارت الجامعات الأفريقية. على نحو مماثل، المؤثرون في الدوائر الرئاسية ووزارات المالية كوادر مهمة تلقت التعليم في الخارج.

مثلما رأينا في تأثير الهجرة في التعليم، فإن قرار العودة يمكن النظر إليه بوصفه مســألة محسوبة واستنســاخا لنماذج رائدة. الاختلاف في العائدات من الرجوع إلى الصين وإلى أفريقيا يبدو واضحا بما يكفي، بيد أن ما يعزز هذا هو الخطاب الرسمي والمتــداول. النمو المذهل للصــين يغذيه اعتقادٌ بأن الحصول عــلى تعليم جيد من الغــرب هو مجرد منصة للقفز إلى انتهاز الفرص داخــل الصين: إنه مرحلة تمهيدية للنجاح على المستوى المحلي. في مقابل ذلك، ارتبطت عودة الأفارقة منذ زمن طويل

بالفشل في تحقيق النجاح في الغرب. فحالما يستقر المهاجرون هناك، يسيطر النموذج والخطاب المتعارف عليه ويدفع نحو قرارات بعيدة عن الموضوعية والعقلانية.

بالنسبة إلى المجتمعات الصغيرة والفقيرة ربما يبدو الأمر ميئوسا منه: أولئك الذين يبقون في بلادهم عليهم إقناع أنفسهم بالاكتفاء بالتعليم الذي يحمل طموحات لا تتحقق، وبنمو اقتصادي متعثر، وبعودة طلاب نادرة. لكن عندئذ يكون وضع المليار الأفقر من البشر بائسا تماما. بينما لا يدفع الشتات نحو النمو بالضرورة، فإنه يساعد في الدفع به إلى الأعلى حالما تتوافر عوامل أخرى. في الوقت الحالي، بدأت عدة بلدان أفريقية في النمو بسرعة بفضل اكتشاف بعض الموارد. بينما يتضح غالبا أن النمو الذي يستند إلى الموارد غير دائم، مثلما ناقش كتاب «الكوكب المستباح»، فقد يكون محركا لجذب الشتات للرجوع. مثل هذا التدفق المتناسق للموهوبين ربما كان ضروريا لكسر عنق الزجاجة وتحسين فرص النمو المستمر، فالشتات الكبير هو بمنزلة الأصول الكامنة للبلد الأصلي التي من الممكن استثمارها حالما تكون الظروف مناسبة. إنه البديل البشري الحديث لصناديق الثروة السيادية.

أين مكان «استنزاف العقول» من هذا؟ بالنسبة إلى البلدان النامية ككل لا تبدو القضية مصيرية: فالمكاسب تفوق الخسائر. غير أن تصنيف «البلد النامي» لم يعد الآن يُنظر إليه بجدية. الصين، والهند، والكثير من البلدان الأخرى تتحول سريعا إلى بلدان عالية الدخل. يجتذب الفقر كمشكلة معقدة اهتماما أساسيا على نطاق عالمي يتركز الآن في بلدان صغيرة فقيرة تعاني خسائر كبيرة واضحة نتيجة تسرب مهاراتها الشحيحة أصلا. وبينما يشيد الشتات وينمو من تلك البلدان، فمن المحتمل أن يزداد معدل الهجرة. بالنسبة إلى هذه المجتمعات، يبقى استنزاف العقول لسوء الحظ قضية أساسية.

هل يوجد استنزاف للدوافع؟

حتى الآن تناولنا فقط مسألة التعليم. في الوقت الذي تعتبر فيه هذه المسألة مهمة جدا، فإن لها تأثيرا ضيقا في إنتاجية العامل. في الفصل الثاني طرحت فكرة أن الإنتاجية تعتمد على ما إذا كان العامل يؤمن بأهداف المنظمة ويعتبرها من أهدافه الشخصية[7]. إذا كنت سباكا، فهل تؤمن بأن عمل السباك الماهر يعتبر

جزءا من هويتك الشخصية. وإذا كان المرء مدرسا، فهل يذهب إلى العمل بعد أن يجدد مهاراته لأنه يعتبر هويته هي كونه ذلك المدرس الماهر؟ بصورة عامة، هل يعتبر العمال أنفسهم «منتمين» أو «لامنتمين» للمنظمات التي يعملون فيها؟ كما في النواحي الأخرى للسلوك، قد تخضع هذه المواقف البديلة في العمل للمحاكاة. يميل المهاجرون لأخذ مواقف أكثر ايجابية تجاه العمل: إنهم يريدون الانتقال إلى وظائف في منظمات فعالة حيث تتجلى مواهبهم[8]. يؤدي هذا إلى تأثيرات ترتد على السكان الباقين. المدرس الذي يعمل بإخلاص سوف يهاجر، أما المدرس الفاشل فيبقى في الصف. هذا المدرس الفاشل الذي يتعامل معه مدرسون من الشباب هو الذي يضع المعايير لما هو متوقع منهم. مع بقاء نماذج رائدة أقل من «المنتمين» ليحاكيهم الناس، يميل العمال الباقون في بلادهم أكثر لأن يكونوا لامنتمين. لقد طور المرشح لجائزة نوبل جورج أكيرلوف وريتشل كرانتون نموذجا يتوقع مثل هذا التأثير تماما. بينما يهاجر المنتمون على نحو جماعي، فأولئك الذين يبقون يواجهون صعوبة لكي يصبحوا منتمين بأنفسهم: سوف يبرزون مثل إصبع متقرح. وبينما يختار قليل من الأشخاص فقط أن يصبحوا منتمين، تنخفض إنتاجية هؤلاء الذين يبقون[9].

في الوقت الذي يحتاج فيه هذا للاختبار في البلدان الفقيرة، هناك دليل يدعم هذه الفرضية. هناك دراسة تناولت ممرضات متدربات في إرتيريا تعقبت دوافعهن أثناء فترة التنافس في التدريب، وبعد ذلك بثلاث سنوات أيضا حين عملن في عيادات حكومية[10]. لم يكن من المثير للاستغراب أنهن أردن أن يكن مثل فلورنس نايتنغيل(*) عشية تسلمهن الوظيفة: كانت لديهن دوافع لخدمة المريض ومعالجته. وبعد ثلاث سنوات، أصبح سلوكهن يتلاءم مع سلوك الآخرين السائد في العيادات التي عملن فيها، حيث انتشر سوء المعاملة والفساد. بينما لا يخبرنا هذا بشيء عن الهجرة، لكنه يساعدنا على فهم آلية أكيرلوف وكرانتون التي تقول بأن انتماء العمال الشباب أو عدم انتمائهم يعتمد على التوازن بينهم في مكان العمل. ولكن توجد دراسة أخرى هي في الواقع عن الهجرة من الأماكن الفقيرة إلى الأخرى الغنية. إنها تتناول هجرة الأفارقة الأمريكيين المتعلمين من المدن الداخلية، التي يهيمن عليها الأفارقة الأمريكيون، إلى تلك الأجزاء من أمريكا التي يهيمن عليها السكان البيض[11]. وجدت

(*) هي رائدة التمريض الحديث التي خدمت خلال حرب القرم، وهي بريطانية من مواليد إيطاليا 1820. [المحررة].

الدراســة أن نزوح السود من الطبقة المتوسطة كان السبب الأساسي لاستمرار الفقر والتخلف في هذه الأماكــن. الفرصة للنزوح تبقى دافعا للتعليم. لكن حتى إذا كان هناك مكســب عقلي من التعليم، فســيقابله تعزيز مواقف اللامنتمين. الإنتاجية لا تتحدد مباشرة من خلال التعليم، لكن يحددها ما يفعله الناس بالتعليم.

هل تكون خســارة النــماذج الرائدة من المنتمين مهمة للبلــدان الفقيرة؟ نحن ببســاطة لا نعرف الإجابة، لكن يمكن تجزئة الســؤال إلى قسمين: هل تعتبر مواقف اللامنتمين مشــكلة مهمة في هذه المجتمعات؟ وهل تســهم الهجرة كثيرا في تفاقم المشــكلة؟ تسود مواقف اللامنتمين في القطاعات العامة الحكومية في كثير من هذه البلدان، وهي قطاعات واسعة.

في الكثير من البلدان من الشائع أن تسرق الممرضات الأدوية ويعمدن إلى بيعها، وأن يتغيب المدرسون عن الحصص، وأن يقبل الموظفون الحكوميون الرشوة. في هذه المؤسســات هناك أيضا منتمون يقفون مواقف شجاعة استثنائية وكثيرا ما يواجهون مشــكلات مع نظرائهم. هناك الآن مؤشرات مقارنة للفساد لها أهمية أساسية، لكن لتوضيح مدى خطورة المشــكلة سنعرض مثالا من إحدى وزارات الصحة. كما ذكرنا ســابقا، المثال يأتي على شكل حكاية، والغرض منه سهولة الفهم. بغرض شراء عقاقير مضادة للفيروسات، أسس موظف كبير في الوزارة شركته الخاصة في الخفاء لاستيرادها مســتغلا صلاحياته. فقد اشــترى العقاقير من شركته لمصلحة وزارته. لكن إضافة إلى إســاءة اســتغلال مركزه الوظيفي، فقد أضاف انحرافا أكثر خطورة: من أجل تقليل التكاليف، كانت الأدوية التي اســتوردها مغشوشــة. فشل الموظف الكبير في وزارة الصحــة في تبني أهداف منظمته التي يعمل فيها بحيث رأى أن موت الكثيرين هو ثمن مقبول للمكسب الشخصي. بوجود هذه النماذج المنحرفة ضمن القيادات، ليس من المســتغرب أن يكون اللامنتمون عناصر شــائعة في المؤسسات الحكومية. الذين لا ينتمــون إلى المنظمات التي يعملون فيها ليســوا فاقدين للأخلاق وفقا لمعاييرهم الخاصــة: إنهم منتمون إلى قبيلتهم ويســتخدمون الأموال التي حصلوا عليها نتيجة الفســاد لمســاعدة عائلاتهم الممتدة. على نحو مماثل، من الانتقادات الشائعة التي توجــه إلى المجتمــع في هاييتي أن النــاس أصبحوا غارقين حتــى النخاع في مواقف اللامنتمين: الاعتماد الســلبي على المســاعدات الخارجية، والسرديات المحبطة التي

تبالغ في الخوف من الاستغلال. إذن، لنتفق على أن مواقف اللامنتمين تمثل مشكلة في الكثير من المجتمعات الفقيرة.

الأقل وضوحا هو ما إذا كانت الهجرة تفاقم هذه المشكلة، كما يحدث في المدن الأمريكية الداخلية. حتى إذا اختار المنتمون الهجرة كقرار شخصي، في أغلب الأحيان يكون معدل الهجرة متواضعا إلى درجة كبيرة، بحيث لا يؤثر في توازن المواقف. المجالات التي ربما تبدو فيها الآلية مهمة هي ضمن مواقع عليا تتطلب المهارة أو في منظمات مختلة. الخسارة المستمرة لبعض المنتمين ربما تؤدي إلى فقدان مواقف المنتمين المدعومة ذاتيا. هذه المسألة لم تبحث حتى الآن بما يكفي.

الحوالات المالية

حتى إذا أدت الهجرة من البلدان الصغيرة الفقيرة إلى خسائر واضحة للمواهب والأشخاص النشطين المتحفزين، فربما تكون نافعة لمن بقوا في بلادهم. مثلما ناقشنا ذلك في الفصل السادس، غالبا ما يكون قرار الهجرة قرارا مشتركا بين المهاجر وعائلته: يبقى المهاجرون على ارتباط عميق مع عائلاتهم، ويتمثل الشكل الأساسي لهذا الارتباط في الحوالات التي يرسلونها. يأتي الكثير من المهاجرين من مناطق ريفية في البلدان الفقيرة. من منظور العائلة في الوطن، لا يهم انتقال المهاجر بضعة أميال لزيارة الأقارب في نيروبي، أو انتقاله إلى أقاربه في لندن، بقدر أهمية مبلغ الحوالة التي تتسلمها العائلة.

إذن ما مدى كرم المهاجرين؟ أثارت دراسة مبكرة عن مقدار الأموال التي أرسلها مهاجرون مقيمون في نيروبي إلى وطنهم في أرياف كينيا جدلا، لأن الأرقام بدت عالية جدا: 21 في المائة من مكسب المهاجرين ذهبت إلى القرى(12). بالمقارنة مع هذا النوع من السخاء، ما حال المهاجرين على نطاق العالم؟ تتباين النتائج إلى درجة مذهلة(13). المهاجرون المكسيكيون إلى الولايات المتحدة يرسلون ما يصل إلى 31 في المائة من أموالهم. لكن بعضهم يكون أحيانا أكثر كرما من هذا. المهاجرون من السلفادور في واشنطن يرسلون 38 في المائة. والسنغاليون في إسبانيا يرسلون 50 في المائة من أموالهم محققين رقما عالميا، والغانيون في إيطاليا يرسلون ربع أموالهم تقريبا: والمغاربة في فرنسا يرسلون عشر ما يكسبون، بينما يرسل الجزائريون 8 في

المائــة فقط. إذا تابعنا هذه القائمة نزولا بحســب اختلافات الكرم، نرى أن كلا من الصينيين في أستراليا، والفلبينيين في الولايات المتحدة يرسلون تقريبا 6 في المائة. هناك مجموعتــان من المهاجرين تحققان أدنى معدلات الكرم: الأتراك في ألمانيا والكوبيون في أمريكا لا يرسلون أكثر من 2 في المائة.

في المجمــل، كل هذا الكرم يضيف إلى المكاســب الهائلة التــي تتحقق من الهجرة. الحوالات المالية التي أرســلت في العام 2012 من بلــدان ذات دخل مرتفع إلى البلدان النامية وصلت إلى نحو 400 مليار دولار. هذا المبلغ يكاد يصل تقريبا إلى أربعة أضعاف المســاعدات العالمية ويمكن أن يوازي الاســتثمار الأجنبي المباشر. لكن مثل هذه المبالغ ينبغــي ألا تصيبنا بالدوار لأنها ربمــا كانت محرفة إلى درجة كبيرة: إنها تعطي مؤشرات مبالغا فيها عن أهمية الحوالات المالية التي ترســل إلى البلدان الفقيرة. لا يصلح الكرم، مــن حيث نســبة العائدات التي يرســلها المهاجر، ولا ما يحصل عليــه البلد من مبالغ إجمالية، لاستنباط بعض المؤشرات عما نريد التوصل إليه. فيما يتعلق بالمبالغ الإجمالية كان البلــدان الرابحان أكــثر من المهاجرين هما الهند والصين، إذ تحقق لكل منهما أكثر من 50 مليار دولار ســنويا. لكن بينما لا تكون 50 مليار دولار مبلغا تافها للصين، فهو ليــس بالمبلغ المهم أيضــا. القياس الأفضل لأهمية الحوالات بالنســبة إلى أوضاع الذين يبقــون في بلادهم هو مقارنتها بالدخل في البلد الأصلي: لفهم ذلك عمليا، لنر الحوالات بالقياس إلى متوسط دخل الأسرة في الوطن. من منظور عالمي، تمثل حوالات المهاجرين في بلــدان مرتفعة الدخل إلى بلدانهم ذات الدخل المنخفض نحو 6 في المائة من الدخل للبلــدان الأصليــة، ويصل معدل الحوالــة لكل مهاجر في الســنة إلى نحو 1000 دولار. ولكن، كما هو الأمر فيما يتعلق بمفهوم استنزاف العقول، فالمعدلات هنا ذات مؤشرات محــدودة لأنها تتضمن مفهوم «البلدان النامية» الــذي أصبح بائدا: التنوع ضمن تلك البلدان التي اعتبرت في السابق «نامية» هو مربط الفرس.

مــرة أخرى يتضح أن هاييتي من الأمثلة الفريدة على بلد فقير يعاني من هجرة مفرطة. تعاني هاييتي من اســتنزاف عقول حاد: الكثير جدا من الأشخاص المتعلمين في هاييتــي يتركون بلادهم، بحيث يعاني المجتمع من خســائر واضحة في الكفاءات عــلى الرغم من الدوافع القوية للحصول عــلى التعليم. لكن الحوالات التي تتحقق مــن هذا النزوح للمهارات تكون بالتالي كبيرة وقد تصل إلى 15 في المائة من الدخل.

إن ذلك لا يكفي لانتشال سكان هاييتي من الفقر؛ ولكن إذا كنت تغرق في الأمواج إلى عنقك، فهذا يشعرك بشيء من الأمان رغم كل شيء.

هاييتي من المستفيدين الأساسيين من الحوالات، لكنها ليست الاستثناء الوحيد في هذا الشأن. الناس الكرماء من السلفادور أيضا يشكلون فرقا بالنسبة إلى من بقوا في بلادهم: تصل الحوالات التي يرسلونها إلى 16 في المائة من الدخل. حتى في البلدان الفقيرة الكبيرة، للحوالات أهمية كبرى: بالنسبة إلى كل من بنغلاديش والفلبين يصل الرقم إلى 12 في المائة. أما في أفريقيا ككل، فالحوالات أقل أهمية كثيرا. كان أقصى ما يُرسل من الحوالات من أفريقيا يتجه إلى السنغال: الرقم القياسي في الكرم لهؤلاء المهاجرين السنغاليين يظهر مساهمة بنسبة 9 في المائة من الدخل.

إذن بالنسبة إلى البلد الأصلي النموذجي يضيف إرسال الحوالات نسبة مئوية قليلة إلى دخل الناس الذين بقوا في بلادهم. وبطبيعة الحال، لو كان المهاجرون قد بقوا في بلدانهم لحصلوا على دخل، ولساعد ذلك عائلاتهم أيضا. مادامت الحوالات النموذجية لا تتجاوز 1000 دولار، لن يضطر المهاجرون إلى أن يكونوا منتجين جيدين على وجه التحديد من أجل أن يصلوا في عملهم إلى مبلغ المساهمة بالحوالات. إذن يبدو من غير المؤكد أن الدخل الذي يحصل عليه المهاجر بعد الهجرة يختلف جوهريا عما كان سيحصل عليه من غير الهجرة: الحوالات تعوض إلى درجة كبيرة عن الخسارة في تكاليف الهجرة. الفرق أن هناك أفواها أقل يجب إطعامها، وبالتالي ترتفع نفقات كل فرد[14].

ربما لا تمتد الشكوك حول المنح والمساعدات لتشمل تدفق الأموال على مستوى الأشخاص: في الوقت الذي يعتقد فيه أن الحكومات لا تفعل الشيء المطلوب، فالأشخاص الذين تعنيهم أنفسهم فقط لن يرتكبوا الخطأ ذاته. لكن في حقيقة الأمر يواجه المانحون المشكلة نفسها سواء كانوا وكالة معونات أو مهاجرين. هم يريدون لأموالهم أن تستخدم بالشكل المناسب، لكن ليس لديهم وسائل لمراقبة إنفاقها. يواجه النوعان من المانحين مشكلة المصداقية، وقد يستبد بهم الغضب فيهددون بالتوقف عن إرسال معونات أخرى: من يتلقَّ الإعانات يعرف أن التهديد لن ينفذ. كلاهما يحاول تقليص اختيارات المتلقي: وكالات المعونة يمكن أن تحدد مشروعا تعمل على تمويله؛ والمهاجر قد يفعل الشيء نفسه. لكن المتلقي ربما يراوغ في مثل هذه الحالة. في أسوأ الحالات يمكنه أن يتجاهل الشروط ويفسر التغيير الذي حدث بأنه من الضرورات العاجلة، لكن

الإستراتيجية المباشرة أكثر هي إقناع المانح لتمويل مشروع يعتزم المتلقي العمل به في كل الأحوال. فالقول بأن المدرسة الجديدة منحة من الشعب الأمريكي ما هو إلا مناورة. في حقيقة الأمر كانت المدرسة ستبنى على كل حال: إنها مناورة خبيثة للبيروقراطيين. على نحو مماثل، الزي الموحد الجديد لطلاب المدرسة منحة من عامر في لندن: شكرا عامر، وهذه صورته. تظهر بعض الأدلة التجريبية أن المهاجرين، مثل هيئات المعونة، يريدون من المتلقين ادخار أغلب الأموال التي يرسلونها. حين تتاح لهم الفرصة يختار المهاجرون أن يضبطوا صرف الأموال، تماما مثل ترتيبات المفتاح المزدوج، حيث يطلب تخويل المانح قبل صرف كل بند من النفقات من حساب مصرفي. لقد اضطرت وكالات المعونة في وقت معين لاتباع مثل هذا الإجراء في ليبيريا. إذن المسائل التي تتعلق بما إذا كانت الحوالات تستخدم بالصورة الصحيحة لا تختلف كثيرا عما إذا كانت المساعدات توظف بالطريقة نفسها.

الأمور ليست متماثلة فحسب، لكن الصعوبات في قياس النتائج متماثلة أيضا. فيما يتعلق بالمساعدات، هناك منظور واسع النطاق وآخر ضيق النطاق. من الناحية المثالية، من شأن المنظور الموسع أن يكون حاسما أكثر، لكنه يرتبط ببعض المشكلات. وجدت أحدث الدراسات الجادة حول المساعدات، وبصورة مقنعة، أن للمساعدات تأثيرات متواضعة بعض الشيء على النمو(15). أما الحوالات، فالنتائج بشأنها غير حاسمة حاليا: أظهرت ثلاث دراسات تأثيرات إيجابية على النمو، وثلاث دراسات أخرى أظهرت تأثيرا لا يكاد يذكر أو تأثيرات سلبية. لحسن الحظ، فإن المنظور الموسع إزاء الحوالات يكشف عن مؤشرات أكثر من المنظور الضيق إزاء المساعدات؛ على العكس من المساعدات، يمكن هنا التركيز مباشرة على المتلقين من العائلات.

الطريقة الأكثر دقة في اختبار كيفية استخدام الناس للحوالات هي إيجاد مواقف تتغير فيها الحوالات لا تتعلق بظروف المتلقي. مثل هذه التجارب ظهرت بوضوح من خلال أزمة شرق آسيا في سنة 1998، حيث تعرضت عملة المنطقة إلى الانهيار مقارنة بالدولار. اعتمادا على مكان عمل المهاجر، تغيرت قيمة الحوالات فجأة بصورة كبيرة إذا قيست بأسعار العملة المحلية. لقد استخدم دين يانغ هذا التباين لدراسة تأثير الحوالات على الفلبين(16). كان لدى بعض العائلات مهاجرون يعملون في الولايات المتحدة، فأصبحت الحوالات فجأة 50 في المائة أعلى من قيمتها إذا حولت

إلى العملـــة المحلية. وعائلات أخرى لديها مهاجرون يعملون في ماليزيا وكوريا، هبطت قيمـــة الحوالات بعملتهم المحلية. إذا قارنا أشـــكال اســـتجابة عائلات المهاجرين الذين يعملون في أماكن مختلفة نصل إلى نتيجة مقبولة عن كيفية اســـتخدام الحوالات. هل تصرف الحوالة بطريقة مبذرة على أشـــياء اســـتهلاكية من دون أن تدخر، أم تســـتخدم للاســـتثمار؟ توصلت الدراسة إلى نتيجة مذهلة واضحة: جميع الأموال الإضافية أنفقت على اســـتثمارات مختلفة الأشـــكال: تعليم الأطفال والاشـــتغال في أعمال جديدة. يبدو هـــذا جيدا إلى درجة تفوق التصديق، وربما كان فعلا لا يصدق: تضمنت هذه التجربة صدمة في أســـعار الحوالات التي من الواضـــح أنها كانت مؤقتة، وجاءت نتيجة أزمة في أســـعار العملة. لقد فهم الاقتصاديون منذ زمـــن طويل أن الصدمات المؤقتة في الدخل تستوعب على نحو ثابت من خلال تغيرات في الموارد بدلا من الاستهلاك. ومن هنا ففي الوقت الذي كان فيه ذلك الدليل مبتكرا، فإنه ليس بالدليل الجيد عن كيفية استخدام الحوالات إذا كان يتوقع لها أن تستمر عدة سنوات.

إذن إلى أي مـــدى تســـتمر الحـــوالات في التدفق؟ هناك دليـــل واضح على أنها مدفوعة بالرغبة في حماية حقوق الميراث؛ إذا كان الأمر كذلك، فســـيلتزم الشـــباب المهاجـــرون بهـــا لوقت طويـــل[17]. لكن حتى إذا لم تســـتخدم الحـــوالات فقط في الاســـتثمار، ففي بعض الحالات حتى أكثر الناس حزما قد يرغب في أن يســـتخدمها المتلقون للاســـتهلاك. الفقر يشبه العيش وأنت غارق حتى عنقك في مياه المستنقع، وعندما يرتفع الماء في بعض الأوقات يكون من المريح أن تزداد الحوالات في المقابل. الهواتف النقالة ســـاعدت المهاجرين كثيرا في التعامل مـــع الصدمات المفاجئة لأنها مكنتهم مـــن الاتصال مع ذويهم بانتظام. إذن هل يشـــكل المهاجرون طوق نجاة؟ مـــرة أخرى، يمكن أن تســـتخدم التجارب الطبيعية للحصول عـــلى إجابات مقبولة. تأثير المناخ من الصدمات المثالية للدراسة. تؤدي التغيرات في معدلات سقوط المطر محليـــا إلى صدمات مؤقتة في دخل العائلات في البلد الأصلي (مرة أخرى كما يحدث في الفلبـــين)، هنا يحتـــاج الباحثون ببســـاطة إلى أن يراقبوا مـــا إذا كانت الحوالات تتأثـــر بهذا. من المؤكد أن الحوالات تزداد مع انخفـــاض الدخل وتتقلص مع ارتفاع الدخل. أما تأثير الحوالات التأميني في تعويض الخســـائر فيكون أساســـيا، إذ تُعوِّض نســـبة تصـــل إلى نحو 60 في المائة من الخســـائر الناتجة عـــن الصدمات عن طريق

حوالات إضافية[18]. العائـلات التي لديها بعض المهاجرين تكون في حال أفضل من العائـلات التي يبقى جميع أفرادها في الوطن. لقد وجـد أن هناك تأثيرات مماثلة للأعاصـير في منطقة الكاريبي، وهي من المناطق التي تشـهد صدمات كبيرة ولديها شـتاتٌ كبير. ربع الأضرار تقريبا كانت تعوض عن طريق حوالات إضافية. إن لدور الحوالات التأميني أهمية نتيجة فوائده المباشرة في إبقاء الرؤوس فوق مستوى المياه وكذلـك لنتائجه الأخرى الأقل وضوحا. ولأن بقـاء العنق داخل المياه وضع مخيف، يلجأ الناس إلى إسـتراتيجيات يائسـة ومكلفة لتجنب الغرق. يكونون على استعداد للتضحية ببعض الدخل الذي يتوقعون الحصول عليه في المتوسط إذا كان هذا يجعل الدخل المتبقي أقل عرضة للتغير: إنهم يميلون إلى أن يكونوا في حالة أكثر فقرا لكنها آمنـة بعض الشيء. إذن من خـلال كونها آلية ضمان تأمينيـة فعالة، تمكن الهجرة الناس من تحمل المخاطر الكامنة وراء ارتفاع مستويات دخلهم على المدى البعيد.

إذا كانت الحوالات تساعد الناس الذين يبقون في بلادهم، فما سياسات التعامل مـع الهجرة التـي تتخذها البلدان المضيفـة والتي من شـأنها أن تزيد حجم هذه الحوالات؟ يبدو في الظاهر أن الإجابة بسيطة: زيادة الهجرة. لكن ربما يؤدي تسهيل القيود على الهجرة إلى تأثيرات سـلبية على الحوالات. هناك دراسـة ملهمة أجريت أخيرا ووجدت أنه كلما كانت القيود على الهجرة أسهل انخفض استعداد المهاجرين لإرسـال النقود إلى بلادهم[19]. التفسـير لهذا الأمر أنه استجابة للقيود الأكثر تحررا يتمكن المهاجرون من جلب مزيد من أقاربهم للإقامة معهم، وهذا يقلل الحاجة إلى إرسال الحوالات: إن جلب الأم إلى البلد المضيف يكون بديلا عن إرسال النقود إليها. إذن المفارقة أن الحوالات التي ترسل إلى بلدان الأصل ربما تكون أكبر مع وجود قيود مشددة على الهجرة وليس مع سياسات الباب المفتوح. قد يبدو أيضا حين ننظر إلى المهاجرين كأفراد أن المهاجر الأكثر تعليما سـوف يرسل مبالغ أكبر من المهاجر الأقل تعليما، بحيث تؤدي السياسـة الانتقائية بناء على مسـتوى التعليم إلى زيادة مبالغ الحـوالات. هذا صحيح إلى حد ما: مع اكتسـاب التعليم يصبح المهاجرون في وضع أفضل يتيح لهم دفع مبالغ الحوالات. لكن بعد مسـتوى معين يقلل التعليم الإضافي في الواقع من الحوالات. المهاجر ربما يرغب في الرجوع، وأقاربه في الوطن أنفسـهم من المحتمل أن يكونوا في حالة جيدة وأقل احتياجا إلى الحوالات، وربما كان المهاجر

قادرا على تحمل نفقات المجيء بأقاربه إليه، بدلا من إرسال النقود إليهم.

عنـد تحليل هذه التأثيرات يبدو من المثير للاسـتغراب أن مـا تفتقر إليه هذه الأمثلة هو البيانات المتوافرة عن سياسات البلدان المضيفة. لا توجد دراسات موسعة ودقيقة في هذا الشـأن وحول التغـيرات المعقدة في القوانين والممارسـات المتباينة مـن بلدٍ إلى آخـر. نتيجة لهذا فإن اختبار نظرية ما عن تأثيرات سياسـة الهجرة في الحوالات سـيتطلب اللجوء إلى وسائط. على سـبيل المثال، أحد الوسائط عن قيود سياسة الهجرة تتمثل فيما إذا كان البلد لديه برنامج رسمي للعمال الضيوف، مادام العـمال الضيوف ليس لديهم حق في جلب أقاربهم. وهناك وسـيط آخر يتمثل في نظام لقبول نسبة من المهاجرين من جنسٍ محدد، لأن هذا من المحتمل أن ينعكس على إمكانية استقدام الزوجات والأمهات. مع هذه المحاذير، هناك دليل مادي على أن الحوالات التي ترسـل إلى معظم البلدان سوف تزداد إذا كانت سياسات البلدان المضيفة أكثر تشـددا، بمعنى أنها لا تسـمح لأقارب المهاجرين بالدخول. التأثير هنا يكـون قويا: عدم التمكن من اسـتقدام الأم يجعل المهاجريـن المتعلمين أكثر كرما في إرسـال الحـوالات. إن الانتقائية في فرض الشروط بشـأن المسـتوى التعليمي في سياسـات الهجرة هي أسهل الوسائط، وذلك من خلال ما إذا كان البلد يطبق نظام تخصيـص نقاط. مثل هذه الأنظمة تقلص الحوالات بشـدة، مـا يوحي بأن أغلب البلدان يتجاوز قمة الحرف المقلوب U الذي يصف العلاقة بين الحوالات والتعليم. هـذه النتائج تعتبر مهمة لأنها تشـكل فرقا طفيفـا في صراع المصالح بين الفقراء في بلدان الأصل وفقراء السكان الأصليين للبلدان المضيفة.

بينـما توجد في الهامش بعض أشـكال الهجرة التي يمكـن أن تؤدي إلى تقليص الحوالات، فإن الحوالات التي تنشـأ من الهجرة على الإجمال مفيدة وأساسية للناس الذين يبقون في بعض البلدان الأكثر فقرا. مثل الأشكال الأخرى للمساعدات فهي لا تغير قواعد اللعبة، بل إنها تساعد على التخفيف من شدة الفقر.

هل تخفف الهجرة من كثافة السكان؟

أكـثر الانتقادات التي وردتنـي في الرسـائل البريدية التي تلقيتها مـن قراء كتابي «مليار القاع» رأت أنني أهملت مناقشـة النمو السـكاني بوصفه سببا للفقر. إذا كانت

نسبة النمو السكاني مضرة للبلدان الأكثر فقرا، فإن الهجرة لا بد أن تكون من العوامل المساعدة في التخفيف من الأزمة: يتبقى عدد أقل من الناس ليتشاركوا في الكعكة. إذن هل قلة السكان مفيدة للمجتمعات الفقيرة؟ التأثير الواضح والمفيد يتمثل في سوق العمل: مع وجود عمال أقل يتنافسون على الوظائف، تصبح عائدات هؤلاء الذين يبقون في الوطن أعلى. أما تأثير الهجرة على عائدات هؤلاء الذين يبقون في بلادهم فقد تناولتها الدراسات أخيرا فقط. إحدى هذه الدراسات أجراها أحد تلامذتي، دان براون، وتناول فيها جامايكا. حاول الباحث التوصل إلى تقديرات بشأن تغير الأجور نتيجة للهجرة. على سبيل المثال، إذا هاجرت نسبة 10 في المائة من العمالة الماهرة في سن محددة، فإلى أي مدى ترتفع أجور العمال الباقين؟ النتائج التي توصل إليها نموذجية ومتوقعة في مثل هذه الدراسات، فالنسبة تقترب من 4 في المائة.

يعني هذا أن تأثير الهجرة على أجور الناس الذين يبقون في البلاد جيد لكنه متواضع إلى حد ما. إضافة إلى ذلك، يشمل هذا التأثير فئة الماهرين فقط. إذا أصبح عدد العمال المتعلمين الماهرين أقل، فهذا يؤثر أيضا على أجور العمال غير المتعلمين. العمال الماهرون يعززون إنتاجية العمال غير الماهرين، بحيث إن خسارة عمال ماهرين من شأنها أن تؤدي إلى تقليص أجور غير الماهرين. في الواقع، ربما تدرك أن هذا يشكل التأثير المعاكس للهجرة على سكان البلدان المضيفة: المهاجرون الماهرون يعززون عائدات العمال غير الماهرين. إذن بينما يهاجر العمال الماهرون من بلدان الأصل، يصبحون أكثر ندرة ويزيدون علاوة الأجور التي تمنح للمهارات، بينما الأشخاص غير الماهرين تبقى معهم أعداد قليلة من الماهرين في العمل وبذلك يكونون أقل إنتاجية. ربما كان انتقال العمال الماهرين من المجتمعات الفقيرة إلى الأخرى الغنية شيئا مفيدا بالنسبة إليهم وكذلك إلى الناس الذين يساعدونهم، لكن من المبالغة تقديم هذا على أنه انتصار للعدالة الاجتماعية.

إن الظلم الاجتماعي الذي يلحق بالبلدان الفقيرة بسبب الندرة الشديدة للعمال الماهرين يتضاعف من خلال طبقة من النخب التي تتألف من مهاجرين ماهرين عادوا وصاروا يطالبون بمستويات أجور عالمية. ولأن الأجور الدنيا تكون منخفضة جدا، فإن مدى الظلم الاجتماعي واللامساواة اللذين ينشآن من هذه الاختلافات في الإنتاجية يكون أمرا مذهلا: يتجاوز حتى المعدلات المتطرفة في الشركات الأمريكية.

بصورة أكثر عمومية، لم أتطرق إلى مناقشة النمو السكاني باعتباره إحدى المشكلات التي يعاني منها المليار الأفقر لأنني لا أعتقد أنها مشكلة خطيرة حتما. عدا عن حالات نادرة مثل بنغلاديش، فإن هذه البلدان ليست مكتظة بالسكان أساسا. في كثير من الأحيان تكون على العكس من ذلك، حيث توجد فيها أعداد منخفضة إلى حد ما من السكان بحيث تتوزع المنافع العامة بصورة معتدلة. من التجارب الطبيعية حول مشكلة زيادة السكان بسبب الهجرة تلك التي تناولت أيرلندا في القرن التاسع عشر. لقد قفز عدد سكان أيرلندا إلى معدلات عالية مع دخول زراعة البطاطا، وحتى سنة 1845، عندما تعرضت محاصيل البطاطا للفساد بسبب الكوارث الطبيعية. خلال القرن التالي خسرت أيرلندا نصف سكانها بسبب الهجرة غير أنها بقيت عبر حقب طويلة من التاريخ فقيرة بحسب المقاييس الأوروبية. أي تأثيرات إيجابية لهذه الهجرة الهائلة على سوق العمل كانت متواضعة، مقارنة ببلدان الأصل اليوم. أصبح الشتات الذي تراكم على مدى 150 سنة من الهجرة المكثفة في آخر الأمر من الأصول الثابتة الأساسية لأيرلندا. على سبيل المثال ضمنت جماعة الضغط الأيرلندية الأمريكية في الكونغرس الأمريكي معاملة ضريبية خاصة للشركات الأمريكية التي تستثمر في أيرلندا. لكن لا بد أن تكون مدة 150 سنة طويلة جدا للانتظار.

إذن، الهجرة كإجراء لمواجهة أزمة التزايد السكاني ليست بالطريقة الناجعة لإفادة الذين يبقون في بلادهم. يكون معدل الانخفاض السكاني قليل الأهمية، إنه يجتذب تحديدا الأشخاص الذين يحتاج إليهم الآخرون، وتبدو التأثيرات على إنتاجية القوى العاملة الباقية غامضة.

لم يتمثل الإجراء المقابل الأكثر أهمية على ضغوط الكثافة السكانية حسب نظرية توماس مالتوس في الهجرة من المناطق الريفية باتجاه المدن ذات الاقتصادات المتطورة، بل في الهجرة إلى المدن داخل البلد نفسه. هناك دراسة ذات نتائج مقبولة على وجه التحديد حول مثل هذه التنقلات تتبعت حركة المهاجرين من مناطق الأرياف في تنزانيا خلال الفترة من 1991 حتى 2004، وسجلت معدلات الدخل لكل من المهاجرين والناس الذين بقوا[20]. كانت المكاسب التي تحققت من الهجرة للقرى والمدن التنزانية مذهلة حقا، أوصلت زيادة الاستهلاك إلى نسبة 36

في المائــة. على وجه الإجمال، كانت الهجرة ســببا في نصف التقلص الإجمالي تقريبا لمعــدلات الفقر في المناطق الريفيــة. يجري العمل في المدن وفقا لنظام المكاســب ضمن اقتصاديات الحجم التي تجعل الناس العاديين أكثر إنتاجية مما يكونون عليه لو بقوا مشتتين[21]. بينما تؤدي الكثافة السكانية العالية في الزراعة إلى الفقر، تعتبر الكثافة الســكانية العالية في المدن أســاس الازدهار. ومن الأمور المثيرة للاســتغراب أن الناس أنفســهم الذين يســاندون الهجرة من البلدان الفقــيرة إلى الأخرى الغنية كثيرا ما يعارضون بشــدة هجرة الفقراء إلى المدن ضمن بلدهم. كأن سكان الأرياف ينبغي أن يبقوا قابعين في مجتمعاتهم الريفية. الهجرة الجماعية من المناطق الريفية الفقيرة تكون ضرورية إذا أريد للسكان الباقين أن يحققوا الازدهار: مساحات الأرض المتوافرة لكل فرد تزداد جوهريا. إذن من الضروري أن تؤدي المدن وظيفتها في رفع مستوى الإنتاجية للمهاجرين من الأرياف الذين يصلون إليها.

بعض العوامل التي تحدد نجاح المدن في هذه الوظيفة تقر على مستوى الدولة، وعوامل أخرى تحددها المدينة نفسها. بعض المدن توفر سلالم فعالة جدا للمهاجرين أكثر من غيرها. المســائل التي تتعلق بتقســيم المناطق إداريا ووسائل النقل المحلية تشــكل اختلافات أساســية[22]. على الرغم من أن باريس مدينة ذات إنتاجية عالية جدا، فإن الضواحي التي يســكن فيها مهاجرون ريفيون مــن بلدان فقيرة، والذين شجعتهم الســلطات الإدارية على التركز فيها، لم تكن منظمة. إنها مقسمة للسماح باســتخدامها للسكن، غير أنها تفتقر إلى وســائل المواصلات التي تربطها مع مراكز العمل. في مقابل ذلك، تجذب المدن الكبيرة مثل إســطنبول المهاجرين نحو مناطق تتوافــر فيهــا إمكانات عالية للإســكان وللأعمال. ويظهر التمازج نفســه في المدينة الأفريقية النموذجية، غير أن الاستقرار لم يكن رسميا هناك بحيث لم يستثمر الناس في بنايــات متعددة الطوابق. نتيجة لهذا، فإنه على الرغــم من أن القرى الأفريقية ذات الأكواخ تبدو مزدحمة بســاكنيها، فإنها ليســت في الواقع ذات كثافة ســكانية عالية. هذا الانتشــار الســكاني يتيح فرصا قليلــة للعمل: تخلق الكثافة الســكانية الازدهار من خلال تركيز الطلب وبذلك تتيح للشركات الخاصة أن تجد الأسواق لها. إذن الهجرة الداخلية في الواقع من العناصر الحاســمة في مواجهة الكثافة السكانية لدى المليار الأفقر، لكن ليس لمواجهة الهجرة إلى بلدان مرتفعة الدخل.

10

الذين يبقون في بلدانهم

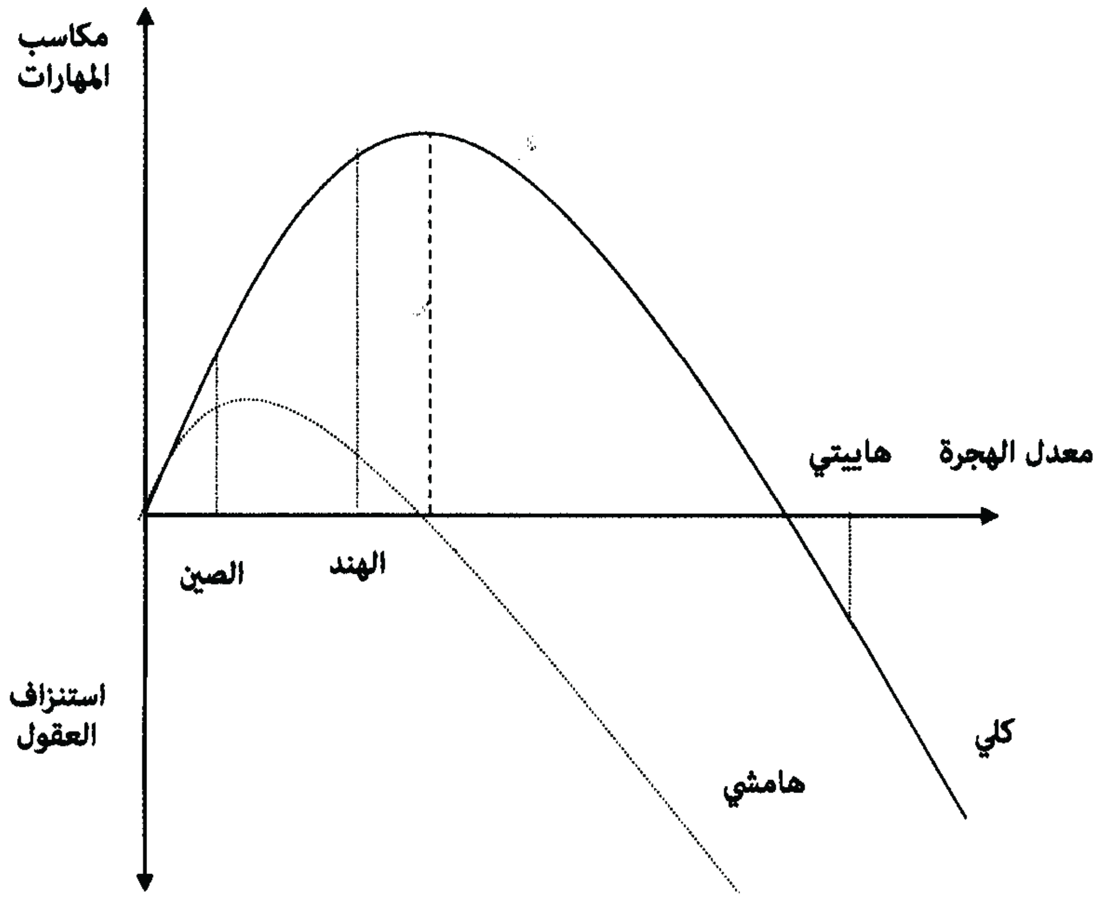
لقد راجعنا القنوات المتعددة التي قد تؤثر الهجرة من خلالها في أولئك الباقين في البلدان الفقيرة. ما الذي يعنيه كل هذا؟ التأثيرات السياسية للهجرة تبدو إيجابية على نحو متواضع، على الرغم من أن الأدلة على هذا مازالت قيد التبلور. والتأثيرات الاقتصادية يهيمن عليها استنزاف العقول والحوالات. على نطاق عالمي يبدو أن استنزاف العقول مجرد تسمية مضللة: إن إمكانية الهجرة تحفز مخزون الكفاءات بدلا من استنزاف رصيد ثابت منها. لكن بالنسبة إلى البلدان القريبة من قاع الفقر ضمن الاقتصاد العالمي، فذلك الاستنزاف حقيقة لا سبيل لإنكارها. لكن في هذه البلدان نفسها تمثل المكاسب التي تتحقق من العمل في الخارج طوق نجاة: الحوالات التي ترسل تعدل بعض الشيء ظروف الحياة الصعبة. في أغلب البلدان،

«المساعدات ليست منحة، بل هي استحقاق واجب الدفع»

الفوائد التي تتحقق من الحوالات تعوض خسارة المهارات، بحيث يكون حاصل التأثيرات الاقتصادية إيجابيا إلى حد ما.

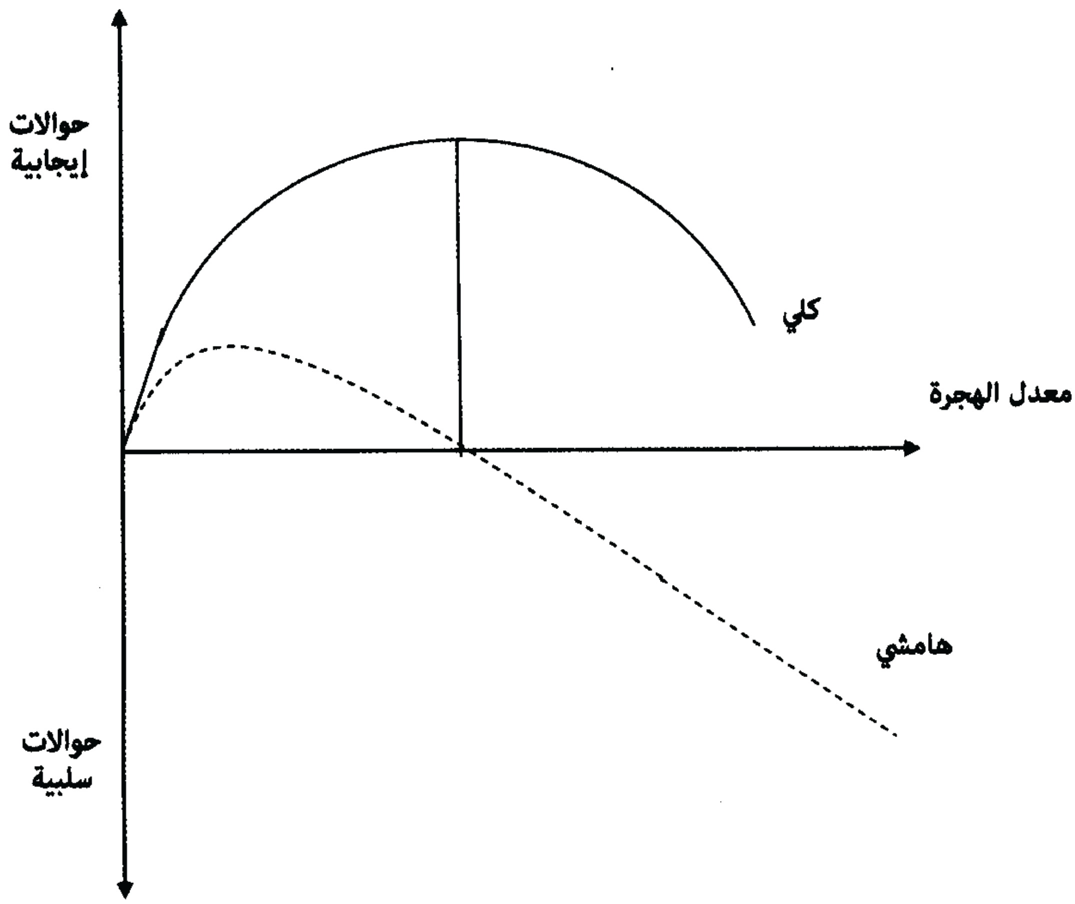
يمكننا الاستنتاج هنا بأمان أن الهجرة مفيدة للذين يبقون في بلادهم. لكن هذا الاستنتاج في حقيقة الأمر يقدم إجابة عن السؤال الخاطئ. السؤال الوثيق الصلة بالموضوع ليس ما إذا كانت الهجرة مضرة أو نافعة للبلدان الأصلية، لكن ما إذا كان من شأن هجرة أسرع أن تؤدي إلى أضرار أو إلى فوائد لتلك البلدان. القضية الأساسية ضمن سياسة الهجرة هي ما إذا كان التسارع المستمر للهجرة من البلدان الفقيرة أفضلَ لها مما لو كانت حكومات البلدان المضيفة تفرض قيودا مشددة. هذا ما يحتاج إلى التقييم من منظور الذين يبقون في بلدانهم، وليس التأثيرات الإجمالية للهجرة. إذا كنت تفكر في أن هذا ما هو إلا مراوغة متحذلقة، إذن عليك مراجعة الجزء الرابع والتفكير من جديد. الفارق الذي أشير إليه، والأساسي بالنسبة إلى أي دراسة اقتصادية، هو الفرق بين التأثير الإجمالي للهجرة وتأثيرها الهامشي، فكون التأثير الإجمالي إيجابيا لا يفيدنا بشيء عن التأثير الهامشي.

غير أنه من خلال «مسار» التأثير الإجمالي يمكننا استنتاج التأثير الهامشي. في الشكل (10 - 1) يشير الخط الغامق إلى مسار مكاسب/ استنزاف العقول فيما يتعلق بمعدلات هجرة مختلفة. نحن نعلم، على سبيل المثال، أن الصين والهند، بوجود معدلات هجرة منخفضة، تحصلان على مكاسب كبيرة في العقول، بينما هاييتي، مع معدل هجرة أعلى تعاني استنزافا للعقول. الخط المتقطع يقيس المساهمة الهامشية للهجرة. من المنطقي ألا يشكل التغيير البسيط في الهجرة فرقا كبيرا عندما تكون المكاسب في الذروة: إذا عبَّرنا عن الأمر بشكل مختلف يكون مقدار التأثير الهامشي صفرا. عندما ينخفض المكسب تزيد الهجرة الإضافية الأمور سوءا، وهكذا يكون التأثير الهامشي سلبيا. من الواضح أن المعدل المثالي للهجرة من منظور أولئك الذين يبقون في بلادهم هو عندما يبلغ استنزاف العقول ذروته. هاييتي تجاوزت تلك الذروة كثيرا: يمكننا بكل وضوح استنتاج أنه من خلال معيار مكاسب/ استنزاف العقول، فقد تجاوز معدل الهجرة فيها المعدل المثالي. لو كان معدل الهجرة من هاييتي أقل لتمكنت من تحويل استنزاف العقول فيها إلى مكسبٍ، مثل الصين والهند.



الشكل (10 - 1): الهجرة واستنزاف العقول/ ومكاسب الكفاءات والمهارات

يمكننا تحليل التأثيرات الإجمالية والهامشــية للهجرة عــلى الحوالات بالطريقة نفسها، وهي موضحة في الشكل (10 - 2). من الواضح أنه على العكس من استنزاف/ مكاســب العقول تكون للحوالات تأثيرات إيجابية إجمالية باســتثناء حالات نادرة. الحالة الوحيدة التي صادفتني، حيث وصلت الهجرة إلى نقطة كانت فيها الحوالات تأخــذ الأمــوال من أولئك الذين بقوا في بلادهم بدلا مــن أن تأتي بها إليهم، هي في جنوب السودان. في أثناء الحرب كان الأشخاص الماهرون يتركون البلاد مع عائلاتهم. وفي فــترة ما بعد الصراع، كانــوا يترددون كثيرا في العودة ولا يتحمســون لها إلا إذا دفعت الحكومة أجورا عالية للمهارات التي تحتاج إليها. حتى في ذلك الوقت، ترك أولئك الذين عادوا إلى العمل عائلاتهم في الخارج وأرسلوا إليهم الحوالات. ومن هنا تــأتي المفارقة حيــث إن أحد البلدان الأكثر فقرا في العالم يرســل حوالات صافية إلى بلد غني.



الشكل (10 - 2) الهجرة والحوالات

غــير أنه على الرغم مــن أن الحوالات في العادة تكون ضرورية، فإنها أيضا تصل إلى نقطــة تصبح بعدها الهجــرة الإضافية غير منتجــة. إذا كان الباب مفتوحا على مصراعيه، فســوف يجلب المهاجرون أقاربهم إليهم بدلا من إرسال الحوالات إليهم. هنــاك ذروة مماثلة تنطبق على مســتوى مهارة المهاجريــن. إضافة إلى ذلك، هناك دليل تجريبي واضح على أن معظم البلدان الأصلية الفقيرة تتجاوز دائما النقطة التي عندهــا تكون الحوالات في ذروتها. بينما لا تكون هناك أي حوالات من غير الهجرة، عند الهامش، تحصل هذه البلدان على حوالات أكثر لو كانت الهجرة مقيدة، وخاصة عند تقييد حقوق المهاجرين المتعلمين في جلب عائلاتهم.

إذن بينما تســاعد الهجــرة أولئك الذين يبقون في البلاد، فهي تســاعدهم أكثر إذا كانــت بمعــدلات أقل. لكن البلدان الأصلية لا تســتطيع الســيطرة على الهجرة بنفسها؛ يتحدد المعدل من خلال سياسات البلدان المضيفة. الجدل المتشنج حول ما

إذا كانت الهجرة تؤدي إلى نتائج جيدة أم رديئة يجعل من الصعب وضع سياسة مثالية: ليس الباب مفتوحا ولا مغلقا، إنه موارب.

أطواق النجاة تساعد الناس، لكنها لا تغير شكل الحياة جذريا. الهجرة من الأرياف المزدحمة بالناس هي بالتأكيد المحرك الضخم للتطور. لكن التدفقات الحاسمة للهجرة لا تحصل باتجاه المدن في البلدان العالية الدخل، بل إلى المدن المنخفضة الدخل. إن بلدا مثل تركيا تمكن من انتشال نفسه من حالة الفقر خلال نصف القرن الأخير، لم ينجح من خلال إرسال مليونين من الأتراك إلى ألمانيا: بالقياس إلى تسعين مليونا من البشر الذين بقوا في تركيا كان هذا رقما تافها، وربما نتذكر أن الأتراك في ألمانيا هم من الأقل سخاء في إرسال الحوالات في العالم. معجزة تركيا الاقتصادية كانت مدفوعة بهجرة الفقراء من الأرياف إلى اسطنبول، والذين اجتذبتهم زيادة فرص النمو.

الدور المحتمل أكثر للهجرة على نطاق دولي كمحفز هو اعتبارها قناة انتقال للأفكار. الشتات المعرض للاختلاط بالمجتمعات ذات النماذج الاجتماعية الفعالة يُسرّع من استيعاب الأفكار المستنيرة التي تخلق التغيير. لكن هناك أدلة قليلة توحي بأن الشتات المستقر، في مقابل مهاجرين مؤقتين من الطلاب، له أهمية في هذا الشأن. بينما تكون للأفكار أهمية كبيرة، في كل الأمثلة الأساسية للتحول التي ناقشناها في الفصل الثاني - أوروبا الشرقية وأوروبا الجنوبية والربيع العربي - كان الشتات عنصرا هامشيا. في الواقع، على الرغم من أن أفراد الشتات كثيرا ما يسهمون من الناحية السياسية، فإنهم يميلون إلى أن تكون نظرتهم رجعية، فهم يعيشون على أحزان طائفية قديمة كطريقة للحفاظ على هوياتهم المميزة في المجتمع المضيف، بدلا من أن يكونوا سفراء للقضايا التي دفعتهم إلى الهجرة. فضلا عن هذا، لا يمكن نقل المؤسسات بمجملها. فلكل مجتمع خصائصه التي يتفرد بها، ولكي تكون فعالة وتؤدي وظيفتها تحتاج المؤسسات إلى أن تكون أصيلة. حتى المجتمعات الأنغلوسكسونية المتشابهة ظاهريا - الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا - تختلف من حيث مؤسساتها السياسية والاقتصادية. المؤسسات الناجحة تنسجم مع توجهات المجتمع، وإن حملت شبها إلى حد ما بالنماذج الدولية، فإنها لا تكون مزروعة أو مفروضة: الأجسام غالبا ترفض الأعضاء المزروعة. إذن ربما يكون السكان المقيمون في المجتمع أكثر قدرة على استيعاب وتطبيق الأفكار من الشتات. المقيمون يكونون قادرين على تحميل النماذج الاجتماعية العالمية التي

يتعلمونها من الإنترنت، ومن خلال انتشــار التعليم في الخارج، لكنهم يشــعرون بنبض المجتمع الذي ينتمون إليه وكيف يتغير، وبذلك يتمكنون من تطوير مؤسســات محلية فعالــة. في مقابل ذلك، يكون الشــتات قريبا جدا مع المجتمع المضيف، فلا يســتوعب الصورة الشــاملة، وهو بعيد عن مجتمعه الأصلي الــذي يتذكره في خيالاته وحنينه إلى الوطن.

حتــى إذا تطلع أفراد الشــتات إلى الأمــام بدلا من الانغــماس في الماضي، فإن أســاليبهم في نقل الأفكار تصبح مســتهلكة ومكــررة. أدت التكنولوجيا إلى تقليص المســافة من غير حاجة إلى التحرك جسديا: الشــباب في مصر حملوا المواد المختلفة مــن يوتيــوب وغوغــل، وتواصلوا بعضهــم مع بعض مــن خلال الهاتــف الجوال وفيسبوك. مثلما قال نيال فيرغسون باختصار، قطع الغرب أشواطا في اختراع سلسلة من «التطبيقات الناجحة» في منافســة محتدمة أعادت ترتيب أوضاع مجتمعاتهم، والآن هذه التطبيقات قابلة للتحميل بسهولة في أرجاء العالم[1].

ربمــا تخلق هجرة الموهوبين من مجتمعات المليار الأفقر فكرةَ أن «الحياة توجد في مكان آخر». وهي فكرة أساســية في تأثــيرات الحافز والنماذج الرائدة أو القدرات التي تعرض اســتنزاف العقول. في أســوأ الأحوال، تحمل فكرة «أن الحياة موجودة في مكان آخر» إحباطا معجزا، كما نادى تشــيخوف في مناجاته الحزينة «موســكو، موسكو!»[*]، لكن بالنســبة إلى مجتمع صغير يعاني منذ زمن طويل الكســاد والفقر، فالحياة بمعنى الفرصــة هــي حقا في مكان آخر، والشــباب يدركون هذا تماما. حتــى من غير الهجرة، التكنولوجيا وثقافة الشــباب في عصر العولمة تجعلانهــم يندفعون نحو عالم مفتوح في متنــاول أيديهم. بوجــود التكنولوجيا، فإن بوابات العالم تنفتح بمجرد معرفة الإنســان القــراءة والكتابة، وهذا هو الســبب في هجوم حركات الإســلام المتطرف على التعليم: معنى اسم حركة «بوكو حرام» الإرهابية في نيجيريا الحرفي هو «التعليم الغربي خطيئة». لكن مثل كل أشــكال الإرهاب، فإن بوكو حرام إستراتيجية مكتوب عليها الفشل. حتى إذا تقلصت الهجرة، فانفتاح العالم لن يتوقف: إن نجاح الحياة في أماكن أخرى لا يمكن أن يُمحى أو يخفى. بقدر ما من شأن طموحات الهجرة والاتصال مع الأقارب في الخارج أن تخفف وطأة الإحباط من الإقصاء، بقدر ما تشدد الإحساس به.

(*) إشــارة إلى نداء الأخت الصغرى «إيرينا» في مسرحية «الأخوات الثلاث» للكاتب الروسي أنتون تشــيخوف (1860 - 1904). [المحررة].

«الحيــاة توجد في مكانٍ آخر» عبــارة ربما كانت محبطة، لكنها قابلة للعكس. تمثل أحد الانتصارات التي حققتها تمثل ثقافة ما بعد الحداثة في نقض المركزية: الاضطرابات المتجــددة. فلــم يعد هناك نظام لا يقبل المســاس به. وتتمثل التحديــات التي تواجه القيادات في مجتمعات المليار الأفقر في تطوير نســخة مقبولــة من التغيير، لتنضم إلى المجتمعــات الأخــرى التي تكون فيها الحياة هنا والآن. هــذه بالتأكيد هي الروح التي سادت في الصين الحديثة، وبدرجات متفاوتة في أفريقيا. وليست لها علاقة كبيرة بالهجرة على نطاق عالمي.

إذن، الهجــرة من البلدان الفقيرة ليســت خطرا يهددنــا، ولا هي محفز للناس الذيــن يبقون في بلادهم، إنها طوق نجاة: برنامج مســاعدة لامركــزي. مثل برامج مســاعدات أخرى، لن يكون حاسما، لكن من المؤكد أنه يجعل الحياة أفضل لملايين الناس الذين يعيشــون ظروفا لا تتناسب مع قرن العولمة المزدهر الذي نعيش فيه. لكن مثل أي جدل بشــأن المساعدات، المسألة الأساسية التي تتعلق بالهجرة ليست ما إذا كانت جيدة أو رديئة، لكن إلى أي مدى يمكن تحسين تأثيراتها الهامشية. هناك أدلة مقنعة على أنه بالنســبة إلى مليار القــاع، فإن الهجرة كانت مفيدة على نطاق واسع. لكنها، على الهامش، تستنزف الكفاءات وتقلص الحوالات.

الهجرة وسيلة مساعدة

من الناحية العملية تســاعد جميع البلدان المضيفة في تمويل برامج المساعدات لمليار القاع: يجري التعامل مع الفقر في هذه البلدان حقا كجزء من المنفعة العامة. وتأتي برامج المســاعدات تعبيرا عن شخصية أي مجتمع، لتدل على روح الكرم تجاه المجتمعات التي تكون في حاجة ماســة إلى المســاعدة. سواء كانت تلك المساعدات مؤثرة أو لا، فإنها تمرين لإنســانيتنا، وبهذا تعمل على تعميق إحساســنا بالآخرين. كما تشــكل أعمال الخير الفردية صورتنا أمام الآخرين وأمام أنفسنا كذلك، وتعكس أعمال الخير الجماعية صورة المجتمع وتعمل على تشكيله أيضا.

الأســاس الأخلاقي للمســاعدات واســع النطاق حاليا. لقد أدى الركود الاقتصادي الحاد والطويــل في الاقتصاديات النامية إلى تخفيض عميق للنفقات المالية. أين يجب أن تتجه أولويات الإنفاق في برامج المســاعدات؟ إن كل موازنات المســاعدات ضئيلة

بالقياس إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي، لهذا سواء كانت الموازنات مخفضة جدا أو مدعومة فهذا لا يشكل فرقا كبيرا بالقياس إلى التحديات الجسيمة. ومع ذلك فإن قطع أو تقليص الموازنات يستدعي تفكيرا عميقا: إنه وقت الاختيارات الصعبة التي تناقش على نطاق واسع. ما هي أولويات المجتمعات الأكثر فقرا مقارنة باحتياجات مجتمعاتنا؟ من الأمور المثيرة أن أوقات الرخاء المالي لا تكشف الكثير عن الأولويات الحقيقية للمجتمع: إذا كان الحصول على الأموال سهلا، فكل أنواع النفقات غير الضرورية تكون حاضرة. وبينما أكتب هذا الكلام، فكل مجتمع غني يكشف شيئا عن أولوياته الحقيقية، وما يكشف عنه مختلف جذريا من بلدٍ إلى آخر. كذلك فإن الأولويات لا يمكن توقعها وفقا لمواصفات الطيف السياسي. في بريطانيا، مثلا، تدافع حكومة اليمين بالكامل عن موازنة المساعدات؛ وفي أمريكا تعمل حكومة اليسار على تخفيضها. وليست هذه مجرد أمثلة غريبة عن السياسة العامة المعرضة لضغط الديموقراطية. يبدو أن المجتمع البريطاني مرتاح تماما بشأن الأولويات التي يكشف عنها. قبل فترة قصيرة، فتحت مجلة جناح اليمين (سبكتيتور)، المعروفة بمناهضتها للمساعدات، باب النقاش عما إذا كان ينبغي لبريطانيا أن تقطع موازنة المساعدات. لقد تلقيت دعوة للاشتراك في هذا الحوار، ومضيت أتحدث وقد أصابني شيءٌ من التردد: إذا كان هناك أي جمهور في بريطانيا يفضل قطع موازنة المساعدات، فبالتأكيد هو هذا الجمهور. لكننا ربحنا الجولة في النقاش بأغلبية ساحقة. لم يكن رأيي أن المساعدات مؤثرة جدا، لأني أشك في هذا، لكن بالأحرى أن قرارنا بشأن المساعدات حتما سيؤثر في شكل المجتمع الذي نطمح إليه. في الانتخابات كان كلا الحزبين في الائتلاف الحاكم قد التزم بحماية، أو في الواقع زيادة، موازنة المساعدات، وعلينا أن نفتخر بالتزامنا إزاء فقراء العالم. إنني أشعر بالفخر كثيرا لأنني أنتمي إلى بلد يؤكد، في وقت الشدة، التزامه بالكرم. ولا أظن أن الأمريكيين كشعب أقل كرما بأي حال، ففي وقت الهزة الأرضية التي أصابت هاييتي، قدم نصف العائلات الأمريكية تبرعات فردية للمحتاجين ممن أصابتهم الكارثة، وتلك نسبة مذهلة حقا. ربما كان تردد الأمريكيين في تأمين المساعدات يعكس شكوكهم المتزايدة تجاه الحكومة، التي تميز حاليا كثيرا من النقاشات هناك؛ المساعدات العامة تنظمها الحكومة، لأن الأموال تعبر أولا من خلال الحكومة الأمريكية ثم تنتقل إلى حكومة البلد المستفيد.

من متطلبات الاتساق السياسي، حيث تؤثر اتجاهات مختلفة في الهدف نفسه، أن تحاول الحكومات تعزيز سبل تحقيق الهدف من خلال المواءمة بين مختلف السياسات. على المستوى الأدنى، ينبغي على الحكومات تجنب السعي إلى تحقيق هدف معين باتباع سياسة ما بينما تقوضه بسياسة أخرى. وهكذا فإن سياسة التعامل مع الهجرة التي يتبعها بلدٌ مضيف تترتب عليها تأثيرات مهمة في البلد الأصلي تكمل أو تقوض سياسة المساعدات التي تقدم إليه اعتمادا على تأثيرات الهجرة منه إلى الخارج. مادام التأثير الواضح للهجرة في بلدان الأصل مفيدا لأولئك الذين يبقون في بلادهم، ومادامت المجتمعات الغنية ترى أن تقديم برامج مساعدات للبلدان الأكثر فقرا هو قرار صائب أخلاقيا، فينبغي أن ينظر إلى سياسات الهجرة جزئيا على أنها من ملحقات برامج المساعدات. بطبيعة الحال، للهجرة أيضا تأثيرات أخرى تتطلب دراسة من حكومات البلدان المضيفة، لكن التأثير في الذين يبقون في بلادهم ينبغي النظر إليه بعين الاعتبار.

هناك نوعان رئيسيان من الانتقالات الاقتصادية بين البلدان الغنية والأخرى الفقيرة تنشأ من الهجرة، وهي الحوالات واستنزاف العقول. الحوالات شكل خفي من أشكال المساعدات التي يقدمها الأغنياء إلى الفقراء، بينما استنزاف العقول هو أيضا شكل خفي من أشكال المساعدات تقدمها البلدان الفقيرة إلى الغنية. والآن دعونا نحاول إخراج هذين الشكلين إلى النور.

بصورة مباشرة، نقول إن الحوالات تمول من الدخل بعد استقطاع الضرائب التي تفرض على المهاجرين، لذلك فإنهم كأفراد يعتبرون بمنزلة المانحين. ولكن الإنتاجية العالية التي تتيح للمهاجرين أن يكسبوا ذلك الدخل الذي يمولون به الحوالات لا تُنسب بصورة مطلقة إلى المهاجرين أنفسهم، فبعد كل شيء يكون هؤلاء الناس أنفسهم أقل إنتاجية جذريا في مجتمعاتهم الأصلية. وبانتقالهم إلى بلدانٍ عالية الأجور يحصلون على فوائد رأس المال العام بأشكاله المختلفة، ذلك الذي يجعل المجتمعات الغنية غنية. لقد تراكم رأس المال العام من خلال جهود السكان الأصليين للبلد المضيف. وكما ناقشنا في الجزء الثاني، بينما هناك مبرر أخلاقي يعطي السكان الأصليين الحق في المطالبة بهذه الميزة من الإنتاجية، فمن الخطأ القيام بذلك من الناحية العملية؛ لأنه يحول المهاجرين إلى مواطنين من الدرجة الثانية. ومع ذلك من المنطقي أن يُعترف للسكان الأصليين بالفضل على جزء من أرباح المهاجرين الذين

يرسـلون الحوالات لمصلحة الذين يبقون في بلدانهم الأصلية. الهجرة تتيح للسـكان الأصليين تقديم مساهمة مالية أساسية لتلك البلدان الفقيرة: إنه برنامج مساعدات يديره المهاجرون. وبطبيعة الحال، الشيء الجذاب في هذا البرنامج للمساعدات على وجـه التحديد أنه لا يكلف السـكان الأصليين شـيئا يذكر: إنه يمول من مكاسـب الإنتاجية السريعة التي تولدها الهجرة.

أما اسـتنزاف العقول، فهو يُمول من التعليم الذي تنفق عليه الحكومات في بلدان الأصـل. إن اسـتثماراتها في تعليم أبنائهـا الذين يهاجرون بعد ذلـك إلى بلدان الدخل المرتفـع تعتبر مشـاركة في برنامج المسـاعدات للبلدان المضيفة. تحصـل المجتمعات المضيفة على الضرائب من دخل المهاجرين، تدفق العائدات من تعليم لم يموّل من قبل المجتمع المضيف. لا يوجد شـخصٌ متعقل يمكن أن يبرر هذا الانتقال، إذن هناك حالة تعويـض. ينبغي عـلى حكومات البلدان المضيفة أن تدفع الأمـوال إلى البلدان الأصلية مقابـل تلك الضرائـب التي هي من عائدات الاسـتثمار في التعليم. المـؤشر التقريبي للتعويض يتمثل في مخصصات التعليم ضمن موازنة البلد المضيف. على سـبيل المثال، إذا وصلـت مخصصـات التعليم إلى 10 في المائة من النفقـات العامة، فإن عشر مبالغ الضريبـة التي تؤخذ من المهاجرين يمكن اعتبارها تعويضـا عادلا لحقيقة أن المجتمع المضيف تلقى رصيدا من القوى العاملة التي دفع مجتمع آخر نفقات تعليمها. لنفرض أن عائـدات الضريبة تصـل إلى 40 في المائة مـن الدخل القومي للبلـد المضيف، وأن المهاجرين يشـكلون 10 في المائة من نسبة السكان، وأنهم يدفعون حصة من الضريبة تتناسـب مع نسـبتهم من السـكان. في هذه الحالة يكون التعويض المناسب لعائدات الضريبة التي تنشـأ عن مخزون غير متوقع من العمال المتعلمين هي 0.4 في المائة من الدخـل القومي. بطبيعة الحال، الأرقام التي اسـتخدمتها هي للتوضيح فقط ولكن إذا كانت تشـير إلى حجم القيمة، فهي مؤشرات مهمة. تطمح الأمم المتحدة إلى المساهمة في موازنة مساعدات تصل إلى 0.7 في المائة من الدخل القومي. إذن فنسبة أساسية من هذا الهدف هي فقط لتعويض المسـاعدات الضمنية التي توفرها بلدان الأصل للبلدان المضيفة. في الواقع: تسهم معظم البلدان ذات الدخل المرتفع بمبالغ أقل بكثير من 0.7 في المائة، ربما بنصف هذه النسـبة. لذلك يبدو أن اليد اليسرى تقدم المسـاعدات بينما اليد اليمنى تتسلمها: المساعدات ليست منحة بل هي استحقاق واجب الدفع.

الجزء الخامس

إعادة النظر في سياسات الهجرة

11

الأمم والقومية

إنجلترا للإنجليز؟

في مـكان ما من إنجلترا تـصرف رجل عجوز مثل شـاب متهور فكتب شعارا على الجدار. لقد كتب العجـوز «إنجلترا للإنجليز»، غير أن الشرطة لاحقته وأدين لاحقا: من الواضح أن ذلك التصرف الانفعـالي يعبر عـن نزعة متطرفـة. بصورة أكثر عمومية، لم يعـد مفهوم الدولـة القومية صالحا للحـاضر من منظـور نخبة مـن المثقفين وكذلك الشـباب في الكثير من بلدان العـالم ذات الدخل المرتفـع. لقد عملت الحداثة عـلى تعليق الهوية بين عمـودي الفردية والعولمة: ينظـر الكثير من الشباب إلى أنفسـهم باعتبارهم أفرادا لا ينتمون إلى مجتمعهم أو إلى ما يحيط بهم، بل كمواطنين ينتمون إلى العالم.

للنزعة الفرديـة الحديثة جذور عميقة. فمع ظهـور المفهـوم الحديـث للفـرد، كان ديكارت يسـتمد معرفتنا عـن الوجود في هـذا العالم من

«بينما لا تلغـي الهجرة وجود الأمم، فـإن التسـارع المسـتمر لوتيرتهـا، مصاحبا لسياسات التعددية الثقافية، يمكن أن يهدد قدرتها على النجاح»

تجربته الفردية مع أفكاره، وبعبارته الشهيرة «أنا أفكر إذن أنا موجود» cogito, ergo sum. يرى الكثير من فلاسفة العصر الحديث الآن أن ديكارت قلب الأمور. فنحن لا يمكننا أن نعرف أنفسنا إلا ضمن سياق الوعي بالمجتمع الذي نحن جزء منه.

ومن هنا نجد توترا في أسس الفلسفة بين الناس كأفراد والناس كأعضاء في المجتمع. تتغلغل وجهات النظر المختلفة هذه في مجالات السياسة وعلم الاجتماع. من الناحية السياسية هناك طيف يمتد من الاشتراكية وصولا إلى الليبرالية الفردية ـ سياسيون من أمثال مارغريت تاتشر، بعبارتها الشهيرة عميقة المغزى، «ليس هناك شيء يسمى المجتمع»، ومفكرون مثل آين راند التي تنظر إلى منظومة المجتمع على أنها مؤامرة من أغلبية كسولة ضد أقلية استثنائية. في علم الاجتماع، دُفِن المنظور الاقتصادي الهادف إلى تضخيم أهمية الفرد منذ زمن طويل على ضوء دراسات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا التي تتناول الجماعات. الناس أفراد وأعضاء في المجتمع في وقت واحد. لكي تُقبَل نظرية في السلوك البشري فإن عليها أن تدمج جميع النواحي في طبيعتنا، مثلما يعتمد التقدم في الفيزياء على إدراك أن المادة على مستوى أصغر من الذرة تتصرف كجزيئات وكموجات معا.

التوازن بين الناس كجزيئات والناس كموجات يمكن أن يشكل نظرتنا إلى المجتمع. عند نهاية طيف الجزيئات، يكون بلد ما بمنزلة كيانٍ جغرافي ـ قانوني اعتباطي تسكنه في أي وقت بعض الجزيئات. وعند نهاية الطيف الموجي البلد هو الناس الذين يتشاركون في الهوية وتربطهم الاعتبارات المشتركة. تتضمن نهاية طيف «البلد كشعب» خطوتين مميزتين: مفهوم أن الجماعة هي المهمة، وليس الفرد فقط، ومفهوم أن البلد هو الوحدة الأساسية لتنظيم المجتمع. ويتمثل المصدر المحتمل للارتباك هنا في أن المفهوم الأول فكرة ترتبط عادة باليسار السياسي، بينما المفهوم الثاني فكرة ترتبط باليمين السياسي.

الجماعة أم الفرد؟

علينا أولا أن نتأمل مفهوم أن الجماعة بدلا من الفرد وحده هي الأساس. لقد لفظت التطورات الأخيرة في الفلسفة، وعلم النفس، والاقتصاد فكرة أن الفرد هو كل شيء. في الفلسفة، أظهر مايكل ساندل كيف حولت الافتراضات الفردانية التي

تدخل ضمن الدراسات الاقتصادية منافع أساسية من الحيازة الجماعية إلى اقتصاد السوق[1]. أصبح لزحف السوق تجليات واضحة حتى في توزيع الثروة، مع زيادة غير مسبوقة في الظلم الاجتماعي. ويشكك بعض الفلاسفة الآن في وجود الإرادة الحرة، وهي حجر الأساس للفردية. ويستند نقدهم هنا إلى الدليل الجديد المستمد من علم النفس الاجتماعي ومن القدرة البشرية على المحاكاة تحديدا[2]. الناس يتتبعون دور الأنماط السلوكية من ضمن مجموعة من الاختيارات المتوافرة، وبذلك تكون استجاباتهم للمواقف منسجمة مع النموذج الذي يفضلونه: لا تتلاشى المسؤولية الشخصية تماما، بل إنها تضعف عندما ينظر إليها من هذا المنظور.

في علم النفس أظهر جوناثان هايدت وستيفن بينكر كيف أن المواقف والاعتقادات التي تؤثر على السلوك تجاه الآخرين تتطور بمرور الزمن وتكون لها نتائج جوهرية على مستوى الرفاهية. يقول هايدت إن مفهوم الجماعة واحدٌ من ستة أمزجة أخلاقية أساسية موجودة على نطاق شامل للبشرية[3]. ويعزو بينكر التقلص الدراماتيكي في أعمال العنف في المجتمع الغربي منذ القرن الثامن عشر، إلى زيادة الإحساس بالتعاطف، خاصة بعد نمو التعليم الذي قضى على الأمية، وإلى انتشار الروايات الشعبية، إذ أصبح الناس أكثر قدرة على أن يضعوا أنفسهم موضع الآخرين ويتخيلوا أنفسهم ضحايا للعنف. حتى التحليل النفسي، الذي هو من الناحية التقليدية المجال الأكثر تأكيدا على مراعاة الذات، أصبح يُرجِع جذور المشكلات الشخصية إلى مواقف لها علاقة بالآخرين، مثل الخجل.

كان الاقتصاد منذ زمن طويل محتضنا للفردية بصورتها الأنانية التي تعظم من شأن الفرد. لقد وضع آدم سميث أسس علم الاقتصاد في كتابه «ثروة الأمم»، حيث أوضح بمقولاته الشهيرة أن مثل هذا السلوك يولد المنافع الاجتماعية. غير أن سميث له أيضا كتاب آخر بعنوان «نظرية المشاعر الأخلاقية»، تناول فيه أسس الاعتبارات المشتركة. ولم ينل هذا الكتاب ما يستحق من الاهتمام إلا في وقتٍ متأخر[4]. الكتاب الآن يُشرح وتتوسع أطروحاته من قبل طائفة من المختصين بعلم الاقتصاد العصبي neuroeconomics، حيث يبنى اعتبار الآخرين على أسس لها علاقة بالجهاز العصبي للإنسان[5]. ضمن إطار الاقتصاد التجريبي، يرى الباحثون أن نزعة الثقة لها قيمة كبرى، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر. وفي دراسات عن السعادة وجدوا أن

الشيء المهم أكثر يتمثل في الناحية الاجتماعية، وليس المادية: كيف نرتبط بالآخرين، وكيــف ينظر إلينا الآخــرون. لكن حتى إذا حكمنا على الأمــور من خلال المقاييس الرقمية الضيقة للدخل، فإن الجماعة التي يســودها احترام متبادل وثقة عالية إزاء الآخرين أفضل حالا من الجماعة التي يكثر فيها أفراد أنانيون. تدور الآن مناقشــات جادة عما إذا كان علم البيولوجيا الاجتماعية قادرا على تفســير الاســتعداد الجيني نحو الثقة. في الوقت الذي لا يمكن فيه للمنافســة بــين الأفراد أن تفسر الثقة، فإن المنافسة بين الجينات والمنافسة بين الجماعات ربما لديها القدرة على أن تفعل ذلك؛ الاعتبارات المشتركة ضمن الجماعات ربما كانت مغروسة في جينات الإنسان[6].

من وجهة نظر هؤلاء الباحثين والعلماء، يُســتمد الســلوك جزئيا من الإحساس بالجماعة والمواقف المشــتركة بين الجماعة. الناس لديهم نزوع إلى الاحترام المتبادل ضمن الجماعة؛ غير أن هذه المشاعر ربما تتقوض بتأثير الأنانية الفردية، مثلما حدث مع هيمنة اقتصادات السوق التي تجاوزت كل الحدود.

هل الأمة جماعة؟

للجماعــة أهمية كبيرة، باعتبارها قيمة عليا لدى أغلب البشر، وكعنصر أســاسي للســعادة، وكمصدر للمنافع المادية. إذن ما الوحــدات التنظيمية الأكثر أهمية من غيرها بالنســبة إلى الجماعة: العائلة، القبيلة، منطقة السكن، الانتماء الإثني، الدين، المهنــة، الإقليم، الوطن، أو العالم؟ الناس قــادرون تماما على حمل هويات متعددة، والكثير من تلك الهويات لا يتعارض بعضها مع بعض. فما مدى أهمية الأمة والوطن ضمن هذه الشبكة المتداخلة من الانتماءات الممكنة؟

لقد واجهت القومية الإدانة من قبل آينشــتاين الذي وصفها بـ «داء الحصبة»، وأصبــح القــول ببطلانها شــائعا في أوروبــا. تواجه الأمم تحديات من الأســفل من الهويات الإقليمية: إســبانيا حاليا تتهدد بانفصال إقليــم كتالونيا، وبريطانيا تتهدد بانفصال اســكتلندا. وتواجه الأمم تحديات أيضا من الأعلى، ســواء رسميا من خلال انتقال السلطة إلى كيانات أكبر مثل الاتحاد الأوروبي، أو ثقافيا من خلال ظهور نخب مثقفة تؤمن بالعولمة وتقلل من شــأن الهوية الوطنية. ومع ذلك تعتبر تلك الهوية ذات أهمية متزايدة كقوة لفرض العدالة والمساواة.

تعتبر الأمم بشكل متزايد المؤسسات الأكثر فعالية لتحصيل الضرائب. لن يكون الناس على استعداد للقبول بأن الضريبة تستخدم لإعادة توزيع الثروة لتعويض التفاوت المذهل في الثروات إلا إذا أحسوا بالانتماء إلى هوية مشتركة قوية على هذا المستوى. انظر إلى رغبة الكتالونيين في الانفصال عن إسبانيا. إن كتالونيا هي أغنى منطقة في إسبانيا، وما يدفع إلى تلك الرغبة هو رفض تحويل 9 في المائة من ثروات الكتالونيين إلى مناطق أخرى. إن شعورا أقوى بالقومية الإسبانية قد لا يحرك نوايا عدوانية ضد البرتغال، لكن ربما يُقنع الكتالونيين بمساعدة جيرانهم الفقراء. بعبارة أخرى، القومية في العصر الحديث لا تشبه عدوى حصبة جماعية بقدر ما تشبه جرعة جماعية من الأوكسيتوسين(*)[7].

بطبيعة الحال، سوف يكون من الأفضل لو وجدنا مفهوما للهوية المشتركة يتأسس على مستوى أعلى من الأمة، غير أن نزعتي القومية والدولية لا تحتاج أي منهما لأن تكون بديلة عن الأخرى. الكلمة الأساسية في عبارة «التعاطف يبدأ من الوطن» هي «يبدأ». التعاطف يشبه العضلة في الجسد: من خلال ممارسة التعاطف مع المواطنين الآخرين نستطيع أن نطور مشاعر الاحترام تجاه من هم خارج الوطن. فضلا عن ذلك نعرف الآن أن تأسيس هوية مشتركة خارج مستوى الوطن أو الأمة شيء صعب جدا. خلال نصف القرن الماضي كانت أنجح التجارب الدولية هي الاتحاد الأوروبي. غير أنه حتى بعد نصف القرن ذاك، ومع تشبيه القومية بما هو أسوأ من الحصبة: الجمرة الخبيثة، لايزال الاتحاد الأوروبي يعيد توزيع مبلغ أقل كثيرا من 1 في المائة من الدخل القومي الأوروبي بين البلدان. الأزمات التي تواجه اليورو، ومعارضة الألمان القوية لفكرة «اتحاد الحوالات» والمقصود تحديدا مساعدة اليونان ـ هي بمنزلة مؤشرات على صعوبة إعادة تشكيل الهوية. لقد أظهرت خمسون سنة على إنشاء المجتمع الأوروبي أن الناس لا يستطيعون تأسيس هوية مشتركة بما يكفي حتى كأوروبيين لدعم أي شكل مهم من أشكال توزيع الثروة. في أوروبا نفسها، توزع الحكومات الوطنية نحو أربعين ضعفا من العائدات مما توزعه المفوضية الأوروبية. أما بالنسبة إلى المستوى العالمي، فإن آلية إعادة توزيع الضرائب ـ المساعدات ـ تكون أضعف. كافح النظام العالمي خلال

(*) هرمون الأوكسيتوسين، أو الهرمون الببتيدي، له أهمية خاصة في عملية الولادة ودوره كبير في علاقة الأم بطفلها والعلاقة الحميمة بين الرجل والمرأة. [المترجم].

العقود الأربعة الماضية للوصول إلى معدل ضريبة 0,7 في المائة من الدخل وفشل. من منظور التعاون بين الناس، الأمم ليست عوائق أنانية أمام مفهوم المواطنة العالمية؛ إنها من الناحية العملية منظوماتنا الوحيدة لتوفير المنافع العامة.

لا تهيمن إعادة توزيع الثروة التي تقوم بها الأمة فقط على إعادة التوزيع التي تقوم بها منظومات التعاون على مستويات أعلى، بل تهيمن أيضا على منظومات في المستوى الأدنى. تتحكم الحكومات المحلية بصورة ثابتة تقريبا في حصة أصغر من العائدات مقارنة بالحكومة الوطنية. هناك استثناءات، على وجه الخصوص بلجيكا وكندا، حيث يسود نوع من الهوية الفرعية كانعكاس للاختلافات في اللغة. على سبيل المثال، كانت كندا استثنائية في تخصيص ملكية الموارد الوطنية على المستوى الإقليمي بدلا من مستوى الأمة. بينما يكون هذا تنازلا ضروريا لمواجهة ضعف الانتماء إلى الأمة، فقد لا يكون مطلوبا في حالات أخرى: من المنصف أكثر أن تعود ملكية الموارد الوطنية الثمينة إلى الوطن بدلا من أن تكون لمصلحة المحظوظين الذين يعيشون في إقليم تكثر فيه تلك الموارد. ليس الأمر كأن سكان ألبرتا هم الذين وضعوا النفط في ألبرتا، إنها المصادفة التي جعلتهم يقيمون في منطقة قريبة أكثر من غيرهم من الكنديين. حتى النظام اللامركزي في إعادة توزيع الثروة، أي العائلة، ليس سوى انعكاس شاحب للدولة. وفي الواقع، التعاطف لا يبدأ حرفيا من المنزل، بل يبدأ في وزارات المالية ويكمّل بتواضع من خلال الكرم العائلي. تتدخل الدولة بثقلها في انتقال الموارد من الآباء إلى الأطفال: في حال غياب التعليم الممول والمطلوب من الدولة، يُترك الكثير من الأطفال بلا تعليم، مثلما حصل لوالدي.

تؤدي الأمم وظيفة منظومات إعادة توزيع الضرائب لأن الارتباط بأمة ما والانتماء إليها، من منظور وجداني، أثبتا أنهما وسيلة فعالة لربط الناس بعضهم ببعض. ولا يتضمن المفهوم المشترك للانتماء للأمة والوطن بالضرورة العداء مع الغير، بالأحرى هو من الوسائل العملية لتأسيس الأخوة. هناك سبب جيد جعل المشاركين في الثورة الفرنسية، المبشرين بالحداثة، يربطون ما بين الأخوة والحرية والمساواة: الأخوة هي الشعور الذي يجمع بين الحرية والمساواة. نحن نقبل إعادة توزيع الضرائب التي تتطلبها المساواة ولا نراها انتهاكا لحريتنا فقط إذا نظرنا إلى الآخرين كأفراد ينتمون إلى المجتمع نفسه.

وبعدة أشكال فإن أكثر من يتحدى الروح الجماعية هم من الشباب: عندما يكونون مراهقــين يبدو أنهم مبرمجون وراثيا على النزوع إلى العنف والمعارضة والانطوائية. غير أن الهوية الوطنية أثبتت قدرتها على جذب الشباب الجامح، وبصورة مذهلة. علينا أن نتذكر تلك الحشــود من الشباب الذين تجمعوا في أغسطس 1914(*) وتظاهروا في كل عاصمــة تأييدا للحرب التي أدت لاحقا إلى قتل جيــوش منهم. إن الخوف من القومية كهوية لا يأتي بالضرورة من عدم كفاءتها بل بسبب تاريخها المرتبط بالحروب.

ليســت الأمم ضرورية فقط لتحصيل وإعــادة توزيع عائدات الضرائب، بل إنها من منظور تطبيقي، من أفضل المستويات التي يُنفذ من خلالها الكثير من الفعاليات الجماعية. التعاون الجماعي في توفير الموارد يؤدي إلى قطف ثمار اقتصادات الحجم لكنه يضحي في المقابل بالتنوع[8]. وفي حالة الاختيار بين اقتصادات الحجم والتنوع، هناك نشــاطات قليلة تستحق التنظيم على المســتوى العالمي. غير أن توفير الموارد على المســتوى الوطني يبدو أنه المعيار الســائد أكثر. يتركز توفير المنافع العامة على المســتوى الوطني لأن الأمم أثبتت أنها وحدات ذات كفاءة عالية لتجســيد الهوية الجماعية، وليس السبب أن الهويات تشكلت من منطق المكاسب التي تتحقق من التعاون. لقد ثبتت بالفعل أهمية المواءمة بين الهويات والعمل الجماعي.

ربما كانت الهوية الوطنية أيضا من الوســائل المســاعدة على تحفيز القوى العاملة في القطاع العام. علينا أن نتذكر الاختلاف الأســاسي بين المنتمين واللامنتمين: ســواء كان العمال يعتبرون أهداف المنظمة من أهدافهم الشــخصية أم لا. من الحالات التي تدعو إلى تخصيص نشــاط معين إلى القطاع العام بدلا من الســوق الخاصة هي عندما يكون ربط الحافز بالمكافآت المالية إشــكاليا. ربما لا يكون من الســهولة الربط بين مســتوى الأداء والأجــور عندمــا لا تكــون الإنتاجية متبلــورة، بحيث يمكــن تقديرها من خلال قياسات كمية، أو لأن الأداء يعتمد كثيرا على العمل كفريق. وفي المقابل، فإن الكثير من النشاطات التابعة للقطاع العام، مثل التعليم والعناية بالمرضى، من السهولة أن يعتبرها الإنســان من أهدافه الخاصة. يتحقق قدر من الرضا الحقيقي من خلال تعليم الأطفال القــراءة والكتابــة، وهو ما لا يحدث من خلال بيع العطور مثــلا. لكن إذا أردنا تعزيز التزام العامل في المؤسســات العامة الحكوميــة يبدو أن رموز الوطنية تكون مفيدة. في

(*) بدايات الحرب العالمية الأولى التي انتهت في نوفمبر 1918 بعدما لقي أكثر من 9 ملايين شخص حتفهم. [المحررة].

بريطانيا تسمى منظمة الصحة العامة باسم «خدمات الصحة الوطنية»، ويسمى اتحاد التمريض الداخلي «الكلية الملكية للممرضات». المؤسسة الحكومية الوحيدة التي يكون فيها الاعتماد على الالتزام والولاء أعلى شأنا من الحوافز هي القوات المسلحة، وهي مزينة برموز الأمة. كان المثال الواضح في هذا الشأن ما ذكره أكيرلوف وكرانتون في كتاب «اقتصاديات الهوية»، وهو التجنيد في الجيش الأمريكي.

كما تأسف مايكل ساندل على تحول الكثير من المنافع من القطاع العام إلى السوق الخاصة، حدث تحول مماثل في القطاع الخاص من الالتزام إلى الحوافز. كما في الاتجاه العام، نشأ الكثير من هذا التحول من اعتقادات مبالغ فيها بفعالية الثروة. وربما تفاقم الأمر بسبب التراجع عن استخدام الهوية الوطنية كمحفز أخيرا، وتراجع فعاليتها نظرا إلى أن المهاجرين يمثلون اليوم نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع العام.

تعطينا أفريقيا مثالا جيدا عما يمكن أن يحصل عندما يحدث تعارض بين الهويات والتنظيم الجماعي. وضعت الحدود الجغرافية للأمم على الخارطة من قبل الأجانب، بينما تشكلت الهويات عبر آلاف السنين من أنماط الاستقرار. في بلدان تعد على أصابع اليدين، استطاع بعض القادة ترسيخ إحساس مشترك بالمواطنة: في أغلب البلدان، توجد الهويات على مستويات دون الوطنية، ويكون التعاون بين هويات مختلفة صعبا بسبب الافتقار إلى الثقة. لكن في أغلب مناطق أفريقيا تتركز المنافع العامة بكثافة على مستوى الأمة: وهنا تتراكم العائدات. والنتيجة أن تلك الخدمات والموارد العامة تؤدي وظيفتها بصعوبة بالغة. التوصيف النموذجي للاقتصاد السياسي في أفريقيا أن كل قبيلة تنظر إلى الموارد العامة باعتبارها صندوقا مشتركا يمكن أن تستولي عليه قبل غيرها. وأن من الأخلاقي التعاون ضمن القبيلة بهدف السرقة، بدلا من التعاون على مستوى الأمة لتوفير المنافع العامة. كان رئيس تنزانيا جوليوس نيريري استثناء من قاعدة فشل القادة الأفارقة في بناء إحساس مشترك بالهوية الوطنية. في الفصل الثالث تطرقت إلى أن المجموعات الإثنية الخمسين في كينيا كانت تعرقل التعاون على مستوى القرى للمحافظة على الآبار. لكن الدراسة نفسها تقارن ليس فقط القرى الكينية ذات الدرجات المختلفة من التنوع، لكنها تتطرق أيضا إلى قرى تنزانية عبر الحدود. ولأن الحدود وُضعت اعتباطيا في القرن التاسع عشر، كان المزيج الإثني الضمني في كلا الجانبين من الحدود متماثلا: تمثل الاختلاف الأساسي في جهود القيادة لبناء الأمة. بينما

كان الرئيس نيريري يعلي مفهوم الأمة والوطن على الهوية الإثنية، نرى نظيره الكيني، الرئيس كينياتا، يلعب على وتر الإثنية كوسيلة لجمع المؤيدين له، واستمر الرؤساء اللاحقون له في الإستراتيجية نفسها. كانت لهذه الاتجاهات المتباينة للهوية الوطنية نتائج خطيرة. بينما وجدت المجاميع الإثنية المختلفة أن التعاون صعب التحقق في القرى الكينية، كان ذلك اعتياديا في قرى تنزانية. في الواقع، لم تشكل درجة التنوع أي تأثير سلبي على التعاون في تنزانيا، للهوية الوطنية إذن إيجابياتها.

بين أصحاب الرؤية الفردية الذين يستصغرون الحاجة إلى التعاون، والذين يؤيدون النزعة العالمية ويخافون من النزعة القومية، فقدت الأمم جدواها كحل لمشكلة العمل الجماعي. لكن بينما الحاجة للتعاون حقيقية، تكون المخاوف من القومية عفّى عليها الزمن. كما يقول ستيفن بينكر لم تعد الحروب بين الأمم المتقدمة أمرا واردا. تواجه ألمانيا في الوقت الحالي اختيارات صعبة بشأن دعم اليونان: من غير الدعم المالي، سوف تضطر اليونان إلى الانسحاب من دائرة اليورو، مما يهدد وجودها، بينما سيضعف الدعم المالي حافز اليونان لتطبيق إصلاحات اقتصادية. لقد تعهدت المستشارة ميركل بالمحافظة على قيمة اليورو مهما كانت التكاليف، وقالت إن انهيار اليورو من شأنه أن ينعش شبح الحرب بين القوى الأوروبية. غير أن هذا الخوف، على رغم أنه انعكاس عميق عن ماضي ألمانيا، يبدو احتمالا بعيدا جدا. السلام الأوروبي ليس مبنيا على وجود اليورو أو حتى على المجتمع الأوروبي. بإمكاننا اختبار صحة مخاوف المستشارة ميركل بمقارنة العلاقات الألمانية الواعدة مع بولندا والنرويج. أثناء الحرب العالمية الثانية، غزت ألمانيا هذين البلدين. بينما اعتمدت بولندا عملة اليورو وأصبحت عضوا في المجتمع الأوروبي، لم تفعل النرويج ذلك. لكن هل احتمال أن تغزو ألمانيا النرويج هو أكبر من احتمال غزوها لبولندا؟ من الواضح أن ألمانيا لن تغزو من جديد أي واحد من البلدين. ما يعزز السلام الأوروبي ليس العملة أو بيروقراطية بروكسل، بل التغير العميق في الإدراك. بعد قرن من أحداث العام 1914، لن يجرؤ جمع من الأوروبيين على الترحيب بالعنف.

ربما كان السبب الأكثر عقلانية وراء الخوف من النزعة القومية ليس أنها يمكن أن تؤدي إلى اندلاع الحروب مع أمم أخرى، ولكن لأنها لا تحتوي الجميع. القومية سوف تكون جبهة للعنصرية. بدلا من تعريف الأمة من منظور الناس الذين يعيشون فيها، ربما

تُعـرَّف من قبل الجماعة الإثنية ذات الأغلبية. الحزب القومي البريطاني هو في الحقيقة حزب السكان الأصليين من الإنجليز، وحزب «الفنلنديون الحقيقيون» هو بالفعل حزب الإثنيـة الفنلندية، وهكذا... لكن السـماح لجماعات عنصرية بأن تسـتولي على الرمز الكامن والمؤثر للوحدة التنظيمية للأمة هو أمر خطير بحد ذاته. إذا حصل على سـبيل الافتراض أن قلل سياسيون آخرون من أهمية الهوية الوطنية، فذلك يفتح المجال للدمار والـشر. لا مبرر للتضـارب بين انتماء المرء إلى أمة محـددة ومناهضة للعنصرية. هناك مثـال واضح على هـذا حدث أثناء الألعاب الأولمبية في لندن في العام 2012. لقد فازت بريطانيا، وكان ذلك مستغربا حتى بالنسبة إلى البريطانيين، بميدالية ذهبية بعد أخرى، فـاز بتلك الميداليات الذهبية طيف من الإثنيات تفتخر به الأمة. تشـكّل الهويات من خـلال رموز: تمثلـت ردة فعل البريطانيين على الفوز في الألعـاب الأولمبية بالتعبير عن هويات سـبق تشكلها، وهويات قيد التشـكيل: أمة متعددة الأعراق. على نحو مماثل، فـإن عبارة «إنجلترا للإنجليـز» ينبغي أن يكون لها أثر مهدئ مماثـل لعبارة «نيجيريا للنيجيريين». سياسـيو التيار السـائد عليهم تعريف الهوية الإنجليزية بالطريقة نفسها التي يعرف بها الحزب القومي الإسـكتلندي «الإسـكتلنديين» على أنهم «أولئك الذين يعيشـون في إسكتلندا». الهوية الوطنية ينبغي ألا تصبح من أملاك العنصريين. الأمم لم تمت. إن تقليص القومية إلى مجرد مفهوم شرعي - أي مجموعة الحقوق والالتزامات - سيكون شبيها بمرض التوحد: حياة تعاش بالقواعد تخلو من التعاطف.

هل تتلاءم الهوية الوطنية مع هجرة سريعة؟

الهوية الوطنية قيمـة عليا ومشروعة، فهل تهددها الهجرة؟ ليس هناك جواب جاهز لهذا السـؤال: لن يتعرض الإحسـاس المشـترك بالهوية بالضرورة للخطر من الهجرة، لكن قد يحدث ذلك.

الاتجاهات التي ذكرناها عن الاندماج والانصهار بإزاء الهجرة قد تكون متسـقة مـع الحفاظ على هوية وطنية قوية مشـتركة. تلقي سرديات اسـتيعاب المهاجرين على عاتق السكان الأصليين مسؤولية أن يكونوا ممثلين حقيقيين لأمتهم. المهاجرون ينبغـي الترحيب بهم وإدماجهم ثقافيا. هذا الدور لا ينسـجم فقط مع روح الزهو بالهويـة الوطنية، بل هو معزز لهـا. في أغلب مراحل التاريخ الأمريكي كان هذا هو

النموذج المثالي للتعامل مع الهجرة: كان الأمريكيون يشعرون بالفخر للانتماء لأمتهم، وأسـهمت الهجرة في تعزيز إحساسٍ مشترك بالصورة الذاتية الاستثنائية للأمريكيين. وعلى نحو مماثل، وعلى مدى قرنٍ من الزمن، دعا الفرنسـيون بحماس إلى ثقافتهم الوطنية، وقد انسجمت الهجرة المستمرة إليهم مع إحساس ثابت بالفخر.

لا أحد ينكر المشـكلات العمليـة للاندماج والانصهار. مثلـما ذكرت في الفصل الثالـث، كلما انخفض معدل الاندماج تسـارعت وتيرة الهجـرة. وينخفض المعدل أيضا كلما كانت المسـافة الثقافية أوسـع بين المهاجرين والسـكان الأصليين. وربما انخفـض المعدل أكثر فأكثر بمـرور الزمن. إن الاتصالات المتطورة بـين بلدان العالم تجعل من السـهولة للمهاجرين أن يتواصلوا مـع ذويهم يوميا في بلدانهم الأصلية. و يدفعنـا هذا إلى القول إنـه من أجل أن ينجح الاندمـاج والانصهار هناك حاجة إلى السـيطرة عـلى معدل الهجرة بحيث تنسـجم مع تركيبـة المهاجرين. يجب ألا يتضرر السكان الأصليون أو المهاجرون من الهجرة، لكن على السكان الأصليين تحمُّل نتائج اسـتيعاب مؤسساتهم للمهاجرين واحتوائهم، بينما ربما يحتاج المهاجرون إلى الخضوع لمتطلبات تعلم اللغة والتوزيع المكاني.

الاتجـاه نحو الانعزال الثقافي الدائـم بإزاء الهجرة يواجه مختلف المشـاكل. إنه لا ينسـجم مع الحفاظ على إحساس مشـترك بالهوية الوطنية مقارنة باتجاهات الاندماج والانصهار. بالنسبة إلى المهاجرين، فإنهم لا يطالبون بأشياء كثيرة: بدلا من الاضطرار إلى التحول من هوية وطنية إلى أخرى، يمكنهم ببساطة أن يضيفوا الانتماء إلى أمتهم الجديدة بما ينسـجم مع خصائصهم الأخرى. ولكن إذا تنازل السكان الأصليون عن حالة الجماعة ذات الثقافة الواحدة، فما الهوية التي تُعطَى لهم؟ من المؤكد أنه إذا كان البنغلاديشيون في إنجلترا «جالية بنغلاديشية»، والصوماليون «جالية صومالية»، فعندئذ يصبح السكان الأصليون من «الإنجليز». لكن بهذا التعديل نخسر معنى الوطنية المشتركة: إنه الطريق الملكي نحو شعار «إنجلترا للإنجليز». إذا كان السكان الأصليون يخصَّص لهم دور المعرِّفين بالهويـة الوطنية، فـأي شيء يبقى لجموع الناس؟ والأكثر إثـارة للجدل، ما الدور الذي تعطيه سرديات الانعزال الثقافي إلى مجتمع السـكان الأصليين؟ وسـط هيمنة السرديات الرسـمية، فإن الرسـالة المؤثرة التي ينصح بها السكان الأصليون هي «لا تكن عنصريا»، «أفسح الطريق لغيرك»، «تعلم احترام الثقافات الأخرى». قد يحمل هذا نظرة استصغار.

ربما يدعو ذلك السكان الأصليين إلى «التثاقل»: أو إلى مشاعر سلبية كثيرا ما تعبر عنها الآن الطبقة العاملة من الإنجليز، بعبارة «كم كنا سعداء في الماضي»!

هذا الدور الذي يعطَى للسكان الأصليين ليس الدور الوحيد ضمن اتجاه الانعزال الثقافي. يمكن لهذا الدور أن يقدَّم من خلال سرديات يكون فيها للسكان الأصليين تأثير أكثر إيجابية. على سبيل المثال، من خلال السكن في منطقة واحدة، قد يصبح الكثير من الشعوب التي سكنت متباعدة في السابق روادا لـ «قرية المستقبل العالمية». السكان الأصليون، في اختيارهم لهذه الإستراتيجية لمنطقتهم يكونون رواد هذه النظرة المستقبلية. وضمن هذا السرد، تجسد الأمة مجموعة مبادئ أخلاقية للمساواة بين الجماعات تتضح معالمها من خلال الالتزامات القانونية والاستحقاقات التي تطبق على الجميع. وهذه القيم التي تصلح للتطبيق عالميا، بدلا من الثقافة الخاصة، هي التي يتشارك فيها السكان الأصليون مع الآخرين. في بريطانيا تمثلت أقرب الخطوات التي اتخذتها السلطات الرسمية لتعزيز هذا السرد في مبادرة غوردون براون عندما كان رئيسا للوزراء، والتي كان يسعى فيها إلى الإجابة عن هذا السؤال «ما معنى أن تكون بريطانيًا؟»، بينما يُعرِّف براون نفسه بقوة كإسكتلندي، وإن كان في حاجة إلى أصوات الإنجليز، فقد كان لهذا جانب كوميدي بعض الشيء. إن الجواب السهل بأن «كونك بريطانيا يعني أنك إسكتلندي أو إنجليزي أو إيرلندي أو ويلزي» لم يعد صالحا، وجاء الجواب الرسمي بأن خصائصنا التي نُعرَف من خلالها هي الالتزام بالديموقراطية، والمساواة، وجوانب إيجابية أخرى تميز الطبيعة المشتركة للإسكندنافيين. بقدر ما تبدو تلك الرؤية جذابة، انخفض رصيد السيد براون من أصوات الناخبين من السكان الأصليين في الانتخابات اللاحقة إلى أدنى المستويات التي حصل عليها حزبه.

خلاصة القول، بينما لا تلغي الهجرة وجود الأمم، فإن التسارع المستمر لوتيرتها، مصاحبا لسياسات التعددية الثقافية يمكن أن يهدد قدرتها على النجاح. لقد ثبت أن الاندماج أكثر صعوبة مما كان متوقعا. البديل عن الانعزال الثقافي يؤدي إلى نتائج جيدة عندما يقيَّم من خلال معيار الحفاظ على السلام الاجتماعي بين الجماعات، ولكن ربما لا يعمل بنجاح على مستويات أخرى وثيقة الصلة بالتعاون وإعادة توزيع الثروة ضمن تلك الجماعات، من الواضح أن التنوع المتزايد يمكن في مرحلةٍ ما أن يعرض الإنجازات الحاسمة التي حققتها المجتمعات الحديثة للخطر.

12

انسجام سياسات الهجرة مع أهدافها

على النقيض مـن وجهات النظر المنحازة التي يتبناها المصابون برهاب الغرباء، لا توحي الدلائل بـأن للهجرة تأثيرات معاكسـة مهمة في السـكان الأصليـين للمجتمعات المضيفة حتـى يومنا هذا. على العكس مـن آراء مدعـي «التقدمية» توحي الأدلـة بالفعل بأن الهجرة مـن غير القيود الفعالة سـوف تتصاعد وتكون لها تأثيرات سـلبية، سـواء في السـكان الأصليين للمجتمعـات المضيفة أو في أولئك الذين بقوا في بلادهم في البلدان الأكثر فقرا. يعاني المهاجرون أنفسهم، على الرغم من المكاسب المبـاشرة التـي يحققونها مـن الوجبـة المجانية للإنتاجية العالية، من تبعات سيكولوجية لا يستهان بها. تؤثـر الهجرة إذن في كثير من الجماعات، لكن هناك جهـة واحدة قادرة فعلا عـلى التحكم بها: السكان الأصليون للمجتمعات المضيفة. هل ينبغي عـلى تلك المجموعـة أن تتصرف بدافـع المصلحة الذاتية، أو توازن بين مصالح الجميع؟

«عـلى الرغـم مـن أن الهجـرة العالمية هـي رد فعل على التفاوت واللامسـاواة، فإنها لا تعالج الظلم على نحو واضح»

حق التحكم في الهجرة

لا يمكن تبرير القيود التي تُفرَض على الهجرة إلا من خلال الآفاق الواسعة جدا للتحررية ولمذهب المنفعة. يرفض التحرريون المتطرفون حق الحكومات في تقييد الحرية الفردية، وهي هنا حرية الانتقال. أما مؤيدو المنفعة العالمية فيريدون تضخيم المنفعة على نطاق العالم مهما كانت الوسائل. أفضل النتائج المحتملة أن ينتقل جميع فقراء العالم إلى البلد الذي يكون فيه الناس أكثر إنتاجية، تاركين بقية الأرض فارغة. ما يكمل هذا أن يسرق روبن هود كل الأغنياء وينقل الأموال إلى كل الفقراء، على الرغم من أن الاقتصاديين سوف يحذِّرون روبن هود من الخلط بين السرقة والدوافع النبيلة. من الواضح أن تلك الفلسفات لا توفر إطارا أخلاقيا يتعامل من خلاله أي مجتمع ديموقراطي مع مسارات سياسة الهجرة. في واقع الأمر، يمكننا استبعاد تلك الفلسفات واعتبارها من أحلام المراهقين لولا أنها تقدم الأساس الأخلاقي للنماذج الاقتصادية القياسية للهجرة.

لِمَ يوجد حق التحكم في الهجرة؟ لكي نفهم السبب، علينا أن ندفع منطق الهجرة غير المحدودة إلى أقصاه. مثلما رأينا سابقا، من الممكن لحركة المهاجرين الحرة أن تقترب من تفريغ بعض المجتمعات الفقيرة، وتخلق أغلبية من المهاجرين في بعض البلدان الغنية. أتباع مذهب المنفعة والتحررية ليسوا مهتمين بهذه التوقعات: فما أهمية أن تُفرَغ «مالي» من سكانها؟ فالسكان الذين اعتادوا أن يعتبروا أنفسهم من سكان مالي يمكنهم الآن إعادة ترتيب حياتهم في مكان آخر والعيش بشكل أفضل. إذا هيمن الصينيون على أنغولا، أو البنغلاديشيون على إنجلترا، فلن يكون لتغيير الهوية أهمية: الأفراد أحرار في اختيار أي هوية. لكن معظم الناس ينزعجون من مثل هذه النتائج. لقد قدم علماء اقتصاديات البيئة مفهوم «قيمة الوجود»: ربما لن ترى حيوان الباندا أبدا، ولكن حياتك أكثر ثراء لأنك تعرف أن الحيوان موجود في مكان ما على الأرض. نحن لا نريد للأنواع الحية أن تنقرض. للمجتمعات أيضا قيمة وجودية يُفترض أنها تفوق أهمية الأنواع، ليس فقط لمن ينتمون لها بل للآخرين. اليهود الأمريكيون يهتمون ببقاء إسرائيل، حتى إذا كانوا لا يزورونها أبدا. على نحو مماثل، هناك ملايين من البشر في أنحاء العالم يقدرون مالي، المجتمع القديم الذي أنتج حضارة تيمبوكتو. لا إسرائيل ولا مالي يجب أن تُحفظ مثل مومياء مصرية: إنها

من المجتمعات الحية، لكن مالي يجب أن تتطور، لا أن تُفرغ من سكانها. وليس من الحلول المقبولة لمشــكلة الفقر في مالي أن ينجح سكانها جميعا في مكان آخر. وعلى نحو مماثل، إذا أصبحــت أنغولا امتدادا للصين، أو إنجلترا امتدادا لبنغلاديش، فهي خسارة كبيرة للثقافات العالمية.

القاعدة الذهبية «أحب لأخيك ما تحب لنفسك» تبدو وصفة أخلاقية وعقلانية يمكن تطبيقها في سياســة الهجرة. إذن لكي تكون الهجرة غير المقيدة المبدأ الأخلاقي مثلا لهجرة الأفارقة إلى أمريكا، فيجب أن يطبق المبدأ أيضا على هجرة الصينيين إلى أفريقيــا. غــير أن أغلب المجتمعات الأفريقية تحذر، ولهــا مبرراتُها، من الهجرة غير المقيــدة. لقد عانى الأفارقة كثيرا هيمنة مجتمعات أخرى، ولن يقبلوا تكرار التجربة، وإن كانت في هذه الحالة بقوة الأعداد بدلا من قوة السلاح. في الواقع، حتى علماء الاقتصــاد الذين ينظرون إلى مليارات الدولارات التي تكتســب مــن الانتقال الحر لقــوى العمل بــين البلدان لا يؤيــدون الهجرة غير المقيدة. إنهم يســتخدمون تلك المليارات حجة ضد قيود الهجرة التي يرون أنها قد تكون أكثر تسامحا مما هي عليه الآن. لكن في كثير من الأحيان، ســتكون هناك مكاســب اقتصادية لا يمكن تجاهلها على هامش القيود.

إن جوهــر وجــود أي بلد لا يتمثل ببســاطة في حــدوده المادية. والاختلاف الضمني في مســتويات الدخل بين المجتمعــات الغنية والفقيرة يعود إلى الاختلافات في نماذجهــا الاجتماعيــة. إذا كان لـ «مالي» نموذج اجتماعي مشــابه لما هو موجود في فرنســا، وحافظت على ذلك النموذج لعقود من الزمن، فســتكون ذات مستوى دخل مماثل. إن اســتمرار التباين في الدخل لا يكمن في اختلافات جغرافية. بطبيعة الحــال، الاختلافــات الجغرافية لهــا تأثيرها. تقع مالي في إقليم منغلق غير ســاحلي وهي منطقة جافة، وهذه العوامل تجعل الازدهار أصعب. ولكنها ليســت عقبات بالضرورة. وما يزيد الأمر ســوءا حقيقةُ أن المجاوريــن لـ «مالي» أيضا لديهم نماذج اجتماعيــة متخلفة: الحرب المندلعة حاليا في مالي تشــكل امتدادا للانهيار في بلدان مجاورة لها مثل ليبيا. واعتمادُها على الزراعة أيضا يجعل الأمور أكثر سوءا، نظرا إلى كونها بلدا جافا: دبي، في المقابل، أكثر جفافا، ومع ذلك تحولت إلى اقتصاد الخدمات المزدهر حيث لا تشكل ندرة الأمطار فيها أي أهمية.

النــماذج الاجتماعية الفعالة إذن هي العنصر الحاســم، لكــن هذه النماذج لا تحــدث مصادفة: إنها تُبنى وتكون نتيجة عقود من الزمن، وتحتاج أحيانا إلى قرون من التقدم الاجتماعي. النماذج الاجتماعية في حقيقة الأمر جزء من الموارد المشتركة التي توارثها الناس في مجتمعات الدخل المرتفع. أن تكون تلك الموارد مشــتركة بين أفــراد مجتمع مــا لا يعني أن تكون بالضرورة متوافرة للآخريــن: العالم يزخر بهذه الموارد الحصرية.

ولكــن، بينما قد يتقبل أغلب الناس أن لدى مواطني بلدٍ معين حقوقا في تقييد الدخول إليهم، فمثل هذه الحقوق ذات طبيعة محدودة، وبعض المجتمعات لديها حقوق أضعف في الإقصاء من غيرها. إذا كانت الكثافة السكانية منخفضة جدا، فإن حق الإقصاء يبدو أنانيا. إذا كان المجتمع المضيف نفسه يعود في الأصل إلى مجاميع مــن المهاجرين، تكون القيود الصارمة عندئذ مجحفة. لكن من الأمور المتناقضة أن البلدان التي تتسم بالكثافة القليلة، والتي لم يمض على الاستيطان فيها وقت طويل، كثيرا ما تطبق أشــد القيود على الهجرة: كندا، وأســتراليا، وروســيا، وإسرائيل أمثلة شاهدة على ذلك. تشكل كندا وأستراليا نموذجين من مجتمعات المهاجرين الجديدة، وكل منهما فيها نســبة منخفضة من الســكان[1]. غير أنهما مــن البلدان الرائدة في تشــديد قيود الهجرة ومنحها للأشــخاص المتعلمين تعليما عاليا، وفي اعتماد أنظمة نقــاط ملحقة مــع التعليم وإجراء مقابلات لتقييم مؤهلات أخرى. لم تضع روســيا يدها على إقليم سيبيريا الفارغ حتى القرن التاسع عشر. وجزء كبير من حدود روسيا مجاورة للصين، أحد أكثر البلدان اكتظاظا بالســكان على الأرض. غير أن أحد المبادئ الأساسية للسياسة في روسيا يتمثل في إبقاء الصينيين خارج سيبيريا. أما إسرائيل فهي مجتمــع من المهاجرين، ليس لديه تاريخ طويل. لكن الهجرة مقيدة إليها بحيث لا يحق للسكان الأصليين العودة بعد أن يهاجروا.

حتى في البلدان ذات الكثافة الســكانية العالية وأغلبية من الســكان الأصليين، تبدو بعــض قوانين الدخول ذات طبيعة عنصرية واضحة تــكاد تمنع الدخول إليها عمليا. هناك بلدان أخرى تتصرف بما يتناقض مع الأعراف الإنسانية. كل المجتمعات المتحــضرة تعترف بواجبها في تقديم المســاعدة وإنقاذ المحتاجــين، وخصوصا تجاه طالبي اللجوء. وفي بعض الأحيان يتخذ واجب الإنقاذ شكلا شديد الواقعية. أستراليا

حاليا هي الوجهة الأساسية لطموحات الهجرة. ونتيجة لكثرة مواردها المعدنية فاقتصادها مزدهر أيضا، وقد أثبت مسح عالمي للسعادة أن الأستراليين أسعد الشعوب على الأرض. أستراليا بعيدة جدا عن أن تكون مكتظة بالسكان: قارة كاملة لا يسكنها أكثر من 30 مليونا من البشر، يكاد يكون جميعهم من أصول مهاجرين لم يمض عليهم وقتٌ طويل في الاستقرار هناك. حتى رئيسة الوزراء نفسها مهاجرة(*). ليس من المستغرب أن يرغب الناس من البلدان المزدحمة والتي تعاني الفقر في الانتقال إلى هناك، لكن الحكومة الأسترالية فرضت قيودا صارمة على الدخول الشرعي إليها. وقد خلقت الفجوة بين الأحلام والحقائق سوقا منظمة للعبور غير المشروع. أصحاب المشاريع هذه يبيعون للناس أماكن على قوارب صغيرة تتجه إلى الحدود الأسترالية. والنتائج كوارث خطيرة متوقعة. لا سبيل للناس الذين يحجزون الأماكن في تلك الرحلات غير القانونية لمقاومة أساليب الخداع: تغرق القوارب ويموت الناس. يدور جدل في أستراليا الآن حول المسؤولية الأخلاقية عن إنقاذ الناس من الغرق. المعضلة الواضحة هي ما يسميه الاقتصاديون «مخاطرة أخلاقية»: إذا كان الركوب على متن قارب مهلهل يمكن أن يعرِّض شخصا ما للغرق وبالتالي للإنقاذ من الغرق وحق الاستقرار في أستراليا، فأكثر الناس عندئذ سوف يركبون تلك القوارب المهلهلة. فمن الممكن إساءة استخدام واجب الإنقاذ. لكن هذا لا يعفي الأستراليين من هذا الواجب: إنه واجب لا يمكن التهرب منه. لكن إذا كان لدى الأستراليين الحق في تقييد الدخول إلى بلادهم، فلديهم الحق أيضا في فصل مسألة الإنقاذ عن حقوقٍ لاحقة في الإقامة. تتمثل إحدى السياسات الجديدة التي تتبناها الدول في التعامل مع المهاجرين في حجز القوارب التي أُنقذت مع الأشخاص الذين على متنها ونقلهم إلى منطقة خارج أستراليا وحرمانهم من أي مزايا تُمنح للمتقدمين الآخرين للدخول الرسمي للبلاد. ولعل أحد الخيارات الأكثر صعوبة، وقد يكون خيارا غير إنساني، هو إرجاع القوارب إلى الميناء الذي خرجت منه. غير أن اللعبة التي تدور بين المهاجرين اليائسين والسلطات الرسمية لا تتوقف هنا، فبإمكان المهاجرين ادعاء الجهل أو تمزيق أوراقهم الثبوتية، بحيث يكون من المستحيل للسلطات أن تعرف الجهة التي

(*) جوليا غيلارد شغلت منصب رئيس الوزراء من العام 2010 إلى العام 2013، أما رئيس الوزراء الحالي مالكوم تورنبول فقد تولى المنصب في العام 2015، وهو من مواليد سيدني، في أستراليا. [المحررة].

انطلقـوا منها أو بلدهم الأصلي. إنهم بذلك يضعون العصا في الرحى: إن إنقاذك لي يحمّلك مسؤولية لا يمكنك التملص منها إلا من خلال إعطائي حق الإقامة. من شأن هذا الاستغلال المتعمد لواجب الإنقاذ أن يثير ردود أفعال لا تضمن حصول المهاجر على ما يريد، على الرغم من أنها متناسبة مع الموقف.

الهجرة قرار شـخصي يتخذه في العادة المهاجر نفسه، وربما تدعم ذلك معونات عائليـة. لكن لهذا القرار الشـخصي تأثـيرات في المجتمعات المضيفـة والمجتمعات الأصليـة لا يأخذهـا المهاجـر بنظر الاعتبـار. مثل هـذه التأثيرات، التي يسـميها الاقتصاديـون تأثيرات خارجية، يُحتمَل أن تنتهك حقوقَ الآخرين. ومن المنطقي أن تلتفت السياسة العامة إلى هذه التأثيرات التي يتجاهلها المهاجرون أنفسهم.

لذلك من الأمور المشروعة لحكومات البلدان المضيفة أن تفرض قيودا على الهجرة، لكن هذه القيود تؤثر في ثلاث مجموعات من الناس: المهاجرين أنفسهم، وأولئك الذين يبقون في بلادهم، والسكان الأصليين للبلدان المضيفة. على سياسات الهجرة أن تأخذ كل هذه المجموعات بنظر الاعتبار. إن خفة اليد التي يدمج بها الاقتصاديون الذين يؤمنون بالمنفعة بين هذه التأثيرات في المجاميع الثلاث لغرض اسـتنتاج مكاسـب صافية تتمثل في مئـات المليارات من الدولارات لا تبدو عقلانية. وكذلك الأمر بالنسـبة إلى تخوفات المصابـين برهاب الأجانب وقلقهم على السـكان الأصليين: على الرغم من أن التعاطف مع الآخرين ربما يضعف إذا كانوا وراء الحدود، فإنه لا يتبخر.

يطـرح الجدل بين المصابين برهاب الأجانب و«التقدميين» السـؤال الخطأ: هل الهجرة جيدة أو رديئة؟ بينما يكون السـؤال المناسـب لأغراض سياسة التعامل مع الهجرة ليس ما إذا كانت الهجرة جيدة أو رديئة إجمالا. بالأحرى، هو السـؤال عن التأثيرات المحتملة «عند الهامش» في حال اسـتمرار الهجرة وتسـارعها، للإجابة عن هذا السؤال، هناك ثلاث كتل تحليلية أساسية ذكرناها في أماكن متفرقة من الكتاب وهي مهمة جدا. ويبدو أن الوقت مناسب الآن للجمع بينها.

المهاجرون: مبدأ تسارع الهجرة

تتعلـق الكتلة الأولى بالمهاجرين وقراراتهم. الرسـالة التي يتضمنها هذا المبدأ، أنه إذا تركت الأمور إلى قرارات لامركزية لمهاجرين محتملين، فسـوف تتسارع الهجرة حتى

تصبح البلدان ذات الدخل المنخفض قليلة السكان بشكل كبير. إن مبدأ التسارع ينشأ من خاصيتين مؤكدتين للهجرة: الأولى هي أنه عند فجوة دخل محددة، كلما كبر حجم الشتات، أصبحت الهجرة أسهل وأسرع. يصف فريدريك دوكواير، وهو حاليا من أبرز الباحثين في موضوع الهجرة، هذا على أنه التأثير الفريد الأكثر قوة في الهجرة[2]. والخاصية الثانية أن للهجرة تأثيرات ارتدادية ضئيلة تبدو في الواقع غامضة على فجوة الدخل. فالهجرة لا تؤدي إلى انخفاض كبير في مستويات الدخل في البلدان المضيفة إلى أن تكون بأعداد كثيفة وبأعداد لا تؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل بشكل مهم في البلدان الأصلية. إن فجوة الدخل الأولية واسعة جدا بحيث لو كانت الهجرة تشكل قوة التوازن الوحيدة، سوف تستمر في الاتساع عقودا طويلة وتشمل حالات انتقال واسعة للناس.

إن مبدأ التسارع نفسه مستمد من هذه الخصائص الكامنة في عملية الهجرة. لكن من الناحية التطبيقية يتضمن التسارعُ متغيرين آخرين في البلدان منخفضة الدخل: ارتفاع معدلات الدخل وزيادة التعليم. ضمن المعدل المناسب، يميل ارتفاع الدخل إلى زيادة الهجرة حتى إذا أدى إلى تضييق فجوة الدخل. هذا لأن ارتفاع الدخل يسهل تمويل الاستثمار الأولي في الهجرة: الفقراء جدا لا يتمكنون من تحمل نفقات الهجرة. ويتضمن ارتفاع مستوى التعليم أن أي موانع تعليمية تُستخدم كمعايير في سياسة الهجرة سوف تجابه بزيادة أعداد الأشخاص المتعلمين.

معنى هذا أن أي شكل من التسارع يعوض من خلال تعديل وقتي لمعايير الجدارة، أو أن معدل الهجرة وحجم الشتات سوف يتصاعدان إلى أن يحدهما أخيرا انخفاض أعداد الناس في بلدان الأصل.

الباقون في بلدانهم: الوسط السعيد

الكتلة الثانية تتعلق بأولئك الذين يبقون في بلادهم، والتركيز هنا على التعليم والحوالات. للتعليم تأثيرات متعددة في أولئك الناس، غير أن التأثير الأكثر وضوحا، وربما الأكثر أهمية، يقع على المقيمين من الأشخاص المتعلمين وعلى الحوالات. كلا التأثيرين لم يُستوعب إلا في الفترة الأخيرة، وكلاهما أسفر عن نتائج مثيرة للاستغراب.

هجرة الأشخاص المتعلمين لا تقلص بالضرورة الرصيد المتوافر منهم إجمالا. على العكس من ذلك، فبمستويات متواضعة، واعتمادا على خصائص أخرى للمجتمع، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى فوائد واضحة في اكتساب مزيد من الكفاءات. في الوقت الذي تتميز فيه الصين والهند بخصائص من الطبيعي أن تحد من الهجرة إلى معدلات يتحقق فيها مزيد من مكاسب الكفاءات، فكثير من المجتمعات الصغيرة الفقيرة تواجه معدلات هجرة تستنزف العقول التي تشكل رأس المال البشري الشحيح مسبقا. والأسوأ من هذا أن هجرة العقول المبدعة تستنزف المهارات التي يحتاجها أي مجتمع لكي يطبق ويتكيف مع الحداثة. على نحو مماثل، تكون الحوالات صفرا في غياب الهجرة، إذن المعدل المتواضع للهجرة بالتأكيد سوف يزيد الحوالات ليستفيد بها من يبقون في بلادهم. لكن إذا تجاوزت الهجرة معدلا محددا تصبح بمنزلة بديل للحوالات بدلا من أن تكون مصدرا لها. ولذلك تتغير العلاقة في نقطة ما بين معدل الهجرة وتأثيراتها في التعليم والحوالات من إيجابية إلى سلبية. ترتفع معدلات الهجرة إلى الذروة ثم تهبط مرة أخرى. والواضح هنا أن المعدل الحالي للهجرة في أكثر البلدان الصغيرة الفقيرة قد تجاوز الذروة بالفعل.

معنى هذا أنه من منظور أولئك الذين يبقون في بلادهم هناك وسط سعيد، أي المعدل المتواضع للهجرة الذي تكون عنده التأثيرات المترابطة لدوافع الحصول على التعليم وتلقي الحوالات في أقصى مستوياتها. الهجرة ذات النتائج النافعة ليست النزوح الثابت والاستقرار بل الهجرة المؤقتة لتحصيل التعليم العالي. هذا النوع من الهجرة لا يؤدي فقط إلى تعزيز المهارات النادرة جدا، بل يؤدي كذلك إلى استيعاب الطلاب للمعايير السياسية والاجتماعية الفعالة لبلدهم المضيف. ليس هذا فقط، بل سينقلون هذه المعايير إلى كثير من الناس الذين لايزالون يفتقرون إلى التعليم. لكن حكومات البلدان الأصلية لا تمتلك وسائل السيطرة على معدل الهجرة ولا معدل العودة، لذلك فهي تعتمد في هذا المجال على القيود التي تفرضها حكومات البلدان المضيفة.

السكان الأصليون المضيفون: تبادل المنفعة

الكتلة الثالثة تتعلق بالسكان الأصليين للمجتمعات المضيفة. هذه النقطة تركز جزئيا على التأثيرات الاقتصادية المباشرة من ناحية، وعلى التأثيرات الاجتماعية من

ناحية أخرى: التنوع، والثقة، وإعادة توزيع الثروة. كما هي الحال بالنسبة إلى الذين يبقون في بلادهم، فللهجرة تأثيرات متعددة في السكان الأصليين، لكن هذه التأثيرات ربما تكون الأكثر أهمية والأكثر ديمومة.

التأثـيرات الاقتصاديـة المباشرة في الأجـور تعتمد على مسـتوى الهجرة. تكون تأثـيرات المعدلات المتواضعة للهجرة في العادة إيجابية على المدى القريب، ولا تكاد تذكر على المدى البعيد. مع اسـتمرار تصاعد الهجرة، سـوف تعمل قوى اقتصادية أساسية على دفع الأجور للأدنى بشكل أساسي. التأثيرات الاقتصادية على المشاركة في الرصيد الشـحيح من الخدمات العامة، مثل الإسكان، يمكن أن تكون سلبية بالنسبة إلى الفقراء من السكان الأصليين حتى مع معدلات هجرة معتدلة، وتصبح أكثر سوءا إذا تسـارعت الهجرة. وهناك تأثيرات اقتصادية أخرى، مثل زيادة الكثافة السكانية واختلال حلقات الرخاء ـ الكساد، ربما تكون مهمة ضمن سياقات محددة.

يزيد المهاجـرون التنوع الاجتماعي. ويؤدي التنـوع إلى تعزيز الاقتصاد من خلال طموحات ورؤى جديدة لحل المشـكلات، والتنوع يأتي بوسـائل تعزيز رفاهية الحياة. لكنـه أيضا يقوض الاعتبارات المشـتركة وفوائدها لقيم التعـاون وروح الكرم. وتتفاقم التأثـيرات الضارة للتنـوع إذا بقي المهاجرون من بلدان ذات نمـاذج اجتماعية مختلة متمسـكين بهذه النماذج. لذلك توجد عملية تبادل بين الخسـارة والفائدة من التنوع. إذا أردنا التعامل مع هذا التبادل، فالمعلومات الأساسية التي نحتاج إليها تتعلق تحديدا بالفوائد والخسائر التي تتصاعد مع زيادة التنوع. ربما كانت الفوائد من التنوع خاضعة لتقلص العائدات، كما هي الحال مع أي شـكل آخر من أشكال التنوع. بمعنى آخر، مع زيادة التنوع، تبقى الفوائد تزداد بوتيرة أقل ثم أقل. في مقابل ذلك، قد تكون تكاليف التنـوع المعتـدل ضئيلة، لكن قد تـؤدي زيادة التنوع إلى تعريض ممارسـات التعاون للخطر ويقوض الاسـتعداد لإعادة توزيع الدخل. إذن مـن المحتمل أن ترتفع تكاليف التنـوع بمعدل متصاعـد. وعند نقطة محددة، ربما تتجـاوز التكاليف المتزايدة للتنوع المكاسـب التي تتحقق منه. إذن فالطريقة الصحيحة لطرح السؤال عن التنوع ليست مـا إذا كان جيدا أو رديئا ـ رهاب الغربـاء في مقابل النظرة التقدمية ـ لكن بأي قدر يكون مفيدا؟ لسوء الحظ، البحوث الاجتماعية حاليا لا تكاد تقترب من مستوى تعقيد هذه المسألة أو تلبي الحاجة إلى تقييم النقطة التي يصبح فيها التنوع مكلفا على نحو

خطير. ربما ترى أن معنى هذا التجاهل يتلخص في ترويج الإشاعات. أو ربما ترى أن له مبررا يدعو إلى الاهتمام. من المؤسف أن هذا الحكم ربما يتحدد اعتمادا على أولوياتك الأخلاقية، بدلا من مواقفك بإزاء المخاطر، مثلما توقع جوناثان هايدت. بالنسبة إلى الاختيارات التي تتعلق بسياسة الهجرة، تصطدم الأدلة المحدودة مع العواطف القوية. لكن لنحاول للحظات أن نتجرد من عواطفنا.

حزمة من الإجراءات

علينا الآن أن نجمع تلك الكتل معا. إنها تحمّل رسالة المسؤولية لحكومات البلدان المضيفة. تعتمد معدلات الهجرة على قرارات فردية لمهاجرين محتملين وعلى سياسات توضع من قبل تلك الحكومات. إذا ترك الأمر إلى قرارات المهاجرين، يمكن للهجرة أن تتسارع وتتجاوز الوسط السعيد الذي عنده يستفيد الناس الذين بقوا في بلادهم. كذلك سوف تتسارع الهجرة وتتجاوز الحد الذي يستفيد فيه السكان المضيفون من هجرات إضافية. لا يمكن أن تترك الهجرة لقرارات الأفراد؛ يجب أن تعمل الحكومات على إدارتها. غير أن سياسة الهجرة تتسم بالتعقيد الذي ليس بالإمكان تفاديه. من أجل أن تكون السياسة في خدمة الأغراض التي نتوخاها، يجب أن تتعامل مع هذه التعقيدات. في كثير من القضايا، لم تحقق البحوث حتى الآن مرحلة تتمكن فيها من توفير إجابات مؤكدة. في غضون ذلك تؤدي التصريحات الرسمية إلى تضليل الناس العاديين من خلال محاولات الاسترضاء وكسب الثقة: علينا أن نتذكر النشرة المذهلة المملوءة بالمغالطات التي أصدرتها وزارة الداخلية البريطانية عن احتمالات الهجرة من أوروبا الشرقية. لكن حتى تزول هذه المحظورات وتُستوعب مؤشرات السياسات المستقبلية بما يكفي، فلن يُكتب لمثل هذه البحوث أن ترى النور. في الفصل 5 قلت إنني أتوقع دائما أن تقع سياسة الهجرة في منزلقات خطيرة في أي مجتمع نموذجي عالي الدخل. وقد أطلقت على ذلك مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي. والآن يبدو أنني سوف أعود تحديدا إلى الظروف الأولية التي تولد ذلك السياق من السياسات المقلقة، الأقدم فرضية مختلفة.

كما يحدث في مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي، لا توحي الصياغة الأولية لدالة الهجرة وجدول الشتات بالتوازن. في حال غياب وسائل السيطرة سوف تتضاعف الهجرة

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشتات بلا حدود. ولكن بدلا من ترك الهجرة تتسارع حتى تبلغ نقطة الذعر السياسي، تتبنى حكومات البلدان المضيفة الآن حزمة من الإجراءات التي تعتمد على وضع حدود لاختيار المهاجرين، ودمج الشتات، وترتيب الأوضاع القانونية للمهاجرين غير الشرعيين.

الحدود القصوى

ضمن الحدود الدنيا، من واجب سياسة التعامل مع الهجرة أن تمنع تسارع معدلاتها التي ربما تصبح سلبية، سواء بالنسبة إلى الذين يبقون في مجتمعاتهم الأصلية أو السكان الأصليين للبلدان المضيفة. لم تسبب الهجرة حتى الآن مثل هذه الأضرار، لذلك لا حاجة إلى سياسات الذعر. لكن علينا الاعتراف بأن هناك قوى أساسية تؤدي إلى تسارع الهجرة، وأن السياسات الوقائية أجدى من سياسات ردود الأفعال. في الواقع أنا أرى أن سياسيي التيار السائد، من خلال وضع إجراءات وقائية فعالة، سوف يضعفون من جاذبية الأحزاب المتطرفة للمواطنين العاديين ويغيرون الظروف التي ربما ينتشر فيها تأييد المواطنين لها. ما الشيء المنطقي في وضع الحدود القصوى؟ إنها توحد المصلحة الشخصية المستنيرة مع المشاعر العاطفية.

الجدل الذي ينطلق من مصلحة شخصية مستنيرة يكون وقائيا: إنه لا يفترض أن الهجرة سببت أضرارا واضحة للمجتمعات مرتفعة الدخل. الحجة الاقتصادية هي أن الهجرة المستمرة بالتصاعد سوف تجعل الأجور تنخفض بالنسبة إلى العمال من السكان الأصليين، وتحد من المنافع العامة بصورة خطرة. هناك حدود عملية لمدى سرعة أسواق العمل في البلدان مرتفعة الدخل في قدرتها على توفير وظائف ذات إنتاجية عالية: إنها تعاني في الوقت الحالي الصعوبات. عند معدلات الهجرة المتواضعة التي عرفناها خلال معظم نصف القرن الماضي، والتي تزامنت مع ظروف انتعاش طويلة، كانت تأثيرات التعويض المناسب مستمرة، وفي الواقع تعزز الأجور بشكل متواضع أيضا. غير أن هذه التأثيرات لا يمكن أن تستقرئ ما يمكن أن يحدث في حال غياب وسائل السيطرة على الهجرة. الحجة الاجتماعية هي أن التسارع المستمر سوف يزيد التنوع حتى يصل إلى نقطة يقوض فيها الاعتبارات المشتركة.

أما بالنســبة إلى القضية من منطلق التعاطف، فإن أكثر الناس احتياجا في العالم ليســوا الذين يهاجرون من بلدانهم الفقيرة. المهاجرون في العادة يكونون من الناس الأفضل حالا في بلدانهم؛ لأن أكثر الناس فقرا لا يســتطيعون تحمل نفقات الهجرة. النــاس الأكثر فقــرا يبقون في بلادهم. وهــذا من أعظم التحديــات الأخلاقية التي نواجهها في عصرنا، والتعاطف مع الهجرة ليس هو العلاج. ســوف تســتمر الصين في الربح من تصاعد معدلات الهجرة، لكن هاييتي لن تكسب شيئا، وهاييتي هي التي ينبغي لنا التفكير فيها، وليست الصين. بينما تساعد الهجرة بمعدلات معتدلة هؤلاء الناس، فحتى الهجرة في معدلاتها الحالية ربما تتجاوز وســط السعادة حيث تتحقق لهــم فيها أقصى الفوائد. على الهامــش، الهجرة الآن تعيق بالفعل كفاحهم للتخلص من الفقر. لذلك فإن الجدل الذي يركز على التعاطف يتضمن سياسات عاجلة أشد صرامة مقارنة بالجدل الذي يركز على نظرة مستنيرة للمصالح الشخصية.

إذن هناك قضية جادة تســتنبط من المصالح الذاتيــة والتعاطف لتأييد وضع حد أقصى للهجرة. هذه السياســات ليست من آثار عصورٍ غابرة: الهجرة المكثفة والسريعة من مجتمعات فقيرة إلى أخرى غنية ظاهرة جديدة، وفي واقع الأمر يحتمل أن تســتمر في المستقبل وتكاد تشكل تهديدا عالميا مثل قضية الاحتباس الحراري. كما في الاحتباس الحراري، نحن لا نمتلك ما يكفي من البيانات والبحوث التي يمكن أن نؤسس من خلالها النمــوذج الأمثــل الذي يتضمن جميــع التفصيلات، لكن من الواضح حاليا أن وســائل السيطرة ســوف تزداد بالضرورة خلال العقود القليلة اللاحقة. الوعي المتزايد لتغيرات المنــاخ يعلم المجتمعــات ذات الدخل المرتفع أن تفكر في حلول على المدى البعيد، وأن تراعي المخاطر المحتملة للانبعاث الكربوني. سياســة الهجرة تتخذ اتجاهات مماثلة: في الواقع، تشــترك العمليتان في سمةٍ أساســية وتتخذان مسارا يجعلهما تلتقيان على عتبة مشــتركة. فيما يتعلق بتغيرات المناخ، أدرك الباحثون أن المعدل الآمن لانبعاث الكربون يعتمد على الرصيد الآمن من ثاني أوكســيد الكربون في الهــواء الجوي. أما فيما يتعلق بالهجرة، فالمفهوم المكافئ هو الحجم الآمن للشــتات غير المندمج. الشتات هو الرصيد المتراكم للمهاجرين غير المندمجين، لذلك فالشتات هو المقياس لتأثير الهجرة في التنوع. ينبغي أن تكون درجة التنوع هي الهدف النهائي لسياسة الهجرة، وليس معدل الهجرة. على نحو مماثل لتغيرات المناخ، لا نعرف كم يحتاج الشــتات غير المندمج إلى أن يتراكم

حتى يؤدي إلى إضعاف الاعتبارات المشتركة التي تعتمد عليها المجتمعات ذات الدخل المرتفع. بطبيعة الحال، من شأن تسارع الهجرة أيضا أن يقلص الأجور بدرجات متفاوتة، لكن إضعاف الاعتبارات المشتركة هو الخطر الحقيقي الذي ينبغي التركيز عليه، لأنه أقل وضوحا وربما تكون له آثار طويلة الأمد. هذا يجعل سياسة الهجرة أكثر قابلية للوقوع في أخطاء خطيرة: إذا وقع أحد المجتمعات في مثل هذه المآزق، فمن الصعوبة تصحيح الوضع. سوف يختلف الناس بشأن الأخطار من تصاعد وتيرة التنوع، كما يختلفون فيما إذا كان هناك خطر يبلغ ثلاث أو أربع أو خمس درجات على مقياس الاحتباس الحراري المقبول. لكن على الأقل، فيما يتعلق بالمناخ، الناس الآن يتناقشون في الأمر. نحن نحتاج إلى النقاش نفسه فيما يتعلق بالشتات: هل ينبغي أن يكون الحد الأقصى للشتات نسبة مئوية من السكان، مثلا 10 في المائة، أو 30 في المائة، أو 50 في المائة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الشتات إذا ترك لهم الاختيار بأنفسهم سوف يتجمعون بكثافة في بعض المدن؟ في حالات التغير المناخي نحن لا نملك المفاهيم الصحيحة فقط، بل نحن نقيسها باستمرار. أما بالنسبة إلى سياسة الهجرة فنحن لا نفعل هذا ولا ذاك.

إذا وضعنا سقفا ما لحجم الشتات الآمن، أيا كان، فالعدد الأساسي الذي يجب أن تُبنى عليه السياسة لن يكون معدل الهجرة بل المعدل الذي يندمج عنده الشتات. كانت وجهة النظر الجوهرية من خلال حصان الشغل الذي نستعين به عادة أن معدل الهجرة القابل للاستقرار، والذي ينسجم مع أي حد أقصى محدد للشتات، يعتمد على مدى سرعة اندماج الشتات. هذا المعدل يختلف كثيرا بين مجاميع المهاجرين وكذلك بين المجتمعات المضيفة: على سبيل المثال، التونغيون في نيوزيلندا لديهم قدرة اندماج عالية أكثر من الأتراك في ألمانيا. في أغلب المجتمعات هذه المعلومة الأساسية لا تقاس بالصورة الصحيحة، فلا بد من وضع تقديرات مبدئية وتقريبية لكي تعدل وتراجع تدريجيا.

بين هذا وذاك، تقودنا الحدود القصوى الآمنة للشتات ومعدل اندماجه إلى حد أقصى، وإلى معدل بإمكاننا المحافظة عليه. المعدل العالي للهجرة يتوافق فقط مع شتات مستقر إذا ربط الأمر مع معدل مرتفع للاندماج. وفي المقابل، يتوافق المعدل المنخفض للاندماج مع شتات مستقر إذا بقي معدل الهجرة منخفضا. من الواضح أن هذا الحد الأقصى لمعدل الهجرة له علاقة مع التدفق الهائل للهجرة. لا شيء

مخزيا في وضع حد أقصى معين: على سبيل المثال، منظومات القرعة المختلفة التي تتبعها بعض البلدان عالية الدخل لغرض السيطرة على الهجرة أوتوماتيكيا تحدد سقوفا فيما يتعلق بالتدفقات الهائلة إلى الداخل. لكن الحدود القصوى التي تناقش حاليا من قبل السياسيين البريطانيين تتعلق بالمعدل الصافي للهجرة إلى الداخل ناقص الهجرة إلى الخارج. هذا الأمر له علاقة ضئيلة بالمفهوم الأساسي هنا، أي حجم الشتات، ويمكن أن يكون وثيق الصلة فقط باهتمامات حول الكثافة السكانية. إنني أشك أن يعكس رأي الأغلبية في بريطانيا حاليا بأن «الهجرة عالية الكثافة» توجسات بشأن الكثافة السكانية. من المحتمل أكثر أن ذلك الرأي يعكس قلقا غامضا من أن الشتات غير المندمج يتزايد بشكل مفرط. ربما يستحق تسارع الهجرة إلى الخارج اهتماما سياسيا خاصا: بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل العالي، فإنها تضر المتبقين من السكان الأصليين بسبب فقدان المهارات.

عندما نتمكن من التمييز بين الهجرة الهائلة إلى الداخل والهجرة الهائلة إلى الخارج، تأتي الفوارق المهمة الأخرى لاحقا. الهجرة السريعة لغرض الاستقرار تجعل الشتات يتراكم، بينما تؤدي إلى استنزاف العقول في البلدان الأكثر فقرا. في مقابل ذلك، لا تؤدي الهجرة المؤقتة الأسرع للحصول على التعليم العالي إلى زيادة الشتات، بل تؤدي إلى تراكم المهارات والكفاءات العالية في البلدان الفقيرة، وتنقل القيم، وتدرب القادة الجيدين للمستقبل. هناك محاكاة ساخرة للخطط المركزية التي كانت تتبع في الاتحاد السوفييتي القديم تتضمن أنه إذا كان الهدف يحدد من خلال معرفة أعداد رؤوس قطيع من الماشية يمكن أن يأتي الرد على ذلك بتوليد بقرة ذات رأسين. إن مجابهة الهجرة من خلال تقليص تدفق الطلاب الأجانب يؤدي إلى خلق النمط نفسه من خطط السياسة[3].

الانتقائية

بعد أن توضع الحدود القصوى لإجمالي الهجرة، يكون العنصر التالي في السياسة العامة هو الانتقاء وفقا للغرض، أي تحديد تركيبة تلك الحدود. تتمثل الأبعاد البارزة في الوضع العائلي، التعليم، إمكانية التوظيف، الأصول الثقافية، والتعرض للخطر.

إذا كان الحق في الهجرة يمنح ببساطة من خلال القرابة أو احتمال حصول قرابة بالنسبة إلى مهاجر سابق، فإن جميع المعايير الأخرى ذات أهمية ضئيلة. المهاجرون المعتمدون على أقربائهم سوف يزاحمون المهاجرين المحتملين الآخرين مع تزايد حجم الشتات، وتلك هي نهاية القصة. إضافة إلى هذا، تقلص الحقوق التي تمتاز بالكرم في جلب الأقارب الدوافعَ إلى إرسال الحوالات، وتقلل حبال النجاة التي تؤمنها الهجرة إلى البلدان الأكثر فقرا. لذلك، فإن قضية تعريف وتحديد تلك الحقوق هي قضية حاسمة وبالغة الحساسية. سبق أن ذكرتُ أن هذه الحقوق توجد فقط لأن السكان الأصليين نادرا ما يستخدمونها. إنها لا تنسجم كحقوقٍ مع افتراضات إيمانويل كانْت المعيارية الإلزامية التي تحدد ما إذا كان الشيء أخلاقيا أم لا: ماذا لو فعل الجميع ذلك؟ هذه الأشياء مقبولة فقط، لأن الجواب فيما يتعلق بالسكان الأصليين، هو «لحسن الحظ، الناس لا يفعلون ذلك». إذن التوسع العقلاني لهذه الحقوق التي نادرا ما يستخدمها السكان الأصليون بإزاء المهاجرين هو أن ننقلها بشروطها نفسها: أي أن تستخدم قليلا. من الناحية العملية، يتضمن هذا نظام قرعة يتمكن فيه المهاجرون كمجموعة من الحصول على الفرص نفسها من الهجرة المسموح بها لأقاربهم التي يحصل عليها السكان الأصليون. إن تقييد هجرة من يعتمدون على غيرهم في العيش بهذه الطريقة سوف يفتح المجال لهجرة العمال. ولكن كيف يتم اختيار العمال؟

من الخصائص الواضحة المرغوب فيها للعمال أنهم ينبغي أن يكونوا متعلمين أو ماهرين. إذا كان المهاجرون أكثر تعليما من السكان الأصليين، فسوف ترتفع أجور السكان الأصليين؛ أما إذا كانوا أقل تعليما فسوف يؤدي ذلك إلى خفض الأجور، على الأقل باتجاه القاع في سلم الأجور. لذلك، فمن منطلق المصلحة الخاصة للمجتمعات المضيفة، على السياسة اختيار مهاجرين على أساس مستوى التعليم. يصبح هذا مألوفا على نحو متزايد في المجتمعات ذات الدخل المرتفع، على الرغم من أن هناك حاليا اختلافات واسعة بينها. مع استمرار ارتفاع مستويات التعليم، لا بد أن يرتفع هذا السقف أيضا. مثلما ناقشتُ ذلك في الجزء الرابع، من منظور أولئك الذين يبقون في مجتمعاتهم الأكثر فقرا، ليس هذا مثاليا. تعاني المجتمعات الأكثر فقرا الآن استنزافا للعقول، وهذا يؤدي إلى إضعاف قدرتها على اللحاق بركب الحداثة من خلال تبني التكنولوجيا والتكيف معها. فضلا عن هذا، هناك بعض المؤشرات على أنه وراء نقطة محددة، يرسل المهاجرون المتعلمون الأموال إلى وطنهم أكثر من الأشخاص الأقل تعليما.

وبعد التعليم تأتي إمكانية الحصول على عمل. تندرج معايير التعليم ضمن قائمة الشروط في طلبات الهجرة، وتترك معلومات أخرى كثيرة لها علاقة وثيقة مع بيئة العمل. أي شخص يعرف جيدا بيئة الجامعات سوف يدرك أن بعض الطلاب، وفي الواقع بعض الكوادر التدريسية، غير قابلين للتوظيف فعلا على الرغم من أنهم متعلمون تعليما عاليا. المكاتب الحكومية التي تمنح تأشيرات الدخول لا تتوافر لديها الكفاءة في استنتاج هذه المعلومات، وإن مُنح موظفو الهجرة صلاحيات وسلطات تقديرية للقيام بذلك سوف يُفتح الباب للفساد والرشوة. تتمثل الطريقة المقبولة للمجتمع لاستخدام هذه المعلومات في إضافة معايير أخرى إلى قرار الهجرة تشرف عليها الشركات. بعد تلبية المعايير التي تضعها الحكومة، على المهاجرين المحتملين أن يلبوا متطلبات شركات تريد توظيفهم. لقد اتبعت نيوزيلندا وألمانيا هذا النظام. لدى الموظفين الحق في تدقيق الطلبات، وبهذا يأخذون بنظر الاعتبار شبكة متوازنة من الخصائص. البلدان التي تختار المهاجرين من خلال نقاط مطبقة بطريقة آلية قد تخسر مقابل تلك البلدان التي تدقق في المؤهلات، لأنها سوف تجتذب الناس الذين يلبون المتطلبات بشكل أفضل، وقد لا يلبونها تحت معايير مختلفة[4].

خارج نطاق هذه الخصائص التي تستند إلى العمل هناك الثقافة: الرسالة التي نريد نقلها في هذا الكتاب أن الثقافة مهمة. الثقافة هي التي تفصل الشتات عن السكان الأصليين، وبعض الثقافات تكون أكثر ابتعادا عن ثقافة السكان الأصليين من ثقافات أخرى. كلما كانت الثقافة بعيدة، تباطأ معدل اندماج الشتات الذي ينتمي إليها، وكذلك يتباطأ المعدل المقبول للهجرة. لكن من تناقضات الهجرة في حال غياب وسائل سيطرة ثقافية متباينة، أن الشتات البعيد ثقافيا هو الذي يستفيد من قرارات الهجرة. ولأن الشتات البعيد ثقافيا سوف يحتاج إلى وقتٍ أطول لكي يندمج من القريبين ثقافيا، فإن هذا الشتات الواسع سوف يعمل باتجاه تسهيل الهجرة كثيرا. إذن إلى درجة مقبولة، ومن غير الانجراف إلى العنصرية، فإن سياسة الهجرة التي تتلاءم مع الغرض المطلوب ستضع حقوق الهجرة من بلدانٍ محددة كأنها تريد تعويض التأثيرات المعاكسة للمسافة الثقافية. كمثال على القيود المتباينة المقبولة سياسيا والتي تأخذ بنظر الاعتبار الاختلاف الثقافي، في كل من السويد وبريطانيا ليس هناك حاليا أي نوع من القيود تفرض على الهجرة من بولندا، غير أن الهجرة من تركيا تُفرض عليها قيود، لأن تركيا لم يُسمح لها بالانضمام حتى الآن إلى الاتحاد الأوروبي[5].

المعيـــار الأخير، مع أنه ليس الأقل أهميـــة، هو التعرض للخطر. على الرغم من أن حالة طلب اللجوء كثيرا ما يســـاء اســـتعمالها، فإنها شـــديدة الأهمية كنمط من أنماط الهجرة. إن مساعدة الناس الذين يتعرضون للأخطار من غير المحتمل أن تحقق فوائد اقتصادية للســـكان الأصليين. تلك ليســـت طريقة التفكير في هذه المســـألة. من خلال مساعدة المجتمعات التي تتعرض للاضطهاد أكثر من غيرها، تحافظ المجتمعات العالية الدخـــل عـــلى احترامها لذاتها. لكن هناك مجالا لإصلاح ســـياقات طلـــب اللجوء. على سياســـة الهجـــرة التي تتلاءم مع الغرض أن تركز على اللجوء مـــن البلدان القليلة التي تواجه نكبات الحرب الأهلية، والدكتاتورية الوحشـــية، واضطهاد الأقليات، أو على نحو مماثل التقلبات الاجتماعية القاسية. بالنسبة إلى مواطني هذه البلدان فإن حق اللجوء ســـوف يُمنـــح لهم على الفور وبكـــرم. لكن هذه التحررية لا بـــد أن ترتبط مع حقوق تتحدد بســـقف زمني للإقامة: عندما يعود الســـلام، يطلب من هؤلاء الناس الرجوع. الســـبب المنطقي لهـــذا الإجراء أن البلدان خلال فترة ما بعد الصراع تواجه مشـــكلات إعادة توازن حادة. على الرغم من أنها تفتقر كثيرا إلى الأشـــخاص الماهرين، فإن أفراد الشـــتات يكونون متلكئين في الرجوع. لن تكـــون تطلعات البلد واعدة وقابلة للتحقق إلا بعـــودة مـــا يكفي من النـــاس إلى بلدانهم بصورة جماعية. مـــن الناحية التحليلية، نعود الآن إلى نقاشـــنا الـــذي ورد في الفصل الثالث: صعوبات تنســـيق التعاون. بينما كنا مهتمين هناك بمدى هشاشـــة التعاون في المجتمعات ذات الدخل المرتفع، ســـوف نهتم هنا بكيفية التوصل إلى تنســـيق يمكن أن يبدأ في المجتمعات الأكثر فقرا. غالبا ما تحـــاول الحكومـــات في فترة ما بعد الصراع، دون جدوى، أن تجتذب الشـــتات للعودة إلى وطنهم، غير أنها تفتقر إلى وســـائل تمكنها من التشـــجيع على عودة منســـقة. فقط حكومات البلدان المضيفة للمهاجرين اللاجئين تمتلك هذه القدرة. ولا بد أن تستخدم هـــذه القدرة لمصلحة هذه المجتمعات التي تقع في مســـتنقع الفقـــر العالمي. الغرض مـــن طلب اللجوء أثناء ظروف الصراع ليـــس انتقال طموحات الحياة بصورة دائمة إلى الأقليـــة المحظوظـــة التي تكون قادرة على النزوح، بل الحفـــاظ على أصحاب المهارات الذين تشغلهم هموم السياسة والتغيير حتى يحين الوقت المناسب، ويكون من الآمن الرجـــوع لإعادة بناء مجتمعهم. إن واجـــب الإنقاذ لا يعفي مجتمعات الدخل المرتفع من واجبها في التفكير في مضامين سياساتها.

الاندماج

ليســت الســيطرة على حجم وتركيبة الهجرة الوســيلة الوحيدة لاحتواء التنوع وإعادة الاستقرار إلى حجم الشتات. الوسائل الأخرى تتمثل في زيادة معدل الاندماج. من شــأن هذا أن يفتح ثغرات في الشتات، مما يتيح للهجرة أن تملأها. المعدل الذي يندمج فيه الشتات يعتمد جزئيا على الاختيار بين التعدد الثقافي والانصهار.

لقد اتضح أن الاندماج أكثر صعوبة مما كان علماء الاجتماع وصانعو السياســة يتصــورون في البداية. يعود جزء من الســبب في هذا إلى أن التحــول إلى التعددية الثقافية ربما كان اســتجابة سيكولوجية للفشل: «الشيء الذي لا يمكن مضغه يجب ابتلاعه». لكن بالنسبة إلى أي حدود قصوى للتنوع، كلما انخفض معدل الاندماج لا بد أن تتقلص الهجرة، لذلك فالتعدد الثقافي له تكلفة واضحة. من المبكر الآن التخلي عن تناول فكرة الاندماج. بالتالي فإن سياســة الهجــرة الملائمة للغرض ينبغي لها أن تتبنى سلسلة من الإســتراتيجيات المعدلة لزيادة اندماج الشتات. تبذل الحكومات جهودا مضنيــة لمعالجة العنصرية والتمييز من جانب الســكان الأصليين. إنها تتبع نموذج السياســة الكندية في فرض التوزيع الجغرافي للمهاجرين. وهي تتبع التجربة الأمريكية التي انتشرت في السبعينيات في دمج طلاب المدارس، وتحديد سقف معين لنســبة الطلاب الذين ينتمون إلى الشتات. وتدفع المهاجرين نحو تعلم لغة السكان الأصليين وتوفر الموارد التي تجعل هذه المهمة قابلة للتطبيق. وترفع شعارات رمزية وتقيم المناسبات الخاصة التي تعزز مفهوم المواطنة المشتركة.

أغلب الناس الذين ينظرون إلى أنفســهم على أنهــم تقدميون يريدون تعددية ثقافيــة مرتبطة مع هجرة سريعة وبرامــج رفاهية اجتماعية تتســم بالكرم. تعلم الناخبــون تدريجيا أن يشــككوا في السياســات الجذابة التي تجمــع بين الضرائب المنخفضــة والإنفاق العالي والديون المســتقرة التي يروج لها سياســيون خبثاء. إذا ارتقينــا درجة واحدة على ســلم التعقيد الاقتصادي، ندرك شــيئا مهما في الاقتصاد العالمــي الحديــث وهو ما يســمى «الثالوث المســتحيل»: الحكومة التي تســمح بالانتقــال غير المقيد لــرؤوس الأموال، وتضع قواعد سياســتها المالية الخاصة بها لا يمكنها أيضا أن تحدد معدل التبادل. تبعا لذلك، فقد أقر صندوق النقد الدولي أخيرا بأن الانتقال غير المقيد لرؤوس الأموال غير مناسب لبعض البلدان. ربما يكون هناك

ثالوث مستحيل مماثل يظهر من خلال الانتقال غير المقيد للناس. قد يتضح أن من غير الممكن ربط الهجرة السريعة مع سياسات التعددية الثقافية التي تبقي معدل الاندماج منخفضا ومنظومات الرفاهية مستمرة بوفرة. الدليل الذي يشير إلى مثل هذا الثالوث المستحيل شيء سطحي، لكن علينا أن نحذر من الإقصاء الذي يتسبب في غضب الناس؛ فعلماء الاجتماع ليسوا محصنين منهجيا من الأفكار المنحازة.

إضفاء الشرعية على هجرة غير شرعية

جميع وسائل السيطرة على الهجرة لا بد أن تؤدي إلى المراوغة والتملص منها بطريقة أو بأخرى. في الوقت الحالي، يصبح أولئك الذين ينجحون في التملص من قيود الهجرة مقيمين غير شرعيين، وهذا الوضع غير القانوني يؤدي إلى مشكلات خطيرة مثل الجرائم واقتصاد السوق السوداء. والنقاشات التي تدور حول ما يتعين القيام به بشأن المهاجرين غير الشرعيين أصبحت مستقطبة ومضرة مثل النقاش الأوسع حول الهجرة. يريد الليبراليون حلا باتجاه واحد يتمثل في وضع قانوني كامل، والمحافظون يعارضون هذا استنادا إلى أن مكافأة الدخول غير الشرعي من شأنها أن تشجع الناس أكثر فأكثر. المسألة وصلت إلى طريق مسدود: لم تُتخذ أي إجراءات، وفي تلك الأثناء كانت أعداد المهاجرين غير الشرعيين تتراكم: في أمريكا هناك اثنا عشر مليونا منهم، وفي بريطانيا لا أحد يعرف عددهم. بينما أكتب هذا الكلام، تبدأ إدارة الرئيس أوباما محاولاتها لعلاج المشكلة.

حزمة الإجراءات تقدم مقاربة فعالة ومباشرة تلبي الطموحات المعقولة للجانبين، لكنها على ما يبدو تثير غضب الأصوليين من الفريقين. من أجل تلبية الاهتمامات المعقولة لليبراليين، تعترف هذه الحزمة من السياسات بأن التملص من القيود عملية مستمرة ولا يمكن تجنبها، بحيث ينبغي إيجاد حل لتدفق المهاجرين بصورة غير شرعية في المستقبل، بالإضافة إلى الموجودين منهم حاليا. إن أي حقوق تُمنح ويقال إنها لن تمنح بعد ذلك أبدا هي مجرد خداع سياسي. وتعترف حزمة الإجراءات أيضا بأنه في حال التملص من القيود واجتياز الحدود، ليدخل الناس إلى البلاد بصورة غير شرعية، يجب أن يُمنح كل هؤلاء المهاجرين وضعا قانونيا بما يكفي ليسمح لهم بالعمل ضمن منظومة الاقتصاد الرسمية. إذا لم يتحقق ذلك، يكون المهاجرون غير الشرعيين مصدرا للمزيد من

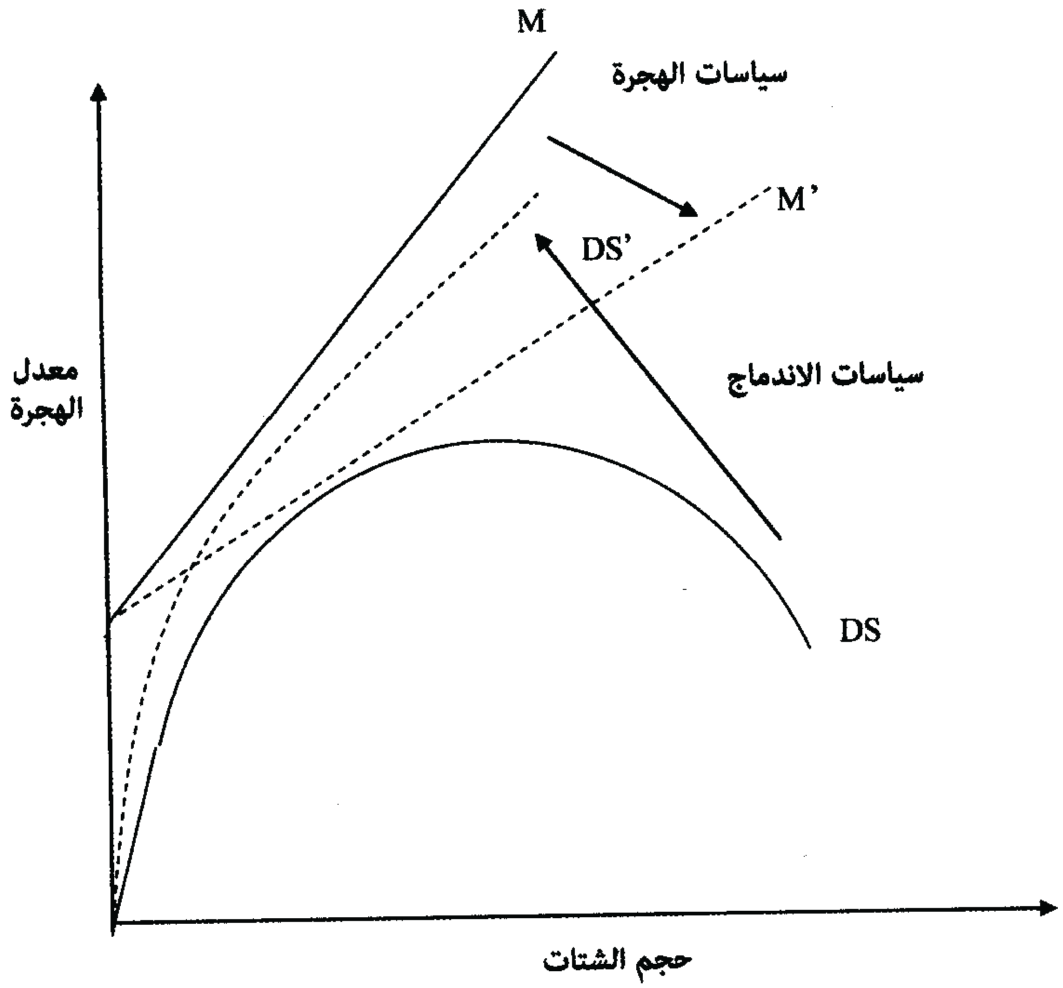
خرق القانون. ومن أجل مواجهة التحديات المعقولة للمحافظين، تتضمن الحزمة فرض عقوبة على التهرب من القيود القانونية للدخول، ولا تؤدي إلى زيادة الهجرة الإجمالية، وتشدد إجراءات التعامل مع المهاجرين الذين يختارون البقاء بصورة غير شرعية.

تسعى هذه المقاربة إلى الإبقاء على ضوابط السيطرة على الحدود بل وتحديثها، على أن يُمنح كل هؤلاء الذين يدخلون البلد، على رغم هذه القيود، وضعا أوليا كعمال ضيوف. هذا الوضع يتيح لهم العمل أوتوماتيكيا ويؤهلهم ليصبحوا من المهاجرين المستقرين أو الشرعيين تماما. في الوقت الذي يكونون فيه عمالا ضيوفا، تترتب عليهم التزامات دفع الضرائب لكن لن تحق لهم المطالبة بالمنافع الاجتماعية: وباستخدام الخدمات العامة: سوف تكون لهم حقوق السائحين فقط. وستتناسب فرص تحويلهم إلى مهاجرين شرعيين مع حد أقصى للهجرة الشرعية، بحيث إن الهجرة غير الشرعية سوف تؤدي إلى تقلص الهجرة الشرعية بدلا من أن تكملها. هذا من شأنه أن يعطي جماعات الضغط المؤيدة للهجرة دافعا لدعم القيود المفروضة على الحدود. وأخيرا، من أجل تقوية الدافع للتسجيل، سيكون المهاجرون غير الشرعيين الذين يختارون عدم تسجيل أسمائهم عرضة للإبعاد من دون أي تردد إذا اكتُشف أمرهم[6].

هل تؤدي هذه المقاربة إلى زيادة الدوافع للهجرة غير الشرعية بصورة خطيرة؟ لا أتصور ذلك. يمكننا على نحو مباشر استنتاج أنه على الرغم من الرصيد الهائل من المهاجرين غير الشرعيين في كثير من البلدان، فإن القيود الموجودة فعالة إلى درجة كبيرة. إن الدوافع الاقتصادية للهجرة من البلدان الفقيرة جوهرية، والشتات مستقر بما يكفي، بحيث لو كانت القيود غير فعالة، لأصبحت تدفقات الهجرة أكبر كثيرا. تبعا لهذا، يحتمل ألا تكون تدفقات الهجرة غير الشرعية متأثرة بالتغيرات في الدوافع التي ذكرتُها. الطريق المؤدي إلى وضع قانوني للمهاجرين سيبقى صعبا وطويلا، ويتطلب الكثير من السنوات من دفع الضرائب من غير تحصيل الفوائد. إذا أرادت الحكومات أن تجعل حالة العمال الضيوف أقل جاذبية، فالذين يدانون بالجرائم يمكن أن يواجهوا الطرد من دون تردد. هل هذا الاتجاه المقترح يخرق حقوق الإنسان؟ فقط إذا أقررنا بأن القيود على الهجرة مخالفة لحقوق الإنسان. إذا كانت القيود مشروعة، فأي سياسات تعفو عن المهاجرين الذين يتهربون منها لا بد أن تكون أكثر إنسانية من أن نتركهم من غير وضع قانوني.

كيف تعمل حزمة الإجراءات؟

هذه الحزمة من الحدود القصوى، والانتقاء، والاندماج، وإضفاء الوضع الشرعي يمكن أن نقيمها اعتمادا على حصان الشغل الذي نلجأ إليه عادة. ربما يستحق الأمر الرجـوع إلى الشـكل (5 – 1) الذي يصور مرحلة الذعر في الاقتصاد السـياسي التي تسـتجيب دراماتيكيا إلى الغياب الأولي للتوازن. يبدأ الشكل (12 – 1) من الموقف نفسه كما في الشكل (5 – 1)، حيث لا يوجد توازن في البداية.



الشكل (12 – 1): الاقتصاد السياسي للانتقاء والاندماج

ولكن سياسات الحدود القصوى مع هجرة انتقائية تجعل دالة الهجرة مسطحة الآن، منحرفـة باتجـاه عقرب السـاعة. في هذه الأثنـاء، تزيد سياسـات الاندماج المتسـارع من انحراف جدول الشـتات بعكس اتجاه عقرب السـاعة. نتيجة لهذا،

يتقاطع الخطان: يتحقق التوازن مرة أخرى. مع هذه الحزمة من الإجراءات، تتسارع الهجرة في بداية الأمر لكنها تستقر، وبشكل مماثل يكبر حجم الشتات في بداية الأمر ثم يستقر. إن نتيجة هذه الإجراءات تفوق أهمية مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي في أربعة جوانب مهمة. على المدى البعيد تصبح رابطة الهجرة ــ الشتات أفضل. عند المقارنة بين الشكلين (12 - 1) و(5 - 1)، فبالنسبة إلى حجم اعتيادي للشتات في حالة التوازن، يكون معدل الهجرة أعلى، وفي المقابل، بالنسبة إلى معدل اعتيادي من الهجرة، يكون حجم الشتات غير المندمج أقل. ولذلك، يتمكن المجتمع المضيف من تحقيق معدل هجرة أعلى وشتات أقل في الوقت نفسه. ويُعد هذا تطورا إيجابيا، لأن المكاسب الاقتصادية تنشأ من خلال هجرة العمال، بينما التكاليف الاجتماعية تنشأ من الشتات غير المندمج. ونصل أيضا إلى نقطة توازن بشكل أسرع، بينما ضمن سياق الذعر ربما يتطلب الأمر قرنا من الزمن. بالإضافة إلى هذا، يتجنب المسار باتجاه التوازن منعطفا طويلا يتضمن التفافات عنيفة في كل من معدل الهجرة وحجم الشتات. وأخيرا، يجري تفادي حصيلة المهاجرين غير الشرعيين (وغير المندمجين طبعا) التي تتراكم أثناء فترة الذعر للاقتصاد السياسي.

يمكن استخلاص درسين من خلال هذا التطبيق المباشر للشكل التوضيحي: الأول أن الشبكة ذات الصلة بالموضوع من سياسات الهجرة الناجحة تكون واسعة. إذا كان الهدف هو فرض حد أقصى على التنوع، فسيكون لمعدلي الاندماج والهجرة أهميتهما. الآخر أن السياسات المناسبة ينبغي أن توضع في وقتٍ مبكر من عملية الهجرة مع نظرة بعيدة المدى. ليست التغيرات المناخية السياسة الوحيدة التي تحتاج إلى تفكير على المدى البعيد. في بريطانيا وضع مكتب مسؤولية الموازنة أخيرا مقترحا تحليليا يتضمن أنه إذا اتبعت بريطانيا معدل هجرة أعلى، فإن معدل النمو لحصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث اللاحقة ربما يزداد نحو 0,3 نقطة. ومع خالص الاحترام للقائمين على هذا التحليل، فهو طريقة خاطئة تماما للتفكير في سياسة الهجرة.

كيف يمكن لهذه الحزمة من الإجراءات أن تؤثر في مجاميع من الناس الذين تعنيهم الهجرة؟

ليس هناك من سبب يجعلنا نتوقع أن يكون معدل الهجرة الذي ينشأ من حزمة الإجراءات مثاليا لأولئك الذين يبقون في بلادهم الفقيرة. الواقع أننا لا نملك مؤشرات

تمكننا من تقييم ما سيكون عليه معدل الهجرة. لكننا نعلم أن المعدل الحالي مبالغ فيه بالنسبة إلى كثير من البلدان الفقيرة: ربما يستفيدون من معدل هجرة أبطأ قليلا. من المحتمل أيضا أن يؤدي التقلص الشديد في الهجرة في مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي إلى جعل ذلك المعدل غير كافٍ. ولذلك، مادام الانتقاء والاندماج يؤديان إلى معدل هجرة متسارع أكثر، فيمكن أن يعد ذلك تعديلا محمودا - المناسب من منظور المجتمعات الأكثر فقرا.

أما من منظور السكان الأصليين للمجتمع المضيف، فإن حزمة إجراءات السياسة تتفوق إلى درجة كبيرة. المعدل الذي يمكن الإبقاء عليه من الهجرة يكون أعلى، مما يتيح للاقتصاد الاستمرار بالاستفادة من مكاسب اقتصادية متواضعة، وتفادي التكاليف الاجتماعية للشتات العالي غير المندمج.

ومن منظور الرصيد الحالي للمهاجرين، لن تكون مرحلة الذعر للاقتصاد السياسي أمرا جذابا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. بلغة الاقتصاد فإن المهاجرين الحاليين هم الخاسر الأكبر من هجرات إضافية، حيث سيجري الضغط عليهم أثناء التلهف لتسارع الهجرة من قبل المتنافسين من القادمين الجدد. ومن الناحية الاجتماعية، سوف يتعرضون لمخاطر رهاب الأجانب أثناء الفترة «القبيحة» التي تتشدد فيها القيود وتتصاعد التكاليف الاجتماعية. لكن حزمة الانتقاء والاندماج تفرض متطلبات على المهاجرين: لن يُسمح لهم بالبقاء في منطقة منغلقة من الانعزال الثقافي. سيطلب منهم مثلا تعلم لغة السكان الأصليين وإرسال أطفالهم إلى مدارس مختلطة، وستكون حقوقهم في جلب الأقارب محدودة.

لا يمكن لأي سياسة في التعامل مع الهجرة أن تتمخض عنها فوائد للجميع. في حزمة الإجراءات التي اقترحتها يكون الخاسرون هم المهاجرين المحتملين الذين كانوا سيهاجرون في المستقبل القريب في حال غياب السياسات المقترحة. تفترض سياسات الانتقاء والاندماج ضمنا أن معدل الهجرة الذي يمكن الإبقاء عليه ثابتا يكون أعلى، بحيث يستفيد المهاجرون المحتملون لاحقا، لكن الحزمة تتجاهل الفترة التي خلالها تتجاوز الهجرة مؤقتا ذلك المعدل. لماذا يكون هذا مبررا؟ على الرغم من أن المهاجرين المحتملين لديهم مصالح مثل أي أشخاص آخرين، لا يوجد سبب لأن تطغى مصالحهم على مصالح الآخرين، وهو ما يحدث في غياب سياسة ملائمة

للغرض المنشـود. للسكان الأصليين للبلدان المضيفة الحق في السيطرة على الدخول، آخذيـن بنظر الاعتبـار ليس فقط مصالحهم الخاصة بل حسـا بالتعاطف أيضا مع الآخرين. لكن لدى ممارسة التعاطف والإحسان، فالاهتمام الأساسي لهؤلاء ينبغي أن يتوجه إلى الفقراء الذين يبقون في بلادهم الأصلية، بدلا من أي مجموعة صغيرة من الأشـخاص المحظوظين الذين يحصلون على مكاسـب كبيرة من الدخل عبر السماح لهم بالهجرة.

الخاتمة: تقارب اقتصادي.. تباعد مجتمعي

الهجـرة موضوع واسـع وهـذا الكتاب محـدود النطاق. هنـاك مجالات في السياسـة العامة تحتاج إلى دراسات قابلة للاسـتيعاب وتبتعد عن العاطفة. لقد حاولـت أن أحرك المياه الراكدة والمواقف المسـتقطبة: معـاداة المهاجرين، التي يثيرها رهاب الأجانب والعنصرية، تلك التي تنتشر على نطاق واسـع بين المواطنين العاديـين، في مقابل الإصرار المتعالي من جانب النخب الليبرالية، ومن أكاديميين في علم الاجتماع، على أن الأبواب المفتوحة سوف تستمر في تحقيق منافع هائلة من منظور الأولويات الأخلاقية.

الهجرة على نطاق عالمي تأتي ردا على التفاوت المنتشر في العالم. يدرك الشـباب من البلدان الأكثر فقرا، كما لم يحصل سابقا، وجود فرص في أماكن أخرى. لقد اتسع هذا التفاوت خلال القرنين الماضيين وسوف يغلق، خلال القرن القادم. تتحول أغلب البلدان النامية وبسرعة إلى بلدان ذات دخل مرتفع: تلك هي قصة زماننا العظيمة. الهجرة المكثفة إذن ليسـت من الخصائص الثابتة للعولمـة. على العكس من ذلك، إنها استجابة مؤقتة لفترة قبيحة لم ينتشر الازدهار بها عبر العالم. بعد قرن من الآن سوف يكون العالم مندمجا أكثر فيما يتعلق بالتجارة، والمعلومات، والتمويل، وسوف يكون صافي التدفق للهجرة قد تلاشى.

على الرغم من أن الهجرة العالمية هي رد فعل على التفاوت واللامسـاواة، فإنها لا تعالج الظلم على نحو واضح. إن ما يدفع إلى التقارب الاقتصادي هو تغير النماذج الاجتماعية السـائدة في المجتمعات الفقيرة. بصورة تدريجية، تصبح مؤسسات تلك المجتمعـات أكثر اسـتيعابا للتغيير وأقـل خضوعا لآراء النخب المسـتبدة. وتتحول

السرديـات الاقتصادية فيها من عقلية تقف عند الشـكوى والنواح إلى التطلع نحو الآفاق الواسـعة للتعـاون الإيجابي. ويتحول الولاء تدريجيا مـن القبيلة إلى الوطن. وتتعلـم المنظمات كيف تجعل العمال منتجين أكـثر من خلال الربط بين المقاييس والمحفـزات. هذه التغيرات الجذرية تتحقق من خـلال تعديل الأفكار العالمية لكي تتلاءم مع سـياقات محلية. مع زيادة قوة وتأثير النماذج الاجتماعية ونمو الاقتصاد، تصبـح الهجرة من الأرياف الفقيرة مهمة في الواقـع، لكن الرحلة تكون إلى لاغوس وموميي، وليست إلى لندن ومدريد.

وعـلى الرغم من أن الهجرة العالمية مجرد صورة عابرة للتقارب بين الأمم، فهي ربما تترك إرثا دائما. من النتائج الإيجابية المؤكدة أن المجتمعات ذات الدخل المرتفع أصبحت متنوعة الأعراق. إذا نظرنا إلى تاريخ العنصرية في تلك المجتمعات، نرى أن التحول الجذري في المشـاعر الوجدانية نتيجة التزاوج والتعايش المشترك بين الأعراق يتجه نحو التحرر التدريجي من أغلال العنصرية لكل الأطراف المعنية.

ولكن في غياب سياسـات هجرة فعالة، تسـتمر الهجرة في التسارع، وقد يترتب على هذا نتائج أخرى. البلدان عالية الدخل قد تتحول إلى مجتمعات ما بعد القومية، متعـددة الثقافات. على ضـوء النظرة التفاؤلية الجديدة مـن تعدد الثقافات التي تقترحهـا النخب الغربية، فتلك أيضا تغيرات إيجابية: سـوف تمتاز هذه المجتمعات بالتحفـز للتطور والازدهار. غير أن المسـار التاريخي للمجتمعـات المتنوعة ثقافيا لا يشـجع على القول إن هـذا هو الأثر الوحيد الذي ينتج مـن التنوع المتزايد غير المحـدود. في معظم المجتمعات، وخلال معظـم مراحل التاريخ، كان التنوع المفرط مـن المعوقات. حتى ضمن أوروبا الحديثة تمددت الاختلافات المتواضعة في الثقافة بـين الألمان واليونانيين حتـى وصلت إلى تحطيم التناغم المؤسسـاتي المحدود الذي تحقـق من خلال الاتحـاد الأوروبي. من الممكـن أن يؤدي التنوع الثقـافي المتزايد تدريجيا إلى تقويض الاعتبارات المشتركة، ويميل الشتات غير المندمج باتجاه جوانب مختلة من النماذج الاجتماعية السـائدة في بلدانهم الأصلية. هناك أثر آخر محتمل لاسـتمرار تسارع الهجرة يتمثل في أن البلدان الصغيرة والفقيرة مثل هاييتي، التي لا يمكنها سوى تقديم القليل من الدعم للأشخاص الموهوبين، سوف تعاني من استنزاف قدراتهـا من خلال النزوح. لقد تجـاوزت هاييتي بالفعل النقطـة التي تكون فيها

الهجرة مفيدة. في الوقت الذي يترك فيه الأشـخاص المحظوظون البلاد، يعجز الذين يبقون في الخلف عن اللحاق بالآخرين في ركب الإنسانية.

في هذه الأثناء، من المحتمل أن تصبح المجتمعات الناهضة ذات الدخل المرتفع أقل تعددية ثقافيا. كجزء من التحول التدريجي لنماذجها الاجتماعية، يتوسع نطاق الهويات فيها من الانتماء القبلي إلى إحسـاس متوحد مع الأمة والوطن. باحتضانها للاسـتخدامات الإيجابية للقومية، سوف تمثل تلك المجتمعات صورة لما كانت عليه البلدان عالية الدخل قديما قبل الهجرة.

بين فترة وأخرى، وبمرور القرون، تتغير حظوظ المجتمعات من الثروة. ربما تتجاوز أمريكا الشـمالية الآن أمريكا اللاتينية؛ وأوروبا تتجـاوز الصين، لكن؛ الأمور تتقلب من حال إلى حال. لقد شرخت الأزمة المالية بمصادرها وتأثيراتها في المجتمعات ذات الدخـل المرتفع عجرفة مواطنيها وزهوهـم: بتفوقهم الاقتصادي. أصبحت فكرة أن أغلب المجتمعات قادرة على اللحاق بالغرب شـيئا مقبولا الآن. لكن التقارب قد لا يكون نهاية القصة. فسنغافورة، التي كانت في سنة 1950 أكثر فقرا من أوروبا، هي أغنى الآن. إذا كانت النماذج الاجتماعية هي المعايير الأساسية للازدهار، فإن ظهور التعـدد الثقافي في جزء من العالم بالتزامن مع تلاشـيه في مكان آخر يمكن أن تكون له مضامين مذهلة.

بينما أنتهي من هذا الكتاب، أنظر من جديد إلى صورة كارل هيلينشـمدت. كان نموذجا نمطيا سـابقا لأوانه للمهاجـر. لقد ترك قريته الصغيرة الفقـيرة وعائلة كبيرة معدمة، محققا مكاسب يحصل عليها في العادة أي مهاجر متواضع الكفاءة في مدينة مرتفعـة الدخل. ثم تنتقـل عيناي إلى صورة أخرى، رجل آخر في منتصف العمر لديه عائلة مماثلة. أدركُ أن هذا الشـخص، وليس جدي، يجسـد النمط الحقيقي للهجرة التي تناولتها في هذا الكتاب. واجه كارل هيلينشمدت الصغير، اختيارات الجيل الثاني المألوفـة. هل يتمسـك عاطفيا بالاختلاف أم يتبنى هوية جديـدة؟ لقد اتخذ القرار. ودليل ذلك أنك انتهيت توا من قراءة كتاب بول كوليير، وليس بول هيلينشمدت.

الهوامش

الفصل الأول

(1) هايدت (2012).

(2) بينابو وتيرول (2011).

(3) وينت (2012).

(4) دوتسمان وآخرون (2003).

الفصل الثاني

(1) بيسلي وبيرسون (2011)؛ اسيموغلو وروبنسون (2012).

(2) جونز وأولكين (2005).

(3) كاي (2012).

(4) في دراسة جديدة رائعة أظهر كل من تيموثي بيسلي ومارتا رينال كويرول (2012) أن الناس في أفريقيا يتذكرون صراعات حدثت في الماضي في القرن الخامس عشر ولاتزال تسبب خلافات عنيفة حتى اليوم.

(5) غريف وبيتس (1995).

(6) بينكر (2011).

(7) اكيرلوف وكرانتون (2011).

(8) بيتي وبرتشيت (2012).

(9) بين وآخرون (2011).

(10) كارنغتون وآخرون (1996).

(11) الثوابت التي افترضها دنبر تنص على وجود حدود قصوى تصل إلى نحو 150 لعدد الناس الذين يمكننا الحفاظ على علاقات معقولة معهم. (دنبر 1992).

(12) على سبيل المثال، في دراسة دقيقة للشتات التركي والصربي في ألمانيا على وجـه التحديد، يظهر كوكزان (2013) أنه كلما زادت نسـبة أطفال من الشـتات في الصفوف الدراسية، من المحتمل أكثر أن ينمو طفل الشتات ولديه إحساس قوي بهوية الانتماء إلى الشتات.

(13) من خلال الأعراف السـائدة، تسـمى هذه النقطة التي يلتقي عندها المحوران في الشكل التوضيحي الأصل.

(14) مـن أجـل أن نفهم هذا لنفرض لحظة أن معـدل الاندماج لا يعتمد على حجم الشـتات؛ على سـبيل المثال، كل سـنة هناك 2 في المائة من الشتات يندمجون ضمن الاتجاه السـائد للسكان بغض النظر عن حجمهم. في هذه الحالة، إذا تضاعف الشـتات، فإن عدد النـاس الذين يندمجون في الاتجاه السـائد سـوف يتضاعف أيضا. ومع عدد مضاعف من الناس يخرجون من الشـتات، يكون هناك فراغ لعدد مضاعف أيضا مـن المهاجرين للمجيء. يؤدي تضاعف الشتات إلى تضاعف معدل الهجرة التي تبقي الشتات ثابتا. من الواضح أن جدول الشتات يتخذ خطا مستقيما يخرج من زاوية الشكل التوضيحي. الآن لنفرض احتـمالا معقولا آخر، أن معدل الاندماج ينخفض مـع زيادة الشـتات. إذا كان هناك 30 ألفا من سـكان تونغا في نيوزيلندا، فهنـاك تعاملات وعلاقات كافية مع أعداد أخرى من المجتمع تدعم معدل اندمـاج بنسـبة 2 في المائة، لكـن إذا كان هناك 60 ألفـا منهم، على نحو نموذجي الأشـخاص من تونغا لديهم تعاملات أقل خارج نطاق مجتمعهم، لذلـك ينخفض معدل الاندماج إلى 1.5 في المائـة. نتيجة هذا، إذا تضاعف الشتات، يكون عدد الناس الذين يندمجون أقل من الضعف.

(15) ما يسميه الاقتصاديون «توازن ديناميكي».

(16) هاتون ووليمسون (2008).

الفصل الثالث

(1) كليمنز (2011).

(2) كنليف (2012).

(3) بيسلي ورينال كويرول (2012).

(4) واينر (2011).

(5) بينكر (2011).

(6) نون ووانتشيكون (2011).

(7) غايتشر وآخرون (2010).

(8) فسمان وميغيل (2007).

(9) هوفستيد وهوفستيد (2010).

(10) شيا وآخرون (1999).

(11) اكيرلوف وكرانتون (2011).

(12) كوكزان (2013).

(13) انظر هرلي وكارتر (2005)، وخصوصا الفصل الذي كتبه أ. ب. ديكسترويس، «لماذا نحن حيوانات اجتماعية؟».

(14) كانديلو لوندونو وآخرون (2011).

(15) بوتمان (2007).

(16) بوتمان (2007)، ص 165.

(17) ميغيل وكوغرتي (2005).

(18) هيرشمان (2005).

(19) مونتالفو ورينال كويرول (2010).

(20) بينكر (2011).

(21) موراي (2012).

(22) ساندل (2012).

(23) اليسينا وآخرون (2001).

(24) اليسينا وآخرون (1999). لقد قدم كل من ناتالي كانديلو - لوندونو، وراشيل كروسون، وسين لي (2011) مراجعة شاملة أخيرا عن الكتابات في هذا الشأن وبعض النتائج الجديدة المثيرة للاهتمام.

(25) بيلش (2009).

(26) اسيموغلو وآخرون (2001).

(27) في مقابل ذلك، الإسكتلنديون الذين هاجروا إلى شمال أيرلندا كانوا يتحدرون من قبيلة تسمى سكوتي، كانت قد غزت شمال بريطانيا انطلاقا من ايرلندا في القرن الثامن تقريبا. إنهم على قدر معلوماتي لم يدعوا بحقهم في العودة إلى ايرلندا.

(28) نون (2010).

(29) فليمنغ (2011). كنليف (2012)، هالسال (2013) يقدمون جميعا وجهات نظر مختلفة.

(30) مونتالفو ورينال كويرول (2010).

(31) كيبيل (2011).

(32) رومير (2010).

(33) هيث وآخرون (2011).

(34) هيريروس وكريادو (2009)، ص 335.

(35) كويمانس (2010).

الفصل الرابع

(1) دوتسمان وآخرون (2012).

(2) دوكواير وآخرون (2010).

(3) غروسجين (2011).

(4) كوردن (2003).

(5) نيكيل (2009).

(6) كارد (2005).

(7) هيرش (1977).

(8) سامبسون (2008).

(9) غولدن وآخرون (2011).

(10) أندرسن (2012).

(11) دوكواير وآخرون (2010).

(12) من أجل تحليل يستخدم الإحصاء البريطاني للعام 2012، انظر غودهارت (2013).

(13) والمسلي وآخرون (2005).

الفصل السادس

(1) كليمنز وآخرون (2009).

(2) مكنزي ويانغ (2010)؛ كليمنز (2010).

(3) بورياس (1989).

(4) فان توبرغن (2004).

(5) كوكس وجيمنز (1992).

(6) هذه مزحة قديمة من يوركشاير.

(7) يانغ (2011).

(8) اغيسا وكيم (2001).

(9) ماوسي واركاند (2011).

(10) أكير وآخرون (2011).

(11) لأن هــذا العمــل لــه شروط خاصة، لم يتطــرق إلى مســألة التحكيم الأكاديمي. لهــذا فالنتائج ينبغي أن يجري التعامل معها بحذر شــديد. تتضمن دراســتنا الهجرة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوســط التي تتوافر عنها بيانات، والتي تتجه إلى كل البلدان من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وتغطــي الفترة من العام 1960 إلى العام 2000. لقــد أنجز بــول كولبير وانــكي هويفلر في العام 2013، دراســة بعنوان «تحليل تجريبي للهجرة العالمية»، صدرت عن مركز الدراســات الاقتصادية الأفريقية، جامعة أوكسفورد.

(12) بين وآخرون (2011).

(13) اقتباس من كليمنز (2011).

الفصل السابع

(1) دوكواير وآخرون (2010).

(2) ديتون وآخرون (2009).

(3) ستلمان وآخرون (2012).

(4) ســتلمان وزملاؤه أضافوا تساؤلات ســيكولوجية أخرى غير مألوفة مثل «سلامة الذهن»، وعلى أساس هذه المعايير تعزز الهجرة الحالة الذهنية للإنسان.

(5) ديركون وآخرون (2013).

الفصل الثامن

(1) هيرشمان (1990).

(2) دوكواير وآخرون (2011)، بين وسيكات (2011).

(3) باتيستا وفيسنت (2011).

(4) بيريز ارمينداريز وكرو (2010).

(5) ديديو وآخرون (2012).

(6) شوفيه وميرسير (2012).

(7) محمود وآخرون (2012).

(8) بين وآخرون (يصدر قريبا).

(9) دوكواير وآخرون (2007).

(10) نتطرق إلى الدليل على هذا في الفصل اللاحق.

(11) سبيلمبرغو (2009).

(12) بيسلي وآخرون (2011).

(13) سبيلمبرغو (2009).

(14) أكيرلوف وكرانتون (2011)، الفصل 8.

(15) ميرسير (2012).

(16) «لم أفعل ذلك من أجلك» من تأليف ميشايلا رونغ (2006)، يقدم وصفا نادرا مثيرا عن هذا البلد الذي نادرا ما يعرف عنه الناس شيئا.

الفصل التاسع

(1) ثورو (2012).

(2) يفضل الاقتصاديون اتجاها متفائلا يعتمد على الرياضيات بإزاء قرارات محتملة، مثل تلك التي يتخذها أشخاص عقلاء ومطلعون على حقائق الأمور.

(3) دوكواير ورابوبورت (2012)؛ دو لا كروا ودوكواير (2012)؛ باتيستا وفيسينت (2011).

(4) مــن التأثيرات المثيرة للاســتغراب التي تســاعد البلــدان الأفقر حاليا أن بإمكان البلد أن يحقق المكاسب الواضحة إذا بدأ بفرضها، أي القيود، على بضعة أشخاص متعلمين. لكي نرى هذا لنفرض أن كل الأشخاص متعلمون الآن: عندئذ لا تأثير للحوافز ولا للنموذج الريادي. بينما هذا يميل باتجاه مساعدة البلدان الأكثر فقرا، فإن تأثير الحجم هو المهيمن أكثر.

(5) ماركيوري وآخرون (2013).

(6) دوكواير ورابوبورت (2012).

(7) أكيرلوف وكرانتون (2011).

(8) هذا شــكل آخر من أشــكال فكرة بيســلي وغاتاك (2003) عن مواءمة مواقف العمال مع مواقف الشركات التي توظفهم.

(9) أكيرلوف وكرانتون (2011)، الفصل 8.

(10) سيرا وآخرون (2010).

(11) ولسون (1996).

(12) ريمبيل ولوبديل (1978).

(13) يانغ (2011).

(14) فيما يتعلق بالذين يهتمون كثيرا بالهجرة، هذه نتيجة ليســت حتمية. إذا كان المهاجــرون منتجين على وجه التحديد بالقياس إلى أولئك الذين يبقون في بلادهم، ربما يســهمون أكثر في منفعة الآخرين أكثر مما يكون ذلك عــن طريق الحوالات التي يرســلونها. لكن الزيــادة المتواضعة في نفقات كل فرد هي النتيجة الأكثر احتمالا.

(15) كليمنز وآخرون (2012).

(16) يانغ (2008).

(17) هودينوت (1994).

(18) يانغ وشوي (2007).

(19) دوكواير وآخرون (2012).

(20) غلايسر (2011).

(22) سوندرز (2010).

الفصل العاشر

(1) فيرغسون (2012).

الفصل الحادي عشر

(1)ساندل (2012).

(2) ديكسترويس (2005).

(3) الاستثناء الذي يذكره هايدت يتمثل في النخب المتعلمة في بلدان عالية الدخل والذين يبدو أنهم يعادون توجهات المجتمع وأغلب المشاعر الأخلاقية الاعتيادية الأخرى. مثل هؤلاء الشواذ يعيشون حياتهم فقط من خلال مشاعر المنفعة التي تقوم على الضرر والاستغلال.

(4) للاطلاع على تعديل فني مثير لـ «نظرية المشاعر الأخلاقية»، انظر بينابو وتيرول (2011).

(5) زاك (2012).

(6) باغيل (2012).

(7) زاك (2012).

(8) اليسينا وسبولاور (1997).

الفصل الثاني عشر

(1) انظر كوردن (2003).

(2) بين وآخرون (2011).

(3) مــن الواضح أن هجرة الطلاب يجب أن تســتبعد مــن أهداف الهجرة، من الضروري ضمان رجوع الطلاب إلى بلدانهم الأصلية عند الانتهاء من دراســتهم. إذا جرى التعامل مع هذا الأمر بجدية، هناك عدة اختيارات للسيطرة الفعالة في هذا الشأن.

(4) انظر شيف (2012).

(5) تركيا ستكون أفقر عضو في الاتحاد الأوروبي ولديها أكبر نسبة من السكان وأعلى نسبة ولادات تشجعها سياسة حكومية. إن انضمامها سوف يفرض قيودا استثنائية على التماسك الاجتماعي في أوروبا من غير فوائد واضحة تتحقق لتركيا نفسها.

(6) العقوبة نفســها ربما تطبق أيضا على الســائحين والطلاب الذين يبقون أكــثر من المدة المحددة. من الواضح أن هذه الأصناف لا يمكن أن تصلح لحالة العمال الضيوف.

المراجع

- Acemoglu , D., Johnson, S., and Robinson, J. A. 2001. The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation. *American Economic Review* 91(5), 1369-1401.
- Acemoglu, D., and Robinson, J. A. 2012. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Business.
- Agesa, R. U., and Kim, S. 2001. Rural to Urban Migration as a Household Decision. *Review of Development Economics* 5(1), 60-75.
- Aker, J. C., Clemens, M. A., and Ksoll, C. 2011. Mobiles and Mobility: The Effect of Mobile Phones on Migration in Niger. *Proceedings of the CSAE Annual Conference*, Oxford (March 2012).
- Akerlof, G. A., and Kranton, R. E. 2011. *Identity Economics: How Our Identities Shape Our Work, Wages and Well-Being*. Princeton, NJ. Princeton University Press.
- Alesina, A., Baqir, R., and Easterly, W. 1999. Public Goods and Ethnic Divisions. *Quarterly Journal of Economics*. 114(4), 1243-1284.
- Alesina, A., Glaeser, E., and Sacerdote, B. 2001. Why Doesn't the US Have a European-Style Welfare State? Harvard Institute of Economic Research Working Papers 1933.
- Alesina, A., and Spolaore, E. 1997. On the Number and Size of nations. *Quarterly Journal of Economics*. 112(4), 1027-1056.
- Andersen, T. 2012. Migration, Redistribution and the Universal Welfare Model, IZA Discussion Paper No. 6665.
- Batista, C., and Vicente, P. C. 2011a. Do Migrants Improve Governance at Home? Evidence from a Voting Experiment. *World Bank Economic Review*. 25(1), 77-104.

- Batista, C., and Vicente, P. C. 2011b. Testing the Brain Gain Hypothesis: Micro Evidence from Cape Verde. *Journal of Development Economics*. 97(1), 32-45.
- Beatty, A., and Pritchett, L. 2012. From Schooling Goals to Learning Goals. CDC Policy Paper 012, September.
- Beegle, K., De Weerdt, J., and Dercon, S.2011. Migration and Economic Mobility in Tanzania: Evidence from a Tracking Survey. *Review of Economics and Statistics*. 93(3), 1010-1023.
- Beine, M., Docquier, F., and Ozden, C. 2011. Diasporas. *Journal of Development Economics*. 95(1), 30-41.
- Beine, M., Docquier, F., and Schiff, M. Forthcoming. International Migration, Transfers of Norms and Home Country Fertility. *Canadian Journal of Economics*.
- Beine, M., and Sekkat, K. 2011. Skilled Migration and Transfer of Institutional Norms. Mimeo.
- Belich, J. 2009. *Replenishing the Earth: The Settler Revolution and the Rise of the Anglo-World*, 1783-1939. New York: Oxford University Press.
- Benabou, R., and Tirole, J. 2011. Identity, Morals and Taboos: Beliefs as Assets. *Quarterly Journal of Economics*. 126(2), 805-855.
- Besley, T., and Ghatak, M. 2003. Incentives, Choice and Accountability in the Provision of Public Services. *Oxford Review of Economic Policy*. 19(2), 235-249.
- Besley, T., Montalvo, J. G., and Reynal-Querol, M. 2011. Do Educated Leaders Matter? *Economic Journal*. 121(554), F205-F208.
- Besley, T., and Persson, T. 2011. Fragile States and Development Policy. *Journal of the European Economic Association*. 9(3), 371-398.
- Besley, T., and Reynal-Querol. M. 2012a. The Legacy of Historical Conflict: Evidence from Africa. STICERD--Economic Organization and Public Policy Discussion Papers Series, 036, London School of Economics.

- Besley, T. J., and Reynal-Querol, M. 2012b. The Legacy of Historical Conflict: Evidence from Africa. CEPR Discussion Papers 8850.
- Borjas, G. J. 1989. Economic Theory and International Migration. *International Migration Review,* 23, 457-485.
- Candelo-Londono, N., Croson, R. T. A., and Li, X. 2011. Social Exclusion and Identity: A Field Experiment with Hispanic Immigrants. Mimeo, University of Texas.
- Card, D. 2005. Is the New Immigration Really So Bad? *Economic Journal.* 115(507), F300-F323.
- Carrington, W. J., Detragiache, E., and Vishwanath, T. 1996. Migration with Endogenous Moving Costs. *American Economic Review.* 86(4), 909-930.
- Chauvet, L., and Mercier, M. 2012. Do Return Migrants Transfer Norms to Their Origin Country? Evidence from Mali. DIAL and Paris School of Economics.
- Clemens, M. A. 2010. The Roots of Global Wage Gaps: Evidence form Randomized Processing of US Visas. Working Paper 212, Center for Global Development.
- Clemens, M. A. 2011. Economics and Emigration: Trillion-Dollar Bills on the Sidewalk? *Journal of Economic Perspectives.* 25(3), 83-106.
- Clemens, M. A., Montenegro, C., and Pritchett, L. 2009. The Place Premium: Wage Differences for Identical Workers across the US Border. Working Paper Series rwp09-004, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.
- Clemens, M. A., Radelet, S., Bhavnani, R. R., and Bazzi, S. 2012. Counting Chickens When They Hatch: Timing and the Effects of Aid on Growth. *Economic Journal.* 122(561), 590-617.
- Gorden, W. M. 2003. 40 Million Aussies? Inaugural Richard Snape Lecture, Productivity Commission, Melbourne. Available at http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstract_id=496822.

- Cox, D. C., and Jimenez, E. 1992. Social Security and Private Transfers in Developing Countries: The Case of Peru. *World Bank Economic Review*. 6(1), 155-169.
- Cunliffe, B. 2012. *Britain Begins*. New York: Oxford University Press.
- de la Croix, D., and Docquier, F. 2012. Do Brain Drain and Poverty Result from Coordination Failures? *Journal of Economic Growth*. 17(1), 1-26.
- Deaton, A., Fortson, J., and Tortora, R. 2009. Life (Evaluation), HIV/AIDS, and Death in Africa. NBER Working Paper 14637.
- Dedieu, J. P., Chauvet, L., Gubert, F., and Mesple-Somps, S. 2012. Political Transnationalism: The Case of Senegalese Presidential Elections in France and New York. Mimeo, DIAL.
- Dercon, S., Krishnan, P., and Krutikova, S. 2013. Migration, Well-Being and Risk-Sharing. Mimeo, Centre for the Study of African Economies, University of Oxford.
- Dijksterhuis, A. 2005. Why We Are Social Animals. In *Perspectives on Imitation: From Neuroscience to Social Science*, ed. Susan Hurley and Nick Carter, vol. 2. Cambridge, MA: MIT Press.
- Docquier, F., Lodigiani, E., Rapoport, H., and Schiff, M. 2011. Emigration and Democracy. Policy Research Working Paper Series 5557, The World Bank.
- Docquier, F., Lohest, O., and Marfouk, A. 2007. Brain Drain in Developing Countries. *World Bank Economic Review*. 21(2), 193-218.
- Docquier, F., Ozden, C., and Peri, G. 2010. The Wage Effects of Immigration and Emigration. NBER Working Paper 16646.
- Docquier, F., and Rapoport, H. 2012. Globalization, Brain Drain and Development. *Journal of Economic Literature*. 50(3), 681-730.
- Docquier, F., Rapoport, H., and Salomone, S. 2012. Remittances, Migrant's Education and Immigration Policy:

Theory and Evidence from Bilateral Data. *Regional Science and Urban Economics*. 42(5), 817-828.

- Dunbar, R. I. M. 1992. Neocortex Size as a Constraint on Group Size in Primates. *Journal of Human Evolution*. 22(6), 469-493.
- Dustmann, C., Casanova, M., Fertig, M., Preston, I., and Schmidt, C. M. 2003. The Impact of EU Enlargement on Migration Flows. Online Report 25/03, Home Office, London. Available at www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs2/rdsolr2503.pdf.
- Dustmann, C., Frattini, T., and Preston, I. P. 2012. The Effect of Immigration along the Distribution of Wages. *Review of Economic Studies*, doi:10.1093/restud/rds019.
- Ferguson, N. 2012. The Rule of Law and Its Enemies: The Human Hive. BBC Reith Lecture 2012, London School of Economics and Political Science, June 7. Transcript available at http://www2.lse.ac,uk/publicEvents/pdf/2012_ST/20120607-Niall-Ferguson-Transcript.pdf.
- Fisman, R., and Miguel, E. 2007. Corruption, Norms, and Legal Enforcement: Evidence from Diplomatic Parking Tickets. *Journal of Political Economy*. 115(6), 1020-1048.
- Fleming, R. 2011. *Britain after Rome*. New York: Penguin.
- Gaechter, S., Herrmann, B., and Thoni, G. 2010. Culture and Cooperation. CESifo Working Paper Series 3070, CESifo Group Munich.
- Glaeser, E. L. 2011. *Triumph of the City: How Our Greatest Invention Makes Us Richer, Smarter, Greener, Healthier and Happier*. New York: Penguin.
- Goldin, I., Cameron, G., and Balarajan, M. 2011. *Exceptional People: How Migration Shaped Our World and Will Define Our Future*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Goodhart, D. 2013. White Flight? Britain's New Problem--Segregation. *Prospect*, February.

- Greif, A., and Bates, R. H. 1995. Organizing Violence: Wealth, Power, and Limited Government. Mimeo, Stanford University.
- Grosjean, F. 2011. Life as a Bilingual. *Psychology Today*.
- Haidt, J. 2012. *The Righteous Mind: Why Good People Are Divided by Politics and Religion*. New York: Pantheon.
- Halsall, G. 2013. *Worlds of Arthur*. New York: Oxford University Press.
- Hatton, T. J., and Williamson, J. G. 2008. *Global Migration and the World Economy: Two Centuries of Policy and Performance*, Cambridge, MA: MIT Press.
- Heath, A. F., Fisher, S. D., Sanders, D., and Sobolewska, M. Ethnic Heterogeneity in the Social Bases of Voting in the 2010 British General Election, *Journal of Elections, Public Opinion and Parties*, 21(2), 255- 277.
- Herreros, F., and Criado, H. Social Trust, Social Capital and Perceptions of Immigrations, *Political Studies*. 57, 335- 357.
- Hirsch, F. *Social Limits to Growth*. New York; Routledge.
- Hirschman, A. O. 1990. *Exit, Voice and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*, 2nd ed. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hirschman, C. 2005. Immigration and the American Century. *Demography*. 42, 595- 620.
- Hoddinot, J. 1994. A Model of Migration and Remittances Applied to Western Kenya. *Oxford Economic Papers*. 46(3), 459- 476.
- Hofstede, G., and Hofstede, G. J. 2010. National Cultures Dimensions. Available at http://geert-hofstede.com/national-culture.html.
- Hurley. S., and Carter, N., eds. 2005. *Perspectives on Imitation; From Neuroscience to Social Science. Vol. 2.* Cambridge, MA: MIT Press.
- Jones, B. F., and Olken, B. A. 2005. Do Leaders Matter? National Leadership and Growth Since World War II. *Quarterly Journal of Economics*. 120(3), 835- 864.

- Kay, J. 2012. The Multiplier Effect, or Keynes's View of Probability. *Financial Times,* August 14. Available at http://www.ft.com/cms/s/O/f7660898.e539-11e1-8ac0-00144feab49a.html.
- Kepel, G. 2011. Banlieues Islam. L'enquete qui derange. *Le Monde,* October 5.
- Koczan, Z. 2013. Does Identity Matter? Mimeo, University of Cambridge.
- Koopmans, R. 2010. Trade-offs between Equality and Difference: Immigrant Integration, Multiculturalism and the Welfare State in Cross-National Perspective. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 36(1), 1- 26.
- Mahmoud, O., Rapoport. H. Steinmayr, A., and Trebesch, C. 2012. Emigration and Political Change. Mimeo.
- Marchiori, L., Shen, I.-L., arid Docquier, F. 2013. Brain Drain in Globalization: A General Equilibrium Analysis from the Sending Countries' Perspective. *Economic Inquiry*. 51(2), 1582- 1602.
- McKenzie, D., and Yang, D. 2010. Experimental Approaches in Migration Studies. Policy Research Working Paper Series 5395, World Bank.
- Mercier, M. 2012. The Return of the Prodigy Son: Do Return Migrants Make Better Leaders? Mimeo, Paris School of Economics.
- Miguel, E., and Gugerty, M. K. 2005. Ethnic Diversity, Social Sanctions, and Public Goods in Kenya. *Journal of Public Economics*. 89(11- 12). 2325- 1268.
- Montalvo, J., and Reynal-Querol, M. 2010. Ethnic Polarization and the Duration of Civil Wars. *Economics of Governance* 11 (20, 123- 143.
- Mousy, L. M., and Arcand, J. –L. Braving the Waves: The Economics of Clandestine Migration from Africa. CERDI Working Paper 201104.
- Murray, C. 2012. *Coming Apart: The State of White America, 1960- 2010*. New York; Crown Forum.
- Nickell, S. 2009. Migration Watch. *Prospect Magazine,* July 23. Available at:

http://www.prospectmagazine.co.uk/magazine/10959-numberuncher/.

- Nunn, N. 2010. Religious Conversion in Colonial Africa, *American Economics*. 100(20. 147- 152.
- Nunn, N., and Wantchekon, L. 2011. The Slave Trade and the Origins of Mistrust in Africa. *American Economics Review*. 101(7), 3221- 3252.
- Pagel, M. D. 2012. *Wired for Culture: The National History of Human Cooperation*. London: Allen Lane.
- Perez-Armendariz, C., and Crow, D. 2010. Do Migrants Remit Democracy? International Migration, Political Beliefs, and Behavior in Mexico. *Comparative Political Studies* 43(1), 119- 148.
- Pinker, S. 2011. *The Better Angels of Our Nature*. New York: Viking.
- Putnam, R. 2007. E Pluribus Unum: Diversity and Community in the 21st Century. *Scandinavian Political Studies*. 30(2), 137- 174.
- Rempel, H., and Lobdell, R. A. 1978. The Role of Urban-to- Rural Remittances in Rural Development. *Journal of Development Studies*. 14(2), 324- 343.
- Romer, P. 2010. For Richer, For Poorer. *Prospect Magazine*, January 27. Available at http://www.prospectmagazine/for-richefpr-poorer/.
- Sampson, R. J. 2008. Rethinking Crime and Immigration. *Contexts* 7(1), 28- 33.
- Sandel, M. J. 2012. *What Monet can't Buy: The Moral Limits of Markets*. London: Allen Lane.
- Saunders, D. 2010. *Arrival City: How the Largest Migration in History is Reshaping Our World*. New York: Pantheon.
- Serra, D., Serneels, P., and Barr, A. 2010. Intrinsic Motivations and the Non-profit Health Sector: Evidence from Ethiopia. Working Paper Series, University of East Anglia, Centre for Behavioral and Experimental Social Science (CBESS) 10- 01.

- Schiff, M. 2012. Education Policy, Brain Drain and Heterogeneous Ability: The Impact of Alternative Migration Policies. Mimeo, World Bank.
- Shih, M., Pittinsky, T. L., and Ambady, N. 1999. Stereotype Susceptibility: Shifts in Quantitative Performance from Socio-cultural Identification. *Psychological Science* 19, 81- 84.
- Spilimbergo, A. 2009. Democracy and Foreign Education. *American Economic Review*. 99(1), 528- 543.
- Stillman, S., Gibson, J., McKenzie, D., and Rohorua, H. 2012. Miserable Migrants? Natural Experiment Evidence on International Migration and Objective and Subjective Well-Being. IZA- DP6871, Bonn, September.
- Thurow, R. 2012. *The Last Hunger Season: A Year in an African Farm Community on the Brink of Change*. New York: Public Affairs.
- Van Tubergen, E, 2004. *The Integration of Immigrants in Cross-National Perspective: Origin, Destination, and Community Effects*. Utrecht; ICS.
- Walmsley, T. L., Winters, L, A. Ahmed, S. A., and Parsons, C. R. 2005. Measuring the Impact of the Movement of Labor Using a Model of Bilateral Migration Flows. Mimeo.
- Weiner, M. S. 2011. *The Rule of the Clan*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
- Wente, N. 2012. Michael Ignatieff Was Right about Quebec. *The Globe and Mail,* April 26. Available at http://www.theglobeandmail.com/commentary/michael-ignatieff-was-right-about-quebec/article4102623/.
- Wilson, W. J. 1996. *When Work Disappears: The New World of the Urban Poor*. New York: Alfred A. Knopf.
- Wrong, M. 2006. *I Didn't Do It for You*. New York: Harper Perennial.
- Yang, D. 2008. International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks. *Economic Journal* 118(528), 591- 630.

- Yang, D. 2011. Migrant Remittances. *Journal of Economic Perspectives*. 25(3), 129- 152.
- Yang, D., and Choi, H. 2007. Are Remittances Insurance? Evidence from Rainfall Shocks in the Philippines. *World Bank Economic Review* 21(2), 219- 248.
- Zak, P. 2012. *The Moral Molecule: The Source of Love and Prosperity*. New York: Dutton Adult.

المؤلف في سطور

سر بول كوليير:

- وُلد في 23 أبريل 1949.
- بروفيسور الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة أوكسفورد.
- عمل مديرا للمركز الدولي للتنمية، ومديرا لمركز الدراسات الاقتصادية الأفريقية.
- زميل كلية سانت أنطوني، أوكسفورد.
- منذ 1998 حتى 2003 شغل منصب مدير مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي، وفي 2010 رشحته مجلة «السياسة الخارجية» FP، ضمن قائمة أبرز المفكرين في العالم.
- عضو في المجلس الاستشاري الأكاديمي لمناهضة الفقر ASAP. وحاز شهادة التميز من جامعة أوكسفورد على مجمل إنجازاته، وفي العام 1988 مُنح جائزة إدغار غراهام للكتاب لمساهمته في كتاب «العمل والفقر في أرياف تنزانيا».

- من مؤلفاته الأخرى: «مليار القاع»، «حروب وبنادق وانتخابات: الديموقراطية في المناطق الخطرة»، (2009). «الكوكب المنهوب»، (2010).

المترجم في سطور

مصطفى ناصر

- حائز «درع المترجم المبدع» للعام 2013 من وزارة الثقافة العراقية.
- رُشح كتابه «مختصر تاريخ العدالة»، سلسلة «عالم المعرفة»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. العدد (387) أبريل 2012، لنيل جائزة الشيخ زايد لسنة 2013 وفاز في القائمة القصيرة.
- من الكتب التي أصدرها:

- «في انتظار الماهاتما»، رواية ر. ك. ناريان. دار المأمون للترجمة، وزارة الثقافة، بغداد، 2006.

- «دراسات في الأدب الأيرلندي»، ريتشارد إيلمان. دار المأمون للترجمة، وزارة الثقافة، بغداد، 2008.
- «العين الأكثر زرقة»، رواية توني موريسون الفائزة بجائزة نوبل 1993، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق.
- «راتب جندي»، رواية وليم فوكنر، دار نينوى، دمشق، 2009.
- «طوطم الذئب»، رواية زيانغ رونغ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
- «الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات» تحرير سعد سلوم. مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية. بغداد ـ بيروت، 2013.
- «ما المعرفة؟»، دنكان بريتشارد. «عالم المعرفة»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. العدد (404) سبتمبر 2013.
- ترجمة ج2 من كتاب «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق» د. علي الوردي إلى اللغة الإنجليزية، بتكليف من وزارة الثقافة العراقية، 2013.
- «الأعمال القصصية الكاملة» للأديب إدغار ألن بو، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2015 (قيد الطبع).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د . ك
للمؤسسات	25 د . ك

دول الخليج

للأفراد	17 د . ك
للمؤسسات	30 د . ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

هذا الكتاب...

يسعى الكتاب إلى الإجابة عن ثلاثة تساؤلات مهمة: ما الذي يؤثر في قرارات المهاجرين؟ كيف تؤثر الهجرة في الذين يبقون في الوطن؟ كيف تؤثر في السكان الأصليين للبلدان المضيفة؟ لا بد أننا أصبحنا ندرك أن الهجرة ليست ظاهرة اقتصادية فقط، بل إنها ظاهرة اجتماعية. أما إذا نظرنا إليها من منظور أكاديمي بحت، فهذا من شأنه أن يفتح صندوق «بندورا».

ومهما اختلفت الاتجاهات فلا بد من التعامل مع الهجرة كمسألة أخلاقية؛ ولكن من أي منظور أخلاقي ينبغي الحكم على تأثيرات الهجرة؟ الاقتصاديون لديهم وسيلة جاهزة للحكم تتمثل في مذهب المنفعة. أما ضمن إطار أخلاقيات التعامل مع الهجرة فيبدو هذا المعيار مع الأسف عاجزا عن أداء الدور المطلوب في الوقت الراهن.

يشكل الكتاب الذي بين أيدينا محاولة لتأسيس منظومة للتعامل مع الهجرة تجمع بين مختلف التوجهات والاختصاصات، عبر رحلة تمتد من علم الاجتماع مرورا بفلسفة الأخلاق. ويتساءل المؤلف فيه عن السياسات المناسبة التي ينبغي اتخاذها إزاء الهجرة. إن مجرد طرح الموضوع للنقاش يتطلب درجة عالية من الشجاعة؛ فإذا كان هناك عشٌ دبور حقا فهو الهجرة. وفي الوقت الذي تحظى فيه الهجرة بأقصى درجات الاهتمام من السياسيين اليوم، مع استثناءات نادرة، فإن معظم الكتابات التي تناولتها إما أن تكون ضيقة في نطاقها وذات صفة مهنية وإما تتعرض للتشذيب من خلال آراء متزمتة. لذلك يحاول المؤلف أن يكون مخلصا للقضية التي يتناولها، ويسعى إلى أن يكون الطرح قابلا للفهم من الجميع، بعد الاستغناء قدر الإمكان عن المصطلحات الفنية المتداولة في هذا الشأن.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 506 - 8